
الحمد لله الذی جعل النحو فی الکلام کالملح فی الطعام
در مطبع العلوم باهتمام بنده کریم بخش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام وشرح صدورنا لادراك قواعد علم الاعراب لاصلاح الكلام وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع بجزائل النوال وبدائع الانعام وامدنا على وفق حكمته بالقدرة الموضوعة لصنعة الكمال و الاحكام نحمده باعظم اسمه ونشكره بجزيل فضله ونسئله ان يجنبنا حرف الاجرام الذي تفرد بانشاء الاشكال في الارحام وتوحد بابداع الارواح في الاجسام وتقدس عن ادراك الابصار والاوهام وتنزه عن اشباه الاشباح والاجرام * ثم افضل الصلوة واكمل التحيات على نبيه محمد الذي تتلو معجزاته الى يوم القيمة وعلى اله واصحابه مصابيح الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في النحو منطويا على قواعد كافية ومقاصد عالية محتويا على فوائد وافية وفرائد باهية مفتقرا الى الدلائل لما فيه من المسائل والى الاخلال لما فيه من الاشكال حاولت ان اذكر له شرحا مبينا مراده وكاشفا مكنوناته ومحل تركيباته ومتعاليا بعبارة رائقة والفاظ شائقة وبدلائل واضحة وعلل باهرة ومتحاشيا عن شائبة التكلف والاعتساف ومتباعدا عن سيرة العدول الانصاف خاويا عن الايجاز المخل سالكا مسلك الاقتصاد هاديا للعباد الى سبيل الرشاد جانبا بالمراد [illegible] راضيا بالحرمان على اهل العناد وسميته بدراية الهداية ومن الله نسئل ان يرزقنا الفهم والدراية ويعصمنا من الجهل والغواية ويهدينا طريق الصواب ويجنبنا عن الوقوع في الاضطراب انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وهو حسبي ونعم النصير واليه المرجع واليه المصير رحمه الله تعالى * بسم الله الرحمن الرحيم * صدر مختصره بالبسملة تيمنا باسم الله تعالى في بداية امره و تفولا ليوفقه طريق الرشاد ويسلكه سنن السداد واقتداء بكلام الله المستفتح بها واتباعا للحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه ابو داؤد وابن ماجه عن ابي هريرة [illegible] رضي الله تعالى كلمة بسم الله فاتقته للمراد في [illegible]

ومسهلة للوعور ومحنة للشرور وشفاء لما في الصدور وامان يوم النشور وافتخارا بما وقع عليه وفاق السلف والخلف رحمه الله تعالى
فانهم افتتحوا كتبهم كذلك ثم الباء متعلقة بمحذوف وهو الفعل وهو الاولى لاصالته في العمل او شبهه اي بسم الله اشرع ونحوه
ههنا وكذا من يسافر يقول عند ارادة السفر او الحلول منه بسم الله ارتحل او بسم الله احل ومن قرأ يقول عند قصد القراءة بسم الله
اقرأه ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل بسم الله اكل وكذلك كل فاعل يشرع في اول فعله بالبسملة وانما اضمر المحذوف متاخرا
مرعيا للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم فتقديمه يقتضي الاختصاص الا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين
واما تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك فلانه اول ما انزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان الامر بالقراءة اهم لتبليغ الرسالة
وانما حذف الهمزة في العبارة والكتابة لكثرة الاستعمال ولم تحذف في اقرأ باسم ربك في الكتابة لقلته واما حذفها فيهما في قوله تعالى
وانه بسم الله الرحمن الرحيم فلموافقة المصحف وانما لم تحذف في باسم ربك لعدم الموافقة لان المراد بالموافقة ان يسبقه نظيره في قوله تعالى
بسم الله مجريها ومرسيها من حذفها مع انها غير تامة فلما ذكرنا من الكثرة لان الذين يركبون في الفلك يقولون به في كل مجرى ويكتبونه في ما
وانما ادرج لفظ الاسم لدفع الالتباس بالقسم او للتنبيه على ان التبرك يصلح لكل اسم وانما اختير تقديم الجلالة لانه اسم الذات
الا ترى انك تصفه ولا تصف به وما عداه صفات ثم اختير تقديم الرحمن على الرحيم وان كان فيه من المبالغة ما ليس في الرحيم لان فعلان ابلغ
من الفعيل والفعيل ابلغ من الفاعل لان راحما يقال لمن رحم مرة والرحيم لمن يكثر ذلك منه والرحمن لمن لا نهاية لذلك منه فلذلك قالوا يا رحمن
الدنيا والاخرة ويا رحيم الدنيا والقياس الترقي من الادنى الى الاعلى لانه كاسم الذات حيث لا يطلق الا على الله تعالى بخلاف الرحيم وهما
اسمان مشتقان من الرحمة وهي ارادة الخير في حق الغير ويرادف الاحسان والانعام والافضال وما شابهها ثم قوله بسم الله مجرور بالباء
وهو منصوب المحل على انه مفعول او حال ويجوز ان يكون مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ محذوف اي ابتدائي حاصل بسم الله ولفظ الله
مجرور بالاضافة والرحمن والرحيم مجروران بالوصفية الحمد لله رب العالمين هو جزء من قران الحكيم جاء به في مفتتح مختصره لوجوه
الاول تفاؤلا وتيمنا بمفتتح اول امره او استحسانا مما تيمن به افضل من القران والثاني عملا بكتاب الله العزيز فانه مستفتح اولا بالتسمية
وثانيا بالتحميد والثالث تمسكا بحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه ابوداود
وابن ماجه وابو عوانة وما قيل من ان هذا وحديث التسمية متعارضان ظاهرا لان حديث التسمية يقتضي البداءة بها وهذا الحديث يقتضي البداءة
بالحمد والبداءة بالشيئين مستحيل فمدفوع بان المراد بالبداءة بكل منهما تقدير المقصود وهو ليس بمستحيل [illegible]
كلام عليه على ان الامام النووي رحمه الله تعالى ذكر ان المراد بالحمد لله الذي في قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه بالحمد لله ذكر الله تعالى بدليل
ما جاء في رواية اخرى كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله تعالى وحينئذ لا تعارض ومن هنا ظهر جواب [illegible] من كل واحد من التسمية

والحمد امر ذي بال كذلك فوجب ان يبدأ التسمية متبعة اخرى والحمد بعده آخر تم فتم وذلك لان المراد بالامر في الحديث هو الامر المقصود وبالشروع فيه من قول وفعل قطعا للتسلسل والرابع تحرزا عن المخالفة المصنفين فانهم صدروا مصنفاتهم اولا بالتسمية وثانيا بالتحميد والخامس ان ذلك اقتباس وهو من صنعة البديع وهو ان يورد شيئا من القرآن والحديث او من كلام البلغاء لا على انه منه والسادس ان هذا الجزء الشريف مشتمل على الحمد لله الذي هو رأس الشكر والسابع جواب عن سوال بيانه لم اكثر الحمد على المدح والشكر والثامن توجها الى جناب قدسه والتاسع اظهار العظمة وكبريائه والعاشر التضياحا لا وصال اليه من نعمائه والحادي عشر استقبالا لما وهب له من الائه اذ الحمد رأس الشكر بالشكر تدوم النعمة والثاني عشر ابتغاء لمرضاته ومودته ثم الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التفضيل لا على جهة الاستهزاء والالف واللام فيه للاستغراق اي كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليست هي كما زعمت المعتزلة والحمد مرفوع بالابتداء وخبره لله والعدول عن جملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على الدوام الحمد وثباته وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضي بواسطة المقام و الاهتمام باسم الله ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يتقدم فينبغي ان لا يؤخر لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الجهة الذاتية فرجح العارضي والله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا اختص الحمد بهذا الاسم ولانه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره اصلا بخلاف ما سواه ولانه لو ذكر غيره من الصفات لاوهم ان الحمد لله تعالى انما هو باعتبار هذه الصفة دون اخرى ولانه اراد التنبيه على استحقاقين الاول لحسب الذات والاستحقاق بحسب الانعام ولانه اراد ذكر الصفة وهو قوله رب العالمين فذكر اسم الذات حينئذ اولى ولانه الموافق لكلامه تعالى وحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق على الاصح والذين ذهبوا على اشتقاقه بعضهم قالوا انه من اله يأله بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر اي سكن وبعضهم قالوا من وله يوله اي تحير وبعضهم قالوا من اله يأله اي تضرع وبعضهم قالوا من لاه يلوه اي احتجب ومراعاة هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله اما الاول فلسكون الخلق اليه واما الثاني فلتحيرهم في كنه عظمته والثالث فلتضرعهم اليه واما الرابع فلانه يحتجب عن دراك الابصار واحاطة الافكار ثم الرب المالك رب يرب فهو رب كما يقال نم عليهم فهو نم وذهب جمهور شارحي الكشاف الى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله الى اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله ورد عليه بان الاصل عدم النقل الا اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت هنا فان قلت صيغة مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحو قلت بعد التسليم اصل رب ربب على وزن فخذ ومن اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم ومن تامل في قوله فهو راب بالفاء بعد قوله رب يرب جزم بما ذكرنا ولان المعنى في قوله تعالى رب العلمين على الاضافة الى

قوله لكونه اهم ... ای ذکر اسم الله ... فی البدایة ... [illegible]

الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه ربا مالكا للعالمين لا يخرج منهم شيئ من ملكوته وربوبيته فالقول بانه صفة
مشبهة فاسد وفي الكشاف يجوز ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه جمهور المفسرين وذكره
المتاخرون في تصانيفهم ورد ايضا بان اطلاق المصدر على اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقا وعندهم قاعدة مقررة هي ان المصير
الى المجاز بدون قرينة مانعة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد اعترفوا به ايضا فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال
بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداء او المربي غذاء او الغافر انتهاء او اسم الله الاعظم وقيل الرب المصلح من رب الاديم الى
اصلحه وقيل الدائم من ربت السحابة اي دامت المطر فهو مصلح امورنا والدائم بافاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه في
غير الله تعالى الا عند الاضافة كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير ذلك والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به
والطابع لما يطبع به ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الصفة
وهي الدلالة على معنى العلم وغلب اولوا العلم على غيرهم وقيل اسم لذوي العلم من الثقلين فلا اشكال في جمعه حينئذ والعاقبة ... متق في
اللغة اسم فاعل من قولهم وقاه فاتقى ففاؤه واو ولامه ياء فاذا بنيت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء وادغمت في التاء
الاخرى فقلت اتقى والوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من يقي نفسه من تعاطي ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة
معطوفة على جملة الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية يعني لما توهم من قوله الحمد لله رب العالمين
انه تعالى يعطي لجميع العالم كما هو ربهم فدفعه بقوله والعاقبة للمتقين اي خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد اردف التحميد
بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه عليه السلام قال ان الله تعالى قال ... اذا ذكرت
ذكرت معه ولقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه تعالى وبين عباده في تبليغ الاحكام فهو وسيلة الوصول
الى سعادات الدارين فيجب حمده تعالى صلى عليه ولانه اراد تكميل الثناء عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة ... اسمه
صلى الله تعالى عليه واله وسلم في هذا الامر تنبيها على ان هذا التاليف من تاليف اهل السلام لان الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام من
خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى صلى عليه واله قالوا الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش
والطيور تسبيح قيل يريد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان قلت الصلوة بمعنى الدعاء واستعماله بكلمة على الدعاء بمعنى
الشر ولا يجوز ذلك ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قدم اسم الذات في الحمد واخره في الصلوة
للدلالة على ان التخصص بالاستحقاق الذاتي هو الله تعالى على ان سلوك طريق الاجمال والتفصيل من شعب البلاغة والالف في لفظ ... الواو
وجهها ان يكتب الصلوة بالالف لكنها تكتب بالواو تفخيما وانما كتب قوله تعالى وهم على صلاتهم يحافظون بالالف في بعض المصاحف اتباعا

لمصاحف السلف والرسول بمعنى المرسل لانه فعول بمعنى المفعول وهو من الانبياء من جمع الى المعجزات الكتاب المنزل عليه والنبي
من اوحى اليه سواء نزل عليه الكتاب او لم ينزل والانبياء مخصوصون بالصلوة والعلماء مخصوصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بيان
للرسول ومعناه اللغوي هو البليغ في كونه محمودا وقيل يجوز ان يكون سبب التسمية للنبي صلى الله تعالى عليه واله وسلم ثبوت هذا المعنى في
ذاته واله آل الرجل ذريته واهل بيته وقيل قومه وآل النبي عليه السلام متبعوه في التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه واله وسلم آلي كل مؤمن
تقي وبهذا لم يتعرض الاصحاب لدخولهم في الآل بهذا المعنى وعلى هذا ذكر الاصحاب بعد الآل لمكان ذكرهم تخصيصا بعد التعميم والآل يجيء
بمعنى النفس نحو آل موسى وآل هارون اي نفسهما وانما ذكر الآل في الصلوة لقوله عليه السلام اذا صليتم علي فعمموا اراد بالتعميم
الصلوة على الآل وخص استعمال الآل بالاشراف كالملوك ونظائرهم اجمعين جاء بالتاكيد ردا على الروافض حيث خصوا بعض
الصحابة بالصلوة دون بعض آخر فغلوهم في محبة الآل وعلى الخوارج فانهم كانوا معاندين بالآل فلم يصلوا عليه اما بعد كلمة اما تضمنت
معنى الشرط حتى قيل ان الاصل في قولك زيد منطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق اسقطت الجملة الشرطية واقيمت اما مقامها كما نابت كلمة نعم
مناب الفعل في جواب من قال اكلت الفعل كذا ولتضمنها معنى الشرط لزمته الفاء ولتضمنها معنى الابتداء لم يلحقها الفعل ولا يليها الا الاسم
ويتوجه عليه قوله تعالى واما ان كان من المقربين واجيب بان المبتدأ ههنا محذوف اي اما المتوفى وقال الرضي اللازم اقامة جزء من الجزاء
مقام الشرط سواء كان اسما نحو اما زيد فمنطلق او لا كالآية المذكورة ويستعمل اما في الكلام لتفصيل الاجمال وهو الاكثر كقولك
جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه وقد يستعمل للاستينافات من غير ان يسبقه اجمال كاما المذكورة
في اوائل الكتب وقيل ان اول من تكلم بهذه الكلمة وفصل بها بين الكلامين داود عليه السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى وآتيناه
الحكمة وفصل الخطاب عند شريح والشعبي وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم ولها احوال ثلث اضافتها
وتركها مع جعلها منسية ففي معربة فيهما وتركها مع جعلها منوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد ههنا كلمة اما فانها لنيابتها عن الفعل تعمل
في الظروف فهذا المختصر اي هذا الكتاب الذي صنفه كتاب مختصر وهذا التقدير اذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف وان كانت
في اول شروع تكون الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصور في خاطره ان يصنف كتابا صفته كذا وكذا مثل قوله تعالى واذ قال ابراهيم
رب اجعل هذا البلد آمنا فانه عليه السلام اشارة الى الكعبة قبل بناءها الا انها تصورها في قلبه ملتزما بها ان يكون كذا وكذا والمختصر هو كلام قليل
المباني كثير المعاني والرسالة انما تطلق على المرجزات من المتون وهو موصوف لقوله مضبوطا اي محفوظا من الحشو والتطويل في النحو
ظرف مستقر محله الرفع على الصفة لقوله مختصر وسياتي تفسير النحو من حيث اللغة والعرف جمعت فيه اي في المختصر وهو صفة ثالثة له
مهمات النحو ولم نقل مهماته مع انه اخصر لان اقامة المظهر مقام المضمر زيادة التمكن في الذهن والمهمات المقاصد مفعول به جمعت

جمعت والنصب فيه تابع للجرجاني المسلمات على ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في
النحو وانما اثر ترتيب الكافية بجمع مختصر لاشتماله على ترتيب تقتضيه الطبع السليم والذوق المستقيم واقتفاء على منهاج التعليم ارواء
على منوال الارشاد هاديا الى سبيل الرشاد لاهل الاسترشاد وآتيا بالمراد لاهل الالقياد وحاويا على فوائد جليلة جامعا النكات
غريبة نفيسة خاويا عن ايرادات واسولة وبه تحصيل الحظ للمبتدي والفضل للمنتهي او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في
الترتيب رجاء ان يجعله الله تعالى مشرفا بالقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشارق والمغارب او تكثيرا
ما تعسر تتبعه في الاحكام والى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم او تيسيرا على كل من يهتم بشان الكافية من
اصحاب التحصيل حتى يكون له عدة وقوة حيث يعسر تحصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد والترتيب
مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رايت بعض المحصلين بعد تحصيل هذا المختصر مستغنيا عن متن الكافية بل يرجع
الى شرح من شروحها او تنبيها للمبتدين المتعلمين فوركز حب الكافية في قلوبهم لكلمهم يرتاد الى هذا المختصر المشتمل على ترتيبها احبابا
الكافية او اجابة للمسئول فاني قد سمعت عن بعض المشايخ انه قد سال بعض الواردين على ابي حيان النحوي مصنف هذا الكتاب ان يجمع
مختصرا على ترتيب الكافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بدون بيان الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما
وقع في اكثر المواضع واغلبها وللاكثر حكم الكل فلا يرد ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجد بعض المواضع غير واقع
عليه ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف او مصدرا على زنة اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى ليس
لوقعتها كاذبة وهل ترى لهم من باقية وحينئذ يحتمل ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب المحل على انه حال من مهمات
النحو والمعنى جمعت فيه مهمات النحو حال كونها مشتملة على ترتيب خصال الكافية اي وضعها ويحتمل انه صفة للمختصر والمعنى فهذا
مختصر مضبوط ثابت في النحو مجموع فيه مقاصده موضوع فيه القواعد الكافية او الكفاية والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية
ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله مبوبا ومفصلا
ان كان بكسر الواو والصاد على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في قوله جمعت وان كان بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونا
حالين من الضمير المجرور في فيه وانما جعل مختصره مبوبا ومفصلا لان ارباب التدوين رحمهم الله تعالى قد اقتفوا في جميع المسائل طريق
النظم المعجز تيمنا وتبركا حيث جعلوا تصانيفهم كتبا وابوابا وفصولا كما جاء سورا وآيات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب المشتمل من
الابواب والابواب المشتمل من الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه ما لا يخفى عن مصلحة تتعلق بالمتعلم فيحصل كلما تم نشاط في شروع
كل باب وفصل انبساط ولهذه المصلحة جعلت المسافة بعيدة منقسمة الى مراحل وفراسخ واميال بعبارة متعلق بقوله جمعت والعبارة

في اللغة تفسير الرؤيا يقال عبرتها عبارة اي فسرتها وكذا اعبرتها وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه وسمي الالفاظ الدالة
على المعاني عبارات لانها تفسير المعاني التي في الضمير الذي هو مستور كما ان المعبر يفسر ما هو مستور وهو عاقبة الرؤيا لانها تكلم بالمعاني التي في الضمير واضحة
صفة عبارة اي لا عبارة معقدة لا يفهم منه المعنى الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدر الى المفعول والامثلة جمع
مثال كالاجمال جمع جمل وهو ما يذكر لايضاح القاعدة والشاهد ما يذكر لاثبات القاعدة فهو اخص من المثال اذ ان كل شاهد يصلح
شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل لا بد من كونه معتدا به بان يكون من التنزيل او من الحديث او كلام
من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها متعلق بالايراد والمسائل جمع مسئلة اصلها مسألة بسكون
السين وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهمزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما ان الملائكة جمع ملك اصله
ملأك من الالوك وهي الرسالة فاعل كما في مسئلة وزيدت التاء في الملائكة لتاكيد تانيث الجمع والمراد من المسائل القواعد والضمير
المجرور في مسائلها راجع الى المختصر تانيثه مبني على تاويل الرسالة وادعاء ايراد الامثلة في جميع المسائل محمول على الاغلب الاكثر فلا يرد ان الامثلة
بعض المسائل لم تستتم وذلك من غير تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء والقياس ان
يذكر لفظ الدلائل لان الموضع موضع الكثرة لا القلة وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة قروء
مكان اقراء والعلل جمع علة كالهمم جمع همة والدليل والعلة لفظان مترادفان وايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزيز فانها
مما يطلب فيها التوكيد وتحسين الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة في بعض المواضع كما تقف
عليه بعد قلنا هذا ايضا محمول على الاعم الاغلب فلا يرد ما ذكرت لئلا تشوش اي المختصر ذهن المبتدي عن فهم المسائل ان كان تشوش على
صيغة المبني للفاعل فذهن المبتدي يكون على انه مفعول به وان كان على صيغة المبني للمفعول فذهن المبتدي مرفوع على انه مفعول ما لم يسم
فاعله واللام في قوله لئلا يتشوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة به وتعليل الجمع نظرا الى تلبسه بتلك الامور يعني انما جمعت في
هذا المختصر مقاصد النحو على وجه يتيسر به على المتعلم المبتدي ولا يشوشه على فهم مسائله لقصور فهمه وقلة بضاعته بان جعلته ابواب
وفصول وذكرت فيه عبارة واضحة واوردت فيه امثلة لمسائله وتركت فيه ادلة لئلا يتشوش ذهن المبتدي عن فهم الاصل الذي هو المقصود
الاصلي لان هذه الامور من شانها التشويش موجبة لتفرق خاطره واختلال الذهن وهو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات
وانما سمي قاري هذا المختصر مبتديا لان هذا المختصر لا يقرؤه الا من هو مبتدي في علم النحو وشارع فيه وسميته اي المختصر الهداية يقال
سميته كذا وسميته بكذا رجاء ان يهدي الله تعالى به الطالبين تعليل لقوله وسميته الهداية اي رجاء ان يوجد الله تعالى مناسبة بين
المسمى والاسم لتصلح وجها لهذه التسمية بان يجعله سببا للهداية للذين يطلبون النحو فانه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير لا يرد راجيه

لا يرد وراجعه ولا يجب انه فيكون تسمية المختصر بالهداية من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول نفسه
واما تعديتها الى المفعول الثاني فقد جاءت بنفسها كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وقد جاءت باللام كقوله تعالى هدانا لهذا وبالى كقوله تعالى يهدي
الى صراط مستقيم الهداية هي الدلالة الموصلة الى البغية بدليل وقوع الضلالة في مقابلتها في قوله تعالى اولئك الذين
اشتروا الضلالة بالهدى ورتبته اي المختصر والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الصناعة جعل الاشياء الكثيرة
بحيث يطلق عليها اسم الواحد على مقدمة وثلثة اقسام بتوفيق الملك العزيز العلام يحتمل ان يكون الباء متعلق بقوله جمعت و
يحتمل ان يكون الباء متعلق بقوله رتبته والتوفيق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخير في حقه ويتعدى باللام وتعديته بالباء اما تسامح
او تضمين بمعنى التشريف والملك المالك والعزيز الغالب الذي لا يغلب عليه والعلام مبالغ في العالم ولما كان داب المصنفين
ان يذكروا قبل الشروع في المقصود تعريف العلم ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل
الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبته
الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرضه عن مشقة التحصيل وان يذكروا الكلمة والكلام لكونه موضوعي النحو ويسمون هذه الامور مقدمة
ذكرها المصنف اقتداء بهم اما المقدمة ففي المبادي التي يجب تقديمها اي تقديم تلك المبادي على المقصود وهو مسائل الفن
لتوقف المسائل اي لتوقف الشروع في المسائل على بصيرة عليها اي على تلك المبادي فانه لابد للطالب ان يكون على بصيرة في طلبه ولا بصيرة في شروعه
اذا تصورها كمن اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته فهو على بصيرة في سلوكه ومن لم يتصور هذه الامور كلها او بعضها فانه يكون
في الشروع راجلا وعلى الشرار واعلم ان المقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ومقدمة العلم
انما تطلق على معان مخصوصة وهي معرفة حد العلم وغايته وموضوعه لان الشروع في المسائل انما يتوقف عليها حقيقة ولا على الفاظ دالة
عليها فلا وما يترى من التوقف عليها فانما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا ومقدمة الكتاب
تطلق على الفاظ مخصوصة وهي التي قدمت امام المقصود لارتباط بينها وانتفاع بها فيه فيكون بينهما تباين فلا يصدق احدهما
على الاخرى واذا عرفت ذلك فالمراد بالمقدمة في قوله اما المقدمة اما المعاني المخصوصة وبالمبادي الفاظ مخصوصة او على العكس
ويحمل التوقف في قوله لتوقف المسائل عليها على التوقف العادي على التقدير الاول وعلى التوقف الحقيقي على التقدير الثاني وبما ذكرنا اندفع
ما يقال من انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف ههنا وهو غير جائز قال العلامة التفتازاني في شرح الشمسية واما ما ذهب الشارحون من
ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه نظر لامكان الشروع بدون هذه الامور وما ذكروا من ان البصيرة فليس امرا
مضبوطا يقتضي الاقتصار على ما ذكروا وفيها اي في المقدمة فصول جمع فصل كالاصول جمع اصل وسياتي معناه بعيد هذا انتهت

مرفوع بانه صفة فصول فان قلت اين التطابق بين الموصوف والصفة ههنا لان الموصوف جمع والصفة مفرد قلت التطابق بينهما ثابت
معنى ومثله نازل منزلة التطابق اللفظي والمعنوي ونظيره من وجه قوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا ثم الفصل الاول من تلك الفصول
الثلاثة في بيان تعريف النحو والغرض منه والثاني والثالث في بيان موضوعيه وهما الكلمة والكلام ولما فرغ عن تعداد الفصول شرع
في تفصيل كل واحد منها فقال **فصل** هو في اللغة القطع يقال فصلت الثياب اذا قطعتها وفي الاصطلاح هو الحاجز بين الحكمين ثم
الفصل ههنا فصل لا ينون وههنا يسكن لان الاعراب بعد العقد والتركيب النحو هو في اللغة القصد يقال نحوته وانتحيته وههنا هو
قصد سمت كلام العرب ليلحق به من ليس من اهل اللغة باهلها في الفصاحة فيطلق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه الشيخ رحمه الله تعالى
بقوله علم باصول الاصول جمع الاصل كالفصول جمع الفصل والاصل في اللغة ما يبتني عليه غيره ويستند تحقق ذلك الغير اليه كما ان
الفرع يبتني على غيره ويستند تحقق الفرع اليه وفي الصناعة عبارة عن امور كلية منطبقة على ما تحتها من الجزئيات ويرادفها القاعدة
والقانون والضابطة ونحوها كلها وانما قيد العلم بالاصول لانه لا يمكن حد كل نوع من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يبحث ذلك العلم عنها
ولما كان قوله علم باصول شاملا للمقصود وغيره اردفه بما يخرج سوى المحدود فخرج بقوله يعرف بها اي بتلك الاصول احوال
اواخر الكلم الثلث من الاسم والفعل والحرف ما عدا النحو والصرف وبقوله من الاعراب والبناء خرج العلم ثم لما كان مادتهم
جارية على استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات ذكر لفظ العلم في الاصول لانها امور كلية كما عرفت ولفظ المعرفة في
الاحوال لان المراد بالاحوال المواد الجزئية التي يستعمل تلك الاصول فيها واتى بالباء في قوله علم باصول لانه يقال علم وعلم به
قال الله تعالى فانه يعلم السر واخفى الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها فالانتقال الى الصلة للتضمين وقوله
من الاعراب والبناء بيان للاحوال وكيفية تركيب بعضها اي بعض الكلم مع بعض آخر وهي مرفوعة بانها معطوفة على الاصول
والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون الهيئات واعترض على هذا التعريف بانه لا يخلو اما يكون المراد بمعرفة
الاحوال معرفة جميعها فيلزم ان لا يكون شخص نحويا لانه لم يتيسر لاحد معرفة جميع الاحوال وان لا يكون المدون نحوا بل بعضها او معرفة
بعضها فيلزم ان يكون العالم بعشرة مسائل نحويا لانه حصل له معرفة بعض احوال الكلم مع انه ليس بنحوي في العرف وان اريد معرفة
جميع الاحوال المدونة يلزم انه جاء نحوي آخر ودون احوالا آخر ان لا يكون النحوي السابق نحويا لانه لم يكن باحثا عن جميع الاحوال
المدونة فان قلت نحوي كل زمان يجب علمه بالاحوال المدونة في زمانه فحينئذ لا يقدح في كونه نحويا ان يجيء نحوي آخر ويدون احوالا آخر
قلت يلزم ان ما يكون النحوي السابق نحويا في هذا الزمان مع انه نحوي فيه على انه لو دون شخص احوالا في زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك
نحويا ما لم يعلم تلك الاحوال ولم يبحث عنها والجواب ان المراد بمعرفة الاحوال معرفة جميعها والمراد بمعرفة جميع الاحوال ان يحصل له ملكة يقتدر

يتقيد ربها على معرفة جميع الاحوال او يراد بالاستغراق العرفي جميع الاحوال الاضافية ولما وقع الفراغ من تعريف علم النحو شرع
في الفائدة المقصودة منه فقال والغرض منه اي من علم النحو وتدوينه والغرض بالمصدر الفعل عن الفاعل بالجملة [illegible]
اي وغايته وهو من اضافة المصدر الى المفعول وقد عرفت معنى الذهن عن الخطاء اللفظي الواقع في كلام العرب وفي تقييد الخطاء باللفظي
احتراز عن الخطاء الصرفي والمعنوي والفكري فان الصيانة عن الاول غرض علم التصريف وعن الثاني غرض علمي المعاني والبيان و
عن الثالث غرض علم الميزان واذا كان الغرض من النحو والفائدة منه هو العصمة عن الخطاء في كلام العرب والاستمداد منه على فهم
نظم القرآن والحديث والفقه وبه تيسير الارتقاء الى علم البيان وتحصيل الاقتدار على البينات والتقوي على التاويلات كان
اشرف العلوم لان شرف العلم بشرف المعلوم منه وغايته واقرب العربية فائدة وارجحها عائدة وارجحها معيارا واسناها عظمة
ومقدارا وكان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانهم مكلفون بمعرفة الشرائع الواردة بلغة العرب ولا سبيل الى معرفته وتحقيقها من
الكتاب والسنة الا بها وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه لو لم يكن واجبا لكان واجب الترك وتجويز
ترك الشرط تجويز ترك المشروط ورتبة النحو بعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث والتفسير واول من اسس النحو امير المؤمنين
علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو لا يعمل شيئا الا وهو يتقرب به الى الله تعالى لما روي عن ابي الاسود الدؤلي هو استاد امير
المؤمنين الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما انه سمع رجلا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بالكسر فانكر ذلك عليه
فقال له هذا كفر ثم رجع الى امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى وقال نحوت ان اصنع ميزانا للعرب ليقوموا به لسانهم فقال
له علي رضي الله تعالى عنه اقصد نحوه ومن هذا سمي هذا العلم بالنحو ويسمى علم الاعراب ايضا لان له على تعلقا بالاعراب وضرا ومعنا
فيتناول المعرب والمبني وقال ابو القاسم الزجاجي في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد ابن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني
حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي سعيد بن سليم الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي وقال عن جدي ابي الاسود
وقال دخلت على امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني قد
سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ
عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء
ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر وقال ابو الاسود فجمعت منه
اشياء وعرضتها عليه وكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم تركتها

فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فخر دما فيها الا انها منها وحكي عن امرأة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله
تعالى عنه وقالت ابي مات وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله تعالى عنه فامر لابي الاسود بوضع النحو فصنف
باب الاضافة ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها ما نجوت بها قالت انما اتعجب من حسنها
فقال لها ما احسن السماء بالفتح فصنف باب التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو ميمون واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي و
ابو عمرو بن العلاء فاخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه العباس
ومحمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنها محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج
ومحمد الكسائي ومنهم ابو علي المستملي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنها ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن الحسن ومنه عبد القاهر
الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يات بعده من يعبأ به لما فرغ الشيخ رحمه الله عن الفصل الاول في بيان تعريف النحو والغرض منه اخذ
في الفصل الثاني والثالث في بيان موضوعه وهما الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالهما من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما
وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث في علم عن عوارض الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي هذا العلم
ويجوز ان يكون الموضوع متعددا بعد اشتراكه في امر يلاحظ في جميع ما يطلق عليه لفظ الموضوع كالاصول الشرعية الاربعة فانها موضوعا
العلم اصول الفقه لانها تشترك في كون كل واحد منها اصلا شرعيا مظهر الحكم شرعي وكذلك الكلمة والكلام لاشتراكهما في كون كل واحد
منهما لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما تعدد بالنظر الى نوعيته
ثم لما كانت الكلمة جزء الكلام من حيث انه مركب من كلمتين وتقديم الجزء على الكل ثابت في الطبع جاء بذكر الكلمة مقدما على ذكر الكلام
قصد الحصول الموافقة بين الذكر والطبع فقال **فصل** الكلمة اللام فيها لتعريف الجنس اي لتعيين الماهية لا لتعريف جميع الاجزاء من
حيث الافراد ولا لتعريف فرد من افراد ماهية المرادة فلا يكون للاستغراق ولا للعهد ولا يلزم اذا حملت الكلمة على المصطلح كونها للعهد
باعتبار تعيين فرد معهود مما اطلق عليه لفظ الكلمة لان الماهية المعتبرة لها هي المذكورة في الكتاب ولا يكون معناها الحقيقي في هذا الفن سوى واحدة
هذه الماهية حتى يحصل فرد من افرادها والتاء فيه للوحدة ولا منافاة بينهما لان المقصود من تعريف الجنس هو بيان الماهية وهي
والحاق لفظ الكلمة باسم للعموم فهو عارض ولا ينافيه تاء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلم بدون التاء هو جنس ام جمع فذهب
بعضهم الى انه جنس لا جمع كتمر وتمرة مستدلا بان احكام المفرد تجري عليه من تذكير وصفته كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب ولو كان جمعا
لوجب تانيث الطيب بناء على ان كل جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقة بينه وبين واحده يجوز ان يذكر ويؤنث فلا يكون تذكير
وصف الكلم دليلا على كونه جنسا والحال انه من الاسماء التي لا فارقا بينها وبين واحدها الا التاء قلنا ان هذه الضابطة ثابتة في

ثابتة فى الجنس او فى الجمع الحقيقى وما ذكر فى بعض الكتب من قولهم كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء يذكر ويونث
فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل فى معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو النخل وانه ليس بجمع حقيقى ومن مجيئ تصغيره على كليم ولو كان
جمعا لوجب رده الى واحده فى التصغير فيقال كليمات لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا ومن جملة تمييز الثلثة عشر كلما ولو كان جمعا
لما جاز تمييز الثلثة ذلك لان تمييزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لم يقع الكلم على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب
الوضع وذهب بعضهم الى انه جمع مستدلا بان الكلم لا يقع فى الاستعمال الا على الثلث فصاعدا والآية محمولة على حذف المضاف
والتقدير اليه يصعد بعض الكلم الطيب اذ الصاعد الى الحضرة الالهية هو المقبول من الكلم لا كل كلمة والقول بمجيئ تصغيره على كليم
وجملة تمييز الثلثة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عنده فى التصغير كليمات وفى التمييز ثلث عشر كلمة لفظ ذكره مجردا عن
التاء غاية الى الجنس فيتناول المحدود وغيره من المركبات مطلقا لا الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجردة عن معنى
الوحدة والمطابقة غير جائزة بينهما لكون اللفظ مصدرا وهو لا يطابق التانيث والمثنى والمجموع ولو عنى به معنى الوصفية على
انه اخصر مما هو بالتاء ثم اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الرمى مطلقا يقال لفظت الرحى الدقيق او بمعنى الرمى من الفم يقال لفظت
الكلام ولفظ بالكلام واختلف عباراتهم فى المعنى المصطلح عليه للفظ فقيل هو صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وما قيل ما يتلفظ
به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا او مركبا اما الالفاظ الحقيقية فنحو زيد وعمرو وقام والكرم من والى وما اشبهها
واما الالفاظ الحكمية فنحو الضمائر المستكنة لانه ما وضع بازائها الالفاظ وانما عبر عنها بالالفاظ خارجية مستعارة لها نحو هو وانت
وانما يجرى عليها احكام الالفاظ الحقيقية من وقوعها محكوما عليها ومعطوفا عليها ومؤكدة ومبدلا منها مما يتلفظ به الانسان حكما
واما المحذوف فهو من جملة الالفاظ الحقيقية فانه ربما يتلفظ به الانسان فى بعض الصور والمراد ما يتلفظ به الانسان ما يمكن
ان يتلفظ به فيصدق هذا الحد على كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن واصوات الحيوانات لانها مما يمكن ان يتلفظ به الانسان
وضع الوضع فى اللغة جعل الشئ فى حيز فكان الوضع بتعينه بجعل المعنى فى حيز الشئ وفى الاصطلاح تعيين الشئ بازاء شئ متى اطلق المخصص
احس به فهم المخصص له سواء كان من الكلام او غيره كعقد الاصابع واشاله ولما كان الوضع متضمنا المعنى فذكره بعد الوضع لا يفيد
الا تجريده عنه للمعنى والجار والمجرور مفعول به باللام وانما وصف اللفظ بهذه الجملة الفعلية احترازا عن المحرفات والاعميات والمهملات
وما يدرك بالعقل فانها وضعت لمعنى وكذا عن حروف التهجى فانها لم توضع الا لغرض التركيب والغرض من الشئ غير معنى ذلك الشئ
لان المعنى ما يعنى من اللفظ او يفهم به لا ما لاجله اللفظ وغرض التركيب لا يصح ان يعنى بحروف التهجى او يفهم به فلا معنى لها واذا
عرفت ذلك فمفعول المعنى لغة اما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول من عنى يعنى اذا قصد ثم خفف بحذف احد اليائين وتبديل الكسرة

بالفتحة التي هي اخف الحركات وقلب الياء الفاء اي الكلمة لفظ وضع لمقصود واما اسم مكان على زنة مفعل اي المقصد
فانه اذا وضع لفظ لمعنى كان ذلك المعنى موضع القصد والا المصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ ونظيره
هذا الدرهم ضرب الامير اي مضروبه واصطلاحا ما يقصد من اللفظ مفرد والمراد بالمعنى المفرد ما لا ينقسم لفظ عليه لا يكون لجزء لفظه
دلالة على جزئه ولا يحمل المفرد ههنا على البسيط اي ما ليس بمركب حتى يخرج الفعل من حيث ان معناه مركب من الحدث والزمان
فان قيل كون المضارع كلمة بناء على انه فعل وهو من اقسام الكلمة والحال ان جزء لفظه يدل على جزء معناه اذ حروف المضارعة
دالة على الحال والاستقبال والباقي على الحدث قلنا حروف المضارعة خارجة عن المضارعة غير داخلة فيه لان بعضهم جعلها علامة
في المضارع والعامل في الشيء يكون خارجا عنه ولئن سلمنا فالفعل الذي من اقسام الكلمة انما هو الفعل المفرد لا الفعل المطلق
كما ان الاسم معرب ومبني مع ان كل معرب ومبني ليس من اقسام الاسم بل معرب الذي هو اسم والمبني الذي هو اسم
ثم قوله مفردا احتراز به عن نحو قائمة فانه مركب على الصحيح لدلالة قائم على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو اما مجرور
على انه صفة معنى واما مرفوع على صفة لفظ واما منصوب على انه حال من ضمير وضع وله اعتراض على كل واحد من هذه الوجوه
الثلثة اما على الاول فلانه يفيد ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق فعل او شبهه بصفة
يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق ذلك المتعلق ولا استفادة خلاف ذلك الا بضرب من التجوز
والامر ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب بعد الوضع واما على الثاني فلانه لو كان مرفوعا على الوصفية للفظ
يجب ان يذكر مقدما على ذكر وصف اللفظ الذي هو الجملة اعني وضع لما تقرر من وجوب تقديم المفرد على الجملة اذا وقعا صفتين
لشيء واحد واما على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه لما عرف من ان الشيء اذا كان صالحا
اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعله حالا من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبه دفعا للاشتباه
ومفرد يكون صالحا ان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وماله صلاحية الوصفية له صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا
من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه واجيب عن الاول بان يصار هناك الى المجاز كما يصار اليه في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا اذ نظم
القران يستدعي ان يقول عنبا الا انه سماه خمرا باعتبار ما يؤول اليه وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والجمهور على انه
ليس بواجب وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع صلاحيته لكونه حالا من المفعول
انما يجب ذكر هذه الحال بجنب الفاعل وانما قلنا بوجوبه فذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حالا عن الفاعل وقد وجدت القرينة
لان الافراد والتركيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا مجازا والحقيقة احق وايضا ان الحال عن المجرور الذي هو نكرة به

ہو نکرۃ محضۃ ممتنع الاستلزامہ اما تقدیم الحال علی المجرور او تاخرا لحال عن النکرۃ المحضۃ وکل ذلک ممتنع فیمتنع جعل مفرد حالا لقولہ یعنی
فتعین کونہ حالا عن ضمیر وضع وعند التعین لا یجب ذکرہ لانہ الفاعل ثم لما کان الوضع مستلزما للدلالۃ اذ ہی عبارۃ عن کون الشیئ بحالۃ
یلزم من العلم بہ العلم بشیئ آخر فمتی یوجد الوضع وجد الدلالۃ لا حاجۃ الی ذکرہا بعد ذکر الوضع کما وقع فی ہذا المختصر واما الدلالۃ فہی
غیر مستلزمۃ للوضع لجواز کونہا بالعقل او بالطبع فبعد ذکر الدلالۃ یحتاج الی الوضع کما وقع فی بعض کتب القوم ویمکن ان یقال انہ
الدلالۃ منہا اکتفاء بذکرہا فی تعریف کل نوع الکلمۃ وہی ای الکلمۃ بحسب مفہومہا منحصرۃ فی ثلثۃ اقسام فلا یرد
ما یقال ضمیر ہی الثان عائد الی الکلمۃ باعتبار لفظہا لاستقیم لانہا اسم یدخول اللام علیہا فیلزم انقسام الشیئ الی نفسہ والی
قسیمہ والثان عائد الیہا باعتبار مفہومہا فیجب تذکیرہ ولا یجوز تانیثہ اسم مجرور بانہ بدل او مرفوع بانہ خبر مبتدأ
محذوف والاول اولی لعدم احتیاجہ الی المحذوف بخلاف الاخیر وفعل معطوف علی اسم وحرف کذلک انما قدم الاسم
علی الفعل لکونہ مستغنیا عن الفعل فی الافادۃ لا احتیاجہ الیہ منہا واستغنائہ عنہ علی الاصح فیکون الاسم اصلا والاصل مقدم
علی الفرع وانما قلنا فی الافادۃ لعدم استغناء الاسم عن الفعل مطلقا لافتقاره الیہ فی العمل ثم قدم الفعل علی الحرف لکونہ
مستقلا فی افادۃ المعنی بنفسہ غیر مفتقر الی شیئ بخلاف الحرف فانہ غیر مستقل بنفسہ فی افادۃ معناہ بل مفتقر الی ضم کلمۃ اخری
الیہ وکان ما لا یفتقر اصلا وما یفتقر فرعا والاصل مقدم علی الفرع کما تلونا علیک والثان الکلمۃ منحصرۃ فی الاقسام الثلثۃ
لانہا ای الکلمۃ اما ان لا تدل فان قلت الضمیر فی قولہ لانہا عائد الی الکلمۃ وہو اسم ان وقولہ ان لا تدل بتاویل المصدر خبرہ
فیصیر معنی الکلام لانہا اما عدم ولالتہا او ولالتہا وہو لیس بمستقیم لانہ مصدر وحمل المصدر علی الذات لا یصح اذ ہو جعل
الوصف علی الذات ولذا لا یقال زید ضرب قلنا الکلام محمول علی حذف المضاف اما من الاسم ای لان حالہا اما عدم دلالتہا
او دلالتہا او من الخبر ای انہا اما ذات عدم دلالتہا او دلالتہا علی معنی مجرور وتقدیر کفی فی نفسہا صفۃ معنی یعنی اما ان لا تدل علی
معنی حاصل فی نفسہ الکلمۃ ویمکن ان یکون فی نفسہا متعلقا بقولہ ان لا تدل وکلمۃ فی بمعنی الباء ای ان لا تدل علی معنی
بنفسہا الا بضم ضمیمۃ وہو ای القسم الذی لا یدل علی معنی فی نفسہ الحرف قدم فی وجہ الحصر مع انہ اخرہ فی التقسیم لانہ فی
اللغۃ الطرف کما سیاتی فذکرہ مرۃ فی طرف الانتہاء واخری فی طرف الابتداء وخص ذکرہ فی التقسیم بالانتہاء لیشیر الی تاخیرہ
فی المرتبۃ وقدمہ فی وجہ الحصر اخذا فی البیان عن القریب او لانہ عدمی والعدم مقدم علی الوجود لان وجود الممکنات مسبوقا
بالعدم ولان ہذا القسم من الکلمۃ غیر منقسم او تدل ای الکلمۃ علی معنی فی نفسہا والحال انہ قد اقترن معناہا ای معنی الکلمۃ
بحسب الوضع باحد الازمنۃ الثلثۃ ای الماضی والحال والاستقبال وہو ای القسم الذی یدل علی معنی فی نفسہ واقترن

معناه باحد الازمنة الفعل قدم الفعل على الاسم ههنا وان كان اخره في التقسيم لان تعريف الفعل وجودي وتعريف
الاسم عدمي والاعدام تعرف بملكاتها او تدل اي الكلمة على معنى في نفسها والحال انه لم يقترن معناها اي معنى الكلمة
بحسب الوضع به اي باحد الازمنة الثلثة وهو اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناه به الاسم وانما قيدنا
اقتران المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب الوضع لما سيجيء واعترض ههنا بان هذا الدليل لا يخلو من ان يكون عقليا او نقليا فان كان
عقليا لا سبيل اليه لان العقل لا يحكم بالحصر لان القسم الاول يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم غير الدال الى المقترن
باحد الازمنة الثلثة والى غير المقترن باحدها وكذا كل قسم من قسمي القسم الثاني يحتمل التقسيم عقلا اذ العقل لا يابى ان ينقسم المقترن
بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي القريب والبعيد وكذا المقترن
بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة وكذا غير المقترن لا يمنعه العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهى
وان كان نقليا لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلي ما يكون منقولا من واحد من العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة
واجيب بان هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية نقلية وبيان ذلك انا وجدنا في اصطلاح النحاة ان الكلمة منحصرة في قسمين
احدهما ما دل على معنى في نفسه وثانيهما ما لا يدل على معنى في نفسه منحصرة في قسمين احدهما ما يقترن باحد الازمنة الثلثة وثانيهما
لم يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل الاصطلاح واذا ثبت هذه المقدمات حكم العقل بالحصر لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرة
بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل منهما متعذر عقلا والدليل النقلي لا يلزم ان يكون مقدماته
نقلية بل قد يكون عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجربية على ما عرف في علم الميزان فحد الاسم الفاء في جواب شرط
محذوف اي اذا عرفنا دليل الحصر فحد الاسم وهو في اللغة المنع سمي به لانه يمنع دخول الغير والمراد بالحد ههنا المعرف الجامع المانع
وهو يعم الحد والرسم فان قيل قد علمت حدود الاقسام الثلثة بدليل الحصر فاعادتها يوجب التكرار قيل ذلك على وجه الالتزام وهذا
على المطابقة كلمة موصوف بقوله تدل على معنى جنس يشمل المحدود وغيره وخرج بقوله في نفسها الحرف وهو صفة معنى اي معنى
حاصل في نفس الكلمة والمراد بحصول المعنى في الكلمة ان يكون مدلولا لها ومعنى الكلمة وان لم يكن حاصلا ومتحققا فيها فهو ربما يكون
مدلولا لها ويجوز ان يكون في نفسها متعلقا بقوله تدل وفي بمعنى الباء اي تدل بنفسها مستقلة من غير ذكر متعلق لها بخلاف
الحرف فانها لا تدل الا بذكر متعلق لها كما مر وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل وكلمة غير اما مجرور بانه صفة معنى
او مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف او منصوب بانه حال من معنى والمراد بعدم اقتران المعنى بالزمان انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه
عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا زيد ضارب عمرو الان او غدا وزيد مضروب غلامه الان او غدا فانهما يقترنان بالزمان

بالزمان ليس بحسب الوضع وانما هو بعارض الاستعمال واما نحو الصبوح والغبوق فانه مقترن بمطلق الزمان لا بزمان معين فلا يكون
الاسماء اعني الماضي والحال والاستقبال بيان الازمنة الثلثة والحال ما انت فيه في زمان التكلم لا الدال على الزمان والماضي ما تقدم
عليه والاستقبال ما تأخر عنه كرجل وعلم خبر مبتدأ محذوف اي هو كرجل وعلم وانما ذكر المثالين للاسم ايضا ولان الاول من الاعيان
والجثث والثاني من المعاني والاحداث وكذا قال كرجل وعلم ولم يقل كعلم ورجل ولما كان حد الاسم لا ينتفع كثير من المبتدئين المتعلمين
ولا يرجى فهم منهم لكونه غامضا غاية الغموض لتوقفه على معرفة المعنى في نفس الكلمة وعلى تعقل استقلاله اراد تعيين بعض علامات
الاسم ليفيد معرفة الاسم وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم الحد وزيادة معرفته لمن يرجى منه فهم فان الشيء كما يعرف
بحده كذلك يعرف بعلامته وخاصته فقال وعلامته اي علامة الاسم حقيقة او حكما فلا يرد نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
في الارض ونحو الحبني ان ضربت زيدا او زعموا مطية الكذب وحبق مهمل فان المخبر عنه في الامثلة الثلثة الاول وان كان فعلا حقيقة
وفي المثال الرابع ما ليس بكلمة حقيقة لكنه في تاويل الاسم فان الاول ماول بهذا القول والثاني بضربك زيدا والثالث بلفظ
زعموا والرابع بهذا اللفظ وانما لم يقل وخاصته لنكتة موجودة في لفظ علامته ومفقودة في لفظ الخاصة وهي ان الدلالة على وجود الشيء
ماخوذة في مفهوم العلامة دون الخاصة وان كان احدهما مستلزما للآخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة العلامات لان العلامة اسم
جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع صحة الاخبار عنه وبه اي صحة كون الشيء مخبرا عنه وصحة كون الشيء مخبرا به مع
صحة كونه مخبرا عنه واما صحة كون الشيء مخبرا به مع عدم صحة كونه مخبرا عنه فهي ليست علامة الاسم كما سياتي نحو زيد قائم وانما اختص
هذا المعنى بالاسم لانه لا يخبر الا عن لفظ دال على الذات في نفسه مطابقة والفعل والحرف ليس كذلك وما ذكر في بعض شروح
الكافية من انه انما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه ففيه
نوع تامل لان الاختصاص عبارة عن وجوده في الاسم وانتفائه في غيره من الفعل والحرف فهو لا ينهض دليلا على انتفاء الاسناد
اليه في الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكانه دليل على بعض المدعى والاضافة كغلام زيد المراد بالاضافة ههنا كون الشيء
مضافا بتقدير حرف الجر ووجه اختصاصها بالاسم انها اما للتعريف او للتخصيص او للتخفيف ولا يجوز اضافة الفعل للتعريف والتخصيص
لانه لا يحتاج الى هذا الزائد لافادة وجوده ونحوها ولا يجوز اضافة للتخفيف ايضا لانها انما هي بحذف التنوين او ما يقوم مقامه فلا يوجد في
الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيدنا بالاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يشكل بقولنا مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا ثم المصنف اطلق الاضافة ولم يقيدها بتقدير حرف الجر مع ان القيد مما لا بد منه لان
الاضافة على الاطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر فلا حاجة الى التقييد ودخول لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم حاجة

الى التعريف لكونه خبرا وحقه ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فانقيل حصول الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر
معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة داخلة في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويؤتون احدهما حكم الآخر واما الحرف فليس له
معنى مستقل يصلح للاشارة اليه بالتعيين التعريف وانما قال دخول لام التعريف احترازا عن سائر اللامات كلام الابتداء ولام
الجواب ولام الامر وحملت على لام التعريف اللام الزائد للتحسين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد بها مجرد الفاظها بلا معانيها
بل اتي بها مع ارادة معانيها الافرادية زائدة على التركيب فكان اللام الزائد معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل
الشيء على نفسه وجوابه انما ذكرت من ان الحروف تزاد مع ارادة معانيها الافرادية فلذلك اختيار البعض وذهب الى
انها عند الزيادة تجرد عن معانيها فالحمل على مذهب الثاني واعلم ان النحاة اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها
اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها ال مثل هل وذهب المبرد الى انها هي
الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين همزة الاستفهام ولما كان المختار عند المصنف ما ذهب اليه سيبويه
اثر اللام والجر بالرفع عطفت على الدخول وبالجر على اللام ويراد بالدخول اعم منه ومن اللحوق وهو الاتصال لان الجر والتنوين
لاحقان بالآخر وليسا داخلين على الاصل وانما اختص الجر بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب
ايضا علم الفاعلية والمفعولية المختصين بالاسم مع انهما ليسا مختصين به ولانا لا نسلم اختصاص المضاف اليه بالاسم الا ترى
ان الجملة تقع مضافا اليه وهي ليست باسم والجواب عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء لا مطلقا
بخلاف الجر فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو يوم ينفخ في الصور فهي مأول بالمفرد فالمضاف
اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل انما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المؤثر
لا يوجب اختصاص الاثر لان ان المصدرية ولن تخصصا بالفعل مع ان اثرهما وهو النصب غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا
كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد
بها ما عدا تنوين الترنم لانه صرح باختصاصه في آخر الكتاب وهو اربعة اقسام تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة
ويعلم من ذلك ان تنوين الترنم مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجيء امثلتها في فصل التنوين وانما اختص غير تنوين
الترنم من التنوينات بالاسم لاقتضائها الانفصال عما بعدها واقتضاء الفعل الاتصال بالفاعل فيكونان متنافيين فان قلت
نون التاكيد ايضا تقتضي الانفصال مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتاكيد الفعل فكانت من متماته فلا تفيد الفعل به انفصالا
ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضي الاختصاص لان المراد يلحق بالاسم ما لا يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع لحوقه

الحرف فكأنه تعليل لبعض المدعى فالاولى ان يقال انما اختص التنوين بالاسم لانه اما للتمكن او العوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة في الاسماء والافعال او المقابلة بنون جمع المذكر وكل ذلك لا يتحقق الا في الاسم لا يقال ان التنوين قد يلحق بالصوت نحو سيبويه وهو ليس باسم فكيف يكون مختصا بالاسم لانا نقول ان الاصوات اجريت مجرى الاسماء فالتنوين اللاحق به بالاسم حكما والتثنية والجمع و والتصغير انما اختصت هذه المعاني بالاسم لان الفعل يدل على الماهية الخالية عن القلة والكثرة ومقتضى التصغير القلة ومقتضى التثنية والجمع الكثرة ولهذا اذا وقع المصدر تاكيدا للفعل لا يثنى ولا يجمع لانه حينئذ مدلول الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا مدلوله فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يصح الاسناد الى المصدر كما لا يصح الى الفعل لانهما مدلول المصدر هو الحدث فقط ومدلول الفعل الحدث مع الزمان فيكون مدلول الفعل زائدا على مدلول المصدر قلنا ان مدلول المصدر يخالف مدلول الفعل حقيقة ويتحد مع مدلوله اعتبارا من حيث ان الحدث هو الاصل في مدلول الفعل والزمان كالقيد فاعتبار بالقيد فاعتبارا بالحقيقة يصح الاسناد اليه باعتبار الاتحاد ولا يثنى ولا يجمع عملا باعتبارين والنداء انما اختص النداء بالاسم لكونه اثر حرف النداء وهو مختص بالاسم فكذا النداء والا لزم تخلف الموثر عن المؤثر وهو ممتنع فان كل هذه خواص الاسم الفاء في جواب الشرط محذوف اذا علمت ان المعدودات علامات الاسم فقد علمت ان جميع هذه المعدودات خواص الاسم بناء على ان كلا من العلامة والخاصة مستلزم للآخر فيكون هذا تصريحا بما علم من قوله وعلامته كذا وكذا بطريق الاستلزام فلا يلزم التكرار وفيه تيسير للطالب المبتدي وتنبيه على قصور فهمه وقلة بضاعته فانه ربما لا يفهم شيئا الا بالتصريح به او نقول اتى بهذا الكلام موكدا بان وبجملة اسمية ردا على ما قال ان هذه العلامات ذاتية الاسم حتى عرفه بها وانكر كونها خواص الاسم اذ لا يليق ان يجعل خواص الاسم من غير ان يجعل الاسم معرفا بها ولما كان بعض هذه العلامات ما هو شهير باستعمال ومنها ما لم يكن كذلك قد يتوهم في عدم اختصاصه بالاسم سيما في التثنية والجمع والاخبار به بحسب الظاهر فذكر هذا الكلام موكدا بالكلية كل مجموعة دفعا لذلك الايهام ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو الخاصة النحوية وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره ولم يقل فان كل هذه خصائص الاسم اختيارا اللفظ المصطلح فيما بينهم ثم لما كان اختصاص الفاعلية بالاسم مطلقا سواء كانت في الاخبارات او في الانشاءات احتيج الى حمل المخبر عنه او ما يعم الفاعلية مطلقا واختصاصها يتضمن اختصاصها كذلك لتضمن اختصاص المسند اليه اياه ولان الفاعل في الانشاءات لان يكون محكوما عليه ولا يكون مخبرا عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوما عليه لكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص الفاعلية مطلقا والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفا وذا حال وتمييزا ونحو ذلك ولو قال وعلامته صحة كونه محكوما عليه او صحة الاسناد اليه لم يحتج الى حمل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال

كما توهم من قوله وعلامته صحة الاخبار عنه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوقوع ما يعلم به خبر شيء في جنبه وهو به دفعه به
بيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه ولهذا اضمر المبتدأ بالذكر واما التصريح بكونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ في ما بعد فهو لا ينفع ههنا الا انه
ذكرها هناك من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرورات وههنا من حيث انها من الخواص العلامات ثم قوله او مفعولا اراد به مفعول
ما لم يسم فاعله والا فالمفاعيل الخمسة ليس شيء منها محكوما عليه وانما ذكر بجنب الفاعل لشدة الاتصال به حتى سماه بعضهم فاعلا
ويسمى اي الاسم اسما لسموه اي علوه على قسيميه يشير الى المختار عند ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو السمو
بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلو والارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاقه من نحو سمي يسمي اسماء وسمي ثم حذفت
الواو التي هي لام الكلمة الاصلي ثم نقلت حركة السين الى ما بعدها ثم اتي بهمزة وصل رعاً في لفظ الاسم فسمي به لذلك حيث
سما اي علا على قسيميه وهما الفعل والحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولانه يرفع المسمى بخلاف قسيميه وذهب الكوفيون الى ان اصل
الاسم وسم بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلامة وسمي به لانه علامة على مسماه ثم حذفت الواو التي هي فاء الكلمة
وجعلت همزة الوصل عوضا عنها وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سما يسمي وسم يوسم واصل اسماء اوسام
واصل سمي وسيم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف الظاهر ولهذا اعرض المصنف رحمه الله تعالى عنه وقال رداً عليه لا لكونه وسما على المعنى
اي لا يسمى الاسم لكونه علامة على المسمى ولما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان حد الفعل وعلامته فقال
وحد الفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى فهو جنس يشمل المحدود وغيره وقوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف وقوله
دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن الحد على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال
لانه مقترن بالزمانين قلت انما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد في المثنى ولانه مقترن بواحد في كل وضع
وان الاشتراك لتعدد الوضع او بتعدده والمراد بالاقتران ههنا انما يحسب الوضع فلا ينتقض الحد بالافعال التي لم يقترن معناها بزمان
مثل نعم وعسى لان عدم اقترانها بزمان انما هو بعارض الاستعمال لا بحسب الوضع كضرب مثال للفعل الماضي ويضرب مثال
للحال واضرب مثال للاستقبال وعلامته اي علامة الفعل ان يصح الاخبار به اي كون الشيء مخبرا به لا عنه اي لا ان
يصح الاخبار عنه او كون الشيء مخبرا عنه وانما قال ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرطا لكون صحة الاخبار به علامة للفعل كما ان
صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة للاسم فالحاصل ان صحة الاخبار به على قسمين احدهما
ما يكون مع صحة الاخبار عنه وثانيهما ما يكون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثاني من علامات الفعل كما اشير
اليه ووجه اختصاص هذه الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التنكير لانه محكوم به وقد وضع الفعل على التنكير ودخول قد وانما

وانما اختصت بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل المضارع نحو ان الكذوب قد يصدق
او للتحقيق نحو قد يعلم المعوقين وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل والسين وسوف وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على
الاستقبال الوضعي وذا لا يكون الا في الفعل وانما قيدنا الاستقبال بالوضع احترازا عن زيد ضارب غدا وانما ذكر السين
معرفا باللام لان المراد سين معهود وهي سين الاستقبال لا سين الاستفعال نحو استغفر الله ولا سين التحقيق نحو سالقيه
ولا سين التحول نحو استحجر الطين ولا سين اصابة الشئ على صفة نحو استجاده ولا سين الوقف بعد كاف المؤنث وتسمى هذا
السين سين السكتة نحو اكرمتكس وانما قدم السين على سوف لدلالته على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال
البعيد والجزم نحو لم يفعل ولما يفعل وليفعل ولا يفعل وان تفعل افعل وانما اختص الجزم بالفعل لاختصاص مؤثره به وهو الجازم فكذا
الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفي الفعل كلم ولما او لطلب الفعل كلام الامر او النهي عن الفعل كلا النهي او لتعليق شيء بالفعل كادوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل والتصرف اي تصرف الفعل فاللام بدل عن المضاف اليه الى الماضي اي
الى صيغ الماضي والمضارع وكونه امرا ونهيا ولم يقل والامر والنهي لانهما يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليهما بل
يكون التصرف الى المضارع ثم يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو فعلت فعلنا وانما اختصت الضمائر البارزة
المرفوعة بالفعل لانها ضمائر الفاعلين فلا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او لفروعه وحطت فروعه بمنع احد نوعي الضمير
وهو البارز تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف اخفى فهو بالتعميم اليق واجدر واتصال
التاء الساكنة قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها مختصة بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل على
تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما يلحق به الصفات لانها مستغنية عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث
المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا جرم اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل وانها انما سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت او متثقل ما هي من الاسم لخفة الاسم و
ثقل الفعل واتصال نوني التاكيد وهما الخفيفة والثقيلة سميتا به لانهما تفيدان تاكيد حصول الفعل المطلوب ووجه اختصاصهما بالفعل
انهما وضعتا لتاكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلب فان كل هذه خواص الفعل قد مر البحث في حد الاسم عما يتعلق بهذا الكلام فلا نعيده
هذا المقام ولما كان من الافعال ما لا يصح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر والنهي والاستفهام والشرط والجزاء احتاج الى
بيان معناه مما يعمها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوما به لان تلك الافعال يكون محكوما بها ولا تكون مخبرا بها ولو قال وعلامته ان
يصح كونه محكوما به او يصح اسناده الى شيء ولا يسند اليه لكان اولى ولم يحتج الى حمل الاخبار به على هذا المعنى ويسمى اي الفعل

الاصطلاحي فعلا باسم اصله وهو المصدر وانما كان الفعل اسما للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحي على سبيل المجاز لتضمنه الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدال باسم جزء مدلوله واعترض ههنا بان ما تضمن الفعل الاصطلاحي من المصدر فهو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسرها لانه اسم بمعنى ما تضمنه الا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمى فعلا بفتح الفاء لا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب مشتق من الفعل بكسر الفاء فهو لا يكون مصدرا لتضمنه ذلك وانما تضمنه من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا بكسرها فلا يكون تسميته به واجيب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء اطلاقه على المصدر وعلى الحاصل به ايضا كذا ذكر في التوضيح في بحث الحسن والقبح عند بيان المقدمات الاربع وقوله يسمى فعلا باسم اصله يشير الى ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ عن بيان حد الفعل وعلاماته شرع في بيان حد الحرف وعلاماته فقال وحد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحد ودغيره وخرج بقوله في غيرها الاسم والفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لابد من ذكر المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناه الابتداء وهي اي كلمة من لا تدل عليه اي على الابتداء الا بعد ذكر ما منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي يكون منها الابتداء واعترض عليه بالاسماء اللازمة الاضافة فانها لا تدل على معانيها الا بعد ذكر متعلقاتها واجيب عنه بان الواضع شرط عند وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد بالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة والمشار اليه والمعاد لانها تدل على معانيها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته اي علامة الحرف ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وان لا تقبل علامات الاسماء وعلامات الافعال تعميم بعد تخصيص ولما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف لم يكن الا هو المطلوب الاصلي والمقصود بالذات وهو المعنى المستقل وان الاستقلال لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما يترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الالفاظ للمقاصد والاستقلال بها على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام لان الاشتغال بما لا يفيد عبث والاحتراز واجب ودفعه بقوله وللحرف في الكلام فوائد ولذلك اتى بتقديم الخبر اعني وللحرف للاهتمام بذكره لان هذا المقام بيان الحرف ويجوز ان يكون وللحرف مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وقوله في الكلام صفة للحرف اي وللحرف الكائن في الكلام فوائد جمع فائدة كقواعد جمع قاعدة والفائدة ما استفيد من علم او مال وجاء بمعناه ولد المال ونفيد اي ثبت له المال فلك ان يريد بالفوائد الثوابت

التسويت يعني وللحرف في الكلام امور ثابتة بعيدة عن السطان وفي ذكر الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايماء الى كثرة فوائد الحرف
ثم اشار الى بيان بعض تلك الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد في الدار والربط بين الفعلين نحو اريد ان تضرب او
الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشبة او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد فقد اكرمته وغير ذلك اي الربط المذكور من الفوائد
التي تعرفها في القسم الثالث وهو الحرف ان شاء الله تعالى احال امره الى مشية الله تعالى قائلا في عدة ان شاء الله تعالى
مراعاة لادب ربه واتباعا لسنة نبيه عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام حكاية لقول رسوله لاصحابه وقصته عليهم من قوله
تعالى ان شاء الله تعالى آمنين محلقين او تعليما للعباده ان يقولوا في عاداتهم مثل ذلك متادبين بادب الله تعالى متبعين لسنة رسوله
ويسمى اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا اي طرفا فسر الحرف بالطرف لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف
الوادي اي لوقوع الحرف في الكلام طرفا اي جانبا. للاسم والفعل ليس اي الحرف مقصودا بالذات وهو بيان لوقوع
الحرف طرفا مثل المسند والمسند اليه تمثيل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبرية لمبتدأ محذوف اي هو يرجع الى المقصود
بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه في التمثيل حثا على كونه مقصودا بالذات وعزيد اهتمام به لانه اخفى درجة من المسند اليه
ولا خفاء في كون المسند اليه مقصودا بالذات لانه اعلى درجة من المسند وايضا ان المسند يكون اسما وفعلا والمسند اليه لا يكون
الا اسما والتعميم فضيلة ثم الاولى في بيان طرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصودا بالذات حيث لا يدل على معنى في نفسه
بخلاف الاسم والفعل واذا عرفت ذلك فاعلم ان طرفا في قوله اي طرفا منصوب لانه تفسير لقوله حرفا وهو منصوب على الحالية
المفسر بعراب المفسرة تكملة لما فرغ الفراغ من تعريف احد موضوعي النحو وهو الكلمة وبيان انحصاره في الاقسام الثلثة مع دليل
وبيان حدودها وعلاماتها ووجه تسميتها شرع في تعريف موضوعه الآخر وهو الكلام وقال **فصل الكلام** هو في الاصل
ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حدة او على اكثر وكان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهملا او موضوعا ولم يوضع مصدرا في الصحيح اذ
لم يكن على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدرية الا انه قد يستعمل استعمال المصدر فيقال كلمته كلاما كما يقال اعطيته
عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول المحدود وغيره من المهملات والمفردات
والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار
الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والانشاء والباء في قوله بالاسناد للسببية اي تضمنا حاصلا
بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للالصاق اي تضمنا ملصقا بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح
عليه في حد الكلام الى لفظ تضمن لامرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في الحد الكلام الذي احد كلمتيه ملفوظة والاخرى مستتر

غير ملفوظة مثل اكرم فان المستتر لا يتصور تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد يتركب من كلمات
كثيرة فوق اثنين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من المركب ما هو مركب من كلمتين لفظا بخلاف المتضمن لكلمتين فانه
يتناول ما فيه كلمتان او اكثر واجيب عن الاول بان المستتر عندهم في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب منهما وعن الثاني بان الكلام انما
يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند وهما كلمتان او ما يجري مجريهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين وذكر في بعض الحواشي اثر تضمن على تركب
لانه اخصر لاستغنائه عن صلته من واحتياج تركب اليها وعورض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب والاولى
التلفظ بالمصطلح عليه واجيب بان المصطلح هو لفظ التركيب بمقابلة الافراد فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن بمعناه لم يقع بمقابلة
الافراد حتى يكون المصطلح عليه لفظ التركيب واعلم ان النحاة اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا فذهب صاحب المفصل و
اللباب الى انهما مترادفان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب يميل الى ذلك فانهما قد اكتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيداه بكونه مقصودا بذاته وذهب بعضهم الى ان الكلام اخص من الجملة فقيد الاسناد في تعريف الكلام بكونه مقصودا بذاته
فيخرج عنه ويصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او صفات بخلاف الكلام ووقع في بعض شرح الكافية ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند الشيخ ابن الحاجب اخص من الجملة ثم لما فرغ من تعريف الكلام شرع
في تعريف الاسناد لاحتياج معرفة الكلام اليه والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم احدى الكلمتين او نسبة مدلول
احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اي النسبة المخاطب فائدة يصح السكوت اي سكوت المتكلم عليها اي على
تلك الفائدة اي من شانه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لو سكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف
مجال تخطئته ونسبته الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي
علم مضمونها المخاطب وقيل الاسناد هو حكم المفيد باحد جزئي المركب على الآخر نحو قام زيد فانك اذا قلت ذلك افدت المخاطب
فائدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ آخر اذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا للمسند
اليه والمسند حتى يستفيد فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال
عمرو او الى نحو ذلك من المقصود كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر المخاطب للفظ آخر مثل انتظار المسند اليه والمسند عند ذكر المسند
اليه فقط او بالعكس وليس الانتظار الذي في مثل ضرب زيد مثل هذا الانتظار فعلم الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا كان
الاسناد ماخوذا في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين التركيبين من اسمين اي

اي بكلمة من دون في كما اتي به غيره لانه اظهر الانسب لتفهيم المتكلم وقدم هذا التركيب على تركيب الفعل والاسم لان جزئيه يستحقان
التقديم نحو زيد قائم ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان تقديم
الفعل انسب لانه يقصد بيان الجملة الفعلية نحو قام زيد ويسمى اي هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل وينبغي ان يعلم ان الكلام
لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل واسم لانه لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسماء
الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف رحمه الله تعالى بالحصر في تقسيم الكلام لا في تقسيم
الكلمة ردا على من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلثة تراكيب كما ستقف عليه في نحو يا زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام
ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة وانما يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المسند والمسند اليه معا اي
جميعا قال في القاموس تقول كنا معا اي جميعا وهو منصوب على الظرفية والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه ويتعلق بما رفع حالا
من مفعول لم يسم فاعله اذ لا يوجد المسند والمسند اليه كائنا كل واحد منهما مع صاحبه اي عنده في غيرهما اي في غير هذين التركيب
لان الحرف لا يقع مسندا اليه ولا بد للكلام منهما اي من المسند والمسند اليه لان الاسناد ماخوذ في تعريفه وهو يقتضي المسند والمسند
اليه وقوله لا بد اي لا فراق للكلام منهما من قولهم بده يبده بدا اي فرقه والتبديد التفريق وتبدد اي تفرق او لا عوض للكلام منهما
من البد. وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني للكلام متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا اطالة ما جعلوا بترك تنوين
الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عليه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطيت
ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف
فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا وهو خبر المبتدأ اي لا بد ثابت للكلام وقوله منهما خبر مبتدأ محذوف اي البد
المنفي منهما وهذه الجملة تبيينية البتة لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون منهما متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد
منهما واذا كان الكلام منحصرا في التركيبين المذكورين فان قيل نوقض ما ذكر من انحصار الكلام فيهما بالنداء اي بالمنادى نحو يا زيد فانه
يحصل من غير التركيبين المذكورين وهو الحرف والاسم مع انه قسم من الكلام فينتقض الحصر والنقض اذا اضيف الى الاحكام يراد ابطال
تاثيرها واذا اضيف الى غيرها يراد باخراجه عما هو المطلوب فالمطلوب ههنا هو حصر الكلام في التركيبين قلنا في جوابه ان حرف النداء التي
في نحو يا زيد قائم مقام ادعوا واطلب لان تقديره يا زيد ادعو زيدا او اطلب وهو اي كل واحد من ادعوا او اطلب الفعل واذا كان كذلك
فلا نقض للحصر المذكور بالنداء ويستقيم ذلك الحصر لانه كلام يحصل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي ولم يحصل من تركيب
الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد وما قيل فعلى هذا يلزم ان يتم الكلام بمجرد كلمة يا دون زيد قلنا ان الكلام يتم بدون زيد وذكر زيد

لذكر سائر المفاعيل نحو ضرب زيد او ضرب زيداً واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في اقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف

فان قلت كلمة اذا للزمان المستقبل سواء كان دخلت على الماضي او غيره فكيف يستقيم للماضي ههنا قلت ذلك على الغالب وقد

يجيئ للماضي ايضا كما ذكرت والله الموفق لاتمام امور خلقه والمعين على اصلاح شئونهم فهو يوفقنا لاتمام هذا الامر الذي

نشرع فيه ويعيننا على اصلاحه وانما ذكر الخبر معرفا باللام ليفيد حصر المسند في المسند اليه يعني ان هو الموفق والمعين لا موفق ولا معين

سواه كما جاء في التنزيل حكاية عن شعيب عليه السلام وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **القسم الاول**

في الاسم وقد مر تعريفه اي تعريف الاسم وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا نعيده وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلي

الى الجزئيات الى معرب وهو ماخوذ من الاعراب وجاء بمعنيين الاول الابانة والاظهار ومنه قوله عليه الصلوة والسلام

الثيب تعرب عن نفسها اي تفصح وقول الشاعر ❊ اني لاكني عن قذور بغيرها ❊ واعرب احيانا بها فاصارح ❊ والثاني

ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهمزة للسلب فالمعرب بالمعنى الاول ظرف اي محل

اظهار المعاني وبالثاني اسم مفعول اي مزال الفساد والالتباس باظهار المعاني المتواردة عليه لان في خفائها فسادا والتباسا

ومبني هو ماخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعدم الاختلاف والمبني كذلك واصله مبنوي على صيغة

اسم المفعول من بنى يبني فاجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة فابدلت ياء ثم ادغمت الياء في الياء فابدلت الضمة

بالكسرة لمناسبة الياء كما في مرمي وانما كان الاسم منحصرا في هذين القسمين لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا فان كان

مركبا مع غيره لا يخلو من ان يكون مشابها للمبني الاصل او لا فان كان هذا فهو معرب وان كان غيره فهو مبني ويحتمل ان يكون المعرب والمبني

قيدين للاسم وليسا قسمين له لانهما يشملان الاسم والفعل والحرف واذا كان الاسم منقسما الى معرب ومبني فلنذكر احكامه

اي احكام الاسم في بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب والباب الثاني في بيان الاسم المبني وخاتمة في بيان

سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء **الباب الاول** في الاسم المعرب وفيه اي في هذا الباب

مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب والثالث في

بيان اصناف الاعراب والرابع في تقسيم الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلثة مقاصد المقصد الاول في المرفوعات والثاني

في بيان المنصوبات والثالث في بيان المجرورات وخاتمة في بيان التوابع اما المقدمة ففيها فصول اربعة **فصل** في

تعريف الاسم المعرب قدمه على المبني لكونه اصلا اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهار ما هو في الضمير وما هو الا بالاعراب به

يعلم ان هذا فاعل وذلك مفعول فان قيل كيف حكم ان الاصل في الاسماء الاعراب واصلها الافراد وهي في الافراد لا يستحق الاعراب

الاعراب قيل انما حكم بذلك لانها لم توضع الا لتستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف لغرض الواضع فبناء المفردات
وان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضيا وهو اي الاسم المعرب كل اسم ذكر كلمة كل في التعريف
وان كان ذكرها في التعريفات مستنكرا في اصطلاح اهل المنطق لانها لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة لا للافراد ولهذا من
شرط الحد ان يستقيم على كل افراد المحدود لوجود الحقيقة فيه فانك اذا قلت الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد على
كل فرد من افراد الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم على زيد اطلاقه مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان
المصنفين رحمهم الله تعالى لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا التعريفات في تصانيفهم يوقف بها المراد ومعنى الفاظ كما هو اللائق
تركا منهم للتكليف واحترازا عما لا يعنيهم لحصول مرادهم بدونها ثم قوله كل اسم جنس شامل يتناول المقصود وغيره فقوله ركب مع غيره
فصل احترز به عما لم يركب مع غيره كالاصوات والاعداد من نحو واحد واثنان وثلث وكالاسماء المعدودة من نحو الف وباء وتاء
وثاء وزيد وعمرو وبكر ثم اختلفوا في التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب هو التركيب الاسنادي لانه هو العلة للاعراب لتولد
المعاني المقتضية للاعراب ورد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم يدخل في التعريف سوى المسند اليه والمسند لكونهما مركبين
تركيبا اسناديا وعند ذلك يخرج المضاف اليه وغيره من المعمولات كالمفاعيل الخمسة وما شاكلها عنه فالاولى ان يقال المراد
بالتركيب التركيب مع العامل فيدخل فيه المبتدأ والخبر الا على قول من يجعل كلا منهما عاملا في الآخر وقيل المراد بالتركيب تركيب
يتحقق معه العامل وحينئذ فلا اشكال وقوله لم يشبه مبني الاصل احترز به عما ركب مع غيره ويشبه مبني الاصل كهؤلاء في قام هؤلاء فان قلت
يصدق هذا التعريف على ما تضمن مبني الاصل كاين وعلى ما وقع موقعه كنزال وعلى ما اضيف اليه كيومئذ فان كل واحد منها ركب مع غيره
ولا يشبه مبني الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يناسب والمناسبة تعم المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف
اليه ثم اضافة المبني الى الاصل بيانية اي لا يشبه مبنيا هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم
فاعله اي مبنيا اصله ولا من باب اضافة الى الظرف اي مبنيا في اصله ولا يحمل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فسادا
ظاهرا اما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلثة مبنية بل اصلها مبني والامر ليس كذلك اذ الحرف لا اصل لها والماضي
والامر وان ثبت لها اصل وهو المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبني اما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلثة مبنية
بعد اي الان واما في الثالث فلان الامور الثلثة لا يكون جنسية القانون لانها لم تبن على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شيء
من المبني الا وهو بناءه مبني على القاعدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلثة بمبني الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل ههنا
بمعنى الوضع اي مبني في وضعه يعني بالنسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنيا وهذا معنى صحيح لا فساد فيه قطعا وعن الثالث

بان بناءه ليس مبنى على القاعدة غير مسلم بل هي مبنى عليها وهي ما تقرر عندهم من ان كل ما لم يوجد فيه موجب الاعراب فهو مبني فكل
من الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف بناءها مبني على هذه القاعدة فيكون مبني القانون وهذا اللفظ كان عاما في الاصل
ثم غلب على الفعل الماضي والامر بغير اللام والحرف والاطراد في وجه التسمية غير لازم اعني الحرف والماضي والامر الحاضر
بيان مبني الاصل وقيد الامر بالحاضر احتراز من الامر الغائب فانه معرب بالاجماع واختلفوا في الامر هو مبني ام معرب والاصح
انه مبني والحق بعضهم الجملة بمبني الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث لم تقع موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب
اصلا ومنهم من جعلها من مبنيات الفرع اذ مبني الاصل لا يكون له اعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا والجملة معرب محلا فلا يكون
من مبنيات الاصل وقال الشيخ الرضي الجملة قبل العلمية لا توصف بالاعراب ولا البناء لانهما عوارض الكلمة لا الكلام
ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زيد في قام زيد فقوله نحو خبر مبتدأ محذوف اعني هو وهو عائد الى الاسم
المعرب والجار والمجرور صفة زيد تقديره هو اي الاسم المعرب نحو زيد الكائن في قام زيد لا زيد المذكور حال كونه وحده
اي غير مركب مع غيره فهو حال بتاويل النكرة والتقدير متوحدا اي منفردا او مصدر اقيم مقام الحال اي ينفرد انفرادا و
يكون قوله لا زيد وحده معطوفا على النحو الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدم التركيب تعليل للمعلل محذوف اي انما يكون زيد
وحده اسما معربا لعدم التركيب اي لعدم كونها مركبا مع غيره ووجود التركيب شرط لحصول المعرب ولذا اخذه في تعريفه
فاذا انعدم الشرط انعدم المشروط لان المشروط ينتفي بانتفاء الشرط ولا هؤلاء الكائن في قام هؤلاء لوجود الشبه
اي المشابهة على ما سيجيئ في بحث المبني اي لكون هؤلاء مشابها بالمبني الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذه
في تعريفه فاذا انعدم الشرط انعدم المشروط لان المشروط ينعدم بانعدام الشرط كما مر فعلم ان المعرب لا يحصل الا بشرطين
احدهما وجودي وهو وجود التركيب فتعرض له بقوله كل اسم ركب مع غيره والثاني عدمي وهو عدم المشابهة بمبني الاصل
فتعرض له بقوله ولا يشبه مبني الاصل ويسمى اي اسم المعرب متمكنا قال السيد قدس سره في حاشية المتوسط المتمكن هو
الاسم المعرب في الاسمية من حيث الاعراب والامكن هو الاسم المعرب المنصرف والمبني يسمى غير متمكن ثم لما فرغ من
تعريف الاسم المعرب شرع في بيان حكمه فقال **فصل** وحكمه اي حكم الاسم المعرب والاضافة ههنا بمعنى في ونظيره
ضرب اليوم اي حكم فيه ولا ريب ان الاختلاف حكم في المعرب او بمعنى اللام والاضافة لادنى ملابسة ونظيره كوكب الخرقاء
اي حكم له اختصاص بالمعرب بملابسة الوقوع فيه فلا يرد ما يقال حكم الشيء هو الاثر الثابت بذلك الشيء والاختلاف اثر
العامل دون اثر المعرب فكيف يكون الاختلاف حكم المعرب ان يختلف آخره اي صفة آخره بتقدير المضاف

المضاف والا فالحرف الاخير لا يكون مختلفا بحال ومعنى اختلاف الآخر اتصافه بصفة لم توجد قبلها وصرح باختلاف الآخر في بيان حكم
المعرب احترازا عن اختلاف غير الآخر فانه ليس حكم المعرب كاختلاف الراء في امرء والنون في ابنم تقول جاءني امرء وابنم ورايت امرءا
وابنما ومررت بامرء وابنم باختلاف العوامل الباء للسببية متعلقة بقوله يختلف اي بسبب اختلاف العوامل وفيه احتراز عن اختلاف
الآخر لا بسبب اختلاف العوامل فانه ليس من احكام المعرب كاختلاف آخر من الاستفهامية في نحو من ابنك ومن الرجل ومن زيد
والمراد باختلاف الآخر بسبب اختلاف العوامل صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاءني زيد اذا
قيل في اول الامر انه معرب ح ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه يصلح اختلاف آخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد باختلاف الثاني
الوجود لعلاقة الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لاستحالة اختلافه بلا وجوده فكان من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود لمشاكلة قوله ان يختلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهو ان يذكر لفظ بصورة غيره
لوقوعه في صحبته فيكون المعنى ان يختلف صفة آخره بوجود جنس العوامل ثم العوامل جمع عامل وسياتي تفسيره وانما جمع العامل على
عوامل لان صيغة الفاعل اذا كان صفة يجمع على فاعلون كناصرون واذا كان اسما يجمع على فواعل كالكواهل ولما صار العوامل ههنا علما
ولم يكن له معنى الصفة مرادا جمع على فواعل واللام في العوامل للجنس لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون ههنا معهود فتحمل الجنس ويبطل معنى
الجمعية ولهذا اندفع ما يتوهم كون العوامل جمعا وادناه ثلثة فيقتضي ان لا يتحقق المعرب الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا
منصوب على انه مفعول مطلق لفظا صفة اختلافا اي يختلف آخره اختلافا لفظيا وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد او حكما نحو رايت احمد ومررت باحمد فانه اختلف فيه آخر المعرب اختلافا حكما لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة
في حالة النصب لكونها نائبة عن الكسرة او يختلف آخره اختلافا تقديريا وهو اعم من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت
بعصا او حكما نحو جاءني موسى ورايت موسى ومررت بموسى وهذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان الاعراب منه بالحركات اما اذا كان
الاعراب بالحروف فالاقسام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابوك ورايت اباك و
مررت بابيك او حكما نحو رايت مومنين ومررت بمومنين فانه قد اختلف فيه آخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فان الياء في حالة الجر
غير الياء في حالة النصب لكونه نائبا عن الكسرة وكذا الاختلاف التقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاءني ابو القاسم ورايت
ابا القاسم ومررت بابي القاسم مما حذف فيه الحرف لالتقاء الساكنين فان الاعراب فيه بالحروف مقدرة وقد اختلف آخره اختلافا
تقديريا حقيقة او حكما نحو رايت مومني البلد ومررت بمومني البلد فانه قد اختلف فيه آخر المعرب اختلافا تقديريا حكما واذا عرفت ذلك
فاعلم ان جمهور النحاة عرفوا المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه مبني الاصل وحمل

وجعل ما عرفوه به حكمه وتابعه المصنف رح واستدل الشيخ على ذلك بما ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال وانما لم عرف المعرب
بما عرفه صاحب النحاة لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف
العامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم به فيكون هذه الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه
غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان
يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسم يطلق بعد ان يعرف احد
نوعيه ما يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب ثم لما فرغ عن بيان تعريف المعرب وحكمه اراد ان يبين ما هو وصف لازم له
وهو الاعراب وللنحاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل به الاختلاف من الحركات والحروف
واختاره الشيخ ابن الحاجب واستدل بانهم اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب والجر وانما يحصل بها الاختلاف لا نفس الاختلاف ومنهم
من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب ضد البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات
ما به الاعراب ولما كان المختار عند المصنف رح ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرفه به فقال والاعراب ما اي شيء به
الباء للسببية والضمير المجرور راجع الى الاعراب اي الاعراب شيء بسبب ذلك الشيء يختلف آخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب
القريب كما هو المتبادر وهو ما يكون سببا بلا واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضي والاسناد لكون هذه الامور اسبابا بعيدة
للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضي وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل سببا له بوسائط
والاسناد سببا له بواسطتين والمقتضي سببا له بواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا وقال الفاضل الهندي رح
في تفسير ما اي حركة او حرف فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحروف
وان اريد الحروف يخرج الحركة وان اريد جميعا لزم ان يراد بالعام افراده المختلفة الماهية وهو غير جائز وايضا يلزم الحرف العامل بتعميم الحرف
المرادة بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب او حرف علة ساكنة و هذا هو الاصوب اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حده
واخذ المحدود في الحد يوجب الدور لتوقف معرفة المحدود على معرفة الحد وذلك باطل لا يقال اختلاف آخر المعرب لا يتأتى الا بحركتين
فهو يقتضي ان لا يكون الحركة الاولى اعرابا لانا نقول المراد بالسبب المذكور ما ليس بتام اي ما يكون له شيء من التاثير في المسبب
ولا يكون له تاثير تام فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيء من التاثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد
الحركة الاولى وانما يكون موجبة له حين وجدانها ويمكن ان يقع الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق
عليها انها ما يختلف بها آخر المعرب لان الاسم حينئذ معرب اي مركب لا يشبه مبني الاصل اختلف آخره بها من السكون الى الحركة

الى الحركة وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره قالوا ارضعت هذه المرأة هذا الشاب فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع
المرضع اليه شابا في حالة الرضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن
الاسم معربا في حالة السكون ثم قوله يختلف آخر المعرب خرج به حركة نحو غلامي لانه اختلف به آخر المبني لا آخر المعرب لان المضاف
الى ياء المتكلم مبني قبل دخول العامل وانما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل وآخره انما يكون معربا بعد تركيبه مع العامل وآخره انما يكون
مختلفا عند الاضافة وهي سابقة على التركيب مع العامل لظهور انك تخبر في جاءني غلام زيد عن المضاف لا عن المعرب ثم نقض
فكان المختلف بهذه الحركة هو آخر المبني البتة واعترض على هذا التعريف بان الاعراب والمعرب مستويان في المعرفة والجهالة وتعريف
الشيئ بما يساويه باطل وانما جعل الاعراب في آخر الاسم لانه دال على الوصف منه ككونه عمدة او فضلة والدال على الوصف متأخر
عن الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاسماء الثلثة ان كانت باقية تطلق على الحركات سواء كانت
بنائية او غيرها اعرابية كانت او غيرها كضمة وحد لانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير الاعرابية وان كانت مجردة عن التاء
فلا يكون الا القاب البناء واما الرفع والنصب والجر فلا تطلق الا على الحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
ولا على غيرها من غير الآخر واعراب الاسم اي الاسم المعرب ثلثة انواع وذلك لان المعاني التي وضع الاعراب للدلالة عليها
ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب الدال عليها ايضا ثلثة لكون الدال على حسب المدلول اي على قدره والا لزم
الاشتراك لو كان الدال اقل من المدلول والترادف لو كان الدال اكثر من المدلول وكلاهما خلاف الاصل وانما سمي اعراب الاسم
انواعا واعراب المبني القابا لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال
عليها انواعا ايضا بخلاف اعراب المبني كالضم والفتح والكسر فان كل واحد منها يدل على امر واحد وهو البناء فيكون القابا رفع مجرور على البدلية
او مرفوع على الخبرية لمبتدأ المحذوف ونصب عطف عليه وجر كذلك وانما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة
مرتبته من اخويه لكونه علما لما هو عمدة الكلام وانما سمي النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه نصيب الفضلة
اي نصيبها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى ينجر الى الاسفل
عند التلفظ ثم لما فرغ من بيان الاعراب اراد ان يبين العامل لاحتياج معرفة المعرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهومه كما عرفت
وجريان ذكره في حكمه وانما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على حصول الاعراب او على المعنى المقتضي للاعراب فقال والعامل
ما به يرفع وينصب ويجر اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره المص ومنهم من ذهب الى ان العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واختاره الشيخ ابن الحاجب في الكافية واعترض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق

على عامل الفعل وليس بمانع اذ يدخل فيه الاسناد فانه ايضا يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقض بخروج عامل الفعل وعن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاسناد لانه ليس بسبب بل هو شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المقتضي فيكون العامل سببا بعيدا له فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات لا يراثه الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سببا بعيدا ههنا ومنهم من ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل لعامل الاسم والفعل وادرد عليه بانه ان اطلق الوجه المخصوص يرد حرف النداء في نحو يا زيد والاضافة في نحو يا غلامي لانهما توجبان كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مع انهما ليسا عاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور على قول من اخذ العامل في حد الاعراب قائلا بان الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل وان اريد بوجه مخصوص من المقتضي يا باه آخر الكلمة اذ المقتضي صفة قائمة بتمام الكلمة لا بآخرها وايضا يخرج عامل الفعل لانعدام المقتضي فيه فيكون تعريف نوع من العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضته المقتضي والمشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضي اعم من الاعراب مفهوما وان لم يصدق الا عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضيه الشبه التام وهو التشبيه لفظا ومعنى واستعمالا على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه الامور المختلفة من الرفع والنصب والجزم قلنا للشبه ثلثة احوال اقويها ان يقع المضارع موقع الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتاويل وادناها ان لم يقع موقعه بوجه ففي اقوى الاحوال تقتضي الرفع الذي هو اقوى الحركات وفي اوسطها تقتضي النصب الذي هو اوسط الحركات وفي ادناها تقتضي ما هو اخف وهو الجزم فالشبه وان كان واحدا لكن له احوال مختلفة تقتضي كل منها ما هو انسب بتلك الحال

ومحل الاعراب لفظيا كان او تقديريا من الاسم اي المحل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير انما لم يقل الآخر لان لفظ يذكر ويؤنث وتخصيص المحل بالاسم لانه يبحث عن احوال الاسم والا فمحل الاعراب من الفعل المضارع ايضا هو الحرف الاخير من صيغة الفعل هذه لحصر اي هو الحرف الاخير لا غير جاء به دفعا لتوهم من يتوهم ان محل اعراب التثنية والجمع المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرفا اخيرا لان هذا النون عوض عن الحركة والتنوين اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف الاخر بل الحرف الآخر هو ما قبل النون ولما بين المعرب والاعراب والعامل ومحل الاعراب ذكر لجميع ذلك مثالا قصدا لايضاح الامر فقال مثال الكل اي كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتفسير الذي يتفرع دخول الفاء التي وضعت للتعقيب على المفسر

على المفسر كون ذكر المفسر عقيب ذكر المفسر وقام مرفع مبتدأ بتاويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد معرب والضمة اعراب والدال
حرف الاعراب الانسان القول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو معرب من كلام العرب منحصرا على قسمين الاسم المتمكن والفعل
المضارع شرع في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تذكر في اول الكلام لتشويق السامع ومعناها انتبه ان ما بعد الكلام بعد الطلب
والتشويق اليه اوقع في الذهن واكثر استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم لا بالمعرفة لان ما يتعلق به من المفعول امر كلي لا جزئي
ولما كان الفهم متعلقا بسابق الكلام لم يكن الامر به مناسبا لهذا المقام ولم يقل اقرأ لان المقصود هو الدراية لا القراءة انه
اي الشان لا يعرب شيء في كلام العرب الا الاسم المتمكن قدمه لاصالته في الاعراب وقيد الاسم بالمتمكن لان من الاسم
ما لم يكن متمكنا لم يكن معربا والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع لان من الفعل ما لم يكن مضارعا لم يكن معربا اذا لم يتصل
به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره في بحث الفعل وسيجيء حكمه اي حكم الفعل المضارع
في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم المعرب شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل**
في اصناف اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو اخص النوع مطلقا ولما كان الرفع قد يحصل بالضمة لفظا او
تقديرا وقد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كذلك وكذا النصب تارة يكون بالفتح لفظا او تقديرا وتارة يكون بالكسرة و
تارة يكون بالالف كذلك وكذا الجر ربما يوجد بالكسرة لفظا او تقديرا وربما يوجد بالياء كذلك والاسماء تختلف في استحقاق
اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالضمة وبعضها تستحق بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذا الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب والجر
قسم المصنف باعتبار الاستحقاق اصناف الاعراب ليتضح احوالها في الاصناف بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي
هو الاصل والاكثر قدمه على التقديري فقال الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرفها
لانه اصل من وجهين احدهما كونه بالحركات والاصل في الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف خلاف الاصل والثاني كونه بالحركات الثلث والاصل
الاعراب ان يكون بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولهذا قدم المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف على
جمع المؤنث السالم لكون اعراب الاول بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو خلاف الاصل
وانما قدم المفرد المنصرف على جمع المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على الجمع طبعا فقدمه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان يكون
الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة يختص اي هذا الصنف بالمفرد وقد يذكر ويراد به ما يقابل الجملة كما سيأتي
في بحث التمييز وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف والمضارع له كما سيجيء في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضاف
والشبيه به مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع وهو المراد به ههنا واورد عليه بان كلا

والاسماء الستة مفردات مع انها ليست بمعربة بالحركات الثلثة التامة واجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه
يعنى ما لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما وكلا والاسماء الستة ملحقة بالمثنى لمشابهتها اياه فى الدلالة على الامرين مع وجود حرف
يصلح الاعراب فى اخرهما وليس المراد فى المفرد من كل وجه ان يكون مفردا لفظا ومعنى حتى يرد عليه ما يقال من ان الاسماء الاضافية
كالابن مثلا ليس بمفرد من كل وجه لدلالتها على امرين فى معنى المثنى فلو اريد بالمفرد ذلك لزم ان يكون الاضافيات معربة
بالحركات الثلث لان التنصيص على الشئ فى الروايات يوجب نفى الحكم عما عداه والامر بخلافه والمنصرف قيد المفرد بالمنصرف
احتراز عن المفرد الغير المنصرف فان جره بالفتحة كما سيجئ الصحيح فيه احتراز عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
وهو اى الصحيح عند النحاة جمع نحو كالقضاة جمع قاض وهو الذى يتكلم فى علم النحو وانما قال هذا احترازا عن الصحيح عند الغير فانه
وهو ما لا يكون فى مقابلة فائه وعينه ولامه حرف علة وتضعيف وهمزة مثل الضرب واختلفوا فى السالم فمنهم من قال لا فرق بينه
وبين الصحيح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقا اذ السالم عند هذا القائل ما عرف الصحيح والصحيح ما ليس بمقابلة فائه وعينه و
لامه حرف علة فيجب فكل سالم صحيح من غير عكس وانما شرط خلوه من التضعيف والهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف
وغيرهما فيهما وقوله وهو ما لا يكون فى مقابلة فائه وعينه ولامه يدل على ان الحرف العلة لو لم يكن فى مقابلتها لا ينافى الصحيح نحو ضارب
ومضروب وقيل انما اختص الفاء والعين واللام للميزان حتى يكون فيه شئ من حروف الشفة والوسط والحلق وقيل فى وجه الاختصاص
ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلا معناه فعل النصر وضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك و
لا شئ غيره من الكلمات كذلك وهذا الوجه اولى لئلا يرد عليه مثل عمل وسمع ومنع فان قلت ما وجه اختصاص الميزان بالثلاثى
ولم لم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن وزن الثلاثى به الا بحذف حرف واحد او اكثر ولو كان ثلاثيا
لم يكن وزن الرباعى والخماسى به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف ولهذا قيل ادعاء زيادة
الهمزة فى امهات احسن من ادعاء حذفها فى امات فان قلت لم قدم الفاء ثم العين ولم لم يعكس قلت النكتة فيه ان الفاء اخف من الشفة
وهى مقدمة على اخويها ثم لو اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف فى طرف والثقيل فى طرف فلم يكن معتدلا فينبغى ان يكون العين
فى الوسط والخفيف فى طرفها لحصول الاعتدال فى الوزن ما لا يكون فى آخره هذا يدل على انه لو كان فى اوله واوسطه حرف علة
لا ينافى الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان بحثهم يقع من آخر الكلمة حرف علة وهى الواو والياء والالف التى اصلها
واو او ياء الا فى اسماء اللازم بناءها ويجمعها لفظ واى وانما سميت هذه الحروف بحرف العلة لكثرة تغيرها من حال الى حال مثل
العليل المتغير المزاج وبحروف المدة لتولدها بعد الحركة فان الواو متولدة بمد الضم والياء بمد الكسر والالف بمد الفتحة ولذا كانت الواو

الواو اخت الضمة والياء اخت الكسرة والالف اخت الفتحة اي مناسبات لهن وحروف لين لكونها ضعيفة لانها بمنزلة النفس
ولذا لا تحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلم ان هذه الثلثة اصلية كانت او زائدة ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها
موافقة لها تسمى حروف مدة ايضا فالالف لدوام سكونها وانفتاح ما قبلها حرف مدة ولين دائما واما الواو والياء فتكونان تارة
حرفي مدة ولين وتكونان تارة حرفي لين ولا مدة واما ان كانتا متحركتين فلا يكونان حرفي لين ولا مدة بل هما بمنزلة الحرف الصحيح
نحو يسير ووعد كزيد مثال للمفرد المنصرف الصحيح والجاري مجرى الصحيح معطوف على قوله الصحيح وهو ما يكون في آخره واو
او ياء ما قبلها ساكن كدلو وظبي مثالان للجاري مجرى الصحيح وانما كان هذا جاريا مجرى الصحيح وملحقا بها لان حرف العلة بعد السكون
لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان
ولا تثقل عليه الحركة بعد السكون يعني في الابتداء التلفظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة تقع عليها بعد استراحة
اللسان فيتحمل كل حركة نحو وصول ويسر ووقاية ونحو ذلك بعد السكوت لا تثقل عليها الحركة اية حركة ويختص هذا الصنف ايضا
بالجمع المكسر وصف الجمع بالمكسر احترازا عن الجمع السالم بالالف والتاء او الواو والنون او بالياء والنون المنصرف صفة ثانية للجمع
واحترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف كرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثالا للكل وقال تقول جاءني زيد ودلو وظبي و
رجال في الرفع ورايت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا في النصب ومررت بزيد ودلو وظبي ورجال في الجر ولما فرغ عن
بيان ما يعرب بالحركات الثلث شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيها الفتحة على الكسرة فقال الثاني اي الصنف
الثاني من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمة والنصب والجر بالكسرة ويختص اي هذا الصنف بجمع المؤنث السالم قدمه
على غير المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل ولان اعرابه يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة
الجمع لا صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كانت
السلامة حال مفرده وما هو باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام او غيره من المعارف له حكم المضاف اليه وتعريفه مثل
تعريف المضاف اليه وهذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف
من المضاف اليه فنحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل عند المبرد وصفة عند سيبويه فهكذا السالم على
مذهب سيبويه لا المبرد وانما وصف جمع المؤنث بالسالم احترازا عن الجمع المكسر كحمر في جمع حمراء فان اعرابه بالحركات الثلث
وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم ثم اعترض عليه بانه
يدخل فيه نحو سنين وستين وقلين وارضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحروف ويخرج عنه سجلات وسفرجلات

من جموع المذكر واجيب عنه بان المراد بصيغة جمع المونث على حذف المضاف فيتناول نحو سجلات وسفرجلات لانه على
صيغة جمع المونث السالم ويخرج عنه مسبين وسنين لانه على صيغة جمع المذكر السالم اصطلاحا او بان المراد جمع المونث
وما على صيغته حذف المعطوف وحذف حرف العطف غير مرغوب في كلامهم انما الشاذ حذف حرف عطف فقط ويمكن ان يجاب بان
المراد بجمع المونث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم المجاز فيندرج فيه نحو سجلات ويخرج نحو مسبين وانما لم يقل
بالجمع بالالف وتاء الجمع يشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المونث السالم دون غيره من المجموع وانما جعلت الفتحة
تابعة للكسرة في جمع المونث السالم لكونه فرعا لجمع المذكر السالم وقد جعلت الفتحة فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضا كذلك
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والمزية يكون الاعراب بالحركات محتملة ضرورة لعدم ما يصلح الاعراب في آخره من الحروف
ولان الاعراب بالحروف في المجموع صار اصلا اي معتبرا استقلالا فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل الدليل
الذي يدل على اصالة الاعراب هو كونه حقيقيا والاعلى المعاني المعتورة على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة التي
وضع الاعراب للدلالة عليها بلا واسطة بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعاني الا
بواسطة الدلالة على الحركات فالواو تدل على الضمة لكونها اخت الضمة من حيث انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل
على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث انها تحصل باشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونه اخت الكسرة من حيث انها تحصل
باشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعاني والدلالة على ما هو المقصود بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فلا فرق
بين هذه في المفرد وغيره من التثنية والجمع فكيف يكون اصلا في المفرد وفرعا في غيره قلنا ان هذا الدليل في الجمع متروك بدليل
آخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل وجعل الاصل للفرع غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت
الفرعية في الجمع الممكنة الاعراب بالحروف دليلا ماخوذا والدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحروف بالحركات متروك
والمتروك كالمعدوم فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف والاصل هو الذي اقتضاه الدليل المعنوي الذي
لم يعارض لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك فهو خلاف الاصل والاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلا
بخلاف الاعراب بالحركات فكان فرعا عطاء الحركة التي اقتضى فيه الدليل الحرف حطا للمرتبة الارفع عن منزلته فيتعلق الدر
على عنق الخنزير الذي غير ملائم سخرية بلا تكريم تقول هن مسلمات في الرفع ورايت مسلمات في النصب ومررت
بمسلمات في الجر لما فرغ عن الفراغ عما يعرب بحركتين وحمل فيه الفتحة على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحمل فيه
الكسرة على الفتحة فقال الثالث اي الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع والنصب والجر بالفتحة

بالفتحة ويختص اي الصنف بغير المنصرف اي غير الجاري عليه حكم الانصراف واكتفى فيه بالفتحة في حالة الجر لما سياتي عند بيان حكمه

كما تقول جاءني احمد في الرفع ورايت احمد في النصب ومررت باحمد في الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب بالحركات لفظا شرع في

بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع اي الصنف الرابع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف

والجر بالياء ويختص اي هذا الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات

نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك مضافة حال بعد حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضا بالحركات

نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت الى ياء المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابا تقديريا نحو جاءني

اخي ورايت اخي ومررت باخي واعترض بعض الفضلاء ههنا بان قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغني عن قوله مكبرة لانه انما

احترز بتقييد الاضافة من حالة الافراد وبتقييد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم لعدم حروف صالحة للاعراب

في اواخرها في هاتين الحالتين وهذه العلة موجودة في حالة فكان هذا القيد احترازا عن حالة التصغير ايضا وكان ذكره كذكر قيد كونها

مكبرة وهي اي الاسماء الستة ابوك واخوك وهنوك الهن عبارة عن الشيء المنكر الذي يستشنع ذكره من العورة والفعل القبيح

وحموك بكسر الكاف لانه خطاب للمونث لان الحم ابو الزوج او عصبته على حسب الاختلاف فلا يجوز اضافته الا الى المرأة وهذه

الاربعة منقوصات واويات يدل عليه ابوان واخوان وهنوان وحموان واصلها ابو واخو وهنو وحمو وفوك اصله فوه

على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين وفوك اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه فحذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو ميما لانه لو لم

تقلب لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فتجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى المعرب على حرف واحد عند التقاء الساكنين

ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم او غيرها يزول علة قلبه ميما وهو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال فوه وذو مال

وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذَوَوٌ واضافته الى اسم الجنس لان اضافته الى غيره لا يجوز الا على الشذوذ وانما اعربت هذه الاسماء

بالحروف لمشابهتها بالمثنى في الدلالة على الامرين والكان العمل بالشبه لوجود ما يصلح للاعراب في اواخرها واعترض بان اعراب هذه

الاسماء الستة بهذه الحروف الثلثة جائز ام واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه ينتقض بذو فان اعرابه بالحروف واجب

وان كان واجبا لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب فيما عداه من الاسماء الخمسة جائز لا واجب لانها قد تعرب بالحركات الثلث لفظا كما تقول

هذا ابك ورايت ابك ومررت بابك والجواب عنه ان هذه القضية ممكنة بالامكان العام اي رفع هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها

بالالف وجرها بالياء بالامكان العام اي عدم اعرابها بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيحتمل اللزوم كما في ذو ويحتمل عدمه

كما في غيره تقول جاءني اخوك في الرفع ورايت اخاك في النصب ومررت باخيك في الجر وكذلك البواقي اي مثل مثال الاخ

المذكور امثلة البواقي من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحروف الثلثة تشرع في بيان الاسماء
التي تعرب بحرفين ورفعها بالالف فقال الخامس اي الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب
والجر بالياء المفتوح ما قبلها وتختص اي هذا الصنف بالمثنى وكلا وكذا كلتا ولم يذكره اكتفاء بذكر الاصل فكان ذكره مغنيا
عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان مع انه فرع اثنان واجيب بان الاصل هو ان يذكر الفرع لكن لما كان الفرعية يجوز
الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لا انه يوجب ذلك وايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم المؤنث كحكم المذكر وايضا
لما كان اثنان واثنتان على صورة المثنى وليسا بتثنيتين حقيقة ذكرهما على حدة لدفع توهم انهما تثنيتان حقيقة قال الكوفيون
الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونها للزوم الاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة في الواحد ورجوع ضمير الى الواحد و
بقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر نصبا وجرا دليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا الى مضمر اي مضمر كان
وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى المظهر فان حكمه ح حكم عصا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وكنانة
يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المظهر وقيل انما اعرب
كلا بالحروف حال كونه مضافا الى المضمر لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديريا لان اخره الالف يسقط لالتقاء الساكنين واذا اضيف الى
المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى مضمر وفيه بحث لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثنى
المعنى لانها لكونها من الاضافيات تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها لاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر والمضمر
فعلم ان كونه مثنى المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلثة في الاحوال كلها واثنان واثنتان مرفوعان لانهما معطوفان
على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف اذ التقدير ويختص بالمثنى وما الحق به وهو كلا واثنان واثنتان وهذا التاويل
يتاتى في قوله وعشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله واولو بالرفع بانه خبر مبتدأ محذوف اذ التقدير
هناك ويختص بجمع المذكر السالم وما الحق به وهو اولو وعشرون تقول جاءني الرجلان كلاهما واثنان واثنتان
في الرفع ورايت الرجلين كليهما واثنين واثنتين في النصب ومررت بالرجلين كليهما واثنين واثنتين في
الجر ثم لما فرغ عن بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين ورفعها بالالف اخذ في بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين

بالحرفين وضعها بالواو فقال السادس اي الصنف السادس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو المضموم ما قبلها والنصب والجر
بالياء المكسور ما قبلها ويختص اي هذا الصنف بجمع المذكر السالم احترز به عن الجمع المكسر نحو رجال ولا بد ههنا من تقدير مضاف اي
صيغة جمع المذكر ليدخل فيه نحو سنين وثبين وقلين لانها جموع المؤنثات ويخرج عنه نحو سجلات وسرجلات او من تقدير معطوف اي جمع
المذكر السالم وما على صيغته فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات ويمكن ان يقال المراد ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز
فيندرج فيه نحو سنين ويخرج عنه نحو سجلات الا انه لم ينقل كلمة المشير الى ان العرف في هذا الحكم هو جمع المذكر السالم وابو هو جمع
ذو من غير لفظه فان قلت هذا الاسم قد وجد في آخره واو وقبلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التغيير
فلم يبال به اذ نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كانها ضمة لا واو وكذا لا يرد مثل كوفاته اسم في آخره واو وقبلها ضمة
لان واوه غير اصلية بل هي منقلبة عن الهمزة اذ الاصل كوكؤ والممنوع كون الواو اصلية قبلها ضمة وعشرون مع اخواتها
اي مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من ثلثين الى التسعين اذ المراد بالاخت المثال وبهذا فسر الاخت في قوله تعالى
كلما دخلت امة لعنت اختها وانما افرد المص عشرون مع اخواته بالذكر لانها ليست بداخلين في الجمع المذكر السالم لان المراد بجمع المذكر
السالم اسم مفرد الحق باخره واو وياء ونون مفتوحة وظاهر ان المص عشرون ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جمع عشرة والدليل على
ذلك انه لو كان لوجب اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة من الواحد الا انه ليس كذلك ولوجب ان يقال عشرون بفتح العين
والشين وايضا يدل على عدد معين ولا تعين في المجموع فلا يكون عشرون جمعا وانما عدل في المثنى وجمع المذكر السالم وملحقاتها
عن الحركات الى الحروف مع كون الحركات اخف لكثيرتها لان المثنى يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع وكذا الكثير الحروف يدل على
الزيادة لانها لا تخلو عن حرف من الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات فاعطي الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبهما
لئلا يلتبس بينهما عند الاضافة فحمل على الجر لكونهما اعرابي الفضلات وقيل جرا لا حمل على النصب في غير المنصرف وحذف الالف رفع المثنى
لخفتها سبقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون واولو النهى في الرفع ورايت مسلمين وعشرين واولي النهى في النصب ومررت
بمسلمين وعشرين واولي مال في الجر واعلم خطاب عام لكل من يصلح ان يخاطب به قاريا كان او سامعا او ناظرا من عند نفسه
حاضرا كان او غائبا زمانا او مكانا على البدل ولهذا آثر صيغة المفرد على صيغة الجمع ان نون التثنية مكسورة ابدا النصب على الظرف اي في
الاحوال الثلث لانها سبقتها عن نون الجمع اخذا بالاصل لان الاصل فيما حرك عن الساكنين ان يحرك بالكسر
ونون جمع السلامة مفتوحة ابدا اي في الاحوال الثلث للفرق بينها وبين نون التثنية وانما اختيار الفتح على الضم فلانه اخف منه
وانما قال ونون جمع السلامة احترازا عن نون جمع التكسير فانه ليس كذلك اذ يكون مضموما ومكسورا ايضا نحو شياطين وهما اي نون

التثنية ونون جمع السلامة تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيهما انما زيدت عوضا عن الحركة والتنوين
كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون عوضا عن الحركة تثبت في موضع وهو في الالف واللام نحو الزيدان
والزيدون نظرا الى انها عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظرا الى انها عوض عن التنوين نحو جاءني غلاما زيد
نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمو مصر نظير لسقوط نون الجمع عندها ولما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في بيان الاعراب
التقديري ومواضع تقدير الاعراب على ما ذكر في هذا المختصر والكافية اربعة موضع منها ما تعذر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
المقصور والثاني الاسم المضاف الى ياء المتكلم وموضعان منها ما استثقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المنقوص والثاني
جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف بالفتحة في حالة الجر وجمع المؤنث السالم بالكسر في حالة النصب
لفظا لا تقديرا غاية الامر ان اعرابهما جاري على خلاف الاصل فقال السابع اي الصنف السابع من تلك الاصناف ان يكون
الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير الكسرة اي يختص هذا الصنف بالمقصور وهو اي المقصور اسم معرب في آخره
الف مقصورة اي لا ممدودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة لاجتماع الساكنين كعصا بالتنوين
وانما تعذر الاعراب في الاسم المقصور لفظا لوجود الالف في آخره وهو لا يحتمل شيئا من الحركات لانها لو احتملت الحركة صارت
همزة فلا يكون الفا ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الالف في عصا لوجوب سقوطها باجتماع الساكنين واجيب بان وجوده في حالة اللام
والاضافة ظاهر واما في حالة التنكير فمقدر ومن ثم لم يجر الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر
في حالة الجر كما في يد ودم وبالمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصور اي ويختص هذا الصنف ايضا بالاسم المضاف
الى ياء المتكلم مفردا كان او جمعا مكسرا او جمع مؤنث سالما وانما تعذر الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم لفظا لان ما قبل الياء
استحق الكسر قبل الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول العوامل اذ المفرد قبل التركيب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع
العامل وجد في محله ما ينافي وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب بالحركة لفظا التزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حالة
الرفع والنصب ومتماثلين في حالة الجر وهو محال فاعرب بالحركة تقديرا في جميع الاحوال وهو مذهب المصرح والشيخ ابن الحاجب وذهب
ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجر لفظا لانه يمكن ان يجعل كسرته جرا كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعا والاعلى الفاعلية واجيب
بانه يلزم توارد المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما
لفظي وهو العامل والآخر معنوي وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة
الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجيب عن هذا ففيه كلام طويل مذكور في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب بعضهم الى

الی ان مثل غلامی لیس بمعرب لا مبنی لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من صفات الاخر والجواب عنه ان
توسط الآخر یوجب انتفاء الاعراب والبناء بالحرف الآخر المتوسط ولا یوجب انتفاءهما فی اللفظ بل یجوز ان یکون الاعراب فی اللفظ بالحرکة
تقدیرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاءنی عصا وغلامی فی الرفع ورأیت عصا وغلامی فی النصب ومررت بعصا وغلامی
فی الجر ولما فرغ عن بیان ما یعرب بالحرکات الثلث تقدیرا شرع فی بیان ما یعرب بالحرکتین تقدیرا فقال الثامن ای الصنف الثامن
من تلک الاصناف ان یکون الرفع بتقدیر الضمة والنصب بالفتحة لفظا والجر بتقدیر الکسرة ویختص ای هذا الصنف بالمنقوص وهو
ما ای اسم معرب یکون فی آخره یاء قبلها مکسور کقاض وانما استثقل الاعراب فی الاسم المنقوص لفظا فی حالة الرفع والجر
لثقلهما علی الیاء بخلاف حالة النصب فانه یظهر لان الاعراب اللفظی اصل ولا مانع للنصب لخفته تقول جاءنی قاض فی الرفع ورأیت
قاضیا فی النصب ومررت بقاض فی الجر ثم لما فرغ عن بیان ما یعرب بالحرکات تقدیرا شرع فی بیان ما یعرب بالحروف تقدیرا
فقال التاسع ای الصنف التاسع من تلک الاصناف ان یکون الرفع بتقدیر الواو والنصب والجر بالیاء لفظا ویختص ای هذا الصنف
بجمع المذکر السالم حال کونه مضافا الی یاء المتکلم تقول جاءنی مسلمی تقدیره مسلموی اجتمعت الواو والیاء والاولی منهما ساکنة
قلبت الواو یاء فادغمت الیاء فی الیاء وابدلت الضمة بالکسرة لمناسبة الیاء فصار مسلمی جاءنی مسلمی و
مررت بمسلمی فی الجر وانما استثقل الاعراب فی جمع المذکر السالم المضاف الی یاء المتکلم لفظا فی حالة الرفع
لان علامة الرفع فیه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفیة المذکورة فی المتن فلم یبق الواو لفظا فقدر ضرورة واما النصب
والجر فلفظی لان علامتهما الیاء وهی ثابتة وبالادغام لا یخرج الحرف عن حقیقته اذ المدغم والمدغم فیه حرفان فی اللفظ وحرف واحد فی
الکتابة ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعراب نحو مسلمی قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وکذلک عصا فان اعرابه قبل الاعلال مستثقل وبعده
متعذر وهذا ظاهر فلم یجعل عصا من المتعذر ومسلمی من الاستثقال واجیب بان اعراب عصا قبل الاعلال بالحرکة وثقلها یوجب ابدال
حرف فلما قلبت الواو الفا تعذر لان الالف لا یحتمل شیئا من الحرکات فالتقدیر فی عصا للتعذر لا للاستثقال لان ثقلها لا یوجب
تقدیرها بل ابدال حرفها بحرف آخر یحتمل مما تعذر الاعراب فیه واما نحو مسلمی فاعرابه قبل الاعلال بالحروف وثقله یوجب تقدیره فالتقدیر
فی مثله للاستثقال لا للتعذر فاتضح الفرق بینهما فان قیل ثقل الحرکة فی نحو قاض یوجب الاسکان وتقدیر الحرکة فلا یجوز قولک وثقلها
یوجب ابدال الحرف لا الاسکان قلنا کانه ارید بالثقل الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحرک حرف العلة وانفتاح ما قبلها او کسر ما قبلها
فلا یلزم ذلک قال بعض النحویین قد یکون الاعراب بالحروف تقدیرا فی الاحوال الثلث کما فی جمع المذکر السالم المضاف الی المعرف
باللام وفی الاسماء الستة المضافة الی المعرف باللام نحو جاءنی مسلمو القوم ورأیت مسلمی القوم ومررت بمسلمی القوم ونحو جاءنی ابو القاسم

ورأيت أبا القاسم ومررت بأبي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير الالف كما في المثنى المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما
الرجل وقد ذكر العلامة التفتازاني هذين الضعيفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمصنف لم يلتفت اليهما لكونه امرا عارضيا لسقوط
كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم لعدم استقلاله بمنزلة الالازم ثم لما جرى ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل اصناف الاعراب اراد
ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه ليتبين من الاسم المعرب ما يعرب بالتنوين وما يعرب بدون التنوين وقال

فصل

الاسم المعرب على ضربين اي نوعين منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاولى لعدم حاجته الى المحذوف او مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف وهو مشتق من الصرف فان تأثيره بالصرف عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه
لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر بخلاف غير المنصرف وقيل من الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة
والتنوين او زيادة التمكن وانما قدم المنصرف على غيره لاصالته وكثرته وهو اي المنصرف ما اي اسم معرب ليس فيه سببان ولا واحد
يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التي يأتي ذكرها عنقريب واعترض على هذا التعريف بانه عدمي ومن حق التعريف ان يكون وجوديا
لانه معرف والمعرف لا بد من ان يكون وجوديا لان المعدوم لا يصلح ان يكون معرفا لان الذي لا يكون موجودا بنفسه كيف يعرف غيره
اذ وجوده سبب لوجود المعرف من حيث المعرفة واجيب بان المقصود من التعريف التمييز وهو بالمعدوم ممكن ويسمى اي الاسم المعرب
المنصرف الامكن لما تقدم وحكمه اي حكم اسم المعرب المنصرف ان يدخله الحركات الثلث وهي الرفع والنصب والجر الكائنة مع التنوين
لعدم شبهه بالفعل وغير منصرف معطوف على قوله منصرف وهو اي غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه سببان كائنان منها
اي من تلك الاسباب التسعة او واحد كائن منها يقوم مقامهما اي مقام السببين وهو الجمع والتانيث بالالف المقصورة
والممدودة والمراد بوجود السببين او واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد ما هو غير منصرف
للوازنة كسراويل فان الجمعية فيه قائمة مقام السببين موجودة حكما وللقائل ان يقول ان جعل سبب السببين الفرعية يشكل
بان الفرعية يحصل بسبب واحد فكان السبب الآخر زائدا لا طائل تحته وان جعل سببهما منع الصرف اشكل بان منع الصرف امر واحد وتوارد
السببين على مسبب واحد باطل واجيب بان احد السببين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب هو ثبوت الفرعية بجهتين حتى
يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا يتحقق الا بسببين يوجب احدهما الفرعية بجهة والآخر بجهة اخرى ويصح ان يجعل السبب
منع الصرف اما بتقدير مضاف اي جزء السبب او بتقدير صفة اي سببان ناقصان وانما الممنوع هو توارد السببين التامين
لا الناقصين الذين يكون كل واحد منهما جزء السبب نعم لو كان التقدير سببان لمنع الصرف يلزم تعريف الشيء بما يساويه اللهم الا ان
يجعل التعريف لفظيا ثم اعترض على هذا الحد بنحو هند وسلاسل ومسلمات حال كونها اعلاما للمؤنث فانها منصرفات مع وجود السببين

السببين فتقوم واحد يقوم مقامهما فيها والجواب عنه ان المراد سببان معتبران ولا يعتبر السببان او واحد يقوم مقامهما
فيها ولابد من بيان وجه عدم اعتبار السببين او واحد يقوم مقامهما فيما ذكر اما الاول فنقول لم يعتبر في نحو هذا احد السببين لمكان
الخفة المعارضة لثقل احد السببين على ما سياتي وكذلك الجمعية في سلاسل لم يعتبر رعاية للتناسب للقصد في الكلام واما نحو مسلمات
فقد قيل ان التانيث فيه معتبر بخلوه عن التاء لفظا وتقديرا اما خلوه عن التاء لفظا فلان تاءها ليست للتانيث لان التاء التي كانت
لمحض التانيث سقطت والتاء فيه لجمع المونث لا للتانيث ولذلك لا تنقلب في حالة الوقف ها واما خلوه عن التاء تقديرا فلان
اختصاص هذه التاء بجمع المونث يابى تقدير التاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المونث وما يكون بجمع المونث لا يمكن تقدير التاء فيه
فسقط اعتبار التانيث اصلا والاولى ان يقال انما لم يعتبر السببان في نحو مسلمات حال كونه علما رعاية للحالة الاصلية التي كانت
في المنقول عنه وانما عدل المصنف عما يعرف به المتقدمون غير المنصرف وهو ما يختزل عنه الجر والتنوين لان الحكم باختزال الجر
والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خبير بانه يمكن ان يجاب عنه هذا
نصرة للنحاة كما نصرتهم هناك بان يقال ان اختزال الجر والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف
فلا يلزم الدور قال الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف وتفسير كل واحد
من القسمين مما ينفي الحصر وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا
غير المنصرف بانه الذي يختزل عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك بالفتح موضع الجر وعلى هذا انتفى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد
منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخله الحركات فلا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجر ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما اعرب بالحروف
وجمع المونث لا يدخل فيهما في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر وانما اوردوا من الاسماء ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معروفين
الحصر هذا كلامه قال ابو القاسم ينبغي ان يحمل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض
اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف والذي ياحدها ثم لما ذكر الاسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف
الاجمالي يخل بالغرض اراد ان يبينها مفصلة فقال **والاسباب التسعة** اللام للعهد اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها المجموع

العدل والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد الحق بعضهم بهذه الاسباب
التسعة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف ارطى
وقبعثرى فان الالف في ارطى زيدت للالحاق وليست للتانيث والدليل عليه مجيء ارطاة فلو كانت للتانيث كالف حبلى لم يجز
كما لم يجز حبلاة لاجتماع علامتي التانيث وكذا الالف في قبعثرى ليست للتانيث لقولهم قبعثراة فلو كانت للتانيث لما لحقه تانيث اخرى

ولا الالحاق لزيادتها على الغاية وهو الخماسي اذ ليس لها اصل سداسي فيلحق به فهو لتكثير الكلمة واتمام بناءها فتأمل فيكون الاسباب
عشرة وقال بعضهم هي احد عشر وزاد على العشرة المذكورة مراعاة الاصل في احمر وقال بعضهم هي ثلثة عشر وزاد لزوم
التانيث وتكرار الجمع وحكمه اي حكم غير المنصرف فالاضافة بمعنى في او باء في طلابية اذ المراد حكم وجود السببين او واحد يقوم مقامهما ان
لا يدخله الكسرة والتنوين كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وخبرها ما بعده ويكون اي غير المنصرف في موضع الجر مفتوحا انما
اختار منع الكسرة ههنا مع انه سبق في اصناف الاعراب ليجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا وانما لم يقل ان لا يدخله الجر لان غير
المنصرف مجرور والمكان جره بالفتحة وانما قدم الكسرة على التنوين في المنع اشارة الى منع الكسرة قصدي ولا تبعي والعلم انه
تبعي كما هو مذهب الاكثرين لان المنع لمشابهة الفعل ومراعاة الشبه يحصل بمنع التنوين غير ان الجر يمنع ايضا لتكميل رعاية الشبه
والتكميل تابع والدليل تابع والدليل عليه عوده حالة الضرورة مع التنوين مع ان الضرورة ترفع وجودها فقط فلو كان منعه قصديا
لعاد في قوله ثم فتوى زفر بعده وما هو قول الشافعي رح وحده لعقصد الضرورة اليه وقد استدل على تبعية الكسرة في السقوط لانه
لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط وانما منع التنوين لرعاية اصل الشبه وجعل منع الكسرة
مكملا للشبه لان تنوين التمكن ممنوع من الفعل نوعا وجنسا اما الكسرة فهو المكان نوعه ممنوعا عن الفعل فجنسه اعني الحركة غير ممنوع
عنه وكذا صورة الكسر يدخل على الفعل مثل قل الحق بخلاف صورة التنوين واما تنوين الترنم فمع قلتها يدخلان الفعل
على غير القياس فلا يعتبر به واما النون الخفيفة والمكان جنس التنوين فهي لا يدخل في جميع الافعال بخلاف الحركة فان شيئا من الافعال
لا يخلو عنه ثم اعلم ان المراد من التنوين الممنوعة تنوين التمكن فلا يلزم مثل جوار عند من جعله غير منصرف لبقاء التنوين تقديرا لان تنوينه
لم يكن للتمكن بل عوض عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتنوين عن غير المنصرف لحصول الشبه بالفرعين الحاصلين بالسببين
الفعل من جهة انه فرع الاسم بجهتين لافتقاره الى الفاعل واشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الاعراب المختص بالاسم
وهو الجر ومنع علامة التمكن وهي التنوين فان قيل ما وجه اختصاص هذين بالمنع من بين سائر ما يمتنع كالاسناد اليه ونحوه قلنا وجه ذلك
ان الاسم قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ولو اختير غيرهما لم يظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعهما واعلم ان
قوله وحكمه ان لا يدخله الكسرة والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا لم يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية وهو اللام والاضافة واعترض عليه بان
الاسناد اليه ودخول حرف الجر وغيرهما من خواص الاسم يقوي جهة الاسمية ايضا مع انه ليس بمانع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان
اللام والاضافة لكل واحد منهما يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بافادة التعريف والتخصيص فلهما من القوة ما ليس في غيرهما من خواص الاسم
فلذا اعتبر انهما مقويين لجهة الاسمية لا غيرهما ثم لما بين الاسباب التسعة مجملة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تاثيرها شرع في بيان ذلك

ذلك فقال اما العدل كلمة اما لتفصيل ما اجمل وقدم تحقيقها في صدر الكتاب وانما قدم العدل على سائر الاسباب لانه
موثر في منع الصرف بدون الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اما معرف في هذا المختصر في موضعه واما
مستغنى عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين وخص العدل بالتعريف لعدوله فيه عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر الاسباب
حيث لم يعدل فيها. فهو تغيير اللفظ اي الاسم واخراجه من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر
من هذه العبارة. والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف منه اواخر الحروف من الاسماء كيد ودم فان المادة فيها
غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان الترخيم ليس باخراج الاسم اي عن صيغته الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حار ليس بصيغة اخرى للحارث
بل هو بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير انه حذف بعضها للتخفيف ولا بد للمعدول من صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر
اذ ليس للاسم المصغر صيغتان خرج من احدهما الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة
المكبر فليست بصيغة اصلية للمصغر من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث ان صيغة المصغر متفرعة
عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناه منها وصيغة الشيء ما يستفاد
هو منها وليست صيغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صيغة المكبر بالنسبة الى المصغر كذلك فصيغة المكبر وان كانت اصل صيغة المصغر
بناء فليست بصيغة اصلية للمصغر فلا يصدق عليه انه خرج من صيغته الاصلية فان قلت يصدق هذا التعريف على التغييرات التصريفية
مطلقا سواء كانت قياسية او غير قياسية قلنا المراد من اخراج الاسم عن صيغته الاصلية اخراج غير تصريفي وهو ما يبحث عنه في النحو
بقرينة ان المتكلم نحوي وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج عنه تعريفات التصريفية مطلقا تحقيقا اما مفعول مطلق وحذف عامله وخصصه لدلالته
عليه اذ كل مصدر يدل على فعله او مضاف اليه تقديرا والمضاف محذوف اي تغيير تحقيق فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقام
واعرب باعرابه او صفة مصدر محذوف اي تغييرا محققا لم تقدر لضرورة منع الصرف او لضرورة البناء او لتبع الاخوات
او تقديرا عطف على قوله تحقيقا وهو ما قدر لضرورة منع الصرف كما في عمر او لتحقق البناء كما في حضار وقطام او لتبع الاخوات كما في
قطام ولا يجتمع مع وزن الفعل باعتبار اختلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستقراء في ستة وهي فعال
كثلاث ومفعل كمثلث وفعل كعمر واخر وفعل كامس وفعل كسحر وفعال كقطام وليس شيء من هذه الاوزان على وزن الفعل فثبت
ان العدل لا يجتمع مع وزن الفعل اصلا اي تحقيقا كان العدل او تقديرا وقوله اصلا منصوب على التمييز او على المصدرية ويجتمع
مع العلمية كعمر وزفر فانهما غير منصرفين للعلمية والعدل التقديري فانهم لما وجدوهما غير منصرفين في كلامهم ولم يكن فيهما سبب
ظاهر سوى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لم يمنع من الصرف الا بسببين قدروا فيهما العدل صيانة لقاعدتهم وانما اختاروا

الی تقدیر العدل لا الی تقدیر غیره من الاسباب لامکان تقدیر العدل وامتناع تقدیر غیره کما بین فی المطولات
ویجتمع مع الوصف کثلث ومثلث فانهما معدولان عن ثلثة ثلثة بدلیل انا وجدنا فی کل واحد من ثلث ومثلث معنی ثلثة ثلثة
وفائدتهما تقسیم امر ذی اجزاء علی هذا العدد المعین ویکون اسم المقسوم علیه مکررا علی الاطراد نحو جاءنی القوم رجلا رجلا
ورجلین رجلین وجماعة جماعة وکان القیاس فی باب العدد ایضا التکریر فلما وجد کل واحد من ثلث ومثلث غیر مکرر علم ان اصله
مکرر فقیل هو معدول عن ثلثة ثلثة وکذا احاد وموحد معدول عن واحد واحد وثناء ومثنی عن اثنین اثنین ورباع ومربع عن اربعة
اربعة لا غیر وقیل جاء الی عشار ومعشر فثلث ممتنع عن الصرف للعدل والوصف وهذا الوصف وان کان فی اصله عارضا
فلا یعد سببا کما یجیئ بعده فهو ههنا غیر عارض لعدم استعمال هذه الاعداد المعدولة غیر صفات فان سمی بهذه کر صرف لزوال
الوصف والعدل واخر علی وزن فعل بضم الفاء وفتح العین فانه جمع اخری تانیث آخر معدول عن آخر من بفتح الهمزة ممدودة
او عن الاخر بضم الهمزة وفتح العین لانه افعل التفضیل مکان معنی جاءنی زید ورجل آخر اشد تاخرا من زید فی معنی من المعانی
ثم صار بمعنی غیر وافعل التفضیل مما لا بد له من احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من ولا یجوز تقدیر الاضافة لان المضاف
الیه لا یحذف الا اذا جاز اظهاره والاظهار ههنا ممتنع وما یقال ان تقدیر الاضافة یوجب التنوین او البناء او اضافة
اخری الی مثلها فهو ضعیف فانه قال الاخفش فی اجمع واخواته انها معرفات بتقدیر الاضافة مع خلوها عن هذه الوجوه
فاذا کان تقدیر الاضافة ممتنعا ثبت انه معدول عن احدی الامرین فقیل انه معدول عن الاخر فان قیل لا یجوز ان یکون اخر معدولا
عما فیه اللام لانه یکون نکرة لوقوعه صفة النکرة فی قوله تعالی من ایام اخر ولو کان معدولا عما فیه اللام لوجب ان یکون معرفة
اذ القاعدة ان المعدول عنه اذا کان معرفة لوجب ان یکون المعدول ایضا معرفة فلا یجوز ان یکون معدولا عما فیه اللام
وقیل من آخر حتی یتم تعریفه غیر لازم کما فی سحر واصل المعدولین منهما لان تعریف سحر لیس لتضمنه لام التعریف ولهذا بنی وسحر للعلمیة و
ولذلک امتنع من الصرف واجتماع کل واحد منهما فی اخر الاعراب والوصفیة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجیم وسکون المیم
او عن جماعی وجمعاوات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان کانت صفة کان حقها ان تجمع علی فعل کحمراء علی حمر وان کانت اسما
محضا کان حقها ان یجمع فی التکسیر علی فعال وفی الجمع علی فعلاوات کصحراء علی صحاری او صحراوات ولما جعل علی فعل بضم الفاء
وفتح العین ثبت انه معدول عن احد ما ذکرنا ویلزم علیه جمع المجموع الشاذة کانیب واقویس لان القیاس فیهما
انیاب وقواس کما عرفت ان الاجوف مطلقا واویا کان او یائیا لا یجمع علی افعل فینبغی ان یکونا معدولین عما هو القیاس
فیهما اجیب بانهما ایضا علی الاوزان المشهورة فیخرجان علی الشذوذ لا العدل اما الوصف ارید العدل بذکر الوصف

الوصف لانه موثر في بعض الاسماء المعدولة من نحو ثلث ومثلث ثم اردف الوصف بذكر التانيث لانهما مشتركان في الانقسام
الى وضعي وعارضي والتاثير للوضعي منهما دون العارضي فان الوصف انما كان موثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يوثر بالعلمية التي
هي وضع ثان ثم اردف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم اردف المعرفة بذكر العجمة لان من شروطها التعريف العلمي وايضا لما
كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة في ساكن الاوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تتميما للتانيث بذكره مع شرائطه ثم لما فرغ عن
ذكر التانيث مع شرائطه فيه من العجمة والمعرفة شرع في الجمع لشبهه بالتانيث في القيام مقام السببين ثم اردف الجمع بذكر التركيب
لاشتراكهما في كونهما فرعين للمفرد ثم اردف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون الزائدتان شبيه المركب لما فيه
من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه ثم لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل اخره بالذكر ضرورة واذا عرفت ذلك فنقول
الوصف في عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه وجاء بمعنى كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهذا
هو المعني به ههنا فلا يجتمع مع العلمية اصلا وضعيا كان الوصف او عارضيا لكونهما متضادين لما ان الوصف يقتضي العموم والعلمية
تقتضي الخصوص وشرطه اي شرط تاثير الوصف في منع الصرف وهو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه
والركن ما يقوم به الشيء ويفيد بدونه والغرض اعم منهما يطلق على الشرط والركن جميعا ان يكون وصفا في اصل الوضع اي الاصل
الذي هو الوضع فالاضافة بيانية لا يطرئ عليه الوصفية بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقيا فيه او زائلا عنه
وينبغي ان يشترط ايضا بان لا يكون وضعا في العلم عند سيبويه وان يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف
ان يكون في اصل الوضع فاسود وارقم كل واحد منهما غير منصرف وان صار اي الاسود والارقم اسمين للعلمية في الاستعمال اذ الاسود
اسم للحية المتصفة بالسواد والحية مطلقا مفهومه خرج عن الوصفية لكن لم يخرج ههنا بالكلية لانه قد اعتبر في مفهومها الاتصاف كذلك
حال ارقم فانه اسم للحية التي فيها سواد وبياض لا الحية مطلقا كما اشعر به عبارة الكتاب لاصالتهما في الوصفية تعليل لقوله غير منصرف يعني
انما كان اسود وارقم غير منصرفين لكونهما اصليين في الوصفية لانهما موضوعان للصفة في الاصل ثم صارا علمين بعد الوضع فكانا غالبين
في الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية في الاستعمال عن الوصفية الاصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الاصلي فان قلت
كيف يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث جاء في الانثى الحية الاسودة قلنا لا عبرة لقبول التاء
اذ المراد بعدم قبوله التاء وعدمه بالاعتبار الذي به امتنع من الصرف واسود ممتنع من الصرف باعتبار الوصف الاصلي وهو بهذا الاعتبار لا يقبل
التاء اصلا حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار على وزن سوداء وانما تقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع من
الصرف واربع كائن في مررت بنسوة اربع منصرف مع انه صفة للنسوة ووزن الفعل لعدم الاصالة في الوصفية تعليل لقوله منصرف يعني

انما كان اربع منها منصرفا لعدم اصالتها في الوصفية لانه من اسماء العدد وهي موضوعة لغير الوصفية في الاصل والتاء التي في اربعة
ليست للتانيث بل هي علامة التذكير والمراد بالتاء تاء التانيث فلا يرد ان شرطه وزن الفعل الخاص من الصرف منقوض في اربع بعدم
قبوله التاء وهذا يقبلها اما التانيث الحاصل بالتاء الملفوظة بدليل قوله وكذلك المعنوي وانما وصف التانيث احتراز عن التانيث بالالف
فانه موثر في منع الصرف بلا شرط العلمية لان اشتراطها للزوم ما هو في صدد الزوال كما ياتي والتانيث بالالف لازمة لوضع الكلمة
معها فلا حاجة الى اشتراطها فشرطه اي شرط تاثير التانيث في منع الصرف ان يكون علما انما اشترط ذلك في التانيث ليلزم بالعلمية
التي هي وضع ثان مانع من التغيير فان قلت لم اشترطوا اللزوم في سبب منع الصرف ولم يشترطوا في سبب البناء الذي هو اقوى
من منع الصرف في كونه غير الاصل لان سلب الاعراب بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل يكون سبب البناء قويا حتى يكون موثرا حال
انفراده بخلاف منع الصرف لضعفه حتى لم يكن موثرا بدون معاضدته ومعاونته ولو تاملت في هذا الوجه لوجدت فيه نوع قلق وذلك لان
الكلام يؤول الى اشتراط المعاضدة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه اقوى منه في انه غير الاصل ولذا قال بعض الفضلاء في وجهه
الاظهر ان يقال البناء هو الاصل في الالفاظ والاعراب عارض عليه بعد التركيب فيؤول اللفظ الى اصله ولو بسبب ضعيف بخلاف منع
الصرف فانه عارض في الاسماء فلا يخرج عن اصله وهو الصرف الا بسبب قوي لان العود الى الاصل اسهل من الخروج منه فيشترط قوة
السبب للخروج دون العود فان قلت كيف يشترط العلمية للزوم التانيث مطلقا فالتانيث قد يكون لازمة كحجارة وشقاوة
وعباية ولهذا لم يقلب الياء في شقاوة وعباية بهمزة فلو لم يكن لازمة لقالوا شقاءة وعباءة تقلب الواو والياء همزة قبل التاء في
اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجيء لهذا المعنى الا غير لازمة فلزومها لغير هذا المعنى غير معتبر فلا بد من اشتراط العلمية
لئلا يلزم التاء التي في اصل وضعها غير لازمة واعترض عليه بان لزومها لاجل العلمية ايضا لزوم لغير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر
فالاولى ان يبدل لزوم التانيث بهمزة كطلحة فانه غير منصرف للعلمية والتانيث اللفظي وكذلك اي ومثل التانيث بالتاء في اشتراط
العلمية التانيث المعنوي الا ان العلمية في التانيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي التانيث المعنوي شرط لجوازه ولا بد من وجوبه
من شرط آخر كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثيا ساكن الاوسط غير عجمي يجوز صرفه اي صرف ذلك المعنوي وتركه اي
ترك صرفه كهند فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اي لاجل معارضة الخفة احد السببين الذي هو في هند فيمتنع تاثيره ويجوز تركه لوجود
السببين فيه وهما العلمية والتانيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تاثيره وكذلك كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع لو بالاعلال
وذلك لان الكلمة اذا كانت موصوفة بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهي تقاوم احد السببين الذين فيها فلم يبق الا سبب واحد
منها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا اشترط لوجوب تاثير المعنوي في منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلثة

الثلثة وهی الزیادة علی الثلثة وتحرک الاوسط والعجمة تخرج الکلمة بثقل احد هذه الامور الثلثة عن الخفة المذکورة اما ثقل الزیادة
والتحرک فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان العجمة ثقیل علی العرب والّا ای وان لم یکن المعنوی ثلاثیا ساکن الاوسط غیر اعجمی یجب منعه
ای منع المعنوی عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلثة یستلزم وجود ما هو شرط وجوب تاثیر المعنوی فی منع الصرف فیه وهو
الامور الثلثة اعنی الزیادة علی الثلثة وتحرک الاوسط والعجمة فیجب منعه لوجود السببین مع وجود شرط وجوب التاثیر فیه ثم اشتراط
احد هذه الامور انما هو مذهب البعض وذهب سیبویه والمبرد والزجاج الی عدم اشتراطه وجزموا بامتناع الثلاثی الساکن الاوسط
عن الصرف وان سمی مذکر کزینب فانه غیر منصرف للعلمیة لمؤنث والتانیث المعنوی مع وجود شرط وجوب تاثیره وهو الزیادة
علی الثلثة وسقر فانه غیر منصرف لعلمیة لطبقة من طبقات النار والتانیث المعنوی مع وجود شرط وجوب تاثیره وهو تحرک الاوسط وذهب
ابن الانباری الی عدم اعتبار التحرک وجعل سقر کهند فی جواز صرفه وترکه وماه وجور فانهما غیر منصرفین للعلمیة لقریتین والتانیث المعنوی
مع وجود شرط وجوب تاثیره وهو العجمة والتانیث الحاصل بالالف المقصورة کحبلی وبالالف الممدودة کحمراء ممتنع من الصرف
البتة ای بالبتة وفاء التوهم من توهم فی امتناع التانیث بالالف عن الصرف لانتفاء السببین لما مر وهو منصوب علی المصدر ثم علل
امتناعه عن الصرف وحده بقوله لان الالف تقوم مقام السببین الاصوب ان یقول لان التانیث بالالف الخ لان السبب
القائم مقام السببین هو التانیث لا الف التانیث ولزومه ای ولزوم التانیث بالالف فان هذا التانیث لازم للکلمة لزوما
لا ینفک عنها بحال فکانها تانیثان فلزومه یقوم مقام السببین واما التاء فانها فی الاصل عارضة فلا تقوم مقام السببین فان
صارت لازمة بالعلمیة فلعروضها فی الاصل لا یبلغ حد الالف التی وضعها علی اللزوم ولفظ اشیاء لا ینصرف بالاتفاق لانه
فی الاصل شیئاء بالیائین علی وزن الصحراء فحذفت احدی الیائین تخفیفا او اصله شیئاء وهو اعدل ما قیل فیه اما المعرفة ای التعریف
ولم یرد ما یقابل النکرة لان السبب هو التعریف دون المعرفة بمعنی الاسم الذی وضع لشیء بعینه الا انه لما جری فی الاجمال ذکر المعرفة ذکر
فی التفصیل لفظ المعرفة ایضا فلا تعتبر منها ای من المعرفة فی منع الصرف وتجتمع مع غیر الوصف فی سببیة الا العلمیة وانما لم تعتبر غیر العلمیة
من المعارف فی منع الصرف لانها خمسة وهی العلم والمضمر والمبهم والمعرف بلام التعریف والمضاف الی احدها معنی وما سوی العلمیة غیر مانع
من الصرف اما تعریف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم لا یمتحنان الصرف لانهما مبنیان وباب غیر المنصرف من المعربات واما تعریف المعرف
بلام التعریف والمضاف الی احدها معنی فلانهما یجعلان غیر المنصرف منصرفا او فی حکم المنصرف علی اختلاف القولین فبالحری ان لا یجعل المنصرف
غیر منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعین ان التعریف المانع من الصرف هو العلمیة لا غیر هذا هو ما ذهب الیه جمهور النحاة وذهب بعضهم الی ان تعریف
المبهم المقطوع عن الاضافة کاٰیة تانیث ای معتبر فی منع الصرف قائلا بان اٰیة ممتنع من الصرف للتانیث والتعریف الابهامی وعند البعض

هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف التوكيد كما في اجمع معتبر في منع الصرف قائلا بانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي
لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف ولم يلتفت المصرح الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلمية في التعريف المعتبر في منع الصرف
لان المختار عنده ما هو مذهب الجمهور ويجتمع مع غير الوصف اما العجمة هي كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلفت
في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزائد وانما يعلم ذلك بالاشتقاق وهو منتفي
فيها وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى ضعفه فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب ومنها ترك
الصرف في اعلامها ومنها جهل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجيم في كلمة كصبرج وهو ما يجتمع فيه الماء والجبس ومنها تبع الراء للنون نحو نرجس
ومنها اجتماع القاف والجيم فانهما لم يجتمعا في العربية الا في القبيح وهو الجهل ومنها تبع الزاء المعجمة للدال المهملة نحو مهندز ومنها ان يكون فيها
حروف العبرية كالكاف والجيم والباء والجيم والزاء ثم اعتبر ابو علي شبه العجمة ايضا كحمد علما فانه غير منصرف عنده للعلمية وشبه العجمة
لانه يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فشرط اي شرط تاثير العجمة في منع الصرف وذهب الزمخشري
الى انه شرط تحتم تاثيره فالثلاثي الساكن الاوسط كنوح عنده مثل هند في جواز الامرين ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير
كونه علما في العجمة لاعتورته العرب عليه احكامهم كما اعتوروها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فيضعف العجمة عند ذلك فيصير من
جنس لغتهم ولم يكن مانعا من الصرف والاعتراض ههنا بان هذا ليس شرط العجمة بل شرطها هو ان لا يستعمل في العرب الا علما سواء وجد
علما في العرب اولم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما في العجم بل وجد اسم جنس بمعنى الجيد ثم صار
علما في لغة العرب بعد النقل قبل استعماله جنسا مدفوع بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون علما فيها حقيقة او حكما وما يكون علما بعد
النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما وزائد على ثلثة احرف كابراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود الزيادة فيه
وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم لا ينصرفان لوجود الشرطين فيهما او ثلاثيا متحرك الاوسط كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم
قلعة فانه غير منصرف للعجمة والعلمية مع وجود تحرك الاوسط فيه وانما اشترط الزيادة على ثلثة احرف او تحرك الاوسط مع العلمية في العجمة
لان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة ومن شانها ان تعارض احد السببين فتمانع تاثيره لا يقال قد اعتبرت
العجمة مع فقدان هذا الشرط في ماه وجور كما عرفت فلم يكن معتبرة ههنا بدون هذا الشرط لانا نقول اعتبار العجمة فيما عرفت انما هو لترجيح
سببين اخرين وتقويتهما ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلجام اذا سمي به رجل منصرف
هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرفا لعدم العلمية اي في العجمة لعدم كونها علما في العجمة ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني
فيكون نوح منصرفا لسكون الاوسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط ثم تحرك الاوسط انما يؤثر في العجمة عند بعض النحاة وهو اختيار المصرح والشيخ

والشيخ ابن الحاجب واليه مال الجوهري حيث قال ولوط اسم منصرف مع العجمة والتعريف وذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان تحرك ا
غير موثر في التانيث لقيامه مقام السادس علامة ولا علامة للعجمي حتى يسد مسدها اعلم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع اسماء
الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد وصالح وشعيب واربعة عجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث
لكونها سابقة على العرب واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان للحديدة التي يحلق بها فان
سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث وان نكرت صرفت ووزنها فعلى من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال
السكاكي هو مفعل من ماس يميس اذا تبختر وعيسى في العربية فعلى من عيس وهو البياض فيكون الفه للتانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق
فينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى اسم عبراني او سرياني والجمع العيسون
بفتح السين ورايت العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجوزه البصريون ويا جوج
ان اخذ من اجت النار اي التهبت صرف ومن لم يشتقه لم يصرفه وذكريا من جملة العجمي فقط ومن يشتقه من ذكرت بطن الصبي اذا امتلأ فهمزته
للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع المراد به ههنا معناه الوصفي لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كالمعرفة مشتركا
بين الاسم والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة او تقديرا واما نحو دانق فليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما الجمع هو مدائن وهو لفظ آخر فلا يحتاج الى الاحتراز عنه فشرطه اي شرط تاثير الجمع في منع الصرف
وهو الاظهر وما قيل من شرطه قيامه مقام السببين فبعيد عن القصد ان يكون ذلك الجمع على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة انتهاء الجموع
فان المنتهى مصدر ميمي وقد اضيف الى فاعله اعني الجموع والصيغة هي الهيئة الحاصلة من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اي
الجمع الذي يسمى صيغة منتهى الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان متحركان كمساجد او حرف مشدد اولهما
مدغم في الثاني كدواب او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمصابيح سواء جمع مرة كالامثلة المذكورة او مرتين كاكالب جمع اكلب جمع كلب واناعيم
جمع انعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب على انه خبر آخر ليكون الاول او على انه حال من ضميره او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة
حالية اي وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اي غير قابل لتاء التانيث وانما اطلق عليها الهاء لانها تصير في حالة الوقف
هاء فلا يشكل بنحو فواره واحدها فارهة ثم فرع على الشرط الثاني قوله فصياقلة وفرازنة وما اشبههما مما كان على صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء
كل واحد منهما منصرف لقبولهما الهاء ولان هذا الجمع عند قبول الهاء يصير مشابها بالمفرد في الزنة فان صياقلة وفرازنة يشبهان الكراهية
والطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيته فتور فلا يقوم مقام السببين ولذا اشترط كونه غير قابل للهاء فان قيل هذه التاء زائدة فلا تعتد
بها قلنا نعم لكن لها اثر في تغيير الاوزان وانما لم يورد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وحمر اكتفاء باشتهاره مثله وهو اي هذا الجمع

الیم منصوب علی انه مصدر لقوله آض ایضا ای رجع رجوعا والمعنی رجع الکلام رجوعا الی ان الجمع کالتانیث بالالف قائم مقام

السببین الجمعیة والامتناع ان یجمع مرة اخری جمع التکسیر یعنی ان کونه جمعا بمنزلة سبب واحد وکونه علی صیغة منتهی الجموع ای علی صیغة

لم یکن صیغة جمع السلامة یمتنع ان یجمع جمع التکسیر مرة اخری بمنزلة سبب اخری فکان فیه سببان فقام مقامهما بذلک عند المصرح

لانه اختار ما ذهب الیه بعض النحاة من انه لما امتنع جمعه جمع التکسیر مرة اخری صار بمنزلة ما جمع مرتین یعنی انک لا تزال تجمع الی ان تنتهی الی

هذا المثال فلما انتهی جمع التکسیر الذی هو مغیر للصیغة عنده سمی بصیغة منتهی الجموع ویجوز ان یجمع جمع السلامة کما تجمع صواحب جمع

صاحبة علی صواحبات فانه لا یغیر الصیغة ومن ثم جعلت شرطا لکون صیغة موصوفة باللزوم والصیانة عن قبول التغیر من التکسیر والتصغیر

للتوثر وقیل انما قام الجمع مقام السببین لقوته حیث لا نظیر له فی الاحاد والیه مال الزمخشری حیث قال فی المفصل ونزلت الزنة التی

لا واحد لها منزلة جمع ثان وقیل لعدم احتمال الجمع مرة اخری جمع التکسیر اشبه الاعجمی فی انه لا یجمع فلا ینصرف للجمع وشبه الاعجمی وقیل

لما لم یوجد له نظیر فی الاحاد اشبه الاعجمی فلا ینصرف للجمع وشبه الاعجمی اما التركیب هو ان یجعل کلمتان او اکثر کلمة واحدة بدون حرفیة

احد الجزئین فلا یلزم النجم وبصری وضاربة اذا سمی بها فان کل واحد منها مرکب من حروف الاسم سواء کانت الکلمتان اسمین او اسما

وفعلا نحو بخت نصر فشرطه ای شرط تاثیر الترکیب فی منع الصرف ان یکون علما لانه لو لم یکن علما لکان ذلک الترکیب فی معرض الزوال

والترکیب انما یکون موثرا لمنع الصرف اذا کان لازما ولا یتحقق کونه لازما الا بکونه علما فوجب ان یکون علما وقیل لیتحقق السبب الاخر وفیه

نظر لانه یرد علیه انه لا فرق بین التانیث والعجمة والترکیب والالف والنون فی الاسم فی الاشتراط فجعل اشتراط العلمیة فی الترکیب

بهذا دون اخواته تحکم علی انه اذا سمی مونث ببعلبک لزم ان لا یکون السبب الاخر فیه العلمیة مع ان السبب الثانی یصح ان یکون التانیث

بلا اضافة انما اشترط عدم کونه باضافة لانها تصیر غیر المنصرف منصرفا او فی حکمه علی اختلاف القولین کما اشرنا الیه من قبل واسناد

انما اشترط عدم کونه بالاسناد لان الاعلام التی یکون فیه الاسناد محکیة لا یستقیم فیها الاعراب ومنع الصرف مما یتفرع علیه

ولم یحترز صریحا عن ترکیب یکون الجزء الثانی فیه صوتا کسیبویه او متضمنا للحرف کخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسنادی احترز عنهما من حیث

الدلیل او اشارة الی الاختلاف وهو ان هذا الترکیب عند جعله علما مبنی علی حاله فی الاصح ومعرب غیر منصرف فی غیر الاصح ولا یبعد

ان یقال قولنا کلمتان فی تفسیر الترکیب یخرج به مثل سیبویه لانه مرکب من کلمة وصوت والصوت لیس بکلمة وقولنا بدون حرفیة احد الجزئین یخرج

به مثل خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال وقد یجاب عن نحو سیبویه وخمسة عشر علما بانه قد اکتفی فیه بما صرح به فیما بعد من ان

ذلک من باب المبنیات فیعلم به خروجه من الترکیب الموثر فی منع الصرف بخلاف الاعلام التی یکون فیها الاسناد فانه لم یصرح بکونها

مبنیة اصلا فاحتاج الی الاحتراز عنها کبعلبک فانه غیر منصرف للعلمیة والترکیب لانه مرکب من بعل وبک والبعل اسم صنم والبک اسم کسری ثم

ثم جعلا علما لبلدة بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله
علما فانه قد اريد بين جزئيه نسبة في الاصل واذا كان شرط التركيب المانع من الصرف ان لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصرف
لكون تركيبه بالاضافة وشاب قرناها مبني لكون تركيبه بالاسناد وهو لقب امراة يقال للمراة قرناها اي ضفيرتاها ويقال شاب قرناها
اي ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها كانت كذلك الالف والنون الزائدتان اختلف النحاة في انهما هل يؤثران في منع الصرف بمشابهة
الفي التانيث ام بالمشابهة فذهب البصريون الى انهما يؤثران في منع الصرف بمشابهة الفي التانيث في مثل حمراء حيث كونهما زيدتا معا
ومجيئهما بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول تاء التانيث عليهما واستوائهما في الزنة وبقائهما في التصغير واختلاف صيغتي
المذكر والمؤنث فيهما وكون الاول منهما الفا وهي العلة للامتناع على الاصح ولهذا سميا مضارعين وسميا زائدتين لانهما من الحروف
الزوائد وهي حروف هويت السمان او لانهما زائدتان في الكلمة وليسا اصليتين فيها وذهب الكوفيون الى انهما يؤثران في منع الصرف
بالذات من غير نظر الى شيء آخر لان المزيد فرع على المزيد عليه ثم اختلفوا في انهما هل يقومان مقام السببين كالف التانيث ام لا فمنهم من قال
نعم ومنهم من قال لا لان المشبه دون المشبه به الكائنتان اي الالف والنون الزائدتان في اسم الاسم قد يقع على ما يقابل الفعل والحرف
وقد يقع على ما يقابل اللقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرطه اي شرط تاثير
الالف والنون في منع الصرف شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انهما سبب واحد ان يكون علما ليتحقق مشابهتهما بالفي
التانيث ح من حيث امتناع دخول التاء عليهما نحو سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانهما اسمان علمان غير منصرفين للعلمية
والالف والنون الزائدتين وانما اورد مثالين ليعلم ان اوزانه مختلفة فعمران مكسور الفاء وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا
ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء واذا كان شرط الالف والنون الزائدتين الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم نبت
في البادية منصرف لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدأ وقوله اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدأ او خبره ومنصرف
خبر آخر له او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوبا على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجوازه
ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبر الكان المحذوف فغير صحيح لان حذفه فيما لم يكثر
وقوعه نادر وكذا نصبه بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم والترحم وليس شيء منها يتصور ههنا وان كانتا اي الالف والنون الزائدتان
في صفة فشرطه في منع الصرف ان لا يكون مؤنثه اي مؤنث ذلك الوصف فعلانة ليتحقق مشابهتهما المذكورة بالفي التانيث كسكران
بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون الزائدتان مع انتفاء سكرانة ولم يورد في الصفة الا مثالا واحدا وهو مفتوح
الفاء لان مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان [illegible]

الالف والنون الزائدتين في الصفة بان لا يكون مونثه فعلانة فندمان منصرف لوجود ندمانة هذا اذا كان المراد بالندمان النديم
وهو المعاشر واما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمونثه ندمى لا ندمانة فيكون غير منصرف اتفاقا وكذا حسان ان جعل
من الحسن بمعنى خوبى ينصرف لانه على وزن فعّال وان جعل من الحس لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل اضافة الوزن الى
الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد الاختصاص كما في قولك زيد اخو عمرو وابوه واستاذه من الاضافات
التي لا يراد بها الاختصاص بل يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لا فائدة في حمل الخبر وهو قوله شرطه اي شرط تاثير وزن الفعل
في منع الصرف ان يختص بالفعل لان الاضافة في قوله وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك
الوزن بالفعل نحو ضرب بالتخفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشمّر على صيغة الماضي المعروف من التشمير فانهما
وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بهما رجل فهما غير منصرفين للتعريف ووزن الفعل واذا سمي بهما امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن
الفعل وينبغي ان يكونا مجردين عن الضمير المستكن والا لكان جملتين وانما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه لو سمي بنحو ضرب
مجردا كان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى ابن عمرو الثقفي ولا يوجد شيء من اوزان الافعال في الاسم الا منقولا عن الفعل
الى الاسم في اللغة العربية كما مر او عن العجمة الى العربي كشلم وهو اسم لبيت المقدس وبقم وهو اسم جنس للنبت الذي يصبغ به و
لو سمي بهما امتنعا من الصرف للتعريف ووزن الفعل لا للتعريف والعجمة لان شرط العجمة ان يكون علما في العجمة وهما اسم جنس فيها
وان لم يختص اي وزن الفعل به اي بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اي في اول وزن الفعل احد حروف المضارعة اي الحروف
التي صار الماضي بزيادتها مضارعا وهي حروف اتين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم لان اول احد عين
حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة
قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والاعم يجوز ان يكون ظرفا للاخص وانما اشترط
في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به او وجود حرف من حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية
فان قلت ما الحكمة في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل الوزن الخاص سببا له
لئلا يفتقر الى شرط تاثيره قلت ان الفرعية لا تظهر الا فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه ما له مزيد
نسبة بالقسم الآخر وانما فعل ذلك قصدا الى رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منها مؤثرا بالشرط وكما ان الاصل في كل قسم
ان لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة بالآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد ما له مزيد نسبة في القسم الآخر لان التمايز بين اقسام اللفظ مقصود جدا
لتمييز المعاني غاية التمييز ولا يقبلها اي هذه الصيغة لوزن الفعل الهاء اي التاء بالوضع فلا يرد نحو اسود باعتبار دخول التاء في

في تأنيثه اذ دخول التاء فيها انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه ان يكون مؤنثه على سوداء والى هذا سبقت الاشارة
في بحث الوصف وانما اشترط عدم دخول التاء في هذه الصورة لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن
الفعل لاختصاص التاء بالاسم فلم تتحقق مشابهته بالفعل كاحمد ويشكر وتغلب ونرجس واما قولهم نرجسة بدخول الهاء في نرجس
فلا يشكل به لانه غير علم حينئذ فان قلت ان نرجس لفظ اعجمي فبأي شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النحاة يجعلون لفظ المنقول الى
لغتهم في زيادة حرف من حروف واصالته بمنزلة اللفظ العربي ولذا قالوا النون في نرجس زائدة مقصودة وايد ذلك لانه لو اخذ الفعل
منه لقيل نرجس بخلاف ما سمي رجل بنرجس فانه لم يمنع من الصرف لانه يوجد في الاسم فعلل مثل جعفر فلا يكون نونه زائدة واذا كان
عدم دخول الهاء شرطا في الصورة الاخيرة لوزن الفعل فيعمل هو الحمل القوي على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل والوصف الاصلي
لدخول الهاء في انثاه كقولهم اي العرب للناقة القوي على العمل والسير يعملة الا اذا سمي رجل بيعمل كان غير منصرف لانه غير قابل للهاء ح
واعلم ان الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس وفعل وصرد وابل وعنق وضلع وجمل والرباعي ما عدا افعلل والخماسي
باجمعه والتسمية به لا يؤثر والثاني ان يكون مشتركا بين الاسم والفعل من غير ترجيح احدهما على الآخر نحو ضرب وعلم وطلق ودحرج
وضارب امرا وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به الا عند عيسى ابن عمر والثقفي والثالث المختص بالفعل كشمر وضرب ويضرب
وانطلق واحمر واحمار واقطع واخشوشن واجلوذ واسلنقى واحرنجم واقشعر ولا عبرة لدئل لدويبة مشبهة بابن عرس لشذوذه
والرابع ما في اوله احد الزوائد الاربع نحو احمد واصبع ويزيد وتغلب وحكم هذا القسم حكم المختص بالفعل في منع الصرف ثم لما فرغ من
بيان اسباب منع الصرف اخذ في بيان ما يزول تاثير هذه الاسباب به فقال واعلم ان كل ما اي اسم غير منصرف شرط فيه
العلمية وهو المؤنث بالتاء والمعنوي والعجمة والتركيب والاسم الذي فيه الالف والنون الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك
اي التعريف العلمي واجتمع سببا مؤثرا مع سبب واحد اي مع سبب آخر فقط هو من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء
تزيينا للفظ كانه جزاء شرط محذوف اي اذا لم يشترط العلمية في الاسم الغير المنصرف واجتمعت مع سبب آخر فيه بالسببية فقط اي
فانته من ان تشترط عليه الزيادة وهو اي ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب آخر فقط هو العلم المعدول
ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معهما مؤثرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية مع انها ليست بشرط فيهما حيث
امتنع ثلث واحمر بدون العلمية ثم احترز بما ذكره عن مثل مساجد وحمراء وحبلى اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان
امتناعها من الصرف انما هو لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي يتحقق بعد العلمية وقبلها واختلف
النحاة في تاثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع

للوصف وقد زال الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختاره الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف آخر
جمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلاف في تاثير العلمية مع العدل وانما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف اذا نكر بان
يؤول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مساه بها فيدخل عليه ما يختص بالنكرات مثل رب ويجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير الابهامي
او بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقي ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا ه ت ذلك الاسم الذي شرط فيه العلمية اذا
اجتمعت فيه سبب آخر عند تنكيره وهذا الاطلاق انما يكون مختار المصنف والشيخ ابن الحاجب والا فالنحاة اتفقوا على انصراف افعل التفضيل
المستعمل بمن اذا نكر بعد التسمية وخلاف سيبويه والاخفش في مثل احمر بعد التنكير مشهور اما في القسم الاول اي اما حصول الصرف عند
التنكير في الاسم الذي يشترط فيه العلمية فلبقاء الاسم اي ذلك الاسم بلا سبب اي بلا سبب موثر لانعدام المشروط
عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب واما في القسم الثاني اي اما حصول الصرف عند التنكير في الاسم الذي لم يشترط فيه العلمية ويكون فيه
سببا محضا فلبقائه اي ذلك الاسم على سبب واحد وهو العدل او وزن الفعل والسبب الواحد لا يمنع الصرف ثم اشار الى امثلة القسمين
تعريفا وتنكيرا بقوله تقول في مثال المرتب بالتاء جاءني طلحة بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير طلحة آخر بالتنوين اي واحد مسمى بطلحة وقس على
هذا امثلة التانيث المعنوي والعجمة والتركيب والالف والنون الزائدتين في الاسم وتقول في مثال العلم المعدول جاءني عمرو بلا تنوين
وعند صرفه بالتنكير عمرو آخر بالتنوين اي واحد مسمى بعمر وفي العلم مع وزن الفعل احمد بلا تنوين وعند صرفه بالتنكير احمد آخر بالتنوين اي
واحد مسمى باحمد هذا في العلم المأول بالمسمى به ومثال العلم المأول بالصفة المشتهر مساه بها نحو رب حاتم لقيته اي رب جواد لقيته
وكل ما لا ينصرف هو منصوب بالعطف على الكل السابق لانه منصوب على انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضيف ذلك الاسم
الغير المنصرف الى اسم آخر او دخله الالف واللام دخله الكسرة كمررت باحمدكم مثال غير المنصرف الذي اضيف ودخله الكسرة ومررت بالاحمد
مثال غير المنصرف الذي دخله الالف واللام فدخله الكسرة وانما دخله الكسرة على غير المنصرف بالاضافة او بدخول الالف واللام عليه لانهما من
معظمات خواص الاسم لكونهما تقومان جنبة الاسمية وبعد انه عن مشابهة الفعل فيضعف تاثير شبهه بالفعل كذا قالوا واورد عليه بالاسناد
ودخول حرف الجر من معظمات علامات الاسم ايضا كما صرحوا فما وجه اختصاص هذين العلامتين بذلك واجيب بان الاضافة واللام انما يكون
من معظمات العلامات لكونهما موثرين في اللفظ والمعنى كما مر فيكونان اقوى معظمات خواص الاسم بخلاف سائر علامات الاسم المعظمة فانها ليست
بهذه المثابة وقال بعضهم انما كان غير المنصرف مكسورا حينئذ لان الكسر انما يسقط تبعا للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا ساقط
باللام والاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبعه الكسر في السقوط وفيه نظر لان منع الصرف مقدم على الاضافة واللام الا ترى انهم جعلوا الاضافة
في نحو حوث حيث السد منافية للتنوين المقدرة لمنع الصرف دون تنوين الملفوظة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف لكانت منافية

معاقبة للتنوين الملفوظ فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجبا لحذف التنوين دون غيره من اللام والاضافة فاذا كان سقوطه لمنع
الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسرة في السقوط ايضا تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة الآن نشرع في بيان ثلثة مقاصد
وهي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه ثلثة انواع رفع ونصب
وجر الى ان الاسماء المعربة مرفوعة منصوبة ومجرورة الا انه اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلثة بالاستيفاء فقال **المقصد
الاول في المرفوعات** قدمها على المنصوبات لكونها اصلا ومقصودة في التركيب الاسنادي لتحقق الجملة بها وكون
ما سواها فضلة وانما اتى بصيغة الجمع ما سماها ولم يات بصيغة المفرد لان حد المرفوع وهو ستتلوا عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهمان
ان المرفوع لا يكون الا واحدا وهو الفاعل فدفع ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ولكنها في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي
المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع لا مرفوعة لانه صفة الاسم وهو مذكر لا يعقل وكما يجمع المؤنث
بالالف والتاء يجمع صفة المذكر الذي لا يعقل بهما ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات والمرفوع في عرف النحاة ما اشتمل
على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع والواو والالف نحو جاءني زيد وابوه او زيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا
فيتناول الاعراب اللفظي والتقديري لان اللفظ يشتمل عليهما دون المحلي اذ الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء
مرفوعا ومعنى الرفع المحلي انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعا الاسماء المرفوعة فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد
والاسماء جمع وقد وجبت المطابقة بين الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مسند الى ضمير الاسماء والصفة
المشتقة اذا اسندت الى غير الجمع جاز جمعها وتوحيدها بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكذا الافعال لانهم يقولون الرجال فعلوا
وفعلت والمسلمات فعلن وفعلت ثمانية اقسام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله والمبتدأ والخبر وخبر ان واخواتها واسم كان واخواتها
واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها شرع في بيان ذلك وتفصيل
كل منها فقال **فصل** الفاعل قدمها على سائر المرفوعات لان المختار عنده وما ذهب اليه اكثر النحاة من ان اصل المرفوعات الفاعل
لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولكونه اشد في باب الركنية حيث لا يسوغ حذفه الا بدليل يسد مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ
بخلاف المبتدأ ولان عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فانه ضعيف لكونه معنويا وذهب سيبويه ومن تابعه الى ان اصل المرفوعات المبتدأ
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه بخلاف الفاعل للزوم تاخيره عن الفعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا كان او مشتقا ولانه يحكم عليه
باحكام متعددة وحكم الفاعل واحد ليس الا كل اسم حقيقة او حكما ليتناول مثل اعجبني ان تقوم قبله اي قبل ذلك الاسم فعل اراد به الفعل
الحقيقي الذي هو المعنى بغير الصفة لا الاصطلاحي الذي هو لفظ قام فيدخل فيه فاعل المصدر ويندفع قوله او صفة ثم احترز بقوله

قبله فعل عن نحو زيد في زيد قام لان الفعل يكون بعده وان اسند اليه فهو مبتدأ لا فاعل فذهب الكوفيون الى انه لا فرق في الاسناد بين
قولهم قام زيد وزيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم في تعريف الفاعل الى قيد تقديم الفعل عليه بل يجب عليهم تركه وذهب
البصريون الى ان الفعل عند تقديم الاسم عليه يسند الى ضمير الاسم وهو وضميره جميعا مسندان الى الاسم فالفعل لم يكن مسندا الى الاسم
فالاسم ليس بفاعله بل هو مبتدأ فح لا حاجة الى الاحتراز عنه في تعريف الفاعل بقيد التقديم ايضا لانه خرج عنه بقيد اسناد الفعل
اليه الا انه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لاسناد الفعل اليه ظاهرا كما توهم الكوفيون ولان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد
الى ذلك الشيء حقيقة احتيج الى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازا عنه او صفته كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل ولم يقل او معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع بعده الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو في الدار ابوه لان الرافع في التحقيق
هو الفعل المقدر او اسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جامد فان قلت التعريف للتعيين والتحقيق وكلمة او للترديد والتشكيك فلا
يلائم ذكرها فيه قلت هي ههنا للتنويع اشارة الى ان الفاعل المعرف نوعان يصدق على احدهما انه قبله فعل اسند اليه وعلى ما يكون
قبله صفة اسندت اليه اسند اي الفعل او الصفة اليه اي الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد
من المعطوف بالحرف والبدل بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى اخراجها وهو المقصود في تعريف
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر التوابع بعد ذكر هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا بمعنى النسبة
والربط فمجرد ثبوت شيء لشيء يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او ادراك عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق
الانشاء تحقيقا او تقديرا ففي قولنا لم يقم زيد سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفي قولنا ان قام زيد ثبت تقدير الوقوع لا تقدير
الاسناد فلا يخرج تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف الذي اشتهر هو ان المراد بالاسناد اعم من ان يكون بالايجاب
او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت بانه كلمة على في قوله على معنى انه اي الفعل او الصفة قائم به اي بذلك الاسم لا على معنى
انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المبني للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه
لان زيدا اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه لكن على معنى انه واقع عليه لا قائم به فيكون مفعولا ما لم يسم
فاعله ولا يكون فاعلا وانما احتاج الى هذا التقييد من جعل مفعول ما لم يسم فاعله خارجا عن الفاعل كالمصرح والشيخ ابن الحاجب
ومن جعله داخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزمخشري والشيخ عبد القاهر ويدخل فيه نحو مات زيد وطال عمرو لان الموت
والطول قائم بفاعله وان لم يكن صادرا عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمعروضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند
اليه وزيد ضارب ابوه عمرا مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندت اليه وما ضرب زيد عمرا مثال للفاعل الذي

الذي قبله فعل اسندت اليه بسبب الوقوع وكل فعل لازماً كان او متعدياً لابد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي صدر
عنه وقام به مرفوع صفة فاعل وانما وصفه به مع انه لا يكون الا مرفوعاً لزيادة التقرير مظهر صفة ثانية للفاعل كذهب
زيد او مضمر عطف على مظهر كزيد ذهب وان كان اي الفعل متعدياً كان له مفعول به ايضاً نحو ضرب زيد عمراً وافرد لكان الفاعل
اي فاعل الفعل مظهراً وحد الفعل ابداً اي سواء كان الفاعل مثنى او مجموعاً نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وان كان
اي الفاعل مضمراً وحد الفعل للفاعل الواحد نحو زيد ضرب وثني اي الفعل للمثنى اي للمثنى فاعله المضمر نحو الزيدان ضربا وجمع
اي الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمر نحو الزيدون ضربوا وان كان اي الفاعل مؤنثاً حقيقياً احترز به عما اذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي
فانه ليس كالمؤنث الحقيقي على الاطلاق وهو اي المؤنث الحقيقي ما اي مؤنث او كلمة ما عبارة عنه بازائه اي بمقابلة ذكر في الحيوان
الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لمذكر اي ذكر كائن في جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظاً او لم يكن وانما قال في الحيوان
احترازاً عن الانثى من النخل لان بازائه ذكراً منها وتانيثه غير حقيقي والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لا مقابل الرجال كامرأة في الاناس وناقة
في الابل اذ بازائهما رجل وبعير وكذا النساء والحبلى والاتان والعناق انث الفعل بغير الشرط ابداً اي مظهراً كان الفاعل او مضمراً او قوله
ان لم تفصل بشيء بين الفاعل والفعل متعلق بقوله انث الفعل نحو قامت هند في المظهر وهند قامت في المضمر وانما انث الفعل ابداً عند كون
الفاعل مؤنثاً حقيقياً لان تانيث الفاعل يسري الى تانيث الفعل اما في المضمر مطلقاً اي سواء كان مؤنثاً حقيقياً او غيره فلشدة
الامتزاج واما في المظهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في التانيث لانه ليس بحقيقي
فبالاولى ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصور الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه يكون تانيثاً من حيث اللفظ
ولا يكون تانيثاً من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث الفعل انما يجب بثلثة شروط الاول ان يكون الفعل متصرفاً والثاني ان يكون المؤنث الحقيقي
من الاناسي والثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والفعل حتى لو كان الفعل جامداً نحو نعم الهند او كان المؤنث الحقيقي من البهائم نحو اتى النجمة
او وقع فصل بينهما نحو جاء اليوم هند لا يلزم ان يسري تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامداً في الاول وكون التانيث الحقيقي من البهائم
في الثاني ولوقوع الفصل في الثالث فلا يجب تانيث الفعل ابداً والشيخ رح انما تعرض للشرط الآخر ولم يتعرض للشرطين الاولين وكان من
الواجب ان يتعرض لهما ايضاً وان فصلت على صيغة الماضي المعلوم الخطاب بغير معين اي وان فصلت بشيء بين الفاعل والفعل في المؤنث الحقيقي فلك
الخيار اي فيجوز لك الاختيار في التذكير اي في تذكير الفعل والتانيث اي في تانيثه اذ لو وقع الفصل لا يلزم سراية تانيث الفاعل الى الفعل
بل يجوز مجاز تذكير الفعل وتانيثه كما عرفت نحو ضرب اليوم هند بدون التاء وان شئت قلت ضربت اليوم هند بالتاء وكذا يجوز تذكير الفعل و
تانيثه في الحقيقي للضرورة قال جرير * لقد ولد الاخيطل ام سوء * وفي هذا الخيار خلاف للمبرد فانه لا يجوز ترك تانيث الفعل اذا كان

الفاعل مؤنثا حقيقيا والثاني بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار ثابت في المؤنث الحقيقي عند غير المبرد اذا لم يسم الحقيقي
بمثل زيد اما اذا اسمي به امراة فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد ايضا بل يجب تانيث فعله دفعا للالتباس بالمذكر نحو قامت
اليوم في الدار زيد وكذلك اي ومثل الخيار في المؤنث الحقيقي في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لا يكون بازائه
ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقا اي سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذكير بالفصل فيه حسن لانه جائز في المؤنث الحقيقي بالفصل ففي
غير الحقيقي اولى نحو طلع اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء وانما ثبت هذا الخيار في المؤنث
غير الحقيقي لو كان الفعل مقدما على الفاعل يعني اذا كان الفاعل مظهرا لما ذكرنا من قصور الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقي من حيث الفاعلية
وقصور التانيث لعدم كونه حقيقيا اذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سراية الفاعل الى الفعل بل يجوز فيه
ان يذكر فعله وان يؤنث عملا بالاعتبارين والثاني اي الفعل متاخرا عن الفاعل يعني اذا كان الفاعل مضمرا انث اي الفعل لما قلنا من
ان تانيث الفاعل يسري الى تانيث الفعل في المضمر مطلقا لشدة الامتزاج فيجب ان يؤنث فعله ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت
بالتاء وقيل عليه ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخرا عن الفاعل كما صرح به هو ايضا حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل
قلنا عبارته صحيحة والقول بعدم صحته غير صحيح لان ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يختار ههنا ما ذهب اليه الكوفيون من انهم لا يفرقوا
في الاسناد بين قولهم طلع الشمس والشمس طلعت وجعلوا في المثالين فاعلا والثاني المختار عنده في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون و
جمع التكسير اي وظاهر جمع التكسير وكذا ظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقا سواء كان جمع مذكر يعقل كرجال او جمع مذكر لا يعقل كجمال وايام او جمع مؤنث
كنسوة ومؤمنات كالمؤنث اي كظاهر المؤنث غير الحقيقي في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال بدون التاء وان شئت قلت قامت
الرجال قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز جواز الامرين في هذا الجمع لانه في تاويل الجماعة وتانيثه
من حيث اللفظ وعدم تانيثه من حيث المعنى فجاز جواز الامرين ههنا عملا بالحيثيتين وانما لم يجز هذا التاويل في جمع المذكر السالم كراهة اعتبار
التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم النساء والثاني صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى
امنت به بنو اسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي واحده مؤنث كسنين وارضين وقلين وثبين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء
نحو مضت سنون لان حق هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء او الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء وانما قلنا وظاهر جمع التكسير وقيدنا
به لان مضمره ليس كمضمر المؤنث لان مضمر هذا يستلزم التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو في الذكور العقلاء
نحو الرجال جاءت او جاؤا ويستلزم التاء والنون في غير العقلاء نحو الليالي والايام مضت او مضين فيكون مضمر ذلك الجمع كمضمر المؤنث الغير
الحقيقي في الحاق العلامة لا في لحوق التاء ثم اعلم ان الاصل في الفاعل ان يتقدم على المفعول لكونه اقوى الاركان ويجب تقديمه عليه في

فی بعض المواضع منها ما اشار الیه بقوله ویجب تقدیم الفاعل علی المفعول بمعنی انه لایجوز ان یتقدم المفعول علی مجرد الفاعل ویجوز ان یتقدم
علی الفعل والفاعل معا نحو موسی ضرب عیسی علی ان یکون عیسی فاعلا لانه لایلتبس المفعول حینئذ بالفاعل لعدم جواز تقدیم الفاعل
علی المفعول صرح به الفاضل الهندی رح اذا کانا ای الفاعل والمفعول اسمین مقصورین وخفت اللبس ای التباس الفاعل بالمفعول
لفقدان الاعراب فیهما لفظا والقرینة الدالة علی فاعلیة احدهما ومفعولیة الآخر فیجب تقدیم الفاعل علی المفعول دفعا للالتباس نحو ضرب
موسی عیسی وکذا استمت سعدی سلمی واکرم هؤلاء وضرب من فی الدار من علی الباب ویجوز تقدیم المفعول علی الفاعل ان لم تخف
اللبس ای التباس الفاعل بالمفعول نحو اکل الکمثری یحیی لوجود القرینة المعنویة فیه وهی عدم صلاحیة الکمثری للفاعلیة وضرب عمروا زید
وکذا ضرب موسی العالم عیسی العالم بنصب العالم فی الاول ورفع العالم من الثانی واکرم موسی سلمی وضربت موسی سعدی لوجود القرینة
اللفظیة فیها وهی نصب عمرو فی الاول ونصب العالم فی الثانی وتذکیر الفعل فی الثالث وتانیثه فی الرابع فحینئذ یجوز تقدیم المفعول
علی الفاعل ولایجب تقدیم الفاعل علی المفعول لعدم الالتباس ویجوز حذف الفعل ای الرافع للفاعل حیث کانت ای وجدت
قرینة دالة علی تعیین الفعل المحذوف لان القرینة ما یدل علی تعیین المراد باللفظ او علی تعیین المحذوف
نحو زید النحو خبر مبتدا محذوف مضاف الی زید ای هو نحو زید ورفع زید علی الحکایة مقول فی جواب من قال من ضرب
کلمة من استفهامیة مبتدأ وضرب خبره والجملة الاستفهامیة مقول قال وزیدا الواقع فی الجواب فاعل فعل المحذوف ای ضرب زید
فحذف لوجود القرینة وهی ضرب المذکور فی السؤال وانما لم یجعل هذا من باب تقدیر الخبر لیکون الجملة اسمیة فیوافق السؤال وهو من ضرب
لکونه جملة اسمیة لان بتقدیر الخبر یلزم حذف الجملة وبتقدیر الفعل یلزم حذف شطرها والتقلیل بالحذف اولی ثم وجود القرینة شرط
للمحذوف لا علة له وانما العلة هو الایجاز والاختصار والاصل هو الاظهار ویجوز حذف الفعل والفاعل معا ای جمیعا وانما قال کذلک
احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لایجوز فی غیر باب التنازع اجماعا وفیه ایضا عند اکثر النحاة الا اذا اسند شیئ ... ده ولهذا کل اول
کل فعل لایظهر فاعله بانه مسند الی مصدره نحو قوله تعالی ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآیات فانه اوّل بان التقدیر بدا لهم بدو ای ظهر لهم
رای ومنه ما هو من موضوعات المولفین دارا وتسلسل یعنی دار الدور وتسلسل التسلسل ای وقعا ثم اعلم ان هذا الحذف غیر مختص
بالفعل والفاعل بل یوجد فی کل کلام اسمیا کان او فعلیا قصیرا کان او طویلا مرکبا من الفعل والفاعل او من الفعل او جمیع متعلقاته واذا عرفت
هذا فقولنا معنی کلام المص رحمه الله ویجوز حذف الفعل والفاعل معا انه یجوز ذلک حیث کانت قرینة الا انه لم یصرح به لظهور انه لامعنی
للحذف بدون القرینة وکثیرا ما لایصرح به لهذا اکتفی لمن قال اقام زید تقدیره نعم قام زید فیجوز حذف الفعل والفاعل ویجوز اظهارهما
وانما جعل من باب تقدیر الجملة الفعلیة وهو الفعل والفاعل ولم یجعل من باب تقدیر الجملة الاسمیة وهو المبتدأ والخبر لیکون الجواب موافقا

للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه اذا كان الفعل المسند اليه مجهولا
نحو ضرب زيد وهو اي المفعول الذي يقام مقام الفاعل عند حذفه القسم الثاني في التعداد من المرفوعات اي من اقسامها وهو المسمى
بمفعول ما لم يسم فاعله ولما جاء منه بيان في الفاعل المضمر وكان باب تنازع الفعلين مما يضمر فيه الفاعل اورد فيه فصل التنازع واما بيان سائر الاحكام
للتنازع فللاستطراد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلين العاملين غير المصدرين ليشمل الملحقات لان التنازع يجري
فيها ايضا نحو زيد معط ومودب عمروا وبكر حكيم وطبيب ابوه وانما اورد الفعل لاصالته في العمل والفرع داخل تحت حكم الاصل فالتنازع يجري
التنازع كما يجري في الفعلين يجري في الاكثر من فعلين ايضا كما ورد في الصلوة الماثورة اللهم صل على محمد وعلى ال محمد كما صليت وسلمت وبارك
ورحمت وترحمت على ابراهيم فانها خمسة تنازعت في على ابراهيم وانما ذكر الفعلين بناء على بيان اقل ما يحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من
ان يكون متعديين الى ثلثة مفاعيل او لم يكونا كذلك ومن ان يكونا من افعل التعجب اولا خلافا لبعضهم في الاول لعدم السماع وفي الثاني لقلة
تصرف فعل التعجب وانما خصصنا العاملين بقولنا غير المصدرين لان التنازع لا يجري فيهما اذ لا يصح قطع التنازع ههنا عند البصريين والكوفيين
لانه لا يضمر الفاعل في المصدر نحو اعجبني ضرب وقتل زيد في ركن اسم ظاهر صفة اسم اي غير مستتر لان المضمر المنفصل قد يحصل فيه التنازع نحو
ما ضربت وما اكرمت الا اياك واما مضمر المتصل فلا يحصل فيه التنازع بل لكل منهما ما يليه ولا يكون لكل واحد من الفعلين ان يجوز اعماله فيه بعدهما صفة ظاهر
اي وقع بعد الفعلين وفيه احتراز عن المتقدم والمتوسط لانهما ملحقان بالاول نسبته تحققه هو قبل التكلم بالثاني فليس فيه مجال التنازع فلا يكون من هذا
الباب ثم بين الشيخ رح معنى قوله واذا تنازع الفعلان بقوله اي اراد يعني اقتضى او توجه بحسب المعنى كل واحد من الفعلين اي العاملين
ان يعمل في ذلك الاسم اي الاسم الظاهر المتنازع فيه قال الفاضل الهندي اذ قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا في الطلب واما
بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي في معموله من مضمر او محذوف او مذكور فهذا اي تنازع الفعلين وهو مبتدا وخبره انما يكون على اربعة
اقسام وهذه الجملة جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائية وان كانت للتفسير او للعطف فالجزاء محذوف وتقديره واذا تنازع الفعلان في اسم
ظاهر بعدهما يجوز اعمال كل واحد منهما لكن الاختلاف في المختار الاول اي القسم الاول من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية
اي في فاعلية الاسم الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في مفعول
ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعلية عند من اطلق الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا لا يجوز ادخاله في
المفعولية لان اطلاق المفعول على ما لم يسم فاعله غير شائع لا يجعله اعم من التحقيقي والتحكم ولا بغيره نحو ضربني واكرمني زيد والثاني اي
القسم الثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية اي مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية نحو
ضربت واكرمت زيدا والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في الفاعلية والمفعولية معا و[illegible]

ويقتضي الاول اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيدا والرابع اي القسم الرابع من
الاقسام الاربع عكسه اي عكس الثالث في الاقتضاء وبان يقتضي الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمني زيد واعلم ان في جميع هذه
الاقسام اي الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني عند البصريين والكوفيين جميعا خلافا منصوب على انه مفعول
مطلقا اي يخالف القول بالجواز خلافا للفراء في صورة الاولى وهي ان يتنازع الفعلان في الفاعلية وفي الصورة الثالثة وهي
ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول اذا اعمل الثاني فان الفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في
هاتين الصورتين بل يجب اعمال الفعل الاول عنده فيهما ودليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني
اما حذف الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي قبل
ذكر الفاعل وكلاهما اي حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر محظوران اي ممنوعان وقوله وكلاهما مبتدا مضاف محظوران خبره
وتثنية الضمير باعتبار معنى كلا فانه مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهي جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية الحذف غير مشهورة عن الفراء و
الرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين على اثر واحد وروي عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد
هو كما في تاخير الناصح ضربني واكرمت زيدا هنا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في
الاقسام الاربعة المذكورة سوى الفراء في الصورتين المذكورتين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في صورة الجواز ويحتمل ان
يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان
في ذهنه التعيين عديل الجواز وهو الاختيار بكلمة اما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالبا الا في العديلين فصاعدا اعاده لئلا يكون ذكر كلمة
اما التفصيل مع عدم العديل فكانه قال اما اعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين سوى الفراء وهو ثابت
في الجواز واما الاختيار اي اختيار اعمال اي منهما ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها اي النحاة المنسوبة الى البصرة والكوفيين اي النحاة
المنسوبة الى الكوفة او قال واما خلاف الفراء في الصورة الاولى والثالثة فهو انما يكون في الجواز واما خلاف البصريين والكوفيين في الصور
جميعا ففي الاختيار فانهم اي البصريون يختارون اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الفعل الاول وانما ابتدأ بمذهب البصريين لانه المذهب
المختار الاكثر استعمالا انما اختار البصريون اعمال الفعل الثاني اعتبارا للقرب والجوار يعني ان الفعل الثاني اقرب الطالبين من المطلوب
وجاره فيكون اقدر على اخذه وايضا ان اعمال الفعل الاول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير اجنبي [illegible] ان يتصل بعامله
ولان استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل
الاول لقيل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول وقول الشاعر قضى كل ذي دين فوفى غريمه ومحطول

يعني غيرهما حيث اعمل الثاني في كلا المصراعين اما في المصراع الاول فلانه لولا ذلك لقيل فوقاه واما في المصراع الثاني فلانه لولا ذلك لقيل يغشى هو غيرهما اظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب بان اي وان الكوفيين يختارون اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الفعل الثاني وانما اختار الكوفيون اعمال الفعل الاول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعني ان كون الفعل الاول اسبق الطالبين مع احقهما فهو اليق باعطاء المطلوب ولان اعمال الثاني يستلزم الاضمار قبل الذكر كذلك اعمال الاول فكان هو اولى ثم لما فرغ عن بيان ما هو المختار عند البصريين وهو اعمال الفعل الثاني اخذ في تفصيل مذهبهما وبيان كيفية الاعمال ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله فانهم يختارون اعمال الثاني جاء بتقديم قوله فان اعملت الثاني فيكون في الكلام نشر على ترتيب اللف والفاء للتفسير اي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين فنظران كان الفعل الاول يقتضي الفاعل اضمرته اي الفاعل في الاول اي في الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمني زيد وضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين ونحو ضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت هندين وضربنني واكرمت هندات وانما اضمر الفاعل في الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا وعلى تقدير اظهاره يلزم التكرار وهو قبيح وحذفه لا يجوز الا اذا سد شيء مسده وقال الكسائي بحذفه لا باضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر وانما الخلاف يظهر في مثل ضرباني واكرمني الزيدان عندهم وضربني واكرمني الزيدان عنده ولقائل ان ما ذهب اليه الجمهور من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا سد شيء مسده غير مستقيم فانه قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده في مواضع كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة وقوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو فاعل على قول سيبويه ونحو ما قعد وما قام الا انا اذ فاعل الفعل الاول محذوف اتفاقا ونحو اضربن واكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بدا لهم اي راي فانه فاعله وقد حذف كثيرا واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد عرفت ان المصدر قاصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلة المذكورة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع انما هو محذوف نسيا والى هذا اشار الشيخ الرضي اونقول ان ذلك نادر قليل فالتحق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب والتكاثر منها فياتي حكمهما حذفت المفعول من الفعل الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة

فلا ضرورة فی اضماره قبل الذکر فیحذف لدلالة الاسم الظاهر وانما لم یحذف هذا المفعول فرارا عن شناعة التکرار ولم یضمر فرارا
عن الاضمار قبل الذکر فی الفضلة واما ورود الاضمار قبل الذکر فی قولهم ربه رجلا فشاذ کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء ضربت و
اکرمت زیدا وضربت واکرمت الزیدین وضربت واکرمت الزیدین وفی المتخالفین فی الاقتضاء ضربت واکرمنی الزیدان وضربت
واکرمنی الزیدون والا ای وان لم یکن الفعلان المتنازعان من افعال القلوب یجب اظهار المفعول للفعل الاول کما تقول حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا
قال حسبنی وحسبت لما تنازعا فی منطلقا الاخیر واعمل فی حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبنی اعنی منطلقا الاول اذ لا یجوز حذف
المفعول من افعال القلوب لئلا یلزم الاقتصار علی احد المفعولین من افعال القلوب واعترض علیه بانه قد جاء کما فی قوله تعالی ولا یحسبن
الذین یبخلون بما اتیهم الله من فضله هو خیرا لهم عند من قرء بالیاء ای بخلهم هو خیرا لهم فحذف احد مفعولی یحسبن وهو بخلهم وذکر الاخر وهو خیرا لهم
وقد اجاب عنه بعض الفضلاء بانه یجوز ان یکون المفعول یحسبن فی هذه القراءة ضمیرا عائدا الی البخل ای یحسبن البخل خیرا لهم لکن وضع الضمیر المرفوع
موضع المنصوب کانت فی قوله تعالی انک انت العلیم الحکیم واضمار المفعول ای ولا یجوز ایضا اضمار المفعول قبل الذکر لما مر وهذا
ای ما بیناه من کیفیة اعمال الفعل الثانی مذهب البصریین اما ان اعملت الفعل الاول علی مذهب الکوفیین فنقول ان کان الفعل الثانی یقتضی
الفاعل اضمرت الفاعل فی الفعل الثانی علی موافقة الظاهر بالاجماع کما تقول فی المتوافقین فی الاقتضاء ضربنی واکرمنی زید وضربنی
واکرمانی الزیدان وضربنی واکرمونی الزیدون وفی المتخالفین فی الاقتضاء ضربت واکرمنی زیدا وضربت واکرمانی الزیدین وضربت
واکرمونی الزیدین وان کان الفعل الثانی یقتضی المفعول ولم یکن الفعلان ای المتنازعان من افعال القلوب یجوز فیه ای فی ذلک المفعول
الوجهان احدهما حذف المفعول وثانیهما الاضمار ای اضمار المفعول علی طبق الظاهر والثانی ای الوجه الثانی وهو الاضمار هو الوجه
المختار لا الاول وهو الحذف نحو ضربنی واکرمته زید وانما کان الاضمار مختارا لیکون الملفوظ ای اللفظ باتیان الضمیر مطابقا للمراد
ای موافقا للمعنی الذی هو کونه مکرما للضارب الذی هو زید ولئلا یلتبس مفعول الفعل الثانی بغیره فانه لو لم یضمر المفعول بل یحذف
لم یعلم ان المفعول بکر او خالد او غیرهما ولان اضماره لیس قبل الذکر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذی هو سابق علی الضمیر فی
الفعل الثانی حکما فلا یحذف مع امکان اضماره اما الحذف فکما تقول فی المتوافقین نحو ضربت واکرمت زیدا وضربت واکرمت
الزیدین وضربت واکرمت الزیدین وفی المتخالفین ضربنی واکرمت زید وضربنی واکرمت الزیدان وضربنی واکرمت الزیدون
واما الاضمار فکما تقول فی المتوافقین ضربت واکرمته زیدا وضربت واکرمتهما الزیدین وضربت واکرمتهم الزیدین وفی المتخالفین
ضربنی واکرمته زید وضربنی واکرمتهما الزیدان وضربنی واکرمتهم الزیدون واما اذا کان الفعلان من افعال القلوب مع ان ذکر المفعول الاول
غیر مطابق للظاهر حتی لو ذکر مطابقا للظاهر بضمیر نحو حسبنی وحسبت ایاه زید منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثانی کما تقول حسبنی وحسبتهما

منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اى وجوب اظهار المفعول الثانى لان حسبنى وحسبتهما تنازعا فى منطلقا واعملت الاول وهو حسبنى
وجعلت الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له اضمرت المفعول الاول فى حسبتهما واظهرت الثانى وهو منطلقين لمانع وهو ما اشار اليه
بقوله فان حذفت منطلقين فقلت حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثانى من افعال القلوب وهو اى حذف المفعول
من افعال القلوب غير جائز اذا حذفت المفعول يوجب الاقتصار على احد المفعولين فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمرت اى المفعول فلا يخ
من ان تضمر المفعول مفردا وتقول حسبنى وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا وح اى حين اضمرت المفعول مفردا لا يكون المفعول الثانى مطابقا
للمفعول الاول وهو هما فى قولك حسبتهما ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه فى هذا الباب او تضمر مثنى معطوف على قوله
ان تضمر مفردا اى وان تضمر المفعول مثنى وتقول حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وح اى حين اضمرت المفعول مثنى يلزم عود الضمير
المثنى الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذى وقع فيه التنازع وهذا اى عود الضمير المثنى الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق
بين الضمير والمرجع اليه واذا لم يجز الحذف اى حذف المفعول الثانى والاضمار اى اضماره كما عرفت ذلك من التفصيل المذكور وجب الاظهار
اى اظهار ذلك المفعول ولقائل ان يقول الشرط فى التنازع جواز اعمال الفعلين فيما تنازعا فيه والمتنازع فيه ههنا اعنى قوله منطلقا لا يجوز فيه
اعمال الثانى لمخالفته المفعول الثانى والجواب انه ممكن بالتاويل بكل واحد منهما وفيه بحث لانه لو جاز تاويل مفعول الفعل الاول بالمفرد
لجاز اضمار المفعول الثانى على تقرير اعمال الاول مفردا ولا يخالف لمكان التاويل واجيب بان التاويل مخالف للظاهر فلا يصار اليه
عند امكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم التكرار وهو قبيح قلت لزوم التكرار ممنوع لاختلافهما افرادا وتثنية نعم انما لا يجوز
المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذا دار الكلام صادرا من المتكلم بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر
مع كونه قادرا على التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على التكلم بالحقيقة فينبغى ان يكون التكلم باضمار
المفعول الثانى للفعل الاول مفردا بتاويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثانى ايضا واما وجوب الاظهار لكون
الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج الى التاويل فمشكل ويشكل ايضا ان الضمير غير مشتق والمطابقة بين
المفعولين فى غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمار الثانى مفردا بان يقال حسبتهما اياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه
فلو ذكر اياه كان ذكره كذكر منطلقا وهو ممتنع فكذا ما ينوب منابه لان الضمير نائب فيأخذ حكم منوبه هذا على التاويل بكل واحد فى المفعول
لجواز التنازع وما ذكر فى بعض الحواشى وله وجه آخر وهو ما ذكره بعض المحققين حيث قال ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة
الا اذا اخذت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع
بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع فيه انتهى

انتهى كلامه ثم اعترض بعض الفضلاء ههنا بانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير والتانيث لازما للمتعلق
وشيئ منهما غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد وشيئ في مسئلة حال افراده بان
يطلب احدهما ان يكون مطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن محذور بان يطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده ثم لما فرغ من بيان القسم
الاول من المرفوعات وهو الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال مفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول حذف فاعله
اي ترك فاعل ذلك المفعول وانما اضاف اسم الى المفعول بملابسة فاعلية لفعل تعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك
انبت الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لانبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع
مقامه واجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو الفاعل الاصطلاحي وبالمفعول ما مفعوليته عند اقامته مقام الفاعل والربيع في المثال
المذكور يكون فاعلا اصطلاحيا وهو مذكور غير محذوف فلا يصدق الحد وانما حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع
او لحقارته نحو شتم الخليفة او لكونه معظما نحو قطع اللص او لاختيار غرض السامع نحو قتل عدوك او للابهام كضرب زيد او
للاختصار نحو اقيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما قيل وما المال والاهل الا ودائع ولا بد يوما ان ترد الودائع او لرعاية السجع
نحو ما لعهد غدره من نعمة تجزي او لعلم المخاطب به نحو قوله تعالى اذا بعثر ما في القبور واقيم هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل
في كونه مسندا اليه الفعل او شبهه مقدما عليه وقوله هو تاكيد للمستتر في اقيم وانما جاء بتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل دفعا لتوهم
ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اي حكم ذلك المفعول
في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا المفعول مظهرا وحد الفعل سواء كان
مثنى او مجموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون على صيغة المجهول وان كان مضمرا ثني للمثنى وجمع للجمع نحو الزيدان ضربا
والزيدون ضربوا وان كان مونثا حقيقيا انث الفعل مظهرا او مضمرا ان لم تفصل بينه وبين فعله نحو ضربت هند وهند ضربت وان
فصلت فلك الخيار بين تذكير فعله وتانيثه نحو ضرب اليوم هند وضربت اليوم هند وكذا ان كان مونثا غير حقيقي ان كان مظهرا نحو كور
الشمس وكورت الشمس وان كان مضمرا انث الفعل نحو اذا الشمس كورت ثم لما فرغ عن بيان القسم الثاني من المرفوعات و
هو مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع **فصل** في المبتدأ والخبر ذكرهما معا في فصل واحد لكونهما متلازمين
كما هو الاصل لان الاصل فيهما انه متى ذكر احدهما ذكر الآخر معا واما حذف احدهما فغير الاصل ولكونهما مشتركين في العامل
لان عاملهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل فيه مثل قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم فانه في تاويل تصدقكم
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه في تاويل سماعك بالمعيدي والجملة التي وقعت خبرا الا انها في تاويل الاسم فزيد يضرب

فی قوة زید ضارب هذا ما ذهب الیه جماعة من النحاة ومنهم المص والشیخ ابن الحاجب لانه صرح فی شرح المفصل بان
الخبر الجملة مأول بالاسم وذهب المحققون الی ان الجملة بصراحتها من غیر جعلها اسما حکمیا تقع خبرا فلم یتناوله تعریف الخبر
وایضا یخالف ما سبق من ان الکلام لا یحصل الا من اسمین او من اسم وفعل لان الکلام الذی یکون جزءه جملة یخرج عن
القسمین لعدم تاویل الجملة بالاسم مجردان ای العوامل اللفظیة السماعیة والقیاسیة وکلمة عن متعلقة بقوله مجردان
واللفظیة صفة العوامل والتطابق بینهما ثابت تقدیرا اذ العوامل فی تاویل المفرد ای مجردان عن جماعة العوامل اللفظیة ثم اعترض
به عما کان فی العامل اللفظی کاسمی ان وکان واخواتها والمراد بالتجرید اعم من ان یکون لفظا او معنی بان لا یکون العامل
موثرا فی المعنی وان کان موثرا فی اللفظ فیدخل فیه بحسبک درهم لان الباء فیه زائدة غیر موثر فی المعنی وان اثرت فی
اللفظ بالجر فان قلت التجرید یستدعی سبق الوجود ولا شیء من العوامل اللفظیة موجودا فی المبتدأ والخبر سابقا فکیف یستقیم
قوله هما اسمان مجردان عن العوامل اللفظیة قلت لو دخلت العوامل اللفظیة علیهما لکان جائزا فینزل الامکان منزلة الوجود
کما فی قولک للحفار ضیق فم الرکیة ای البیر وقولک سبحان الذی صغر جسم البعوضة وکبر جسم الفیل هذا ما ذکره الفاضل الهندی
وقال بعض الفضلاء وجهه علی ان الاصل هو العامل اللفظی وعدل عنه الی المعنوی فکانه جبر والاسم عنه ثم المراد بالتجرید عن العوامل
التجرید عن جنس العوامل حتی لیؤدی الی السلب الکلی لا الی رفع الایجاب الکلی کما توهم من ظاهر الجمع احدهما ای احد الاسمین الموصوفین بالتجرید مسند
الیه ویسمی ای الاسم المسند الیه المبتدأ والثانی من الاسمین مسند به ویسمی ای الاسم المسند الیه الخبر نحو زید قائم فانهما اسمان
مجردان عن العوامل اللفظیة احدهما مسند الیه وهو المبتدأ والثانی مسند به وهو الخبر والعامل فیهما ای فی المبتدأ والخبر معنوی وهو
ای العامل المعنوی الابتداء اعلم ان النحاة اختلفوا فی ان العامل فی المبتدأ والخبر معنوی ام لا فذهب البصریون الی ان العامل فی
المبتدأ والخبر المعنوی هو الابتداء ای تجرد الاسم عن العوامل اللفظیة لیسند الی شیء او یسند الیه شیء فمعنی الابتداء عامل فی الخبر
وعلی هذا القول لا یکون الخبر مما نحن فیه رده وذهب بعضهم الی ان کل واحد من المبتدأ والخبر عامل فی الآخر وعلی هذا القول لا یکونان مجردین
عن العوامل اللفظیة فلا یکونان مما نحن فیه ایضا وفیه نظر لانه یلزم علی هذا القول تقدم الشیء علی نفسه لان العامل ما یجب تقدیمه
علی معموله فیلزم تقدم الخبر علی المبتدأ لعمل کل واحد منهما فی الآخر فان کان المبتدأ مقدما علی الخبر والخبر مقدما علی المبتدأ لزم تقدم الشیء
علی نفسه ضرورة ان المتقدم علی المتقدم علی الشیء متقدم علی ذلک الشیء واجیب بان کل واحد منهما مقدم علی الخبر من وجه ومتأخر
من وجه آخر فلا یلزم الدور لاختلاف الجهة اما تقدیم المبتدأ فلان حق المنسوب ان یکون مع المنسوب الیه ویکون
فرعا له واما تقدیم الخبر فلانه مناط الفائدة والمقصود من الجملة فیرجع کل واحد منهما صاحبه للتقدم الذی فیه غیر فکان کل

يعمل كل من الشرط وكلمة في الاخر نحو ايا ما تدعوا فالاداة متقدمة اذ هي موثرة بمعنى الشرط ومتاخرة عن الشرط تاخر
الفضلات عن العمدة واصل المبتدا ا الاولى في المبتدا وما تقتضي الدليل فيه ان يكون معرفة لكون المبتدا محكوما عليه
والحكم على الشيء انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقديم الحكم عليه فلا تشترط فيه تعريف او تخصيص اعترض ههنا بان هذا
ليس بصواب لان تخصيص الفاعل بالفعل انما تحقق بعد ان يجعل محكوما عليه بانتساب الفعل اليه فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكوما
عليه بما يكون متاخرا عن كونه محكوما عليه واجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقديم الخبر في حكم المخصوص قبل
الحكم وذلك لان المقصد من اشتراط التعريف والتخصيص في المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينفر
السامع عن استماع الحديث فيخل بالغرض وهو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع عن آخر الكلام ليصغي اليه حق الاصغاء ويعد كيف
لو ذكر المحكوم عليه مجهولا لا يخل بالغرض لان الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة
الى تعريف او تخصيص اخر ثم قوله واصل المبتدا ان يكون معرفة اشارة الى ان المبتدا قد يكون نكرة كما سيجيء واصل الخبر اي الاولى في الخبر
وما تقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوما به واصل المحكوم به التنكير وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتي
ولما اختار مذهب جمهور النحاة من ان المبتدا يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة بالتخصيص تصير قريبا من المعرفة
التي هي القياس في المحكوم عليه بين الاول اولا بقوله واصل المبتدا ان يكون معرفة وبين الثاني ثانيا بقوله والنكرة اذا وصفت جاز
ان تقع مبتدا نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك فان قوله لعبد تخصيص بالوصف لان قوله ولعبد يشمل المومن والكافر فاذا وصفت
بالمومن صار مخصصا وحصل نوع تعين والتصغير بمنزلة الوصف نحو رجيل قاعد كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف
وكذا اذا تخصصت بوجه آخر يعني كما ان النكرة تقع مبتدا اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدا اذا تخصصت
بوجه آخر غير الوصف فان وجوه التخصيص على ما ذكره المصرح وصاحب الكافية ستة كما ستقف عليها والمراد من التخصيص اعم
من ان يكون حقيقيا كما يكون في المثال المذكور او حكميا كما في المثال الآتية نحو ارجل في الدار ام امراة فان قوله ارجل مبتدا
تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند المتكلم لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر
لاحدهما عنده فاذا كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شانها ان يكون معلوما للسامع قبل اجرائها على الموصوف
بخلاف الخبر فان من شانه ان يكون مجهولا قبل اجرائه على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار وبعد العلم بها صفات
فصار المبتدا كانه تخصص بالصفة وما احد خير منك فان قوله احد مبتدا تخصص بصفة العموم لان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم وفيه بحث لان العموم ضد الخصوص فكيف يحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص ههنا ما هو ضد العموم وهو ان يجعل

لبعض المحمولة حتى لم يكن لسائرها بل المراد قطع الاحتمالات في المحكوم عليه او تقليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتمالات ويتعين ان المحكوم عليه كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحلى بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مخصصة مع انهما متساويان في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين كان معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعين كان نكرة تعين بعارض او لا حتى لو قلت جاءني رجل وذكرت اوصافا لم توجد الا في فلان لم يكن معرفة فاللام وضعت للتعريف فيكون المحلى به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان الواقع في سياقه نكرة مخصصة ثم هذا التمثيل على مذهب بني تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات لم يقصد بها واحد مخصص مثل رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة الا ان عموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت واما ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وشر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذ التقدير شر عظيم اهر ذا ناب بجعل شر بدلا من الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم لمفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وانما ذهبوا الى تقدير التقديم والتاخير مع كونه وجها بعيدا عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله رجل مبتدأ تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فكانه مخصص بالصفة وانما جوزوا في الدار رجل ولم يجوزوا رجل في الدار مع انهما سيان في المعنى لئلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقديم الخبر والصفة يجب ان يكون متاخرا وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ تخصص بنسبته الى المتكلم لان معناه سلمت سلاما عليك فحذف فعله كما يحذف افعال المصادر فبقي سلام عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا اذا جعل سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك اما لو جعل مصدر سلمت بمعنى قلت سلمك الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالما لكان مخصصا بنسبته الى الفاعل الغائب اي سلم الله عليك وقد تخصص النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة في معنى الاضافة نحو ضرب لزيد خير من ضرب لعمرو وبكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون درهما في كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصص للنكرة الواقعة مبتدأ بوجه من الوجوه الستة المذكورة انما هو مذهب

جمهور النحاة وذهب ابن البرهان الى انه اذا حصلت الفائدة فاخبر باي نكرة شئت لان الغرض الافادة فاذا حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيصه بوجه اولا ومن ثم يصح ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعدم حصول الفائدة وهذا هو قريب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة والآخر اي آخر الاسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ

مبتدأ البتة اى لا النكرة بل جعل النكرة خبرا لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله وان كانا اى اسمان معرفتين
سواء كانتا متساويين فى المعرفة اولا فاجعل ايهما شئت مبتدأ والاخر خبرا يعنى ايهما قدمته ههنا فهو المبتدأ وايهما اخرته فهو الخبر ويجب
تقديم المبتدأ على الخبر ان لم يكن قرينة لانه لو اخر يلزم الالتباس اما اذا كان قرينة معنوية لكون احدهما مبتدأ والاخر خبرا فيجوز
تاخيره لعدم الالتباس نحو بنونا بنو ابنائنا فان قولهم بنو ابنائنا مبتدأ ويجوز تاخيره لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابناء
الابناء منزلون منزلة الابناء لا ان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة ابو يوسف فان
ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف بابى حنيفة لا تشبيه الثانى بالاول نحو الله الهنا وآدم ابونا وكذا
محمد نبينا صلعم واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فمما يقال فيها ان الاسم متعين للابتداء والصفة للخبر فيعير سديد لان الخبر يجوز تعريفه
وجموده على الصحيح وقد يكون الخبر جملة لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة لان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل اشارة الى ان الاصل
فى الخبر ان يكون مفردا لانه احد جزئى الكلام ولانه اسرع قبولا للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركبا تاما فيدخل فيه نحو حيوان ناطق
وغلام رجل وضاربان وضاربون اسمية وهى التى يكون الجزء الاول منها اسما نحو زيد ابوه قائم فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ
ثان وقائم خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول او فعلية وهى التى يكون الجزء الاول منها فعلا نحو زيد قام ابوه فزيد
مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر مبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاءنى اكرمته فزيد مبتدأ وان شرط واكرمته جزاؤه
والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلفوا فى وقوع الجملة الشرطية خبرا فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزاء جميعا لانهما بمنزلة جملة واحدة
وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط والجزاء وبعضهم الى ان الجزاء وحده ومنهم من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها
خبرا كالامر والنهى وغيرهما من الانشاءات او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جار ومجرور يا مجرى الظرف كالجار والمجرور
فانه يجرى مجرى الظرف فى اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبرا عن ذات لا يكون متجددا فلا يصح ان يقال
زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال الهلال يوم الجمعة وان حروف الجار التى تقع خبرا عن المبتدأ انما هى من والى وفى واللام والباء والكاف وعلى
وعن ودون وما دونها ثم اختلف النحاة فى الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف القائم مقامه ومنهم من ذهب
الى ان الخبر هو الظرف القائم مقامه لا الفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف جميعا نحو زيد خلفك وعمرو فى
الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا عمرو مبتدأ وفى الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا فى تقسيم الجمل فمنهم من ذهب الى انها اربعة
اقسام وهى المشهورة المذكورة فى المتن ومنهم ذهب الى انها ثلثة اقسام وادرج الظرفية فى المفرد ومنهم من ذهب الى انها
على قسمين وادرج الشرطية فى الفعلية والظرفية فى المفرد والظرف اى والخبر الظرف سواء كان ظرف زمان او مكان او ما يجرى

مجازه متعلق بجملة اي بفعل مذكور او مقدر من الافعال العامة غالبا لدلالته عليه وهي الكون والثبوت والحصول والوجود ويجوز تقدير
فعل من الافعال الخاصة عند قرينته والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفا لغوا لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لا له
فهو لغو عن العمل والظرف المتعلق بالمقدر يسمى ظرفا مستقرا بفتح القاف اسم مفعول لتعلقه بالاستقرار ولان العامل العام اذا حذف
انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقرا لاستقرار الضمير فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من الاستقرار بخصوصه
حتى يختص هذا الاسم عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وهي اي تلك الجملة هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتذكيره باعتبار
الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير الى الجملة بلا تاويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه
غير واجب لان المؤنث بالتاء على نوعين احدهما ما لا يكون له مذكر كشبهة فان مذكره غير مستعمل اذ لا يقال شبه والثاني ما يكون
له مذكر كقائمة فان مذكرها مستعمل اذ يقال في المذكر قائم ووجوب التطابق بين الضمير والمرجوع اليه انما هو في النوع الثاني لا في النوع
الاول وما نحن بصدده من النوع الاول استقر مثلا او حصل او ثبت تقول زيد في الدار تقديره اي تقدير هذا الكلام زيد
استقر في الدار لان اصل العمل للفعل فتقديره عاملا في الظرف احرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذا اذا وقع خبرا
ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرعا للفعل الذي هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعا لفرعه وانما قال عند الاكثر
لان الاقل من النحاة ذهبوا الى ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل فتقدير زيد في الدار زيد مستقر في الدار لان الاصل في الخبر
الافراد ولان المحذوف لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوي وليس كذلك ولان المحذوف عار من الضمير لانتقاله الى الظرف
والقول بعري الاسم عنه اولى من القول بعري الفعل عنه لا يقال ان اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند ومسند اليه فيكون
كلاما وجملة لانا نقول حق اسم الفاعل ان لا يعمل لكونه اسما والاصل في الاسم ان لا يعمل الا انه لما شابه الفعل يعمل لكن لما لم يكن
عمله بالاصالة بل بالمشابهة فرض عمله كلا عمل ثم على كلا التقديرين المذكورين يكون في الظرف ضمير عائد الى المبتدأ انتقل من المقدر اليه مرتفع به
كارتفاعه بالمنتقل منه ويدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمير في الظرف لا مما في المقدر اذ
لو كان يصح تقديمه وهو غير صحيح وجواز الابدال عنه نحو قوله تعالى والوزن يومئذن الحق على الاكثر فان الوزن مبتدأ ويومئذ خبره
والحق بدل من الضمير الذي هو مستكن في يومئذ ولا يجوز ان يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف والصفة بالخبر
وهو ممتنع ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبر الوزن ويومئذ منصوبا بالوزن لانه مصدر معرف بلام التعريف والمصدر المعرف بها عمله قليل
واذا عرفت ذلك فاعلم ان القول بتقدير العامل في الظرف سواء كان جملة او مفردا انما هو عند البصريين واما الكوفيون فالظرف عندهم
لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء واختاره ابو العباس من المتاخرين ولا بد في الجملة اي في الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد

المفرد والمشتق والمأول به الا ان الضمير فی المفرد غیر لازم کما فی المفرد الغیر المشتق نحو زید انسان او حجر ولذا خص الجملة بالذکر
من ضمیر ای عائد من الجملة رابط لیعود الی المبتدأ فیربطها به وانما اشترط وجود العائد فیها لان الجملة من حیث هی هی مستقلة
نفسها مستغنیة عن الربط بغیرها واذا ارید تعلقها بشیء من المبتدأ او ذی الحال فلا بد فیها من عائد رابط یربطها به وهو اعم من
ان یکون ضمیرا کما اشار الیه بقوله کما لها وفیما مر من الامثلة اوغیرها کاللام فی نعم الرجل زید ووضع المظهر موضع المضمر کقوله تعالی
الحاقة ما الحاقة وکون الخبر عین المبتدأ نحو قوله تعالی قل هو الله احد وهذا زید قائم والشان زید عالم ومقولی زید فاضل
وعموم اللفظ کقوله تعالی ان الذین آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضیع اجر من احسن عملا فان الثانیة مع معمولها تقع خبرا عن الاولی
ولا ضمیر فیها الا ان عمومه من احسن عملا یقوم مقام الضمیر لان من احسن عملا والذین آمنوا وعملوا الصالحات ینتظمها معنی واحد فبهذا العموم
یربط الجملة باسم ان السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ لانها لا تدخل الا علی المبتدأ والخبر ولو قال من عائد بدل قوله من ضمیر کما قال
صاحب الکافیة وغیره لکان اولی لیکون شاملا لما ذکرنا من الروابط لان العائد اعم من الضمیر الا ان یقال صرح بالضمیر
لکثرته بالنظر الی غیره من الروابط وانما اکتفی فی الجملة الواقعة خبرا بالضمیر وحده ولم یربط بالواو بخلاف الجملة حالا لان الحال
تاتی فضلة بعد تمام الکلام فاحتیج فی الاکثر الی زیادة رابطة بخلاف الخبر فانه رکن الکلام فلا یحتاج الی زیادة رابطة واذا تقرر
هذا فاعلم ان الجملة الشرطیة ان کانت خبرا عن اسم لیس بشرط نحو زید ان یاتنی اکرم عمرو افیکفی عود ضمیر واحد وان کانت خبرا
عن اسم الشرط نحو من یکرمنی اکرمه فلا بد من ضمیر فی کل واحد من الجملتین واما الجملة المحکیة بعد القول نحو قال زید عمرو قائم فهو مفعوله فی
المعنی فلا یلزم عود الضمیر منها لان المفعول غیر الفاعل وانما لم یلزم عود الضمیر فی الجملة التی وقعت خبرا او صفة او صلة او حالا لانها
اما نفس الاول او بعض منه ویجوز حذفه ای حذف الضمیر الرابط ولا یجوز حذف غیره من الروابط فان کان لام العهد فلا یحذف
لانه لا انسیاق الذهن مع الحذف الا الی الضمیر وان کان المظهر موضع المضمر فلنکتة فانها تفوت مع الحذف وان کان الخبر عین
المبتدأ فهو لا یقبل الحذف وانما یجوز حذف الضمیر عند وجود قرینة دالة علیه دل کلام المصنف علی ان الحذف شائع کثیر کلما وجدت
قرینة والامر لیس کذلک بل هو مختص بالضمیر المجرور وبمن اذا کان فی جملة اسمیة یکون منها جزء من مبتدأ اما فی غیرها
ففی المرفوع لا یجوز الحذف وفی المنصوب والمجرور سماعی نحو السمن منوان بدرهم والبر الکر بستین ای منه فان قوله
مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر المبتدأ الثانی والجملة فی محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمیر محذوف تقدیره
السمن منوان منه بدرهم ومنه فی محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذی یصح وقوعه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذکر
السمن ثم جری ذکر منوان بدرهم بعده علم انه منه فاستغنی عنه وکذلک قوله البر الکر بستین فان البر مبتدأ والکر مبتدأ

ثان وستين خبر المبتدأ الاول والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف هو منه وانما حذف لانه لما ذكر الجبر ثم الكر ستين

بعده علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل النصب بانه حال وجاز تقديمه على ستين وان كان عاملا معنويا وتقديم الحال عليه

لا يجوز الا اذا كانت ظرفا لان لفظ الحال وهو منه ايضا جار ومجرور وحاشية الظرف ثم الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون

صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي منحصرة في سبعة اقسام

الخبر والحال والمفعول والمضاف اليها وشرط جازم وما بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والتابع لما محل لها من الاعراب وكذا الجمل

التي ليس لها محل من الاعراب منحصرة في سبعة اقسام المستانفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ والمعترضة و

التفسيرية نحو قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا

لشرط غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما

لا محل له من الاعراب وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا الا ان بيان

قلته يستلزم اصالة تاخيره فكانه قال والاصل في الخبر ان يتاخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متاخرا

لكونه صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متاخرا فلا اقل من ان يكون اولى به ولكونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون

متاخرا كما ان اصل المبتدأ التقديم لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى و الموصوف لفظا ومعنى يجب ان يكون مقدما فلا اقل من ان

يكون اولى به ولكونه محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما فان قلت هذان الدليلان يجريان في الفاعل فينبغي ان يقدم على الفعل ايضا

قلت انما لم يقدم الفاعل لوجود المعنى والمقتضي انما يعمل اذا لم يكن هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملا وداعيا الى ذكره بعد

ايراده ومرتبة العامل والداعي التقديم على المعمول وعلى ما دعى اليه نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم ويجوز اي ولا يمتنع

ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة اي متعددة سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكم ويجوز ان يحكم على شيء باحكام كثيرة كالصفات

وانما فسرنا الجواز ههنا بعدم الامتناع لان تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم المعنى بدونه نحو زيد عالم فاضل ناصر وواجب وهو

ما لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل للوجوب والجواز ليتناول القسمين

و قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيده به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار للمبتدأ المتعدد ولانه شائع كثير

لا يحتاج الى البيان ولذا اهمله والمقصود جواز تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ بالواحد

لئلا يتبادر الذهن الى غير ذلك وتصريحا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ متعددا والخبر واحدا نحو زيد وعمرو رجلان ونحو الحلو والحامض

من الطعوم ولم يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلا في الكلام فالتحق بالعدم ثم اعلم ان النحاة جعلوا المبتدأ منقسما الى قسمين قسم منه

منه ما يكون مسندا اليه وله خبر مسند الى ذلك المبتدأ كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندا اليه بل هو مسند الى فاعله هو قائم مقام خبر
المبتدأ واما التجريد عن العوامل اللفظية فشرط فيهما فالشيخ رح لما فرغ من بيان القسم الاول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني
استيفاء للقسمين بالبيان فقال واعلم ان لهم اي للنحاة قسما آخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسندا اليه
ليس مسندا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف
به جمهور النحاة للضرورة فانهم لم يجدوا فيه وجها من الاعراب سوى الابتداء وتابعهم المص والشيخ ابن الحاجب وقال بعضهم في توجيه
رفعه انه خبر للمرفوع بعده وتكلف في نحو اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضع المظهر موضع المضمر فقال اقائم الزيدان الزيدان
ثم اقتصر على احدهما تحرزا عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكب ذلك التكلف فرارا عن جعل المسند مبتدأ فاقتصر في ذلك في
بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعه العلامة النحرير سعد الدين التفتازاني وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة هي اعم من ان يكون
مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجري مجراها كالاسم المنسوب نحو مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري
يدل على ذات مبهمة ماخوذ مع بعض اوصافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما وان النافية نحو ان ضارب الاعمر ولو قال بعد
النفي لكان اخصر واشمل لان الشرط هو الاعتماد على النفي دون حرفه سواء كان النفي مستفادا من حرفه او مما هو بمعناه كانما قائم الزيدان
اي ما قائم الا الزيدان او من حرف يجري مجرى حرفه نحو غير قائم الزيدان لانه بمنزلة ما قائم الزيدان نحو ما قائم زيد مثال للصفة التي
وقعت بعد حرف النفي فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلها السادّ مسد الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون
الصفة خبرا وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا نحو اقائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة
فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلها السادّ مسد الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ وانما
قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام ليتحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأة لعدم الاعتماد
خلافا للاخفش والكوفيين وانما اشترطوا اعتمادها على احد هذين الحرفين لانها اذا اعتمدت على غيرهما كانت جارية على صاحبها خبرا
او صفة او حالا فلا يكون مبتدأ اشترط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا اي غير مضمر مستتر بالحمل على عموم المجاز او بارادة المعنى
اللغوي منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى اراغب انت واقائم انت لان المضمر المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل اقائمان الزيدان لان الصفة
فيه ترفع مضمرا مستترا فلم يكن مبتدأة بل خبرا كذا في بعض شروح الكافية ولقائل ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعميم وارادة
المعنى اللغوي من الظاهر ايضا لانه ينتقض جمعا بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الفاعل في باب التنازع نحو ضارب
ومكرم زيدا اذا اعمل الثاني على مذهب البصريين وينتقض منعا بنحو اقائم ابوه زيد فان زيدا مبتدأ وقائم خبره مع انه يصدق

عليه الحد للقسم الثاني من المبتدأ فلم يكن مانعا واجيب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف النفي او الاستفهام ان تعتمد عليه
في العمل وفي المثال المذكور اعتمدت على المبتدأ في العمل او بان القائم فيه مبتدأ وابوه فاعله الساد مسد خبره وهذه الجملة خبر زيد
فيكون القائم قسما ثانيا للمبتدأ في جملة فلا اشكال ثم الجار والمجرور في قوله بشرط ان ترفع حال من ضمير وقعت اي صفة وقعت
حال كونها متلبسة بشرط او خبر مبتدأ محذوف اي وهي متلبسة بشرط والجملة حالية او معترضة نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان هذان المثالان
للصفة التي وقعت بعد حرف النفي وحرف الاستفهام فهي مبتدأة وليست بمسندة اليها والزيدان فاعلها الساد مسد الخبر
في اتمام الجملة بخلاف خبر مبتدأ محذوف تقديره هما او هذان اي المثالان متلبسان بمخالفة ما قائمان الزيدان فان الصفة فيها
ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تثنيتها لما عرفت مرارا من ان رافع الفاعل اذا كان مسندا
الى الظاهر وجب توحيده فلا يكون الصفة الا خبرا اعلم ان اسماء الافعال عند من جعلها مبتدأة داخلة في القسم الثاني من المبتدأ واما
عدم وقوعها بعد حرف النفي او حرف الاستفهام فلكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فيكفي وقوعها مبتدأ او كونها مشاركة
للقسم الاول في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ والخبر شرع في بيان
خبر ان واخواتها وهو القسم الخامس من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان ولكن وليت

ولعل فهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ ويسمى اسم ان واخواتها وترفع الخبر ويسمى خبر ان واخواتها فخبر
ان وخبر اخواتها هو المسند جنس يتناول كل ما هو مسند كخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخولها اي بعد دخول احدى
الحروف عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليه ورودها عليه لاعطائها حكمها اللفظي لمدخولها فلا يشكل الحد
بنحو يضرب في قولك ان زيدا يضرب اخوه فان يضرب فيه من حيث انه مسند الى اخوه لا يكون ان دخل عليه بالمعنى المذكور بل انما
دخلت بذلك المعنى على الجملة اعني يضرب مع فاعله وهذا الجواب يغني عما اجاب به بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه
الحروف لاحتياجه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف على انه يلزم ح استدراك
قوله بعد دخولها والى هذا اشار في الفوائد الضيائية نحو ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وحكمه اي حكم خبر ان و
واخواتها في اقسامه اي في كونه مفردا او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من
وقوعه متعددا او متواحدا او مثبتا او منفيا او محذوفا وفي شرائطه من وجوب العائد عند كونه جملة او مفردا مشتقا او ما ولا
به لفظا او تقديرا وعدمه عند عدمه كحكم خبر المبتدأ ولا يجوز تقديمه اي تقديم خبر ان واخواتها على اسمها هذا شروع في ما يخالف
به خبر ان واخواتها خبر المبتدأ وقد ثبت المخالفة بينهما من وجهين احدهما ان لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها على اسمها اذا لم يكن

لم یکن ظرفا فلا یقال ان قائم زیدا ویجوز تقدیم خبر المبتدأ علیه کما عرفت وانما لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتها علی اسمها لکراهتهم ان
یجعلوا هذه الحروف متصرفة تصرف الافعال او تنبیها علی ان عملها عمل الفعل الفرعی اذ عملها فرعی او علی القصور بینها وبین ما شبهت
به من الفعل والثانی ان لا یجوز ان یقع اسم مفرد فیه معنی الاستفهام خبرا عن هذه الحروف فلا یقال ان این زید ویجوز ان یقع
خبرا عن المبتدأ نحو این زید الا اذا کان ظرفا ای لا یجوز تقدیم خبر ان واخواتها علی اسمائها فی جمیع الاوقات الا وقت کونه ظرفا
ثم یجوز تقدیم الخبر علی الاسم اذا کان معرفة نحو ان فی الدار زیدا ونحو قوله تعالی ان الینا ایابهم ویجب اذا کان نکرة نحو قوله علیه
الصلوة والسلام ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة وانما جاز تقدیم الخبر علی اسمها اذا کان معرفة لمجال التوسع فی الظروف
حیث اتسعوا فیها بما لم یتسعوا فی غیرها لکثرة وقوعها فی کلامهم وینبغی ان یعلم ان الخبر الظرف لا یساوی خبر المبتدأ فی التقدیم لان
خبر ان اذا کان ظرفا یتقدم تقدما غالبا شائعا حتی یکاد ان لا یجوز تاخیره سواء کان الاسم معرفة او نکرة ولیس خبر المبتدأ کذلک
وایضا خبر ان اذا کان ظرفا مقارنا بلام الابتداء لا یتقدم لئلا یزول صدارته نحو ان زیدا لفی الدار ثم اعلم ان البصریین ذهبوا الی
ارتفاع خبر بهذه الحروف والکوفیون ذهبوا الی ان ارتفاعه بما ارتفع به عند کونه خبرا للمبتدأ ولما فرغ عن بیان خبر ان واخواتها
شرع فی بیان اسم کان واخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم کان واخواتها لم یذکر الشیخ ابن الحاجب
اسم کان فی المرفوعات علیحدة لانه اندرجه فی الفاعل لانه فاعل عنده ولیس بملحق: وذهب بعض النحاة الی انه ملحق بالفاعل
لیس بفاعل لانتفاء ما یلزم بالفاعل فیه وهو تمام الکلام به واختاره المصنف رح فلم یدرجه فی الفاعل بل ذکره علیحدة وهی
کان وصار واصبح وامسی واضحی وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتی وماانفک ومادام ولیس فهذه الافعال التی نعتته
وما اشتق منها تدخل ایضا علی المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ویسمی اسم کان واخواتها وتنصب الخبر ویسمی خبر کان واخواتها فاسم کان
واخواتها هو المسند الیه جنس یشمل کل ما هو مسند الیه کالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتین بلیس وغیرها وقوله بعد دخولها ای بعد دخول تلک
الافعال یخرج به الاشیاء المذکورة وبما سبق من معنی الدخول لا یشکل الحد باخوه فی کان زید یضرب اخوه نحو کان زید قائما
فان زید مسند الیه بعد دخول کان ویجوز فی الکل ای فی هذه الافعال بلا خلاف بین النحاة تقدیم اخبارها علی اسمائها افعالا وقد
جاز تقدیم المنصوب علی المرفوع لقوتها فی العمل نحو کان قائما زید وکان اخاک صدیقک وکان خیرا من زید شر من عمرو وهذا
اذا کان اعراب کل من الاسم والخبر او واحد منهما لفظیا لعدم الالتباس ح بخلاف ما اذا کانا مقصورین نحو ما کان عیسی
موسی فانه یتعین فیه الاول للاسمیة الا بقرینة لفظیة او معنویة وعلی نفس الافعال عطف علی اسمائها ای ویجوز تقدیم اخبارها
علی نفس تلک الافعال التی لا یجوز فی الکل تقدیم اخبارها علی اسمائها الا ان ذلک لا فی الکل بل فی التسعة الاول جمیع الاولی و[illegible] کان

الی راح نحو قائما کان زید وعلی هذا القیاس امثلة البواقی من الافعال التسعة وانما جاز تقدیم الاخبار علی نفس الافعال لکون
العامل فعلا متصرفا فیصح تقدیم معموله علیه لانه لا مانع من تقدیمه علیه ولا یجوز ذلک ای تقدیم الاخبار علی نفس الافعال فی ما ای فی افعال یکون
فی اوله ما مصدریة کما فی ما دام او نافیة کما فی نظائرها وانما لم یجز تقدیم الاخبار علی نفس ما فی اوله ما لوجود المانع وهو کون ما مصدریة
او نافیة لان کلیهما یمنع تقدیم ما فی حیزها علیهما لان ما المصدریة وحرف النفی یستحقان الصدارة خلافا لابن کیسان فی غیر ما دام
لعدم المانع معنی ویلحقها بالمثبت لان معنی هذه الافعال النفی ودخول النافیة علیها یدل علی الاثبات لان نفی النفی اثبات
فکانت بمنزلة کان فمعنی ما زال زید عالما کان زید عالما دائما واجیب بان صورة ما التی یستحق الصدارة کافیة فی منع تقدم
ما بعدها علیها واذا کان کذلک فلا یقال قائما ما زال زید بتقدیم الخبر علی نفس الفعل وهو ما زال وفی لیس ای فی تقدیم خبر لیس
علی نفسه خلاف ای خلاف النحاة فقد ذهب سیبویه الی ان حکمه حکم ما فی اوله ما لکونه بمعنی النفی وامتناع تقدیم معمول
النفی علیه وذهب اکثر البصریین الی ان حکمه حکم کان لعدم کون ما فی صدره وباقی الکلام فی هذه الافعال یجیئ فی القسم الثانی وهو الفعل
ان شاء الله تعالی ثم لما فرغ عن بیان اسم کان واخواتها شرع فی بیان اسم ما ولا المشبهتین بلیس وهو القسم السابع من المرفوعات
فقال اسم ما ولا المشبهتین بلیس من حیث النفی والدخول علی المبتدأ والخبر وبرفعهما الاسم عند الحجازیین لذلک التشبیه وعند
بنی تمیم اسمهما یرتفعان بالابتداء وهو المسند الیه جنس یتناول الکل مما هو مسند الیه وقوله بعد دخولهما ای بعد دخول هذین الحرفین فصل
احترز به عن غیره من المسند الیه بما من معنی الدخول لا یشکل الحد باخوه فی مثل ما زید یضرب اخوه ایضا نحو ما زید قائما ولا رجل
افضل منک فزید ورجل کل واحد منهما اسم مسند الیه بعد دخول ما ولا ویختص لا بالنکرة اشارة الی الفرق بین ما ولا فالفرق
بینهما من ثلثة وجوه احدها ان لا لا تدخل فی المعارف بل یختص دخولها بالنکرات وهو قلیل ایضا بخلاف ما فانها تدخل فی المعارف
والنکرات والثانی ان لا للنفی مطلقا وما للنفی الحال والثالث ان لا یجوز دخول الباء فی خبرها ویجوز ذلک فی خبر ما ولهذا کان مشابهة
ما بلیس اکثر من مشابهة لا به اذ لیس لنفی الحال ویجوز دخول الباء فی خبره کذلک ثم اعلم ان لا فی قوله تعالی فنادوا ولات حین
مناص هی لا المشبهة بلیس زیدت علیها تاء التانیث کما زیدت علی ربّ وثمّ للتاکید واختلف بذلک حکمها حیث اختص دخولها
علی الاحیان ولا یکون من معمولیها الا واحد ولم یجز ظهورهما معا وهذا ما ذهب الیه الخلیل وسیبویه وذهب الاخفش الی انها هی
النافیة للجنس زیدت علیها التاء وخص دخولها بالاحیان ایضا وقوله حین مناص منصوب بها وخبره محذوف ای لات حین مناص
لهم عنده وروی عنه انها غیر عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ای ولات حین مناص وعندهما انه منصوب علی انه خبرها واسمها
محذوف ولات الحین حین مناص بمعنی لیس الحین حین مناص وقد جاء رفع الحین بعدها علی حذف الخبر ای لیس حین مناص

مناص موجود ثم لما فرغ عن بيان اسم ما ولا المشبهتين بليس شرع في بيان خبر لا لنفي الجنس ويسمى لا هذه لا التبرئة ايضا وهو
وهو القسم الثامن من المرفوعات فقال خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عن الجنس وحقيقته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي
القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل نفسه ذكر ذلك في بعض الشروح هذا وان كان مسلما لكن الشائع الكثير في خبر لا هذه
ان يكون من الافعال العامة كالوجود والكون والثبوت والحصول ولا شك ان نفي الوجود عن الشيء هو نفي ذلك الشيء فيكون نفي الوجود عن الجنس
هو نفي الجنس فلذلك قالوا لا لنفي الجنس فهذه التسمية انما تكون بملاحظة حال بعض الافراد والاطراد في وجه التسمية غير
لازم فعلى هذا لا حاجة الى ذكر ما في بعض الشروح لانه صرف عن الظاهر اذ العبارة الصحيحة على ظاهرها هو المسند جنس يتناول
لكل ما هو مسند وقوله بعد دخولها اي بعد دخول لا فصل خرج به غير المحدود وانطبق الحد على المحدود وبما مضى من معنى الدخول لا يتقض
الحد بنحو يضرب في مثل لا رجل يضرب اخوه لا رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النحاة اتفقوا على ان لا هذه ناصبة لاسمها
الذي يليها واختلفوا في رفع خبرها فمنهم من قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها في محل
الرفع بالابتداء وما بعدها خبر المبتدأ وقال الاخفش والمبرد والزمخشري انه مرفوع بها ثم لما فرغ عن بيان المقصد الاول المشتمل على
بيان المرفوعات شرع في بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات فقال **المقصد الثاني في المنصوبات** ذكرها
عقيب المرفوعات لاشتراكهما في ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمرا وان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وبالعكس
كما في باب المفاعلة نحو ضارب زيد عمرا ولهذا كانت احق بالتقديم على المجرورات ولكونها كثيرة لان كثرة الشيء المقصود بالبيان
تقتضي كثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء وكثرة الاهتمام بذكر ذلك الشيء يوجب تقديمه ولكون النصب خفيفا باعتبار الفتحة التي هي الاصل
في اعراب النصب والخفيف يعلو على الثقيل ثم واحد المنصوبات منصوب لا منصوبة لما تقدم وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو
الالف والنصب والياء ويرد على عكس هذا الحد مثل رأيت مسلمات لانه منصوب مع انه غير مشتمل على علم المفعولية وعلى طرده
مثل مررت بمسلمين فانه مشتمل على علم المفعولية وهو الياء والحال انه غير منصوب والجواب عن الاول بان النصب قد يكون بصورة
الجر فنحو مسلمات منصوب بالنصب الذي هو صورة الجر وعن الثاني بان المراد بما اشتمل على علم المفعولية بلا دخول الجار عليه المراد
بالالف النائبة مناب النصب والياء النائبة مناب النصب فلا يرد الف التثنية في مثل قام الزيدان ولا الياء في مررت بمسلمين الاسماء
المنصوبة اثنا عشر وجها المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قد انشد الشعراء بهذه المفاعيل الخمسة بقوله شعر
حمدت حمدا حامدا احميدا * رعاية تبكره دهرا مديدا * وزاد السيرافي من المفعولات سادسا سماه مفعولا عنه نحو قوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك يصح ان يقال مفعولا اليه في قولك دخلت البيت اذ اصله دخلت الى البيت

وان يقال مفعولا عليه في قول المتلمس ابيت حب العراق الدهر اطعمه اي على حب العراق فحذف الجار والمجرور واوصل الفعل ولم يقل
به احد واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وادخل الاول في المفعول به والثاني في المفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى
واسم ان واخواتها وخبر كان واخواتها والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس لما فرغ من تعداد المنصوبات
شرع في تعريفاتها وتفصيل كل منها فقال **فصل المفعول المطلق** يسمى مطلقا لكونه مفعولا بالحقيقة دون ما عداه او لعدم
تقييده بحرف من الحروف وانما ابتدأ بالمفاعيل لكونها اصل المنصوبات في النصب وسائر المنصوبات محمول عليها فيه ثم ابتدأ منها
بالمفعول المطلق لانه مفعول منتصب بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه تارة يقيد بالحرف فاخره عنه ثم ذكر المفعول به مقدما
على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه جميعها بتقييد بالحرف الا انه في المفعول فيه قد يوجد محذوفا على وجه اللزوم كما في لازم
النصب وقد يوجد في اللفظ بلا واسطة البتة فجاز تقديمه على المفعول له الذي يسوغ ذكره للواسطة في كل من افراده ثم قدمه على
المفعول معه الذي يجب فيه ذكر الواسطة هو اي المفعول المطلق مصدر حقيقة او حكما فلا يرد مثل تربا بمعنى التراب وجندلا بمعنى
ارض ذات حجارة لانه اسم الحدث حكما وان كان اسم العين حقيقة اذ كل واحد منهما وجاز في الدعاء ولم يقصد بهما المعنى الحقيقي
بل قصد المعنى المجازي وهو الاهلاك لان الدعاء يقتضي الفعل فاجري مجرى المصدر فاذا قال من دعى تربا وجندلا فكانه قال ملكت
هلاكا بالتراب والجندل بمعنى فعل مذكور قبله اي قبل المصدر سواء كان مذكورا حقيقة نحو ضربت او حكما نحو فضرب الرقاب اذ التقدير فاضربوا ضرب الرقاب او اسما
مشتملا على معنى الفعل نحو زيد ضارب ضربا واحترز به عن المصدر الذي لم يكن الفعل مذكورا قبله لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
وعن مثل قيامي في كرهت قيامي لانه وان كان مصدرا والفعل مذكور قبله لكنه ليس بمعنى ذلك الفعل لان معنى القيام غير معنى الكراهة فان
قيل ان سوطا في قولك ضربته سوطا مفعول مطلق مع انه ليس بمعنى فعل مذكور قبله مثل اصله ضربته ضربا بالسوط او ضربته ضرب سوط
فكان بمعنى فعل مذكور قبله تقديرا قال الحديثي ان كراهتي في كرهت كراهتي ان صدرت عن المتكلم بعد صدور الفعل المذكور قبله فهو المفعول
المطلق وان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور قبله والصادر عن المتكلم الذي يصدر عنه هذا الفعل كراهة تلك الكراهة فهو المفعول
به فان قيل يدخل في تعريف المفعول المطلق ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرب شديد فيجب ان ينتصب لانه انما عرف ليعلم فينتصب
كما ان الفاعل انما عرف ليعلم فيرتفع قلنا انه وان كان داخلا في التعريف الا ان نصبه غير واجب لانه انما عرف لينتصب ولكن بعد ان يعلم
ان قسما منه يجب رفعه الا اذا اقيم مقام الفاعل فكانه قال وهو منصوب الا في الموضع الذي قد علمت انه مرفوع فيه وقد جاء مثل هذا
في المفعول به والمفعول فيه وكذلك في التمييز فان قسما منه مخفوض وفي المستثنى فان قسما منه مرفوع على البدلية والفاعل وقسم منه
مجرور كما اذا كان بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر وان كان الغرض من تعريفها تعريف نفسها الا ان ذلك غير مضر

غير مضمر كما ذكرناه ويذكر اي المفعول المطلق للتاكيد اذا لم يكن مدلوله زائدا على مدلول الفعل نحو ضربت ضربا او يذكر لبيان العدد اي
اي الوحدة او الكثرة اذا كان مدلوله العدد سواء كان العدد مفهوما من لفظ المصدر نحو جلست جلسة او جلستين بفتح الجيم اي جلسة مرة
واحدة او مرتين او من صيغته نحو ضربته ضربا كثيرا او يذكر لبيان النوع اذا كان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلسة القاري
بكسر الجيم وقد يكون اي المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرد والكسائي وعلى قول سيبويه يجب ان يكون المفعول
من لفظ فعله فقوله جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت على قولهما وعليه الاكثرون وبجلست المقدر على قوله ثم هذا التمثيل انما يصح اذا كان
القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق باختصاص القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
المطلق ومن مواضع استعمالاته كون المفعول المطلق مصدر الفعل الذي هو عامله ذكر هذا الكلام تنبيها على ان المصدر الذي هو مفعول
مطلق قد يكون مغايرا للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذه المغايرة اما بحسب جوهر الحروف نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو قوله
تعالى وتبتل اليه تبتيلا او نقول اورده اشارة الى تقسيم آخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الآخر على المقايسة او دفعا لتوهم من يتوهم
ان كونه للتاكيد يقتضي وجوب ان يكون بلفظ فعله لان التاكيد المعنوي يكون بالفاظ مخصوصة محفوظة واللفظي لا يكون من غير لفظ المؤكد
او اشعارا بانه ليس تابعا سيبويه في هذه القاعدة بل كان مخالفا له وقد يحذف فعله اي عامله الناصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول
المطلق اذا كان اسما ايضا لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة حالية او مقالية جوازا منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي يحذف
حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة كقولك خبر مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اي مثل مقولك للقادم
اي الذي قدم من السفر خير مقدم فان خيرا اسم تفضيل مخفف اخير لا يتغير في التثنية والجمع والتانيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء
ومصدريته اما باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اي قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامها فاخذ حكمها او
اما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه وانما جاز حذف الفعل ههنا لقرينة والقرينة مشاهدة الحال عليه لان هذا القول
لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدوم ووجوبا عطف على قوله جوازا اي معنى وقد يحذف فعله اي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا سماعا نحو سقيا وشكرا وحمدا ورعيا اي سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا ورعاك الله رعيا وانما
وجب حذف افعال هذه المصادر طلبا للتخفيف لكثرة استعمال هذه المصادر على السنتهم ولوجود القرينة الدالة وهي دلالة الحال فان
سقيا مثلا انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فدلت الحال على ان التقدير سقاك الله سقيا لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد
جاء اظهارها كما قالوا سقاك الله سقيا وشكرتك شكرا وحمدتك حمدا لانا نقول ذلك كلام المحدثين المتولدين وليس بكلام العرب
وما نحن بصدده فهو كلامهم على ان بعض النحاة قد ذهب الى ان الحذف انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر بلا لام نحو سقيا له

وشكل اله وحده الخ لايتجه الاشكال اصلا ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان المفعول به فقال **فصل المفعول به** الجار
والمجرور في الاصل كان مفعول ما لم يسم فاعله للمفعول اي الفعل الذي فعل به ثم صار في الاصطلاح بعضا للاسم المصطلح به والضمير
المجرور راجع الى اللام الموصول في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق
به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا ولهذا لم يكن المفعول به الا للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا
فان العالم وزيد تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض المحققين لا مانع من القول بوقوع الخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستدعي
وجوده بل امكانه وكذا ليس المراد بالوقوع النسبة الايجابية حتى يرد ما ضربت زيدا بل المراد وقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية
او ايجابية ثم اعلم ان تعلق الفعل بالمفعول به اما بغير واسطة حرف الجر فيكون واحدا كضربت زيدا فصاعدا كاعطيت زيدا درهما واعلمت زيدا
عمرا فاضلا واما بواسطة حرف الجر كمررت بزيد ويسمى ظرفا ايضا وان كان للمفعول مع الواسطة عاملين وهما الفعل والجار فان كانا ملفوظين
يظهر عمل الجار لكونه اقرب ولا يظهر عمل الفعل اي النصب اذ الاسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يظهر نصبه في تابعه ولذلك يجوز في المعطوف
الجر وهو الاجود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل في معناه متعد بنفسه فتقول مررت بزيد وعمرو وان شئت قلت وعمروا بالنصب ويكون التقدير
جاوزت عمروا وان كانا مقدرين كما في قولك خير بالجر لمن قال لك كيف اصبحت اي اصبحت بخير فالظاهر الجر ايضا لان المقدر كالملفوظ
وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بالله وان كان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لانتفاء ما يمنع ظهور عمله
ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصبه الفعل وذهب هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعهما والبعض
الى انه الفاعلية وهي امر معنوي وقد يتقدم على الفاعل كضرب عمروا زيد قد ذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكرها ثانيا
فالاولى ان يبدل بيانها ببيان مسئلة تقديم المفعول على الفعل كما فعله غيره الا ان يقال ذكر هذه المسئلة ههنا من حيث انها من احكام المفعول
وذكرها ثمه من حيث انها من احكام الفاعل وقد يحذف فعله اي عامله الناصب له حتى يعلم حذف عامله اذا كان شبه الفعل ايضا لكن يجب ان
ينبه على ان العامل اعم في المحذوف جوازا وفي ما اضمر عامله واما في المحذوف وجوبا سماعيا وفي المنادى والمندوب والتحذير فالعامل المحذوف
هو الفعل لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا في جواب من قال من اضرب تقديره اضرب
زيدا فحذف الفعل بقرينة السؤال ووجوبا عطف على قوله جوازا اي قد يحذف فعله لقيام قرينة حذفا واجبا في اربعة مواضع فان قيل
كيف يستقيم الحصر في اربعة مواضع وقد وجد وجوب الحذف في غيرها ايضا كما في باب الاغراء نحو اخاك اخاك والمنصوب على المدح نحو
الحمد لله الحميد اي اعني الحميد والمنصوب على الذم نحو ذهب الفاسق الخبيث اي اعني الخبيث والمنصوب على الترحم نحو مررت بزيد المسكين اي
اعني المسكين قلنا الاغراء ملحق بباب التحذير لاتحادهما صورة ومعنى واعني باحد الوجوه المذكورة من المدح والذم والترحم ملحق

بالمنادى لانه مخصوص من بين امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال من بين امثاله او لان الحد لا يفيد الحصر كما ذهب
اليه الجمهور وانما ذكر العدد ليضبط المذكور عند السامع الاول اى الموضع الاول من تلك المواضع التى يجب فيها حذف الفعل الناصب
للمفعول به سماعى اى مقصور على السماع وقدمه على القياسى لكونه اقل منه نحو امرأ ونفسه اى اترك امرأ ونفسه والمقصود اما الحث على
الفرار عن الرجل ونفسه وعلى قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة والعطف وانتهوا خيرا لكم معناه انتهوا
يا معشر النصارى من التثليث اى من قولكم ان الله ثالث ثلثة وائتوا خيرا لكم وهو التوحيد والقرينة على تقدير الفعل انك اذا نهيت عن شيء
ثم جئت بما لا تنهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو ايت واقصد وهذا عند سيبويه وذهب الكسائى الى انه منصوب بتقدير
يكن اى يكن الانتهاء خيرا لكم وذهب الفراء الى انه صفة مصدر محذوف اى انتهوا انتهاء خيرا لكم وبعض الكوفيين الى انه حال وانما اخر
هذا المثال مع انه عظيم الشان لانه من القران لان له مساسا لما نحن فيه من وجه دون وجه لما ذكرنا من الاختلاف واهلا وسهلا
اى اتيت اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا وهذا القول يقوله المزور والمضيف للزائر والضيف لتطييب قلبه واصابة
الانس من جهته والمعنى انا من اهلك واتيت اهلك لا اجانب ومنزلى لك سهل للقين لا تعب عليك فى منزلى ونقل المبرد ان هذا
دعاء نصب على المصدر تقديره سهلت سهلا واهلت اهلا والبواقى من المواضع الاربعة وهى ثلثة مواضع قياسية المراد من القياس
ان يكون هناك ضابطة كلية يحذف الفعل حيث حصلت تلك الضابطة والثانى اى الموضع الثانى من تلك المواضع التى يجب فيها حذف
الفعل الناصب للمفعول به التحذير هو فى الاصل تخويف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفى عرف النحاة صار اسما لقسم من اقسام
المفعول به وهو ما ذكره وانما كان حذف فعله واجبا لفقدان الفرصة فى التلفظ به ولان المقام يقتضى حذفه لان هذا يذكر فيما
اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والتلفظ به يخشى ان يتلفظ الفعل وقع المحذر فى البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه
وهو اى التحذير معمول اى مفعول به بتقدير اتق ونحوه من احذر وباعد وجانب ولو قال بدل اتق بتقدير اتق او بعد لكان اولى لانه يقال
اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته فلا تجهل قوله بتقدير اتق عن سماجة واحترز عن المفعول الذى ليس معمولا بتقدير اتق نحو زيدا
فى جواب من قال من اضرب فانه معمول بتقدير اضرب فلا يكون مما نحن فيه تحذيرا منصوب على انه مفعول مطلق او على انه مفعول
له للتقدير او لذكر مقدر اى ذلك المفعول المحذر تحذيرا مما بعده من حرف جر وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة
لها والضمير فى بعده راجع الى المعمول والجملة وقعت صفة لقوله معمول اى ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذى او من اسم ثبت
بعد ذلك المعمول واحترز به عن المعمول بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده كما تقول اياك لمن قال من اتقى فانه لا يكون مما نحن فيه
نحو اياك والاسد مثال للمعمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده واصله اتقك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول

لشيء واحد وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصار اتق نفسك والاسد فاذا حذف اتق لضيق المقام حذفت النفس لانتفاء الضرورة وهي اضمار ضميري الفاعل والمفعول ثم قلبت المتصل بالمنفصل لفقد ما يتصل به ثم قوله والاسد عطف على اياك ومعنى الكلام اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك وقد يجيء متكلما ايضا واياك والشر وانما اختار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الاتي منه لاتفاقهم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاتي لان بعض النحويين جوزوا اظهار الفعل فيه نظرا الى ان تكرار المعمول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا واجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر المحذر منه على ابلغ الوجوه لا ان التكرار موجبه او ذكر على صيغة الماضي المجهول المحذر منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالمحذر مكررا نصب على انه حال من المحذر منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب تحذيرا وفي هذا احتراز عن قولك الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه الطريق الطريق مثال للمحذر منه مكررا اي اتق الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي والجدار الجدار اي اتق الصبي ان تطأه واتق الجدار ان يسقط عليك وانما كرر المحذر منه للتاكيد ثم اعلم ان تعريف التحذير يشكل بما ذكره بقوله تعالى ناقة الله وسقياها فان المفسرين صرحوا بانه منصوب على التحذير اي احذروا ناقة الله وسقياها ولم يذكر المحذر منه مكررا لعدم تكرار الناقة والسقيا فكان هذا التعريف نوع من التحذير وهو ما يجب حذف عامله لكن التعليل بعدم الوصف في التلفظ بالعامل يستدعي وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير الا ان يجاب بان المراد من التحذير المعرف هو التحذير المصطلح عليه فيما بينهم وناقة الله ليس بتحذير مصطلح وانما سموه تحذيرا من حيث ان العامل المقدر فيه احذروا والثالث اي الموضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله اي اضمر واعلم على شريطة التفسير اي بشرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده واضافة الشريطة الى التفسير بيانية اي شرط هو تفسيره والشريطة والشرط لفظان بمعنى واحد وجمع الشرط شروط وجمع الشريطة شرائط والتاء في الشريطة اما باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف وهو العلة واما للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشريطة بمعنى الطريقة والطرز فلا اضافة لامية دائما وتفسيره لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فانه يجوز فيما اذا حصل الابهام في الكلام من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو جاءني رجل اي زيد وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المتبادر من المفعول المفعول به وما اضمر عامله اعم من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه واذا كان البحث في ما اضمر عامله الذي هو مفعول به بعده فعل صفة

صفة اى وقع بعد ذلك الاسم فعل او شبهه اى شبه الفعل والمراد به اسم الفاعل والمفعول لا المصدر والصفة المشبهة و
اسم التفضيل ومعنى المشابه كالمثال بمعنى المماثل يشتغل اى يعرض ذلك الفعل او شبهه ولم يصرح به ههنا اكتفاء بذكره
قريبا ونظيره قوله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكدا اى نباته فلم يصرح به ههنا اكتفاء بذكره
عن قريب عن ذلك الاسم اى عن العمل فى ذلك الاسم بضميره اى بسبب عمله فى ضمير ذلك الاسم واحترز به عما يشتغل بذلك
الاسم نحو زيدا ضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لانه لا يتناول ما اشتغل عنه بمتعلقه نحو زيدا ضربت غلامه قلت الكلام
محمول على حذف المعطوف اى يشتغل عنه بضميره او متعلقه ولقائل ان يقول بقى التعريف الآن ناقصا ايضا لانه لم يذكر فيه
قيد اوجب ذكره وهو لو سلط عليه ومناسبه لنصبه ليحترز به عن نحو زيدا هل ضربته او ما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كحرف
الاستفهام والنفى نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم منصوب بفعل محذوف وهو ضربت اذ التقدير ضربت زيدا ضربته يفسره اى
اى يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل يفسره وهو موصوف بقوله المذكور بعده اى بعد زيد وهو ضربته يشتغل عن ذلك الاسم
بضميره ولهذا الباب اى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير فروع كثيرة مذكورة فى المطولات ولا يليق ذكرها بهذا المختصر الرابع اى الموضع
الرابع من المواضع التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المنادى وهو اسم مدعو اى مسئول اجابته مسماه وهو المراد بقولهم المنادى
هو المطلوب اقباله لان من باب ذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا الله ويا جبال ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة
بالكناية وندائها استعارة تخييلية وطلب النداء عنها او عائى بحرف النداء متعلق بقوله مدعو اى بواسطة حرف من حروف النداء وفيه
احتراز عن نحو ادعو زيدا فانه ليس بمدعو بحرف النداء فلا يكون منادى لفظا نصب على التمييز من الحرف او على الحال منه بمعنى الملفوظ
نحو يا عبد الله اى ادعو عبد الله يعنى ان اصل يا عبد الله ادعو عبد الله وانادى فحذف الفعل واقيم يا مقامه واعترض ههنا بان
الفعل لو كان محذوفا ويا قائما مقامه لزم ان يكون الجملة الندائية خبرية والامر ليس كذلك وايضا ان قولنا ادعو زيدا يحتمل الحكاية
مع الغير وقولنا يا زيد لا يحتمل ذلك فلا يكون اصله ذلك والجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يراد
بالفعل الانشاء كما فى قولك بعت واشتريت لكن الاولى فى الافعال الانشائية ورودها على لفظ الماضى وعن الثانى بان اصل
قولنا يا زيد ادعوك فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف النداء مقام ادعو وقولنا ادعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما قام مقامه
وانما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال ولئلا يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه لان ناصب
المنادى عنده الفعل وذهب المبرد الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون مما نحن فيه وحروف النداء خمسة يا وايا وهيا واى والهمزة
المفتوحة وقد يحذف حرف النداء عن المنادى لفظا لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذا لم يكن اسم الجنس ولا اسم الاشارة

ولا مستغاثا ولا مندوبا حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الا عتبار فان قلت ينبغي ان لا يحذف حرف النداء
لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يحذف لانه لو حذف لزم حذف النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب
اذا كان المنوب مما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف ما ناب منابه واما اذا كان
المنوب جائزا كان حذف نائبه جائزا ايضا كالنائب مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما ناب منابه وما نحن
فيه من هذا القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مشروطا بوجود النائب كلام التعريف فان حذفها
مشروط بنيابته يا منابها فلو حذف النائب ايضا للزم حذف لام التعريف وانه لا يجوز واذا كان حذف المنوب غير
مشروط بوجود النائب يجوز حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط بوجوده فيجوز حذف نائبه كما فيما نحن بصدده
او نقول يجوز حذف النائب اذا كان له نائبا كما في ضربي زيدا قائما وههنا القرينة نائبة له نحو قوله تعالى يوسف عرض عن هذا
اي يا يوسف بقرينة المقام والاصح ان يوسف عبراني وقيل عربي وفيه نظر لانه لو كان عربيا لكان منصرفا لخلوه عن سبب سوى
العلمية وقد يجاب عن هذا بانه يجوز ان يكون معدولا حالة العلمية من يوسف بكسر السين على زنة يوجب وقد يحذف حرف النداء
نحو اللهم لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرت تبركا باسم الله تعالى وقال الكوفيون اصله يا الله امنا بخير
اقصدنا بالخير فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير وحذف حرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله سبحانه فامتزجا وصار
ككلمة واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء منه على قولهم لان الميم فيه ليس عوضا عن يا عندهم لما فرغ عن تعريف المنادى شرع في
بيان اقسامه واحكامه فقال واعلم ان المنادى على اقسام فان كان اي المنادى مفردا اي غير مضاف ولا مشبه به واحترز عن المضاف
والمشبه به معرفة نعت مفردا او خبر ثان لكان واجب التعدد لان الحكم لا يتم باحدهما واحترز به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد
بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده ولهذا ذكر نظيرين للمبني على الضم مبني اي المنادى المفرد وهو جزاء
الشرط على علامة الرفع هذا اشمل من قولهم على الضم لان البناء على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا وقوله على
علامة يعم الحركة والحرف كما بينه كالضمة ونحوها هو الالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء قال المبرد ان نداء
العلم يقتضي تنكيره لئلا يلزم اجتماع التعريفين والاصح انه لا يلزم لان المحظور هو اجتماع آلتي التعريف لا اجتماع التعريف و
ينتقض قول المبرد بنحو يا هذا ويا انت لتعذر تنكير اسم الاشارة والضمير ويا رجل نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا قصد به رجل
المعين ويا زيدان ويا رجلان نظيران للمنادى المبني على الالف ويا زيدون نظير للمنادى المبني على الواو فالالف والواو فيهما
ليستا للاعراب بل لمجرد التثنية والجمع وانما ذكر العلم المثنى والمجموع في التمثيل بدون اللام والمشهور فيما بينهم ان العلم اذا ثني

مثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى فلا يرد ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب
ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل هذا القسم من المنادى مبنيا لمضارعته لكاف ادعوك فى وقوعه موقعها وفى افراده وتعريفه
وخطابه وانما جعل مبنيا على الحركة وان كان الاصل فى البناء السكون للفصل بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا
وانما كان الاصل فى البناء السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصله الحركة وضدها السكون فاعطى السكون البناء
تحقيقا للتضاد بينهما والثانى ان الحركة فى المعرب للحاجة اليها ولا حاجة للمبنى اليها وانما اختير بناؤه على الضم لانه لو كان
بناؤه على الكسر يلزم التباسه بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان بناؤه
على الفتح يلزم التباسه بالمنادى المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفتح فى بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ عن بيان المنادى
المبنى اراد ان يبين ما يطرى عليه ويصير به معربا فقال ويخفض اى المنادى بلام الاستغاثة اى بلام يدخل عليه حين الاستغاثة
فالاضافة بادنى ملابسة والاستغاثة من الغوث وهو استدعاء المظلوم احدا يرفع الظلم عنه وهو يقتضى مدعوا ومدعوا اليه
فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام فى الاول مفتوحة وفى الثانى مكسورة فرقا بينهما نحو يا لزيد اى للمسلمين وكلا اللامين
يتعلق بادعو وبياء النائبة عنه ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة يا وانما جعل هذا القسم من المنادى معربا مع انه مفرد لان اللام من حروف
الجر وهى غير ملغاة لا يقال انما يلغى الجار فى المعربات والمنادى ههنا مبنى والعامل لم يظهر عمله فى المبنى لانا نقول حرف النداء يقتضى
ان يعمل فيه وكان حرف الجر اقرب بالعمل من حرف النداء فاعمل فيه لاجل القرب وانما فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت
على الاسم المظهر لان هذا المظهر شابه بالمضمر من حيث وقوعه موقعه فكما ان اللام اذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة نحو لك
وله فكذا اذا دخل على المظهر المشابه بالمضمر كانت مفتوحة وانما كسرت اللام الجارة اذا دخلت على غير هذا المظهر فرقا بينها وبين
لام التاكيد نحو ان لزيد وانما لم يفعل الامر بالعكس رعاية لجانب عملها وفتحت هذه اللام فى المضمر رعاية للاصل وانما اختير اللام
من بين سائر الحروف للاستغاثة لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء ويفتح اى المنادى بالحاق الفها اى بسبب
الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الف الفتحة نحو يا زيداه باتصال الهاء معه للوقف وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلته بالنسبة الى بيان النصب وينصب اى المنادى على المفعولية ان كان مضافا نحو يا عبد الله مثال للمنادى المضاف
او مشابها للمضاف نحو يا طالعا جبلا مثال للمنادى المشابه للمضاف وهو كل اسم تعلق به شيء هو من تمام معناه وذلك اما معمول
للاول نحو يا خيرا من زيد او معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان
المجموع اسم لعدد معين او نعت هو جملة نحو يا حافظا وايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله والا تحلة من ذاته عرق واما المنعوت

بالمفرد نحو یا رجلا صالحا فلیس مشابها للمضاف فی الصحیح لانه نعت المنادی ونحو یا حافظا لا تنس من قبیل هذا المنعوت تقدیر
انه کان منعوتا بالجملة قبل النداء فکان مشابها للمضاف کالمعطوف قبل النداء لامتناع توقف نعته لان الجملة لا تتعرف بحال فعند
قصد التعریف فی المنعوت لابد من هذا التقدیر لئلا یلزم وصف المعرفة بالنکرة بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعریف
فیه غیر مضطر الی جعله من قبیل هذا الموصوف حتی یکون مشابها للمضاف لامکان توقف صفته بادخال حرف التعریف علیه کما تقول
یا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد اشترط لعمله اعتماده علی شیئ من الاشیاء الستة المعهودة وهذا لا اعتماد
علی شیئ منها فکیف یعمل قلت انه معتمد علی موصوف مقدر اذ اصله یا رجلا طالعا جبلا ولا یلزم اندراجه فی باب یا رجلا صالحا
لان المنادی فیه هو الموصوف دون صفته بخلاف قولنا یا طالعا جبلا فان المنادی فیه هو الصفة القائمة مقام الموصوف ولا یخفی
ان امتناع قصد التعریف فی الموصوف لمانع یوجب امتناعه فی الصفة بعد ما اقیم مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدرت فیه جهة
التبعیة الا ان الاعتماد علی موصوف مقدر معتبر عند البعض والجمهور علی انه غیر معتبر ویجوز ان یکون هذا المثال علی رای الاخفش
والکوفیین فانهم اجازوا عمل اسم الفاعل بلا اعتماد او نکرة غیر معینة معطوف علی قوله او مشابها للمضاف ای وینصب
المنادی ان کان نکرة کذلک کقول الاعمی یا رجلا خذ بیدی مثال المنادی النکرة الغیر المعینة وانما اخر هذا القسم من المنادی
اعنی النکرة ثم خرجت من المفرد المعرفة بقید التعریف المؤخر بخلاف المضاف والمشابه له فانهما خرجا عنه بقید الافراد المقدم

لان النکرة

وان کان معرفا بالالف واللام قیل یا ایها الرجل للمذکر ویا ایتها المراة للمؤنث بتوسیط ای وایة مع هاء التنبیه بین حرف
النداء والمنادی المعرف باللام فان قلت اذا نودی الاسم المعرف باللام یلزم ان یتوسط بالمبهم مع هاء التنبیه ولا یلزم ان یقال یا
ایها الرجل ویا ایتها المراة والا لما جاز ان یقال یا ایها الغلام ویا ایها الانسان ویا ایها الرجل ویا ایة هذه المراة و
یا هؤلاء الکرام ونحو ذلک والتالی باطل فالشرطیة مثله قلت قد اخرج هذا الکلام علی وجه التمثیل فکانه قال قیل مثلا
یا ایها الرجل ویا ایتها المراة فلا یرد ما ذکرت وانما یتوسط بالمبهم مع هاء التنبیه کراهة اجتماع حرفی التعریف وتحصیل الغرض
باجراء ذی اللام المقصود بالنداء علی الاتی به فی الصورة المجردة منه وهو ای وایة وانما توسط هاء تنبیها علی ان المنادی ما بعدها
وخروج ای من بابها او کان کالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان یقول ینتقض هذا بالعلم اذا کان مثنی او مجموعا کانه
معرفا باللام واذا قصد نداءه لا یتوسط بالمبهم عند النداء هناک بل یحذف اللام فیقال یا زیدان ویا زیدون ولا یقال یا
ایها الزیدان ویا ایها الزیدون والجواب بان اللام فی المثنی والمجموع علمین لمحض التعریف الذی یحصل بالتثنیة والجمع ولیس
بمعرف فلا یدخل فی المعرف باللام او یقال اللازم فی المثنی والجمع علمین احد الامرین اما اللام او حرف النداء فاذا وجد

وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذ في بيانه فقال
ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام اي بدون الضرورة ويجوز في غير المنادى للضرورة كقول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا
* ولا يرى مثلها عجم ولا عرب * ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيبويه فقال لي ما يقال للسلي
السهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال في القاموس الترخيم من رخم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى لان وسهل والجارية اذا صار
سهل المنطق يقال هي رخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه بقوله وهو اي الترخيم حذف
في آخره اي في آخر المنادى للتخفيف اي لاجل مجرد التخفيف لا لقانون تصريفي وسماع لغوي والمراد بالحذف في آخره هو الحذف حال
التركيب لاصالة الافراد فلا يصدق هذا الحد على يد ودم وقاض وداع كما تقول في مالك يا مال ومنصور يا منص وفي عثمان يا عثم
انما ذكر ثلثة امثلة ايماء الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد في آخره زيادتان
في حكم زيادة واحدة ولا يكون في آخره حرف صحيح قبله مدة نحو مالك وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى احد هذين القسمين
كمنصور وعثمان ويجوز في آخر المنادى المرخم الضم على ان يجعل اسما مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان ويجعل المحذوف نسيا منسيا
كانه لم يحذف منه شيء والحركة الاصلية على ان يجعل المحذوف في حكم الثابت فيبقى ما قبله على ما كان وهو الاكثر كما تقول في مالك يا مال
بالضم ويا مالِ بالكسر وفي حارث يا حارُ بالضم ويا حارِ بالكسر واعلم ان كلمة يا الكائنة من حروف النداء قد تستعمل في المندوب
اي في الاسم الذي يندب سماه اي يبكي عليه اذ الندبة في اللغة من ندبت الميت اذا بكيت عليه وعددت محاسنه ايضا كما تستعمل
في المنادى لاشتراكهما في الاختصاص حيث يكون كل منهما مدعوا وهو اي المندوب المتفجع عليه اي الذي يتحزن لاجله والمتفجع يتعلق باللام
فالظاهر ان يقال المتفجع له ولعل كلمة على ههنا بمعنى اللام او يضمن التفجع معنى البكاء بيا او واو الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء
للالصاق اي المتفجع عليه الملصق بيا او واو ولا يجوز ان يجعل للسببية لان يا او وا ليستا سببين للتفجع يقال يا زيداه وا زيداه
بزيادة الهاء في آخره لمد الصوت فوا مختص بالمندوب اي المندوب مختص بكلمة وا وانفرد بها عن المنادى في الاغلب لكونها نصا
عليه فالباء داخلة على المختص وهو الاعرف الاشهر ويجوز ان يكون داخلة على المختص اي كلمة وا مختصة بالمندوب ولا تستعمل
في غيره ويا مشترك بين النداء والمندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الا مع القرينة وهي الالف في آخر المندوب ولا تستعمل
في الندبة من حروف النداء سوى يا وا اما لشهرتها واما لكونها الاصل ثم لما فرغ عن بيان المفعول به شرع في بيان المفعول فيه فقال
فصل المفعول فيه وهو اسم ما اي شيء يقع فيه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي اعني الحدث دون الاصطلاحي
الذي هو مقابل للاسم والحرف فيعم المصدر واسم الفاعل والمفعول ويدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل

المذكور كما قال غيره فخرج عنه شئ من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان ما له صلاحية ان يقع جوابا لمتى وبالمكان
ما له صلاحية ان يقع جوابا لاين ثم الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين كما تقول سرت يوم الجمعة خلفك او اعتباريين
فان المصدر قد يجعل حينا في سعة الكلام بحذف المضاف واقامته مقام الظرف للتجانس بينهما لاتحادهما لولا الفعل وقد يجعل
العين مكانا على ندرة نحو جلست قدوم زيد الشمس بغيب الشمس معناه جلست وقت قدوم زيد في مكان بروز اثر الشمس
ويسمى المفعول فيه ظرفا ايضا لانه وقع ظرفا للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل الاضافة في باب الساج او سورة
الذهب بمعنى من اى الظروف التي هي الزمان واللام في الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس وعلى هذا القياس
قوله وظروف المكان على قسمين مبهم وهو ما اى ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين ومحدود معطوف على قوله مبهم
وهو اى المحدود ما اى ظرف له حد معين كيوم وليل وشهر وسنة فان الكل واحد معين وكلها اى وكل ظروف الزمان مبهما
كان محدودا معرفة كان او نكرة منصوب بتقدير في لانها لو كانت ملفوظة يجب الجر لان الغاء حرف الجر غير شائع وفي هذا
اشارة الى انها لو كانت ملفوظة نحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه الا انه غير منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر
حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه ذلك والجمهور على ان تقدير في شرط للمفعول فيه واذا وجدت لفظا كان
مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم ما هو المقدر بفي من الزمان والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدير
في انما شرط لكون المفعول فيه منصوبا في اللفظ والا فهو منصوب تقديرا مع وجود كلمة في ايضا اذ التحقيق ان منصوب المحل هو
المجرور فقط حتى عطفت المنصوب عليه نحو ذهبت في نجد وغورا جائز ثم اعلم ان الفرق بين المقدر والمحذوف ان المقدر ما بقي
اثره في اللفظ والمحذوف بخلافه والشيخ يستعمل احدهما مكان الآخر كانه لم يفرق بينهما تقول صمت دهرا مثال للزمان المبهم وسافرت
شهرا مثال للزمان المحدود اى في دهر وفي شهر تفسير للتقدير وظروف المكان كذلك اى مثل ظروف الزمان
على قسمين مبهم وهو اى المبهم منصوب ايضا كظروف الزمان بتقدير في نحو جلست خلفك وامامك نظير للمكان المبهم فان قوله
خلفك مثلا يتناول جميع ما يقابل الظهر الى انقطاع الارض وكذا البواقي من الجهات الست ومحدود وهو اى المحدود ما لا يكون
منصوبا بتقدير في بل لابد من ذكر في فيه نحو جلست في الدار وفي السوق وفي المسجد نظير للمكان المحدود وانما كان ظروف الزمان
كلها منصوبة بتقدير في وما كان من ظروف المكان منصوبا به الا ما هو مبهما منها لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل
كالمصدر فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر واما المحدود منها فيحمل على المبهم من الزمان لاشتراكهما في الذات اى في الزمانية
والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا لاتحادهما في الوصف وهو الابهام وانما لم يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لا لاتحادهما

لانهما مختلفان في الذات والوصف ولم يحمل على المكان المبهم المحض مع اشتراكهما في الذات لان المكان المبهم يحمل على الزمان
فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير ثم لما فرغ من بيان المفعول فيه شرع
في بيان المفعول له فقال **فصل المفعول له** وهو ما اي اسم لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده فعل احترز به عما
لا يقع الفعل لاجله كسائر المفاعيل والملحقات واراد بالفعل ههنا الفعل اللغوي وهو الحدث دون الاصطلاحي فيعم المصدر
واسمي الفاعل والمفعول مذكور قبله اي قبل ذلك الاسم واحترز به من مثل اعجبني التاديب فانه وان وقع لاجله فعل البتة
الا انه غير مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون تحقيقا او حكما فيتناول صورة المحذوف ايضا وينصب اي المفعول له بتقدير
اللام لان التلفظ بها يوجب جره وفي هذا ايماء الى انه اذا تلفظت مثل جئتك للسمن كان مفعولا له الا انه غير منصوب
وهذا على اختيار المص ويدل عليه تعريفه وهو خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط
نحو ضربته تاديبا اي للتاديب مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لقصد تحصيله وهو الضرب فان التاديب لا يحصل الا
بالضرب فان قلت التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قلت لا نم ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب
والضرب سبب الاحداث ووسيلة وقعدت عن الحرب جبنا اي للجبن مثال لما وقع الفعل المذكور قبله لسبب وجوده
وهو القعود انما وجد بسبب الجبن قيل لو قال مكان قوله قعدت عن الحرب جبنا حاربته شجاعة لكان احسن لان المقام مقام
المنافعة للابتهاج واظهار الجلادة واجيب بانه اورد هذا المثال عمدا بذكر الزجاج تنبيها على انه قعد عن توفية النظر في المفعول له
مكتفيا بظاهر ما لاح له من الدليل جبنا ولو كان شجاعا لما قعدت عنه ففيه توهين لمذهبه وعند الزجاج هو اي المفعول له مصدر
اي مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقرينة تاديبا جبنا تقديره اي تقدير المذكور من النظيرين عنده ادبته بالضرب
تاديبا وجبنت بالقعود عن الحرب جبنا او تقديره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ورد قول الزجاج
بان المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع
في بيان المفعول معه فقال **فصل المفعول معه** هو ما اسم يذكر بعد الواو الكائنة بمعنى مع احترز به عن سائر المفاعيل
فانها غير مذكورة بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بقوله يذكر والمصاحبة مصدر مضاف الى المفعول معه
الفاعل متروك اي لمصاحبته والاحتراز به عن نحو زيد وعمرو واخوك فان عمروا يذكر بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة
معمول ثم المفعول اعم من ان يكون فاعلا نحو جاء البرد والجبات وجئت وزيدا اي مع زيد او مفعولا
نحو كفاك وزيدا درهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص او تام واللام للعهد اي فان وجد الفعل الذي

قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله لفظا منصوب على انه خبر كان او على انه حال اى لفظيا او ملفوظا

او على انه تميز اى من حيث اللفظ وجاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اى وقد جاز عطف

ما بعد الواو على معمول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف وكونه مفعولا معه لانه لا مانع من واحد منهما نحو جئت انا وزيدا بالنصب

على انه مفعول معه او وزيد بالرفع على العطف ويجوز العطف لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز العطف اى ما بعد

الواو على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيدا بالنصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا

لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه و هذا على اختيار المصنف رح والا فالعطف

على ضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد المنفصل جائز على قبيح وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه مختار

وليس بواجب وان كان الفعل اى وان وجد الفعل معنى اى معنويا او من حيث المعنى بناء على التقوله معنى حال او تمييز

وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير قد اى وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث لا يحمل

على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجه آخر وهو العطف ولكونه الاصل وذهب الزمخشري الى ان العطف

مختار لا متعين نحو ما لزيد وعمرو وكلمة ما استفهامية مبتدأة ولزيد خبره وعطف عليه اى اى شئ حصل لزيد مع عمرو

وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه اذ لا وجه سواه وذهب غير المصنف رح الى ترجيح النصب

نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا بالنصب وحده وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على المضمر

المجرور اذا اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله وعمرو عطف على الشان قلت لانه

خلاف المعنى فان المعنى رح ما شانك ونفس عمرو والسائل يسال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما

ذكر نظيرين تنبيها على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور مع حرف الاستفهام والاسم لان المعنى ما تصنع

تعليل معلل مقدر اى انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين لكون معناهما معنى ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات

الى اصل وملحق وجعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى من الملحقات واعترض بان الفعل

الى الحال احوج منه الى المفعول معه ومعه قرب فعل يكون بلا علة ومصاحب لا فعل الا وهو وقع على حالة من المرفوع و

المرفوع عليه فما بالهم جعلوا المفعول له ومعه من اصل المنصوبات والحال من الفروع مع ان العكس هو الانسب ويمكن

ان يجاب بان الحال والمكان من لوازم الفعل حتى يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل

او المفعول به لا باعتبار الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول كالمكان

فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانهما متعلقان بالفعل باعتبار الذات اذ الاول علة للفعل والثاني في مصاحب معموله في الفعل فينصبهما باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصرح لما فرغ عن بيان اصل المنصوبات وهي المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال **فصل** الحال قدم على التمييز لاستلزامها النصب ولكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان التمييز اخر المنصوبات من المستثنى لانه لا يكون الا منصوبا ومجرورا وقدمه على المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلث ثم لما كانت هذه الثلثة منصوبة لفظا اي محلا قدمها على ما سواها من خبر كان واسم ان وغيرها فانها مرفوعة محلا لانها في الاصل مبتدأ او خبر مبتدأ ثم قدم خبر الافعال الناقصة لان عاملة فكان اشتبه بالفعل ثم قدم اسم ان لانه اقوى عملا من لا التبرئة ومادلا المشبهتين بليس ثم لما كان لا التبرئة اقوى عملا منهما فانها ناصبة في نوع الشبيهتين قدم اسمها على خبرهما ثم الحال في اللغة الصفة يقال كيف حالك اي صفتك وقد يطلق على الزمان الذي انت فيه وانما سمي به هذا القسم لانه صفة اي الحال ولانه يتقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان احترز به عن لفظ لم يدل على البيان هيئة احترز به عن التمييز لانه يدل على بيان ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاءني زيد الراكب لانها تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا لا عند وقوع الفعل عليه او كليهما اي الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون حقيقة او مقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثاني حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاءني زيد قائما اخوه ولا يشكل نحو قام زيد والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارنا بالطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا غالبا ويسمى دائمة منها المؤكدة ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا وزيد راكبين ونحو ضربت الضرب شديدا لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدور الفعل عنه حكما فاعلا والثاني لكون الكلام في معنى احدثت الضرب مفعول به حكما وكذا قد يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به واستقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتا لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما نحو جاءني زيد راكبا مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدودا مثال لما يدل على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيدا راكبين مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل والمفعول به جميعا ثم لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول به لفظين شرع في بيان ان الفاعل والمفعول يقع الحال عنهما قد يكونان معنويين وانما لم يصرح بكونهما

لفظين اكتفاء بالامثلة فقال وقد يكون الفاعل الذي يدل الحال على بيان هيئته معنويا نحو زيد في الدار قائما مثال للحال
عن الفاعل المعنوي فان عامله معنى فعل ماخوذ من الظرف كما اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد استقر في الدار قائما
فيكون قائما حالا من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الظرف او غيره وليس المراد
باللفظي سوى كون عامله فعلا او ما من طبقاته فهذا لا يرد ما يقال ان قائما في زيد في الدار قائما حال من ضمير مستكن في الدار لما
عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ايراده مثالا للحال عن الفاعل المعنوي
وكذا المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هيئته قد يكون معنويا نحو هذا زيد قائما مثال للحال عن المفعول به المعنوي فان
معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائما انبه او اشير اليه قائما وهو زيد فيكون زيد ذا الحال بتاويل اشير الى زيد او انبه على زيد فهو
مفعول به معنوي بواسطة حرف الجر لان عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه او اسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل
والمفعول به قد يكونان لفظا وقد يكونان معنى شرع في بيان ما يكون بسببه الفاعل والمفعول به لفظيين ومعنويين فقال والعامل
الكائن في الحال اما فعل صريح او معنى فعل اراد بمعنى فعل اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم الاشارة والتمني
والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابدا ولو صورة فلا يرد ان كلا قد ينصب على الحال نحو اخذت المال
كلا مع كونه معرفة لانه مضاف في التقدير لكنه نكرة صورة فيصح ان يقع حالا من حيث الصورة او معنى فلا يرد نحو ارسلها العراك
ومررت به وحده وطلبته جهدك وكلمته فاه الى في فانها وان كانت معارف لفظا لكنها نكرات معنى اذ المعنى ارسلها معتركة ومررت
به منفردا وطلبته مجتهدا وكلمته مشافها وهذا عند سيبويه وعند غيره انها معمولة للاحوال المحذوفة والتقدير ارسلها تعترك العراك
ومررت به ينفرد وحده وطلبته اجتهد جهدك وكلمته جاعلا فاه الى في فحذفت العوامل واقيمت المصادر والمفعول به مقامها
وقيل انها احوال مجازا وانما اشترط ان يكون الحال نكرة لانه حكم من الاحكام والاصل في الحكم التنكير كذا قالوا وفيه بحث لان هذا
الدليل لا يطابق المدعى ان التنكير شرط واجب والدليل يستدعي ان يكون اصلا لا واجبا وانما وجب تنكير الحال لكونها جوابا لكيف
والسؤال لا يحصل عن معلوم وفيه بحث ايضا لان المفعول لم يقع جوابا لكم وقد صح تعريفه على الاصح وقيل ان التنكير اصل والغرض يحصل
به والتعريف زائد على الغرض وفيه بحث ايضا لانه ينبغي ان يصح تعريفه اذا كان التعيين مقصودا والمنع مطلقا وقيل انما وجب
تنكيره لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو رايت زيدا الظريف وفيه بحث ايضا لان اشتراط التنكير لا يدفع الالتباس مطلقا لجواز
ان يقع الشيء حالا عن النكرة المخصوصة متاخرة عنه نحو رايت غلام رجل ضاربا مع ان الحال هناك يلتبس بالصفة الا ان

الا ان يقال ان الالتباس مع تعريف الحال اكثر منه مع تنكيره لان ذو الحال يكون معرفة غالبا فاختير التنكير عليه وذو الحال
معرفة غالبا لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله ان يكون معرفة كالمبتدا ولئلا يلتبس الحال بالصفة في مثل رايت رجلا ظريفا وقوله
غالبا ظرف متعلق بمفهوم قوله وذو الحال معرفة اي يتعرف ذو الحال في غالب الاستعمالات او صفة مصدر محذوف اي يتعرف
ذو الحال تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان ذا الحال قد يكون نكرة فان كان ذو الحال المفردة لان الحال اذا
كانت جملة وصاحبها فالواجب فيها الواو لا التقديم نحو جاءني رجل وعلى كتفه السيف نكرة محضة لانها لو كانت مخصوصة بوصف
او اضافة او نهي او نفي او استفهام لا يجب التقديم نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل قائما وكقول الشاعر ؎
لا يركنن احد الى الاحجام ؎ يوم الوغى متخوفا لحمام ؎ ونحو ما جاءني رجل الا راكبا ونحو اهل اتيك فقير سائلا يجب تقديم
تقديم الحال عليه اي على ذي الحال وهو خبر او لقوله فان كان نحو جاءني راكبا رجل وانما وجب تقديم الحال على ذي الحال عند كونه
نكرة لئلا يلتبس اي الحال وانما انث ضمير الحال لان الحال مؤنث سماعي بالصفة في حالة النصب لانه لم يعلم في مثل قولنا
رايت راكبا رجلا على تقدير تاخره انه حال او صفة اي ان راكبا حال من الرجل او صفة له وعلى تقدير تقدمه تعين انه حال
منه لا صفة له لان الصفة لا تتقدم على الموصوف ثم طرد ذلك في حالة الرفع والجر واعترض ههنا بانه يلزم تقديمه مطلقا
سواء كانت النكرة مخصوصة بشيء من اسباب التخصيص او لم يكن مخصوصة به لان الالتباس يتحقق في حالة النصب مطلقا فيصح
توصيف النكرة المخصوصة بالمخصصة واجيب بان النكرة المخصوصة ملحقة بالمعرفة فلم يعتبر فيه التباس للالحاق والحمل على صورة
التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى التزم التقديم الحاقا لهما بالنصب ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة
شرع في بيان الحال الجملة فقال وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة كذلك تدل
عليه اذا كانت جملة وهي الجملة الخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا تقع خبرا عند البعض بلا تاويل
لانه لا ثبوت للانشائية بنفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته لنفسه نحو جاءني زيد غلامه راكب مثال للجملة الخبرية الواقعة
حالا او يركب غلامه مثال للجملة الخبرية الواقعة حالا وقد يحذف العامل اي العامل في الحال وانما لم يقل وقد يحذف الفعل
لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المكررة والمقصود جواز حذف عامل الحال باقسامه
المتلفظة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال بينا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على
حذف العامل جوازا كما تقول للمسافر اي لمن يريد السفر سالما غانما اي ترجع سالما غانما فحذف ترجع بقرينة حال المخاطب
وقوله غانما حال بعد حال او صفة لسالما كما تقول ايضا للمسافر راشدا مهديا واذا فرغ عن الحال شرع في بيان التمييز

فقال **فصل** التمييز ويسمى بالتبيين والتفسير واما المميز بفتح الياء وكسرها ايضا وانما جعل التمييز من المنصوبات مع
انه قد يجيء مجرورا لان النصب هو الاصل فيه وهو اي التمييز نكرة لان الاصل في التمييز هو التنكير اذ تعريفه زائد على الغرض الحاصل
منه وهذا عند البصريين وجوز الكوفيون تعريفه باللام والاضافة نحو غبن رايه والم بطنه وسفه نفسه منصوبات على التمييز وقال
البصريون ان غبن رايه بمعنى غبن في رايه وان الم بطنه بمعنى الم شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او بمعنى سفه نفسه بالتشديد لان
الاصل سفهت نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعده لوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد يذكر بعد مقدار وهو ما يعرف
به قدر الشيء ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدد او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك اي المذكور مما فيه ابهام اي من اي
الشيء يكون فيه الابهام كالمقياس يرفع اي التمييز ذلك الابهام عن ذلك المقدار نحو عندي عشرون رجلا مثال للتمييز الذي
يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون شبيه بنون الجمع قيل انما مثل بعشرون رجلا لا باحد عشر رجلا لكونه مثالا
للامرين العدد والتام بالنون واورد عليه بان احد عشر ايضا يصح مثالا للامرين العدد والتام بالتنوين المقدر وقفيزان برا مثال
للتمييز الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الكيل ومنوان سمنا مثال ما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان تثنية منا بالقصر
وهو افصح من المن بالتشديد وجريبان قطنا مثال التمييز يذكر بعد المفرد المقدار من الممسوح وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية
وعلى التمرة مثلها زبدا مثال التمييز يذكر بعد المفرد المقدار من المقياس وقد تم فيه الاسم بالاضافة واعلم ان معنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدرة ونون التثنية ونون الجمع والاضافة
كذا في بعض الشروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم المحلى بلام التعريف والاسم التام مع انه يستحيل الاضافة ايضا
فالاولى ان يقال في تفسيره ان في تمام الاسم ان يكون في آخره ما يوجب امتناع اضافته ثم اذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمييز الواقع بعده بالمفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول به يكون بعد تمام الكلام فنصب
ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء تم بها الاسم فقامت مقام الفاعل الذي تم به الكلام
لكونها في آخره كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال
عندي الراقود خلا وقد يكون اي التمييز عن غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس وفي كلمة قد تقليل
اشارة الى ان الغالب في التمييز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكانه قال التمييز يكون عن مقدار غالبا ويكون عن غيره نادرا فقوله
وقد يكون معطوف على هو المقدار وقد استوفى في مختصره بيان قسمي التمييز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صريحا نحو
هذا خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا فبين بالاضافة الى نوعه وعلى هذا القياس قوله

قوله وسوار ذهبا وفيه اي في التمييز عن غير المقدار الخفض اي خفض التمييز بالاضافة اكثر استعمالا من النصب على التمييز لحصول الغرض وهو البيان مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير فهي اولى بالتمييز الذي نصبه نص على كونه مميزا بخلاف غير المقادير فانه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب لان الاصل فيما هو من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتبعيض نحو خاتم حديد وباب ساج جاز النصب والاضافة اكثر وقليل نصبه والا فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ عن بيان التمييز عن مفرد شرع في بيان التمييز عن جملة فقال وقد يقع اي التمييز بعد الجملة الفعلية لرفع الابهام عن نسبتها اي عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفسا او علما او ابا انما ذكرت امثلة هذا التمييز اشارة الى كثرة اضافة حيث يكون اسما للمنتسب عنه فقط او لمتعلقه فقط او لكل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصة بالمنتسب عنه والعلم مختصة بمتعلقه والاب يحتمل ان يكون للمنتسب عنه ويحتمل ان يكون لمتعلقه وقد يقع التمييز بعد ما شابه الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجورة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو أيهم افضل من عمرو علما فان هذه الصفات مع ضمائرها ليست بجملة لكنها تشابهها لان فيها منسوبة الى فاعلها كما ان الفعل منسوب الى فاعله وقد يقع التمييز بعد الاضافة نحو يعجبني طيبه نفسا او علما او ابا وانما خص الجملة بالمذكر لانها هي الاصل في النسبة ثم لما فرغ من بيان التمييز شرع في بيان المستثنى وانما ذكر سائر احكامه استطرادا فقال

فصل

المستثنى في المصادر ان الباب يدل على ذكر الشيء مرتين وجملة شيئين متواليين ومتباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لانه ذكر الشيء مرة في الجملة ومرة في التفصيل لفظ يذكر بعد الا واخواتها اي اخوات الا من نحو خلا وليس ولا يكون وغيره وسوى ليعلم متعلق بقوله يذكر انه اي المستثنى لم ينسب اليه ما نسب الى ما قبلها اي ما قبل الا واخواتها وعرفه الشيخ الرضي بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا وعرفه بعضهم بانه صرف بعض جملة مذكورة عن دخوله في تلك الجملة وقال هذا الحد اولى من قول القائل حده اخراج الشيء عما دخل فيه غيره لان لفظ الاستثناء مشتق من الثني وهو الصرف والمنع ولانه اذا دخل بعض الجملة في الجملة فلا يمكن اخراجه منها في الاذ دير وصرح الشيخ ابن الحاجب بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو اي المستثنى على قسمين متصل قدمه على المنقطع لكونه الاصل وهو اي المتصل ما اخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا عن متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج يستدعي سبق الدخول فردان يكون المستثنى في نحو جاءني القوم الا زيدا داخلا ثم خارجا وانه يوجب ان يكون آخر الكلام متناقضا لصدره اذ الدخول يستدعي ان يكون جائيا والخروج يستدعي الا يكون جائيا وانه تناقض بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واعتراض

عليه بانه لا يصح ذلك في مثل جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج
عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية للصورة وهذا غير سديد لان الاسناد
الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء بان الظرف قرينة ان المراد سواه او نقول انه مخرج عن حكم المتعدد فلا يلزم ما ذكره لانه
من باب تنزيل الامكان منزلة الوجود على نحو ضيق فم البير وسبحان الذي كبر جسم الفيل وصغر جسم البعوض ولولا الاستثناء لكان
المستثنى داخلا في حكم الصدر فكانه كان داخلا ثم اخرج واحترز بقوله وهو ما اخرج عما لم يخرج عن شيء ثم معنى الاخراج هو الفصل عن
الباطن الى الظاهر وانه لا يستلزم ان يكون المخرج عنه متعددا الا يرى انه يقال اخرج الخبء عن الدار ليس بمتعدد فلو اقتصر الشيخ
على قوله ما اخرج ولم يتعرض بقوله عن متعدد لصدق على كل ما اخرج الا ان المستثنى لما كان ما اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال
عن متعدد فلا يلزم ما استدركه ثم المتعدد اعم من ان يكون ذا افراد نحو جاءني القوم الا زيدا او ذا اجزاء نحو ضربت زيدا الا رأسه
بالا واخواتها متعلق باخرج نحو جاءني القوم الا زيدا اذ زيد خرج عن متعدد وهو القوم ومنقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلا
ايضا وهو اي المنقطع المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج حال من ضمير المذكور اي حال كون المنقطع غير مخرج عن متعدد لعدم دخوله
اي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك
جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار مذكور بعد الا لم يخرج
عن متعدد وهو القوم لكونه غير متناول ولما كان اعراب المستثنى على خمسة اوجه شرع في بيان كل واحد منها على التفصيل فقال واعلم
ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام فان كان اي المستثنى بعد الا احترز به عما اذا كان بعد غير وسوى فانه يكون مخفوضا لا منصوبا
كما سيجيء في كلام موجب هو في الاصطلاح ما لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما وغير الموجب ما يقابله والمراد بالموجب
ههنا ما يكون تاما فلا يدخل فيه نحو قرأ الا يوم كذا على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا الا انه غير تام او
منقطعا سواء كان في كلام موجب او في غيره نحو ما جاءني الا احد او كان اي المستثنى بعد خلا وعدا عند الاكثر اي عند
اكثر النحاة وانما قال هذا احترازا عن قول البعض فانهم يجوزون الجر بهما لكونهما حرفي جر عند ذلك البعض وقال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او كان اي المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما خلا زيدا الى آخر
اي آخر المثال نحو ما جاءني القوم ما عدا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا اكان منصوبا جزاء لقوله فان كان بعد الا مع ما عطف
عليه اي فان كان المستثنى بعد كذا او كذا اكان منصوبا وجوبا في هذه الاقسام كلها اما في الاقسام الثلثة الاول فلاستحقاقها النصب
لشبهه بالمفعول في كونه فضلة وللشبه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الحرف ولان البدل ممتنع فيهما اما في المستثنى

المستثنى بعد الا فی کلام موجب فلانہ فی حکم تکریر العامل وعلی التقدیر التکریر یلزم الایجاب فی المستثنی والمستثنی منہ فصار معنی
معنی قولک جاءنی القوم الا زیدا جاءنی القوم لا جاءنی زید وہو قلب المقصود لان المقصود الاخبار عن مجیئ القوم غیر زید
بخلاف غیر الموجب حیث امکن فیہ تکریر الاصل العامل مع ترک النفی العارض فلا یلزم فی المستثنی والمستثنی منہ وایضا
ان المبدل منہ فی حکم الساقط فیکون المستثنی فی حکم التفریغ وہو ثم کلام موجب لعدم صحۃ المعنی وبیان ہذا ان
القوم لو سقط فی جاءنی القوم الا زید لبقی جاءنی الا زید وہو باطل لان معناہ جاءنی جمیع الناس الا زید وہو مح وفی
کلا التعلیلین نظر مذکور فی المطولات واما فی المستثنی اذا کان مقدما فلان البدل تابع وتقدیم التابع علی المتبوع لا یجوز
واما فی الصورۃ المنقطع فلامتناع کل واحد من الابدال الاربعۃ اما امتناع الثلثۃ الاولی فظ واما امتناع بدل الغلط فلصدور
المستثنی عن قصد وارادۃ وانعدام کون بدل الغلط کک واما نصب المستثنی بعد خلا وعدا عند الاکثر فلکونہ مفعولا بہ ونصبہ
واجب واما نصبہ بعد ما خلا وما عدا فلان ما مصدریۃ ولا یکون مدخولہا الا الفعل فوجب ان یکون خلا وعدا فعلین
وفاعلہما مضمر او المستثنی بعد دخول مفعول بہ وہما فی الکلام فی محل النصب علی الظرفیۃ فان معنی قولک جاءنی القوم ما خلا
زیدا وما عدا عمروا وقت خلوہم ای خلو مجیئہم من زید ووقت مجاوزتہم ای مجاوزۃ مجیئہم عن عمرو وروی عن الاخفش
الجر بہما بجعل ما مزیدۃ وروی ذلک عن الجرمی ایضا ولعل ہذا لم یثبت عند الشیخ او لم یعتد بنقلہما ولذا لم یقل عند الاکثر
واما نصب المستثنی بعد لیس ولا یکون لانہما فعلان من الافعال الناقصۃ الناصبۃ للجزء فالاسم بعدہما منصوبا علی الخبریۃ
وہما ترکیبہ فی مواضع النصب علی انہما حالا ولزم اضمار اسمہا فی باب الاستثناء وہو ضمیر عائد الی بعض مضاف الی المستثنی منہ
ای لیس بعضہم زیدا کفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمہا ہہنا لیکون ما بعدہما فی صورۃ المستثنی بالا ولذا ہذا التزموا
التضمین فی خلا واضمار فاعلہ وفاعل عدا ثم اعلم ان کلمات الاستثناء اصطلاحیۃ لا عقلیۃ ولا مشاحۃ فی الاصطلاح فلا
ما یقیم کون خلا وعدا من کلمات الاستثناء دون مستثنی ومستثنی منہ وما کان ولم یکن بحکم والا کان ای المستثنی بعد الا
احترز بہ عما اذا کان بعد خلا وعدا وما خلا وما عدا ولیس ولا یکون فی کلام غیر موجب والمستثنی منہ مذکور فانہ لا یکون
الا منصوبا وعما اذا کان بعد غیر وسوی وسواء فانہ یکون مخفوضا کما سیجیئ فی کلام غیر موجب احترز بہ عما اذا کان بعد الا فی
کلام موجب فانہ قدم حکمہ والمستثنی منہ مذکور الجملۃ الاسمیۃ وقعت حالا واحترز بہ عما اذا کان بعد الا فی کلام غیر موجب
والمستثنی منہ غیر مذکور فانہ یعرب علی حسب العوامل کما یاتی ثم لجواز البدل شروط آخر لم یذکرہ المصنف ویجب ذکرہا
احدہا ان یکون المستثنی متصلا بالا وثانیہا ان لا یکون مقدما علی المستثنی منہ وثالثہا ان لا یرد کلام یتضمن الاستثناء نحو

نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب ما قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التطابق بين الكلامين وثانيهما
ان يكون المستثنى متراخيا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا الا زيدا فان الابدال فيه غير مختار لان كونه مختارا لقصد التطابق
بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك يجوز فيه الوجهان خبر لقوله المختار النصب على الاستثناء والبدل
مما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاءني احد الا زيدا بالنصب والا زيد بالرفع على انه بدل من احد وهو الوجه المختار اما جواز
النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلكونه مقصودا في الكلام بخلاف ما اذا كان
منصوبا حيث يكون ح فضلة ولقصد التطابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل وهو اذا كان بعد الا لا يجب
فيه الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لانه يفيد ان المستثنى بعد المستثنى منه وان كان اي المستثنى مفرغا بان يكون بعد
الا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستثنى بحسب العامل اي بقدره اذ الحسب القدر فان العامل
على ثلثة اقسام عامل الرفع وعامل النصب وعامل الجر فالاعراب على قدره كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع
اعتراض بعض الناس ههنا بانه ان كان المراد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان
المراد عامل المستثنى معرب على حسب العامل مع انه يجوز ان نختار الشق الاول الضم ويقيم الجار في بزيد عامل المستثنى منه ثم
الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وانما سمي هذا القسم من المستثنى مفرغا لانه يفرغ العامل الذي
قبل الا له ولا يشتغل بالمستثنى منه لحذف المستثنى وجعل اعرابه لما بعد الا وسمي باسمه مجازا لقيامه وان المستثنى منه مقدر
في التحقيق والذي يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الا هند وامتناع قولهم قام هند لان الفاعل في الاول المستثنى منه
على التحقيق وفي الثاني هند تقول ما جاءني الا زيد في الرفع وما رايت الا زيدا في النصب وما مررت الا بزيد في الجر وان كان
اي المستثنى بعد غير وسوى فيه اربع لغات فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وكسر الاول مع المد والضمة مع القصر
وحاشا عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وانما قال ذلك احترازا عما ذهب اليه المبرد لانه عنده فعل يتعدى ينصب ما بعدها كما جاء في الدعاء
الماثور اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان كان مجرورا خبر للشرط وانما كان المستثنى بعد غير وسوى وسوا
لكونها اسماء مضافة الى ما بعدها فالاسم بعدها مجرور بالاضافة وما بعد حاشا فلاستعمالها ايا حرف جر دون فعل وقت
لم يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله من معشر عبد الصليب سفاهة حاشاي اني مسلم معذور اي مختون نحو
جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وكذا حاشا زيد ثم ادرج كلمة غير في كلمات الاستثناء وهو اسم متمكن لا بد له من الاعراب
اخذ في بيان اعرابه فقال واعلم ان اعراب غير كاعراب المستثنى بالا اي مثل اعراب الاسم الذي يستثنى بالا على التفصيل

على التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمنقطع والمقدم وجواز مع اختيار
البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العامل في الناقص تقول جاءني القوم غير زيد مثال من المستثنى من الموجب
وغير حمار مثال المنقطع وما جاءني احد غير زيد مثال المقدم وما جاءني احد غير زيد بالنصب والرفع مثال للاستثناء و
والبدل وما جاءني غير زيد مثال المفرغ وانما كان غير معربا باعراب المستثنى بالا لانه لما كان ما بعده مستثنى فيكون مستحقا
لاعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لان له وجها آخر لاجل الاضافة ولا وجه لغير من الاعراب فبالاولى ان يوثر بوجه ما يقتضيه
على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى وانما لم يبن غير مع انه بمعنى الحرف لوجود المانع من البناء وهو الاضافة
ثم لما ذكر لفظة غير في الاستثناء وبين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصالة فقال اعلم ان لفظة غير موضوعة للصفة لا للاستثناء
لانها بمعنى مغائر واستعمالها بمعنى المغائر اما ان يكون في الذات كمررت برجل غير زيد قال الله تعالى بواد غير ذي زرع او في
الصفات كدخلت بوجه غير الوجه الذي دخلت به وقد تستعمل اي لفظة غير للاستثناء فالفرق بينه اذا كان وصفا وبينه اذا كان
استثناء انه اذا كان وصفا فالمستثنى منه واذا كان استثناء فالمستثنى داخل في جملة تقول جاءني القوم غير اصحابك بالنصب على
الاستثناء فالاصحاب من جملة القوم وجاءني القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة فالاصحاب ليست من جملة القوم ولهذا اذا
قلت لفلان علي درهم غير دانق بالرفع كان درهما تاما اذ تقديره درهم لا دانق واذا قلت درهم غير دانق بالنصب كان
درهما ناقصا اذ تقديره درهم الا دانقا كما ان لفظة الا موضوعة للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحروف ان لا تكون
صفة وقد تستعمل اي لفظة الا في الصفة لقرب معنى كل واحد منهما عن الآخر فيجوز استعمال كل منهما مكان الآخر لكنه انما تستعمل الا
في الصفة لتعذر الاستثناء كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان كلمة الا في الآية الكريمة مستعملة في الصفة
بمعنى غير كما فسره بقوله اي غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر في اسم بعده استعملت الا في الصفة ههنا لتعذر الاستثناء
لان الجمع اذا كان منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء فاعلمت
اذ التعذر حمل الا على الاستثناء في الآية الكريمة لا يجب حملها على الصفة فلم لم يحمل على البدل قلنا ان كلمة لو بمنزلة ان في ان الكلام
معه موجب والبدل لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء وفيه نظر لانه يتعين البدل
عندهم في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض آلهة شتى غير الواحد الذي
هو فاطرهما لخرجتا عن هذا النظام لوجود التمانع كما تقرر في اصول الكلام وكذلك قول لا اله الا الله فان الا هذه مستعملة في الصفة
بمعنى غير ايضا فيكون معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر لقبحيه ههنا اما المتصل فلانه لا يكون المراد من قولك لا اله الا الله

المحققة فيلزم منه ان يكون احد داخلا فيهم ثم استثنى منهم فيلزم التعذر ولا يحصل التوحيد المطلق واما المنقطع فلانه ح يكون
المراد من قولك لا اله الا الآلهة الباطلة ونفي الباطلة لا ينفي المحققة فلا يحصل التوحيد المطلق ايضا ثم احد مرفوع على انه بدل
من محل اسم لا التبرئية لارتفاعه على الابتداء ولا يجوز ان يكون منصوبا على انه بدل من لفظ اسمها لان لا لا تعمل في المعارف
ولان عملها انما كان لاجل النفي والا يبطل النفي الذي عمله لاجله فكيف يعمل مع سلب العمل ولان ابداله من اللفظ يوهم الكفر وبينه وبين
قصد التصريح بالتوحيد تناقض ولهذا قيل يمتنع نصبه على الاستثناء ولا يهامه البدل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنى لا مستحق
للعبودية له في الوجود او موجود الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب لئلا يتراخى الاثبات عن النفي لانه
لو لم يحذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات وهو لا يجوز ولم يجعل الا احد خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى احد
لا على نفي مغايرة احد عن كل اله وهو الذي يفيد الاستثناء والمفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقيد الخبر في الامكان او ممكن
رد النافية والخطاء المشركين في تعدد الآلهة على وجه ابلغ وهو مسلوك الطريق البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود
بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله
احد فادخل لا والا للقصر فالمسند اليه هو الله والمسند به هو اله لكن لافادة القصر قدم لا اله واخر الا احد وجعل الا احد خبرا
ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال **فصل** خبر كان واخواتها اي نظائر لفظة كان وهي التي
عرفتها في المرفوعات وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحدى اخواتها والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات
فلا ينتقض التعريف بيضرب في كان زيد يضرب اخوه نحو كان زيد قائما مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم خبر كان واخواتها
في اقسامه واحكامه وشرائطه كحكم خبر المبتدأ ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر المبتدأ بقوله الا انه اي الشان يجوز تقديمه اي
تقديم خبر كان واخواتها على اسمه مع كونه اي كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص نحو كان اخاك
صديقك وكان خيرا من زيد شر من عمرو وهذا اذا كان اعراب كل منهما او احدهما لفظيا لعدم الالتباس حينئذ لوجود القرينة
وهي النصب فاذا كانا مقصورين نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية او معنوية الى هذا قد سبقت
الاشارة في المرفوعات ولقائل ان يقول يشكل ذلك بما ذكر في بعض التفاسير عند قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم من
ان يكون دعواهم اسما ما زالت وتلك خبره بخلاف خبر المبتدأ اي يتلبس بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان معرفة او مساويا له لفظا
لا يجوز ان يتقدم على المبتدأ لمكان الالتباس نحو كان القائم زيد مثال لما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة اعلم

اعلم انه لا يقع ايضا خبر كان واخواتها فعلا ماضيا لدلالة كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد قعد لان قد تقرب
الماضي الى الحال فيجوز وقوعه خبر العدم دلالة كان على الحال او عند وقوعه شرطا نحو صار زيد ان قام قال الله تعالى ان كان قميصه
قد من دبر بخلاف خبر المبتدأ فانه يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان من الواجب عليه ان يذكره ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخواتها شرع
في بيان اسم ان واخواتها فقال **فصل** اسم ان واخواتها اي نظائر كلمة ان وهي التي عرفتها في المرفوعات هو المسند اليه بعد
دخولها اي بعد دخول ان واحدى اخواتها وبما ذكرنا من معنى الدخول لا يشكل الحد باخوه في ان زيدا يضرب اخوه نحو ان زيدا قائم
فان زيدا مسند اليه بعد دخول ان وسياتي تمام احكامه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم ان واخواتها
شرع في بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال **فصل** المنصوب بلا التي لنفي الجنس انما لم يصرح باسم لا لانه لم يكن
من المنصوبات على الاطلاق لمجرد التقسيم وقيدها بها ليكون صورة التقييد دليلا على صورة الاكتفاء او نقول ليس كل اسم لا ولا الاكثر
منصوبا ولا يجوز جعله مطلقا منصوبا لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بلا بخلاف ما سواه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلمة من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل منها مجازا هو المسند اليه بعد دخولها
اي بعد دخول لا هذه وخرج عنه اخوه في لا غلام رجل اخوه قائم لما عرفت من معنى الدخول اولا قوله يليها نكرة مضافة او مشابها
لها داخل في التعريف فخرج به اخوه في المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم كونه نكرة مضافة او مشبهة به يليها الضمير المستتر فيه راجع
الى المسند اليه والبارز الى لا هذه الجملة اما حال من الضمير في اليه او من الضمير في دخولها وابراز الضمير ليس بواجب
وان جرى الفعل على ما هو له اذ الولي فعل المسند اليه وجرى على الضمير في دخولها لانه وقع حالا عنه لفقد الالتباس باختلاف
الموصوفين تذكيرا وتانيثا كما في قولك هند زيد تضربه وانما وجب ابراز الضمير اذا اسند اليه فعل جرى على غير من هو له في صورة
الالتباس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف الضمير اذا اسند اليه صفة جرى على من هي له فحينئذ يجب ابراز الضمير عند الالتباس
وعدمه نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته ثم احترز بقوله يليها عما كان مفصولا بينه وبين لا فان حكمه سياتي نكرة حال من
الضمير المستتر في يليها اي حال كون ذلك المسند اليه نكرة واحترز به عما كان معرفة فان حكمه سيجيء مضافة صفة نكرة واحترز به عما كان
نكرة مفردة فان حكمه سيذكر نحو لا غلام رجل في الدار مثال للنكرة المضافة او مشابها بها اي للمضاف في تعلق شيء هو تمام معناه
نحو لا عشرين درهما في الكيس مثال للمشابه للمضاف ثم هذا التعريف اسم لا من حيث انه منصوب فيشترط في نصبه القيود
المذكورة اذ لا هذه انما تنصب الاسم لمشابهتها بان من حيث ان ان للتاكيد الاثبات وهذه لنفي الاستغراق فتدخل على النكرة
وتنصبها لفظا ولما فرغ عن بيان حد المنصوب بلا شرع في بيان فوائد القيود المذكورة في ذلك الحد فقال فان كان بعد لا

التي لنفي الجنس نكرة بالرفع على انه اسم كان وخبره الظرف المقدم عليه ويجوز ان يكون تامة بمعنى وجد مفردة صفة
نكرة اي حالا يكون مضافا فلا ثابت بها ينبني اي النكرة المفردة على الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار وعلى الياء في المثنى والمجموع
نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وانما بنيت النكرة المفردة والواقعة بعد لا لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية اذ معنى قولنا
لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذفت من تخفيفا وانما بنيت على غير
السكون لكون بناءها عارضا وعلى علامة النصب للخفة والنون في المثنى والمجموع غير مانع للبناء في الصحيح كما في يا رجلان يا مسلمون
وعن ابي الحسن وابي سعيد والرماني انه معرب وعدم التنوين في لا رجل لانحطاط الفرع عن درجة الاصل وللفرق بين النفي المستغرق
وغيره ونصبها الا محلا لانه مبني واعراب المبني يكون في المحل لا في اللفظ وانما اعربت النكرة المضافة والمشبهة بها مع وجود علة
البناء فيها لكراهتهم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وذلك لان الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه ثابت وكذا بين المتضمن
والمتضمن فلو اعتبر التضمن بالبناء لزم جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وان كان بعد لا معرفة او نكرة مفصولا بينه اي بين ذلك
الاسم النكرة وبين لا الاولى ان يقول وان كان نكرة مفصولا او معرفة ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليها نكرة
مضافة الا ان يقال انه اخذ في البيان عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفصولا كذا في بعض الشروح
ويرد عليه ان كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم النصب على الظرفية لا يصح الاسناد اليه لانه مفصول المسند اليه
يجب ان يكون مرفوعا الا يرى انه اسند الفعل الى المصدر في قولهم قد حيل بين العير والنزوان ولم يجعل الظرف مفعول ما لم يسم
فاعله وعلل بان بين لكونه لازم النصب على الظرفية لا يقام مقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا ان الظرف انما يقام مقام
الفاعل اذا لم يكن لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الاشكال المسند اليه فيه ذلك المثال وان كان هو المصدر المدلول عليه
الا انه لما لم يكن في موضع الفاعل ههنا سوى الظرف جعل مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفصولا تسامحا وايضا قد نقل في دفعه ما ذكر
في بعض التفاسير في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ارتفع بين بتقطع وهو ظرف اتسع فيه فاستعملت اسما كما استعملت في هذا فراق بيني وبينك
ومن نصبه فله وجهان احدهما انه جعله ظرفا واضمر فاعلا له لدلالة الحال عليه اي تقطع وصلكم بينكم وثانيهما انه فاعل كالوجه الاول
لكنه ترك على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم القيامة يفصل بينكم وبهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعا
ويجب تكرير لا خبر لقوله وان كان اي كان بعد لا مرفوعا وجوبا ويجب تكرير لا في الصورتين اما وجوب الرفع في المعرفة
فلفقدان عمل لا فيها لكونها لنفي الجنس وهو لا يحصل الا في النكرة واما في النكرة المفصولة فلضعف عملها لانها انما
تعمل بمشابهة ان فلا تعمل عند حصول الفصل فاذا بطل عملها فيها عادت الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما وجوب

وجوب التكرار فللتنبيه على كون لا لنفي الجنس في النكرات لانه نفي في الحقيقة اذ قولنا لا رجل في قوة لا زيد ولا عمرو ولا خالد
الى آخر افراد الرجل واما تكريرها في المعارف فلجبر النقصان من نفس الجنس التي تتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكريرها
لمطابقة السؤال لان قولنا لا زيد في الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد في الدار ام عمرو وقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب
من قال افي الدار رجل ام امرأة وذهب ابو العباس وابن كيسان الى عدم وجوب تكريرها مع المعرفة والنكرة المفصولة تقول لا زيد
في الدار ولا عمرو مثال تكريرها مع المعرفة ولا فيها رجل ولا امرأة مثال التكرير مع النكرة المفصولة واعلم انه يجب تكريرها في النكرة
المفصولة كما يجب تكريرها في النكرة المتصلة بلا عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس فتح الاسم وبناؤه فقد انتفيا
فوجب التكرير للتنبيه على تلك الارادة وعلى هذا اشكل حد المنصوب بلا حيث يدخل فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد
دخولها لما عرفت من معنى الدخول ويجوز في مثل اي في كل موضع كرر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في المعطوف والمعطوف عليه مثل
لا حول ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمته وتوفيقه خمسة اوجه الاول فتحهما
اي فتح الاسمين اي المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفي الجنس والثاني رفعهما اي رفع الاسمين على عدم البناء والاعمال
على الابتداء لمطابقة السؤال لانه جواب سؤال من يسأل اصول لنا ام قوة وانما رفع الاسمان في المكرر غير المفصول مع مخالفة
القياس لمطابقة السؤال والثالث فتح الاول على ان لا فيها لنفي الجنس و رفع الثاني بناء على زيادة لا لتاكيد النفي او على انه
معطوف على محل الاول وهو مرفوع على الابتداء والرابع رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وهذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس
قليل وفتح الثاني على ان لا فيه لنفي الجنس والخامس فتح الاول لما ذكرنا آنفا ونصب الثاني بناء على ان لا زائدة لتاكيد النفي
او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة الفتحة النصب في العروض والاطراد وقد يحذف الاسم لا التي لنفي الجنس لقرينة
اي وقت حصول قرينة دالة عليه قيل حذف المبتدأ لانه مبتدأ في الاول نحو لا عليك اي لا باس عليك اي ولا شيء عليك
والقرينة ههنا دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امر ثم لما فرغ من اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا المشبهتين بليس فقال **فصل**
خبر ما ولا المشبهتين بليس فيما ذكر من المشابهة في المرفوعات هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول ما ولا نحو ما زيد قائما ولا رجل
حاضرا فان قائما وحاضرا مسندان بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يبطل عملها بقوله وان رفع الخبر اي خبر ما ولا بعد الا نحو ما زيد
الا قائم ولا رجل الا افضل منك او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل او تقدم معمول الخبر لظرف على
الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرو زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين او زيدت
ان بعد ما انما قيل بعد ما لان ان لا تزاد بعد لا بحكم الاستقراء نحو ما ان زيد قائم اعلم ان النحاة اختلفوا في ان هذه مذهب

البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تزاد بعد لا وما المصدرية ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زيدت
لتاكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات يبطل العمل اى عمل ما ان وجد معه شيء من الاشياء المذكورة وهو جزاء لقوله وان
وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رايت في بطلان العمل في الامثلة المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي
الذي لاجله العمل ان قد انتقض بالا الموجبة للاثبات بعد النفي خلافا ليونس فانه اجاز عملها بعد الا متمسكا بقول الشاعر
وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا * والجواب عنه بانه لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال لاحتمال
ان يحمل منجنونا على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون مفعولا لا خبرا او ان يحمل على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا دوران منجنون ولاحتمال ان يحمل معذبا على انه مصدر ميمي فيحمل التركيب
من باب ما انت الا سيرا تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا واما في الصورة الثانية فلانهما عاملان ضعيفان
لعدم تصرفهما كتصرف ليس لانها اصلية في العمل فلا يعملان بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلوقوع الفصل بين ما ومعموله
مع ضعفه في العمل وهذه اى عاملة ما ولا وفي بعض النسخ وهذا وهو اشارة الى اعمالها لغة من لغى بالكسر اذا لهج اى مال اهل
الحجاز وعلى لغتهم قد ورد التنزيل نحو ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واما بنو تميم فلا يعملونهما اى ما ولا المشبهتين بليس اصلا اى
سوى وجدت الشروط المذكورة اولم توجد بل يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر كما كان مرفوعا عليهما قبل دخول ما ولا
لان القياس في العامل ان يكون مختصا بالقبيل الذي كان عاملا فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنا في مركزه كالجوار والجوازم وما ولا
لا يكونان مختصين بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واما اهل الحجاز فهم اعتبروا اشتباههما بليس المختص بقبيل واحد وهو
الاسم قال الشاعر وهو زهير عن لسان بني تميم اى واحد منهم واللسان يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة والمراد ههنا
هو المعنى الاخير ومهفهف قلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام الواو في قوله ومهفهف بمعنى رب والمهفهف اسم مفعول
من الهفهفة بفتح الهائين وسكون الفاء الاولى وهي الرقة الخاصرة ورقتها يقال رجل مهفهف وامراة مهفهفة كما يقال
رجل خمصان وامراة خمصانة وقوله انتسب امر من الانتساب وهو بالفارسية نسبت واشتن بكسي والضمير المستتر في قوله فاجاب
عائد الى مهفهف واضافة القتل الى المحب من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى قتل المحبوب المحب والاستشهاد
بان ما المشبهة بليس في البيت غير عاملة لان ما بعدها يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بدليل ان القائل الذي ادعى الشاعر
قوله من لسانه عن قوم بني تميم ووجه التناسب بين السؤال والجواب في البيت لفظا ومعنى حاصل اما لفظا فلانه اجاب بهذا القول
جاعلا لفظ الحرام مرفوعا مع انه مسند بعد ما بمعنى ليس وما هذا الا لغة بني تميم فكانه قوله اني تميمي واما معنى فلان المهفهف اجاب

اجاب باباحة قتل المحب كانه قال انا من قوم يباح قتل المحب عندهم وهم المحبوبون وقال بعض الفضلاء ويمكن ان يحمل الانتساب
ههنا على معنى الميل والمرجوع فمعنى قوله انتسب يرجع الى بالوصال لتقتلني بالفراق ولا تؤذيني به فان قتل النفس وايذاء بغير
حق حرام فاجاب المعشوق ما قتل المحب حرام يعني انك لو قتلت في المحبة فلا جناح على اذرب محب يقتل في محبته ورب عاشق لوذي
من معشوقه والى هذا اشير في قوله تعالى عليه السلام ما اوذي نبي مثل ما اوذيت فقط فانه لا شك في كونه عليه السلام محب الله تعالى
وهو محبوبه لكن ما لحقه من الايذاء من الله تعالى انما هو من جهة كونه محبا لان المحبوب يؤذي محبه
لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذي محبوبه فلا يرد ما قيل كيف يصح الايذاء من الله سبحانه في حقه صلى الله عليه وسلم وهو حبيبه
ثم لما فرغ عن بيان المقصد الثاني المشتمل على بيان المنصوبات شرع في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان المجرورات
فقال **المقصد الثالث** في المجرورات الاسماء المجرورات وهو المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا
الحصر لان الاسماء المجرورات يكون غير المضاف اليه ايضا نحو بحسبك وكفى بالله وما جاءني من احد لان المجرور فيها لم ينسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر وكذا المجرور في مثل ضارب زيد وحسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة على اختيار الجمهور قلنا المجرور الاصلي
هو المضاف اليه الذي ما عرفه وما عدا هذا المضاف اليه كالمجرور في الامثلة المذكورة ليس بمجرور اصلي بل هو ملحق بذلك المجرور
الاصلي وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء المجرورة الاصلية هي المضاف اليه فقط وهي تنبيه على انه ينقسم الى قسمين اصلي وملحق
كما ان المرفوع والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين ايضا وملحق وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط زائد لا طائل تحته لان الحصر المراد
منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هي المضاف اليه وهو اي المضاف اليه كل اسم صريح باسم لينبه على ان المضاف اليه لا يكون الا
اسما لكنه اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل قوله تعالى يوم ينفخ في الصور فان هذا الفعل في تاويل الاسم اي يوم النفخ في الصور
نسب اليه اي الى ذلك الاسم شيء اعلم ان كلام المصنف والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على ان المضاف لا يلزم ان يكون اسما
لانهما قالا نسب اليه شيء دون اسم ومثلا بمررت لكن الشيخ ابن الحاجب قد حقق في مواضع آخر ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان
الا اسمين والتحقيق ما ذكره الحديثي حيث قال ان مررت من حيث ان زيدا في مررت بزيد مفعول ليس ما ولا بالاسم ومن حيث انه مضاف
اليه مأول به ولذا قال فقد اضيف المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا مأولا وبالاسم كالمبتدأ بواسطة
حرف الجر احترز به عما نسب اليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحذفه فيما
وقوعه قياس ولا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديره سواء كان ذلك الحرف لفظا او ملفوظا او تقديرا او مقدرا
او على التمييز تقديره بواسطة لفظ حرف الجر او على انه حال تقديره اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا ويرد عليه ان وقوع المصدر حالا

سماعی دون قیاسی واجیب بان ہذا مذہب سیبویہ وذہب المبرد الی انہ قیاسی فیما اذا کان المصدر من تقسیمات الفعل نحو اتانا

سرعۃ وبطأ وقولہ لفظا او تقدیرا من تقسیمات الفعل نحو اتانا سرعۃ وبطأ قولہ لفظا او تقدیرا من تقسیمات الفعل التوسط اما لفظی او تقدیری

قلنا انما تختار مذہبہ وتحمل کلام الشیخ علیہ فاما اذا لم یکن من تقسیمات الفعل فلا خلاف فی انہ سماعی نحو اتانا ضحکا وبکاء نحو مررت بزید

مما اسم للمضاف الیہ علی المنسوب بحرف الجر لفظا وہو غیر ما ہو المصطلح المشہور بینہم بل المشہور اطلاق علیہ وہو اسم الجار والمجرور واشار الیہ

بقولہ ویعبر عن ہذا الترکیب وہو زید فی مررت بزید فی الاصطلاح المشہور فیما بین القوم والاصطلاح ہو اجتماع ابداء

الناس علی تسمیۃ شیئ بانہ جار ومجرور لا انہ مضاف ومضاف الیہ قد نقل الزوزنی عن الرضی انہ قال سمی سیبویہ المجرور بحرف

الجر لفظا مضافا الیہ لکنہ غیر ما ہو المصطلح المشہور لانہ اذا اطلق المضاف الیہ یراد بہ المجرور بحرف الجر تقدیرا واما من حیث اللغۃ

فنحو بزید فی مررت بزید مضاف الیہ بلا ریب لانہ اضیف الیہ المجرور بواسطۃ حرف الجر ویعلم منہ ان الاطلاق المضاف الیہ علی زید

فی مررت بزید انما ہو بحسب اللغۃ سواء اول مررت باسم اولم یاول بہ اما اذا لم یاول فظاہر واما اذا اول بہ فلان المضاف الیہ المصطلح

ینبغی ان یکون العامل فیہ اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافۃ علی الاختلاف المشہور وہو منتف ہہنا فیکون مراد الحد بحسب

من قولہ المذکور قبل ومن حیث انہ مضاف الیہ اول باسم ان زیدا مضاف الیہ لغۃ وذکر فی بعض الشروح انما اطلق علی

المجرور بحرف الجر اسم المضاف الیہ لان حروف الجر تسمی حروف الاضافۃ لانہا تضیف معانی الافعال الی الاسماء او تقدیرا عطف علی قولہ لفظا

نحو غلام زید ای غلام لزید ویعبر عنہ ای عن ہذا الترکیب وہو غلام زید فی الاصطلاح بانہ مضاف ومضاف الیہ لا بانہ جار

ومجرور وکان من الواجب علی المصنف ان یقول وتقدیرا مرادا کما قال غیرہ لیحترز بہ عن الظرف نحو قمت یوم الجمعۃ فان یوم

الجمعۃ وان نسب الیہ شیئ وہو قمت بواسطۃ حرف الجر تقدیرا وہو فی لکنہ غیر مراد والا لکان مجرورا لان المعنی بالمراد ظہور اثرہ ای

یکون ما بعدہ مجرورا ویجب تجرید المضاف لاجل الاضافۃ عن التنوین حقیقۃ کانت او تقدیریۃ فلا یرد کم رجل وضاربک و

حواج بیت اللہ حیث لم یکن فیہا تنوین حتی یجب المضاف عنہا لاجل الاضافۃ لانہا مجردۃ عن التنوین التقدیری والمقدر کالملفوظ

عندہم والمراد بتجرید المضاف عن التنوین اعم من ان یکون حقیقۃ او حکما فلا یشکل ذلک الحسن الوجہ مع سقوط التنوین عنہ لاجل

اللام لا لاجل الاضافۃ وہو جائز وفاقا لانہ حذف ما اضیف الیہ الفاعل الذی ہو کالجزء منہ اذ الاصل الحسن وجہہ المضاف

الیہ یقوم مقام التنوین فلما حذف من فاعل المضاف فکانہ حذف من المضاف لمکان الجزئیۃ واما نحو الضارب الرجل فمحمول علی

الحسن الوجہ او ما یقوم مقامہ ای ویجب تجرید المضاف عما یقوم مقام التنوین کنونی التثنیۃ وجمع السلامۃ وکذا عن الالف

واللام فانہ لا حاجۃ الی ذکر تجرید المضاف عن نونی التثنیۃ والجمع ہہنا لانہ قد ذکر فیما سبق من قولہ فصل اصناف الاعراب

الاعراب وبها يستغنى عن الاضافة فذكره ههنا يوجب التكرار قلت ذكره فيما سبق لا يدل على وجوب التجريد على اطلاقه فذكره
ههنا يدل على وجوبه فلا تكرار وانما وجب تجريد المضاف عن التنوين لان التنوين تؤذن بتمام الكلمة بها دون المضاف
اليه والاضافة تؤذن بتمامها بالمضاف فيتنافيان ولهذا التعليل يجب تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين نحو جاءني غلام
زيد مثال لتجريد المضاف عن التنوين وغلاما عمرو ومسلمو مصر مثالان لتجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين واعلم ما
سبق من تعريف المضاف اليه ان الاضافة مطلقا على قسمين احدهما ما يكون حرف الجر فيه ملفوظة والثاني ما يكون حرف الجر فيه
مقدرة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول قليلا لانه لا بحث فيه سوى الجر بالحروف اجمل بيانه واحاله الى بحث الحروف
بقوله فيما بعد واما ما يذكر فيه حروف فسيأتي في القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثاني كثيرا لاشتماله على اقسام واحوال
خصه بالذكر وبينه بقوله واعلم هي كلمة تذكر لتنبيه المتعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعد هذا كله بتقدير
حرف الجر واحالة ما كان بلفظ حرف الجر الى بحث الحروف واختصاص ما كان بتقدير حرف الجر بالقسمة دون غيره على قسمين
معنوية منسوبة الى المعنى لافادتها معنى في المضاف تعريفا وتخصيصا ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقيقية ايضا وقدمها على
اللفظية لذلك فانها تسمى غير حقيقية ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي اي علامتها ذات
ان يكون المضاف فيها غير صفة مضافة بالجر على انه صفة صفة الى معمولها اي الى معمول تلك الصفة فهي كلامه اشارة الى ان
المضاف فيها اما ان لا يكون صفة بل يكون اسما جامدا كغلام زيد او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم
صفة مضافة الى غير معمولها لان البلد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقام كرم البلد بل يقام كرم من في البلد وهي اي الاضافة المعنوية
اما كائنة بمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من فيما يكون
المضاف اليه من جنس المضاف نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة او بمعنى في فيما يكون المضاف اليه ظرف المضاف نحو صلوة الليل
اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي الاولى ان يحمل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة
بادنى ملابسة فيكون معنى صلوة الليل انها اختصاص بالليل بملابسة الوقوع في قولك كوكب الخرقاء سهيل اي كوكب له اختصاص
بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع في التهيؤ للاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هي شأن النساء المدبرة المتهيئة للامور في احيانها
ووجه الاولوية ان فيه تقليل الاقسام وهو اقرب الى الضبط وفائدة هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف
ان اضيف اي الاسم الى معرفة كما مر اي تعريف المضاف في بعض الامثلة المذكورة وذلك لان وضع هذه الاضافة لافادة
الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه في مدلول المضاف فيتعين تعينه مطلقا كان المضاف اليه او غيره من المعارف فانك اذا قلت

غلام زيد تشريد به وصفا على ما له اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهرهم او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب
الخارج او الذهن ومجيئه بغير معين على خلاف وضع الاضافة وانما حكمنا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة
لان الثاني يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة واما الاول فلانه اشارة الى معهود ومخصوص
بينك وبين مخاطبك فافادة الاضافة تعريف العهد كما تفيد ذلك اللام واعلام نحو الغلام ولولا هو لم يبق فرق بينهما
لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تفيد تعريف المضاف ان اضيف الى المعرفة في كل اسم
الا في غير ومثل وشبه ونحو ونظير وكل ما هو بمعناها فان هذه الاسماء لا تتعرف لانها متوغلة في الابهام الا كونها اضافة لفظية
بمعنى مغاير والمماثل والمشابه على الاصح لعدم دخول اللام عليها حال كونها مضافات بخلاف المغاير والمماثل والمشابه فانه
يجوز ان تقول مررت برجل المغاير لك فتقع صفة للنكرة تقول مررت برجل غيرك او مثلك او شبهك ويدخل عليها رب
نحو رب مثلك الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه كغير المغضوب عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون او بمماثلته نحو
فلان مثل حاتم فح تتعرف لعدم الابهام وتخصيصه عطف على قوله وتعريف المضاف اي وفائدة هذه الاضافة تخصيص المضاف
ان اضيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع كغلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شايعا
في امته واذا قلت غلام رجل ارتفع عنه بعض الشيوع حتى لا يبقى صالحا لان يكون غلام امرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع
في النكرة واما اللفظية فهي اي علامتها ان يكون المضاف فيها صفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى
معمولها اي الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد وبقوله مضاف الى معمولها عما اذا كان الصفة
مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي اي الاضافة اللفظية كائنة في تقدير الانفصال اي في
حق المعنى لا تغيره بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة حتى ان المجرور بها لفظا مرفوع او منصوب في المعنى لا في اللفظ اي لا يكون
الاضافة اللفظية في تقدير الانفصال في تاثير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه ثم معنى الانفصال ان المضاف يمكن
ان يقدر فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال لاضافة اسم الفاعل والمفعول وحسن الوجه مثال لاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
وفائدتها اي الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اي لا تعريف ولا تخصيص لما مر انها في تقدير الانفصال ثم التخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فحسب بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد او حكما نحو حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية
والجمع نحو ضاربا زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فحسب بحذف الضمير واستكنانه في الصفة نحو القائم الغلام واصله القائم
غلامه فحذف الضمير غلامه واستكن في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط واما في المضاف والمضاف اليه

الیہ جمیعا نحو زید القائم الغلام اصلہ غلامہ فالتخفیف فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیہ بحذف
الضمیر واستتارہ فی الصفۃ واعترض بہما بمررت برجل ضارب امرأۃ او ضارب المرأۃ لان الاضافۃ فیہ لفظیۃ
مع انہا افادت تخصیصا مستقیم قولہ وفائدتہا تخفیف فی اللفظ فقط واجیب بان ہذا التخصیص لا یحصل بالاضافۃ
بل ہو حاصل قبلہا ثم فائدۃ قولہ فی اللفظ الاشارۃ الی وجہ التسمیۃ او نقول لو لم یقل فی اللفظ لتبادر الذہن
الی التخفیف فی المضاف علی قیاس قولہ وفائدۃ ہذہ الاضافۃ تعریف المضاف او تخصیصہ فصرح بقولہ
فی اللفظ ای فی لفظ المتکلم سواء کان مضاف او مضاف الیہ للتعمیم واعلم انک اذا اضفت الاسم الصحیح
او الجاری مجری الصحیح قدم تفسیر کل منہا فی اصناف الاعراب الی یاء المتکلم متعلق بقولہ اضفت کسرت آخرہ
ای آخر ذلک الاسم وہو الحرف الذی وقع قبل الیاء لمناسبۃ الیاء واسکنت الیاء لاجل التخفیف او فتحتہا ای الیاء
لان الاصل فی الکلمۃ المبنیۃ علی حرف واحد ہو الحرکۃ لئلا یلزم الافتتاح بالساکن والاصل فیما بنی علی الحرکۃ الفتح
للتخفیف وہو الصحیح لکن فی تقدیم قولہ واسکنت الیاء اشعار بان المختار عندہ ہو السکون کغلامی مثال للاسم
الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ودلوی مثال للاسم الجاری مجری الصحیح المضاف الی یاء المتکلم ثم لما فرغ عن بیان
حکم الاسم الصحیح والجاری مجراہ شرع فی بیان حکم المنقوص والمقصور فقال وان کان آخر الاسم المضاف
الی یاء المتکلم یاء سواء وجدت للتثنیۃ او الجمع او لغیرہما مکسورا ما قبلہا ادغمت تلک الیاء فی الیاء ای فی یاء المتکلم
لاجتماع المثلین وفتحت الیاء الثانیۃ وہی یاء المتکلم لئلا یلتقی الساکنان تقول فی قاض قاضی وانما رجعت الیاء
الیاء المحذوفۃ فی قاض لان الاضافۃ تسقط بہا التنوین التی یلزم منہا حذف الیاء لالتقاء الساکنین وان کان فی آخرہ
ای آخر الاسم المضاف الی یاء المتکلم واو ساکنۃ مضموم ما قبلہا تلک الواو یاء وعملت ما عملت فی الیاء یعنی ادغمت
الیاء المبدلۃ من الواو فی یاء المتکلم وفتحتہا لاجتماع الواو والیاء وکون اولیہما ساکنۃ تقول جاءنی مسلمی اصلہ مسلموی
فاعل اعلال مرمی وفی الاسماء الستۃ التی سبق ذکرہا حال کونہا مضافۃ الی غیر یاء المتکلم تقول عند اضافۃ الخمسۃ منہا
الی یاء المتکلم اخی وابی وحمی وہنی بیاء مخففۃ بلا رد المحذوف وہو الواو الواقعۃ لام الکلمۃ کما لا یرد عند عدم
الاضافۃ اجراء لہا بعد حذف علتہ نسیا منسیا کما فی یدی ودمی وفی بکسر الفاء وتشدید الیاء عند قوم الظرف متعلق
بقولہ تقول ای تقول فی الاربعۃ الاول بتخفیف الیاء وبلا رد المحذوف فی الخامس بکسر الفاء وتشدید الیاء عند قوم
من النحاۃ وفی ہذا اشارۃ الی ما اجازہ المبرد فی الاولین وہما اخی وابی من تشدید الیاء لرد الواو المحذوفۃ

قبلها یاء ساکنة واذغمها فی یاء المتکلم والی ما ذهب الیه بعضهم فی الخامس وهو فی من انه یقال فمی بقلب الواو میما قیل
علی حالة الافراد ثم لا یعرف وجه حسن لتقدم الاخ علی الاب فی الذکر الا ان یقال انه اقتداء لقوله تعالی یوم یفر المرء
من اخیه وامه وابیه ووجه التقدیم فی الآیة الترقی من الادنی الی الاعلی کانه یفر من اخیه من صاحبته وبنیه او لان الاحتیاج
الی اضافة الاخ الی یاء المتکلم اکثر من اضافته الی غیره وذو لا یضاف الی مضمر اصلا بل یضاف الی اسم الجنس لانه موضوع
لاجل ان یتوصل به الی جعل اسماء الاجناس صفات الاسماء النکرات نحو جعل المال صفة لرجل تقول رجل ذو مال
مراعات صفة وهذا التعلیل یوجب ان لا یضاف ذو الی غیر اسم فیه معنی الجنس ولا یوجب الا یضاف ذو الی مضمر خاص
فلا وجه لتخصیص نفی اضافته الی مضمر الا ان یقال انما خص المضمر بالذکر لانه لما کان لبعض تلک الاسماء حکم لم یوجد فی
غیرها حال کونها مضافة الی غیر یاء المتکلم صرح بنفی اضافته الی مضمر اصلا سواء کان المضمر یاء المتکلم او غیرها اسقاطا لا
فیه بحکم نظرا الی اضافته الیه ولما جاءت اضافة ذو الی المضمر فی بعض الاشعار فینقض بقاعدة المذکورة من ذو لا یضاف
الی مضمر اجاب منه بقوله وقول القائل انما یعرف ذو الفضل من الناس ذووه شاذ ای قلیل القیاس علیه وکذا نحو اللهم
صلی علی محمد وذویه شاذ وما جاء فی کلام بعض المتاخرین من قوله واصلی علی محمد واله وذویه ای اصحابه خلاف اقتباس
من الدعاء الماثور واذا قطعت ای تلک الاسماء الخمسة من الاضافة قلت اخ واب وحم وهن وفم بحذف لامها وجعلت علی
عینها اعرابها وهذا بحث عن غیر المضاف وانما ذکر تقریبا وذو لا یقطع عن الاضافة الیه لوضعها لازمة للاضافة
الی اسم الجنس المظهر وان جاء فی کلام فهو شاذ وهذا ای ما بینا من قسمی الاضافة المعنویة واللفظیة کله بتقدیر حرف الجر
وقد یقال لا حاجة الی ذکر هذا الکلام لانه قد علم مما سبق واجیب بانه انما ذکره لیکون ذکر کلمة اما التفصیلیة فی قوله
واما ما یذکر فیه حرف الجر فسیاتی بیانه فی القسم الثالث فی الظرف مع العدیل لانها لا تستعمل الا فی العدیلین او اکثر وعدیل
الذکر هو التقدیر فلو لم یذکره لبقیت کلمة اما التفصیل مع عدم العدیل فکانه قال واما تقدیر فیه حرف الجر فی القسمین
والیه ذهب الشیخ ابن الحاجب او علی جمهور النحاة حیث لم یقولوا بتقدیر حرف الجر فی اللفظیة بل خصوها بالمعنویة فی تقدیر
الحرف فعلی هذا القول لم یکن التعریف المذکور شاملا للمضاف الیه بالاضافة اللفظیة الا ان یجعل التقدیر اعم من ان یکون
حقیقة او حکما وانما لم یصرح بتقدیر حرف الجر فی الاضافة اللفظیة کما صرح به فی المعنویة لان حرف الجر فی اللفظیة
لیست منحصرة فی الاقسام الثلثة المذکورة فی المعنویة بل یقدر بحسب اقتضاء تعدیته اسم الفاعل واسم المفعول کما
فی نحو بالغ الکعبة علام الغیوب کما فی حسن الوجه ضارب زید بتقدیر اللام الزائدة لضرورة تقع الجر ثم لما فرغ عن المقاصد الثلثة

الثلثة المشتملة على بيان المعربات بالاصالة شرع في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال **الخاتمة في التوابع** واعلم

ان التي مرت من الاسماء المعربة اعرابها اى اعراب تلك الاسماء يكون بالاصالة لا بالتبعية ثم بينه بقوله بان دخلتها اى على نفس

تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجوازم من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بيان الاسماء

المعربة فقد يكون الاسم الفاء للتفسير او في جواب شرط محذوف اى اذا ذلك فنقول قد يكون الاسم المعرب اعرابه اى اعراب

هذا الاسم وهو ههنا الرفع اما على الابتدائية فمع خبره في محل النصب على انه خبر ليكون وعلى البدلية من الاسم تبعية ما قبله اى بتبعية الاسم

الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعا فاعراب هذا الرفع وان كان منصوبا فاعرابه نصب وان كان مجرورا فاعرابه

جر ثم المراد بالاسم ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الواقعة اوصافا وبالجمل التي هي معطوفات على ماله اعراب

ويسمى اى ذلك الاسم **التابع** مفعول ثان ليسمى وانما سمي تابعا لانه اى ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في الاعراب من

الرفع والنصب والجر وهو اى التابع في الاصطلاح النحاة **كل ثان** هو لبيان الحال ههنا لا للتقصير فلا يشكل الحد بالصفة

الثانية والثالثة لان كل واحد منها في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول لا لما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني

على المتاخر ههنا على المجاز كما وقع في بعض الشروح لان الحقيقة ممكنة ولا يصار الى المجاز الا عند تعذرها وايضا يندفع بما

ذكرنا ما قيل ان المعطوف بالواو والفاء وثم واو يصح تقديمه على المعطوف عليه نحو قوله وعليك رحمة الله السلام على وجه

وعلى تقدير حمل الثاني على المتاخر ينتقض بصورة التقديم الا ان يحمل المتاخر رتبة فالاولى ان يحمل قوله ثان لبيان الحال قطعا

للمسافة **باعراب سابقه** الجار والمجرور صفة ثان اى كل ثان متلبس باعراب سابقه واحترز به عن خبري باب كان وان **من جهة**

واحدة اى من مقتضى واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعلية اخرى وكذا النصب عالما في رايت

رجلا عالما من جهة مفعولية اخرى وكذا جر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفة لا من جهة اخرى وعلى هذا القياس سائر

التوابع ثم احترز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ والثاني والثالث من باب علمت **والتوابع خمسة اقسام** انما كانت

منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يخلو اما ان يكون مقويا للحكم او لا الاول التاكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون مبينا او لا فالاول

لا يخلو اما ان يكون مشتقا او لا فان كان مشتقا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلو اما ان يكون بواسطة

حرف او لا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو البدل النعت والعطف بالحروف والتوكيد والبدل وعطف

البيان لما فرغ من تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال **فصل النعت** قدمه على سائر التوابع لكونه اشد متابعة و

واكثر استعمالا واوفر فائدة **تابع يدل على معنى حاصل في متبوعه** فيه احتراز عن التوابع غير التاكيد فان التاكيد يقوي اخلافه

فلو قال مطلقا كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقا اى غير مقيد بحال النسبة والتاكيد فى جاءنى القوم
كلهم اجمعون يدل على معنى فى متبوعه وهو الشمول والاجتماع الحاصلان فى المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة ومايقع من ان
مطلقا قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو جاءنى رجل عالم او يدل على معنى حاصل فى متعلق متبوعه نحو جاءنى
بان قام بالذى بينه وبين متبوعه علاقة اما قريبة عن نسب نحو جاءنى رجل عالم ابوه او ملك نحو جاءنى رجل حسن غلامه او مخالطة
رجل طويل ثوابه بعينه نحو جاءنى رجل عالم غلام آخره ابو غلام بيه **والقسم الاول من النعت** وهو مايدل على معنى فى متبوعه يتبع متبوعه فى عشرة
اشياء اى يتبعه فى اربعة من عشرة اشياء وثلثة منها ذكرت مجملة بقوله فهى الاعراب اى فى الرفع والنصب والجر والسبعة
الباقية التعريف والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان النعت مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدلٌ ورجال عدل وافعل التفضيل
بمن فانه مفرد مذكر لا غير او فعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او وجدت صفة يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبورا وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مؤنثه يطلق على المذكر كعلامة
ونسابة وانما وجب تبعية هذا النعت للمنعوت فى هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدقا عليه
وقيامه بالموصوف ويوجد منها فى كل تركيب اربعة الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد
والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث نحو جاءنى رجل عالم ومرءة عالمة ورجلان عالمان ومررت بالمتان ورجال علماء
ونساء عالمات وزيد العالم والمرءة العالمة **والقسم الثانى من النعت** وهو مايدل على معنى فى متعلق متبوعه انما يتبع منعوته
فى الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثانى المنعوت فى الخمسة الاخر وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل
كان حكمه فيها حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذى بعده يجب افراده ولم يجز تثنية ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة
لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفعل مذكرا ويجب تانيثه
ان كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقى فكذلك الصفة ثم لا فائدة فى قوله فقط لان الحصر المراد منها مستفاد
من كلمة انما اعنى الاعراب والتعريف والتنكير بيان للخمسة الاول ويوجد منها فى كل تركيب اثنان الواحد من الاعراب والواحد
من التعريف والتنكير وفائدة النعت غالبا تخصيص المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت نكرتين التخصيص فى عرف النحاة عبارة
عن قلة الاشتراك فى النكرات نحو جاءنى رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع مشتركا بين كل فرد من افراد الرجال
فاذا وصف بعالم قل الاشتراك وخصص بفرد من الافراد المتصفة بالعلم وتوضيحه اى وفائدة النعت توضيح المنعوت اذا كان

اذا کان ای النعت والمنعوت معرفتین التوضیح عبارة عن رفع الاحتمال فی المعارف نحو جاءنی زید الفاضل فان
قوله زید یحتمل الفاضل وغیره فلما وصف بالفاضل رفع الاحتمال وقد یکون النعت لمجرد الثناء والمدح ای لمحض الثناء والمدح
لا للتخصیص ولا للتوضیح وهذا اذا کان المنعوت معلوما عند المخاطب بدون ذلک النعت واذا لم یکن معلوما لمحض الثناء والمدح بل
یکون للثناء والتوضیح معا نحو بسم الله الرحمن الرحیم وقد یکون ای النعت للذم نحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم وقد یکون
ای النعت للتاکید اذا دل النعت علی ما یدل علیه المنعوت نحو قوله تعالی نفخة واحدة فان الواحدة تدل علی
ما یدل علیه النفخة لان التاء فی نفخة للوحدة فیدل علی الواحد ولما کان استعمال هذه الثلثة الاخیر قلیلا واستعمال الاولین کثیرا
ذکرها بکلمة قد للتقلیل قد یجیء النعت للتعمیم نحو کان زید فی یوم من الایام ای القصد مجرد کونه یوما لا امر زائد علی ذلک من کونه
یوم الخمیس او یوم الجمعة وقد یجیء للترحم نحو انا زید الفقیر وقد یجیء لکشف الماهیة نحو الجسم الطویل العریض العمیق والفرق
بین الصفة الکاشفة والصفة المؤکدة ان الموضحة مفسرة والثانیة مقررة والفرق بین بین الایضاح والتقریر واعلم ان النکرة
توصف بالجملة الخبریة وهی التی تحتمل الصدق والکذب ولا بد فیها من ضمیر یعود الی الموصوف فیحصل الربط بینهما وینبغی ان
یصرح به کما صرح بذلک عند کون الخبر جملة نحو مررت برجل ابوه عالم فی مثال الجملة الاسمیة او قام ابوه فی مثال الجملة الفعلیة
وانما وصفت النکرة بالجملة الخبریة لان الدلالة علی معنی فی متبوعه کما یوجد فی المفرد کذلک یوجد فی الجملة وانما قید الجملة بالخبریة
احترازا عن الجملة الانشائیة کالامر والنهی والاستفهام والتمنی وغیرها فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا الا بتاویل
وانما خص النکرة بالذکر لامتناع وصف المعرفة بالجملة الخبریة لکون الجملة نکرة ووجوب المطابقة بین الموصوف والصفة فی التعریف
والتنکیر والمضمر لا یوصف بشیء لان فائدة الصفة الاصلیة فی المعارف هو التوضیح وضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف
فتوضیحها تحصیل الحاصل واما المضمر الغائب فمحمول علیهما طردا للباب ولا یوصف بشیء به ای بالمضمر لان الموصوف اعرف
من الوصف او مساو له ولا شیء اعرف من المضمر ولا مساو حتی یوصف به ثم لما فرغ عن بیان النعت شرع فی بیان
العطف بالحروف فقال **فصل** العطف بالحروف ای المعطوف باحدها والعطف فی اللغة الامالة لقب هذا القسم من
التوابع لامالة حرف العطف ما بعده الی ما قبله وفی عرف النحاة تابع جنس یشتمل التوابع کلها ینسب الیه ما نسب الی متبوعه
اعترض علی هذا الحد بانه غیر شامل لبعض افراد المحدود ومثل عاقل فی قولک زید عالم وعاقل واجیب بان الکلام محمول علی
حذف المعطوف تقدیره تابع ینسب الیه ما نسب الی متبوعه او ینسب الی شیء نسب متبوعه الیه فیشمل الصورة المذکورة ثم المراد
بالنسبة اعم من ان یکون علی وجه الایجاب او علی وجه السلب فیدخل فیه المعطوف بلا لانه وقع النسبة هناک سلبا

وكلاهما المتبوع والتابع مقصودان بتلك النسبة فيه احتراز عن سائر التوابع فانها ليست كذلك لان غيره ان كان
بدلا فالمقصود هو التابع فقط وان كان غير البدل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض بالمعطوف ببل لكون متبوعه غير مقصود وبالمعطوف باو وام واما لكونه
غير مقصود مع متبوعه بل المقصود احدهما واجيب عن الاول بان المتبوع في المعطوف ببل مقصود ابتداء وان لم يكن
مقصودا انتهاء لتبدل الراي وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غلط غير مقصود اصلا لابتنائه على سبق
اللسان وعن الثاني بان المراد بكونه مقصودا بالنسبة مع متبوعه ولو بطريق البدلية والمقصود بالمعطوف باو واخواتها
احد الامرين فكان كل منهما مقصودا بطريق البدلية ويسمى اي العطف بالحروف عطف النسق لانه يكون متبوعه على نسق
واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال وشرطه اي شرط
العطف بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اي ذكر تلك الحروف في القسم الثالث
نحو قام زيد وعمرو فعمرو تابع ينسب اليه ما نسب الى متبوعه وهو القيام الى زيد وكلاهما مقصودان بالقيام واذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا اوجب تاكيده اي تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولا
ثم عطف نحو ضربت انا وزيد فان زيد عطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل
بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل قوي وغير المستقل ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف
القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فيجب تاكيده بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا
عن المنصوب والمجرور لان العطف عليهما يجوز بغير التاكيد نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قيد المرفوع بالمتصل
لانه لو كان منفصلا جاز العطف عليه بلا تاكيد نحو انا وزيد ذاهبان ثم اعلم ان هذا التاكيد واجب عند المصنف وهو اختيار
الشيخ ابن الحاجب وذهب البصريون الى انه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح واما الكوفيون
فيجوزونه بلا تاكيد ولا فصل من غير قبح الا اذا فصل استثناء مفرغ اي يجب تاكيده بالضمير المنفصل في جميع الاوقات
الا وقت وقوع فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فيجوز ترك التاكيد بالمنفصل نحو ضربت اليوم وزيد
فانه عطف على التاء في ضربت بدون التاكيد بالمنفصل لمكان الفصل وانما يجوز ترك التاكيد عند الفصل لطريان فتور في المعطوف
باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال
المتبوع لمعارضة هذا الفتور وانما قلنا فيجوز ترك التاكيد بالمنفصل فانه قد يؤكد بالمنفصل عند الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم

فيهما هم والقاعدون وقد لا يؤكد والامران متساويان ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حرف العطف كما في المثال المذكور في المتن
او وقع بعده كما في قوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد واذا عطف اي اذا اريد عطف الاسم
على الضمير المجرور يجب اعادة حرف الجر نحو مررت بك وبزيد وانما لم يقل اعادة الخافض كما قال غيره لاحتمال ان يكون المختار
عنده ما ذهب اليه بعضهم من ان الجار اذا كان اسما لا يجب اعادته ولان حرف الجر كثير انما عطف على الضمير المجرور فاعتبر الاغلب
وانما وجب اعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله به من حيث
انه لا ينفصل عن الجار اصلا وان العطف على الجزء بعد اعادة حرف الجر ايضا ولكن عطف الجزء على عطف المستقل وهذا جائز واما
قراءة حمزة تساءلون به والارحام بالجر عطف على الضمير المجرور في قوله به بدون اعادة حرف الجر فشاذة وقيل الواو في
قوله تعالى والارحام للقسم وفيه نظر مذكور في المطولات وكذا ما جاء في بعض الاشعار + فاذهب فما بك والايام من عجب +
فث ولا قياس عليه ثم اعلم ان وجوب اعادة الجار في حال السعة والاختيار انما هو مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها في حال
الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرمي انه يجوز بغير الاعادة اذا اكد الضمير المجرور بظاهر نحو مررت بك نفسك
وزيد اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اعني ان كان الاول اي المعطوف عليه صفة لشيء نحو جاءني زيد العالم او كان
الاول خبرا لامر نحو زيد عاقل شاعر او كان الاول صلة نحو قام الذي صلى وصام او كان حالا نحو قعد زيد منتدبا
مضروبا والثاني اي المعطوف كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا وجب ان يكون في الاول ضمير وجب ان يكون
في الثاني ايضا ضمير لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس الى ما تقدم فيجوز ان تقول زيد قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان تقول
زيد قام ابوه وقعد عمرو وما رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه
رجلا على الشذوذ ثم اعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيدا ويا زيد
وعبد الله فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية وذا مختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المعرفة
وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوك وذا مختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ
الاضافة مانعة للبناء وكالتجرد عن اللام في يا زيد والحارث فان التجرد لدفع اجتماع آلتي التعريف وذا مختص بالمنادى فلا يتعدى
الى ما عطف عليه وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر مختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى
الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفرق في وجود السبب وعدمه بان يوجد سبب البناء وبناء
او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فح لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم

الى الاصل تقتضي ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه وهو يوجب ان ياخذ المعطوف حكمه بقوله والضابطة اي الاصل والقاعدة
فيه اي في كون المعطوف في حكم المعطوف عليه انه اي الشان حيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف
فيكون المعطوف قائما مقام المعطوف عليه تقديرا وهو يقتضي ان ياخذ المعطوف حكم المعطوف عليه لان الشيء اذا اقام مقام غيره ياخذ
حكمه الا يرى الى ان مفعول ما لم يسم فاعله لما قام مقام الفاعل ياخذ حكمه والى المضاف اليه الذي هو القرية في قوله تعالى و
اسأل القرية فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو الاهل اخذ حكمه وهو الاعراب وحيث لا يجوز ان يقام مقام المعطوف
عليه فلا يجوز العطف ولهذا اوجب الرفع في ذاهب في قولك ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو على انه خبر مبتدأ وهو عمرو
والجملة معطوفة على الاولى عطف جملة على جملة اخرى اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد ويكون تقديره
ح ما زيد ذاهبا عمرو وهو ممتنع لخلوه عن العائد الواجب في الخبر الى اسم ما فاذا لم يجز ان يقام ذاهب عمرو مقام القائم الذي
هو الخبر المعطوف عليه لم يجز عطفه عليه والعطف بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين جائز اذا كان بعض المعطوف عليه مجرورا
مقدما على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان يكون المجرور فيه مقدما على المرفوع او المنصوب نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه في وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء او كان بعض المعطوف عليه
مجرورا مقدما كالمعطوف وانما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما جاء في بعض الاشعار ؂ اكل امرء
تحسبين امرأ ؂ ونار توقد بالليل نارا ؂ فان قوله والنار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف على
امرأ المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما في المثال ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور
والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع ولم يسمع الا في صورة تقديم المجرور ولهذا قال اذا كان مجرورا مقدما وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض
المعطوف عليه مجرورا او مقدما لم يجز العطف في صورتها وان كان العطف معمولي عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيد عمروا وبكر
خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما وصف العاملين بالاختلاف لبيان العموم فان الوصف قد يكون
لبيان المعمم بان يوصف الشيء الخاص لبيان عموم الحكم وشموله الخاص ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
عن بعض الفضلاء ولا يبعد ان يقيم هو الاحتراز عن مثل ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليها
على معمولي عاملين مختلفين بل متحدين في المعمول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقدم المجرور انما هو مذهب الاعلم وغيره
من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف ح وههنا مذهبان آخران كما اشار اليهما بقوله وفي هذه المسئلة اي وفي

وفي مسئلة العطف على معمولي عاملين مختلفين مذهبان آخران وهما ان يقع يجوز اي ذلك العطف مطلقا اي سواء
كان المجرور مقدما او لا عند الفراء قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور
نحو ان زيدا في الدار وعمرو في الحجرة نحو ذهب زيد الى عمرو وبكر خالد فان العطف فيهما غير جائز اتفاقا للفصل بين العاطف الذي
هو الجار وبين المجرور ولا يجوز ذلك العطف مطلقا اي سواء كان المجرور مقدما او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون
المتقدمون لان حرف العطف نائب مناب العامل الواحد فلم يقو ان يقوم مقام العاملين ثم لما فرغ عن بيان العطف بالحروف
شرع في بيان التوكيد فقال **فصل** التوكيد جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء
قد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقوم والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة تابع جنس يتناول التوابع كلها وقوله يدل على تقرير المتبوع فصل
خرج به العطف بالحروف والبدل لانهما لا يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف البيان لانهما
وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلان على تقريره فيما نسب اليه بل في تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد
المتبوع انما قال هذا ليدخل فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب زيد ونحو ان
زيدا قائم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه تاكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي
لان البحث في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرفي عن الحد ثم لما عرف التوكيد شرع في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين
لفظي اي منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل الا من تقرير اللفظ وهو مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا
عند البصريين ولنفسه وعينه منه عند الكوفيين وهو اي التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجري في الالفاظ كلها اسماء وافعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية وغيرها نحو جاءني زيد زيد وجاء جاءني زيد وان ان زيدا قائم ونحو جاء زيد جاء زيد
ونحو زيد قائم زيد قائم واراد بتكرير اللفظ الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك فان
ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا للاول لفظا ومعنوي اي منسوب الى المعنى لانه يحصل من ملاحظة المعنى
وهو اي التاكيد المعنوي يكون بالفاظ معدودة اي محفوظة محدودة وهي التسعة المذكورة في المتن اخذ منها بالتثنية والجمع وقال
المالكي كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيبويه وان غفل عنها سائر النحاة وهي اي وتلك الالفاظ النفس والعين تستعملان
للواحد والمثنى والمجموع مختلفين باختلاف الصيغة اي صيغتهما من حيث الافراد والتثنية والجمع والضمير اي باختلاف ضميرهما
الراجع الى المتبوع المذكر نحو جاءني زيد نفسه للمذكر الواحد والزيدان انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر وانفسهما

بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب الاول اولى لما سياتي في بحث المثنى والزيدون انفسهم لجمع المذكر وكذلك اي ومثل
النفس في الامثلة العين نحو جاءني زيد عينه للمذكر الواحد و جاءني الزيدان عينهما وعيناهما للتثنية المذكر و جاءني الزيدون
عينهم لجمع المذكر ولما ذكر امثلة تاكيد المذكر بالنفس والعين شرع في بيان امثلة تاكيد المؤنث بهما فقال و جاءتني الهند نفسها
وجاءتني الهندان نفسهما او نفساهما وجاءتني الهندات انفسهن وكذلك عينها واعينهما او عيناهما واعينهن وكلا للمذكر
وكلتا بزيادة التاء للمؤنث للمثنى خاصة اي يستعملان لتاكيد المثنى خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب
او متكلم نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاهما وقمتما كلاكما وقمتما كلتاكما وقمنا كلانا وقمنا كلتانا ثم قوله خاصة
منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريح يستعملان مقدر فان قلت كون ذي الحال مذكرا وكون الحال اعني خاصة
مؤنثا اوجبت مطابقة بينهما قلت التاء في الخاصة ليست للتانيث بل هي للمبالغة كما في علامة ويجوز ان يكون الخاصة مصدرا
على وزن فاعلة بمعنى الخصوص كالباقية في قوله تعالى هل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوبا بالفعل مقدرا اي اخص المثنى
بتاكيدهما خصوصا وانما قال خاصة احترازا عن المفرد والجمع فانهما لا يؤكدان بكلا وكلتا وكل واجمع واكتع من حول كتيع اي تام
واتبع من التبع بفتحتين وهو طول العنق مع شدة مغرزه والجامع بينهما الكثرة والظهور وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة من بضع العرق اي سال لغير المثنى اي يجيء هذه الالفاظ لغير المثنى من موحد وجمع مذكرا او مؤنث باختلاف الضمير في كلمة
كل دون الصيغة والصيغة اي وباختلاف الصيغة في الكلمات البواقي دون الضمير نحو جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون
ابصعون لجمع المذكر وقامت النساء كلهن جمع كتع بتع بصع لجمع المؤنث وهذا انما يجوز في جمع المؤنث بتاويل الجماعة
وفي الواحد المؤنث يجوز بدونه نحو اشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وفي جمع المؤنث خاصة جمع كتع بتع بصع واذا اردت
تاكيد المضمر المرفوع المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين لا بكلا وكلتا وكل واجمع واخواته يجب تاكيده
اي تاكيد المضمر المرفوع المتصل بمضمر المنفصل اولا ثم اكد بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك فان نفسك تاكيد
لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما يجب تاكيده بمنفصل لان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد
ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لزم التباس التاكيد بالفاعل في مثل زيد
ضرب هو هو نفسه وبشر جاء هو عينه ولما لزم التباس في هذه الصورة التزم فيما لا يلزم ذلك وهو المضمر المرفوع
المتصل البارز طردا للباب وبخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قيد المضمر
بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك

تك نفسك واما التاكيد بالمتصل لجواز تاكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل آخر نحو انت نفسك
فاعل ولا يؤكد بكل واجمع شيء الا ما اي شيء مفردا كان او جمعا يكون له اجزاء وابعاض والمراد بالاجزاء الامور المتعددة
ليعم الافراد والاجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء والابعاض حسا كالقوم وكالرجال فان كل واحد منها يصح
افتراق اجزائه وابعاضه اي افراده في الحس وهي زيد وعمرو وبكر الى غير ذلك كما تقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حسا اما
منصوب على انه تمييز من فاعل يصح على انه مفعول مطلق اي يصح افتراقها افتراق حس او على انه خبر كان المحذوفة
او على انه حال بحذف المضاف اي يصح افتراقها حال كونها ذات حس وقوله حكما عطف على حسا او حكما كالعبد فانه يصح
افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربعه كما تقول اشتريت
العبد كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والمجيء والذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله
فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربعه وكذا لا يصح ان يقال جاء زيد كله
وذهب زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزاء زيد لا حسا ولا حكما وانما لا يؤكد بكل واجمع الا ما له اجزاء وابعاض لان وضعهما لافادة
الشمول وقد تعذر ذلك فيما لا جزء له حسا او حكما واعلم ان اكتع وابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة جمع تابع لاجمع لم يرد بها
تاكيد لاجمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يراد انها اتباع له استعمالا يعني انها لا تستعمل تاكيدا بدونه لانها لا تدل على
معنى الجمع ظاهرا الا اذا الحقت الى اجمع والى هذا اشار بقوله وليس لها اي لتلك الالفاظ معنى ههنا اي في ما استعملت تاكيدا
بدونه اي بدون اجمع وانما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلثة موضوعة لمعان في الاصل من غير اجمع كما اشرنا اليه فلا يجوز
الفا المنتجة تقديمها اي تقديم تلك الالفاظ على اجمع لكونها اتباعا له ثم تقديم اكتع على اخويه في الفصيح ثم ابتع على ابصع
عند الزمخشري وعند البغدادية والجزولي تقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان ابتدا باتيهن ثبت بعد اجمع ولا يجوز ذكرها
اي ذكر اكتع وابتع وابصع دونه اي دون ذكر اجمع لانه يلزم ذكر التابع بدون ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التاكيد
شرع في بيان البدل فقال **فصل** البدل تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما نسب الى متبوعه اعترض على
هذا الحد بانه لا يشمل البدل من المنسوب نحو ضيقني زيد اخوك وجوابه ما مر في حد العطف بالحروف ولو قال البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه لكان اشمل واخصر وهو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحروف لانه واذا كان تابعا مقصودا بالنسبة لكن المتبوع
كذلك مقصود بالنسبة ولما فرغ عن تعريف البدل شرع في تقسيمه فقال واقسام البدل اربعة وذلك لان البدل

اما ان یکون مدلوله مدلول المبدل منه اولا فالاول بدل الکل من الکل والثانی اما ان یکون مدلوله بعض مدلول المبدل
منه اولا فالاول بدل البعض من الکل والثانی اما ان یکون بین البدل والمبدل منه تعلق غیر الکلیة والبعضیة اولا فالاول
بدل الاشتمال والثانی بدل الغلط احدها بدل الکل من الکل وهو مامدلوله مدلول المتبوع نحو جاءنی زید اخوک فان قلت
کیف یکون مدلول اخوک مدلول زید لانه یدل علی اخوة المخاطب ولا یدل علیها زید وایضا لوکان مدلوله عین مدلول
المتبوع لکان تاکیدا ولم یکن بدلا قلت المراد بقوله وهو مامدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان فیما صدق علیه ای یطلقان علی
ذات واحدة وثانیها بدل البعض من الکل وهو مامدلوله جزء المتبوع نحو ضربت زیدا راسه وثالثها بدل الاشتمال
وهو مایکون بینهما ای بین البدل والمبدل منه تعلق بغیر الکلیة والبعضیة کسلب زید ثوبه واعجبنی زید علمه وانما سمی
هذا بدل الکل لاشتمال المبدل منه علی البدل باعتبار تشویقه الی البدل وکونه دالا علیه اجمالا بحیث یبقی سامع المبدل منه
منتظر الذکر البدل هذا هو الوجه المشهور المطرد فی افراد هذا البدل وبه اخذ الحاجبی وابو البقاء وقیل لاشتمال البدل علی
المبدل منه قال الجرجانی فی قولهم سلب زید ثوبه لان الثوب لما اتصل به واشتمل علیه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصح البدل
وقال المبرد لاشتمال الفعل المسند الی المبدل منه علی البدل لیفید ویتم لان الاعجاب فی قولهم اعجبنی زید علمه
سند الی زید ولا یکتفی من حیث المعنی لانه لا یعجبک الا العلم والیه ذهب الاندلسی والعجیدوانی وبرد علی هذا بدل البعض
نحو اعجبنی زید راسه فان الاعجاب بالنسبة الی الراس مثله الی العلم فی الاشتمال ولکنه لا یقدح هذا فی اختصاص
التسمیة لان الاطراد فی وجه التسمیة غیر لازم کما مر غیر مرة ثم المراد بالتعلق بینهما بحیث یوجب النسبة الی المبدل منه
النسبة الی البدل اجمالا فیبقی النفس عند ذکر المبدل منه منتظرة الی البیان بذکر البدل نحو اعجبنی زید علمه فان علم ابتداء
ان یکون معجبا باعتبار صفاته کالعلم والجود والشجاعة وغیرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الی زید نسبته الی
صفته اجمالا بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زید غلامه او حماره لان نسبة الضرب الی زید تامة ای غیر مجملة لا یلزم فی
صحتها اعتبار غیر زید فیکون من باب بدل الغلط ولا یدخل بدل الاشتمال فی بعض افراده وراءبعها بدل الغلط وهو مایذکر
بعد الغلط کجاء زید جعفر ورایت رجلا حمارا وانما سمی بدل الغلط لکون الغلط سببا للاتیان به لا انه غلط
لذا ذکره ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فینبغی ان لم یذکر ثم الظاهر ان الاضافة فی جمیع الابدال مطردة بمعنی اللام
لکن یاد فی ملابسة ای بدل یختص بان ینسب الی الکل والی البعض والی الاشتمال والی الغلط والبدل اذا کان نکرة عن معرفة
یجب نعته ای نعت ذلک البدل النکرة وقیل حسن نعته کقوله تعالی بالناصیة ناصیة کاذبة خاطئة فان قوله ناصیة نکرة

ابدلت عن المعرفة وهي الناصية نعتت بكاذبة وذلك لكراهتهم كون المقصود قاصرا في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجابر

لذلك فان قلت يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه ولم ينعت بشيء وبقوله تعالى

حٰم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله شديد العقاب بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشيء

قلت كل من ذلك يدل على التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله اله احد والله شديد العقاب ثم النعت

انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فانه لا يجب نعته نحو مررت بزيد حماره ونحوه ولا يجب ذلك

اي نعت البدل في عكسه اي في عكس ما اذا كان البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة قام رجل اخوك ولا يجب

ذلك اعني النعت في المتجانسين اي في المتماثلين بان يكونا معرفتين نحو ضرب زيد اخوك او نكرتين نحو جاءني رجل غلامك

ثم لما فرغ من بيان البدل شرع في عطف البيان فقال فصل عطف البيان تابع جنس يتناول التوابع كلها غير صفة

احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن بواقي التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضح وهو اي عطف البيان

اشهر اسمي شيء هذا هو المفهوم من المفصل والمذكور في الوافية ولا يجب ان يكون علما ولا اعرف ويوافقه ما في

اللب حيث قال ولا يلزم ان يكون اوضح من المتبوع بسبب مجيئه بعد اسم مشترك اذ قد يوضح الشيء ما اوضح منه مفردا عنه

عند اجتماعهما كما اذا كنى كل من المسلمين بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم وابي محمد عبد الله يوضح الثاني الاول وان كان الاول

اوضح منه مفردا نحو قام ابو حفص عمر فقوله عمر عطف ابو حفص وهو كنية امير المومنين عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقوله

وقام عبد الله ابن عمر على هذا القياس ولا يلتبس عطف البيان بالبدل لفظا من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما معنى

مطلقا اي في كل صورة وذلك لما مر في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطئة عليه وعطف البيان غير مقصود

بها المتبوع وذكره لتوضيح المتبوع في مثل قول الشاعر متعلق بقوله ولا يلتبس وانت عرفت المرار الاسدي انا ابن التارك

البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان قوله بشر عطف بيان البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل معتمد في حكم

تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد الا عند من يجيزه والمراد بقوله في مثل ما كان

عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيفت اليه الصفة المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقوله وعليه الطير مفعول ثان للتارك

ان جعل بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه

ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه

ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابتة في الاسم المعرب شرع في الباب الثاني الثابت في الاسم المبني فقال ۱۲

٢ فان قوله شديد العقاب

الباب الثاني في الاسم المبني وهو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا او مع عامله او تركيب
تحقق معه العامل على ما عرفت من اختلاف الاقاويل في حد المعرب نحو اب ت ث ملء اراد اسماء الحروف لا مسمياتها والا
فلا يستقيم التمثيل بحروف الهجاء لانه بحث عن الاسم المبني على انه وقع في بعض النسخ نحو الف وبا وتا وثا و واحد واثنان و
وثلثة كلفظ زيد حال كونه وحده فانه نحو هذه الاسماء مبني بالفعل على السكون ومعرب بالقوة اي بالامكان هذا ما ذهب
اليه الشيخ بن الحاجب وتبعه المصرح اعتبارا لحصول الاستحقاق بالفعل الصلاحية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المعرب
وذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء المعدودة العارية عن المناسبة لمبني الاصل معربة بالفعل اعتبار المجرد صلاحية
الاعراب بعد التركيب او شابه مبني الاصل اي مناسبة موثرة في البناء وانما فسرنا قوله او شابه بقولنا ناسبه ليتناول
ما تضمن معنى مبني الاصل كاين وما وقع موقعه كنزال وما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها مناسب لمبني الاصل وليس بمشابه له
وانما وصفنا المناسبة بموثرة في البناء احترازا عن المناسبات التي لم توثر في البناء لضعف او معارض كمناسبة اسم
الفاعل الذي بمعنى الماضي ومناسبة غير المنصرف الفعل الماضي والامر في الفرعيتين ومناسبة اي الحرف مع لزوم الاضافة
المنافية للبناء اما الضعف ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه
في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة اسم الفاعل للماضي ضعيفة واما العارض
ففي غير المنصرف فانه يناسب الفعل مطلقا في الفرعيتين فمناسبته الماضي والامر تقتضي البناء ومناسبة المضارع تقتضي
الاعراب فلم توثر هذه المناسبة مع المضارعة وكذا يتحقق في مناسبة اي معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه
لازم الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه لمانعة الخلو دون الجمع بان يكون متعلقا بقوله شابه وهذا شروع
في بيان مشابهة الاسم بمبني الاصل اي بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجا الى قرينة الاشارة فشابه الحرف
في الاحتياج فبني لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها اي ونحو قرينة الاشارة كقرينة الصلة او نحو كلمة هؤلاء مثل هذا او
او ذاك من اسماء الاشارة او يكون اي وذلك الاسم مبنيا على اقل من ثلثة احرف او تضمن الاسم معنى الحرف
تحقيقا لا توهما فلا يرد تاء التثنية لان تضمنها واو العطف وهمي لا تحقيقي نحو ذا ومن مثالان لما هو مبني على اقل من
ثلثة احرف فشابه الحرف كمن وعن في البناء على ذلك فبني لهذا واحد عشر الى تسعة عشر مثال لما هو متضمن لمعنى
حرف العطف لان معناه احد وعشر فبني لهذه المشابهة واذا عرفت ذلك فاعلم ان وجوه المشابهة ستة بالاستقراء
احدها تضمن الاسم معنى مبني الاصل وثانيها الافتقار في الدلالة على المعنى وثالثها وقوعه موقعه ورابعها كلمة

مشاكلة لما وقع موقعه وخامسها وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم وسادسها اضافته الى ما اشبهه وسابعها بناؤه
على اقل من ثلثة احرف وهذا القسم اى ما شابه مبنى الاصل لا يكون معربا اصلا اى لا بالفعل ولا بالقوة بخلاف القسم
الاول اى ما وقع غير مركب مع غيره فانه مبنى بالفعل ومعرب بالقوة كما عرفت وحكمه اى حكم الاسم المبنى ان لا يختلف آخره
باختلاف العوامل فى اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فيجعل حكمه مقابلا لحكم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانه
يجوز ان يختلف آخر المبنى لا باختلاف العوامل نحو من الرجل ومن المرء ومن زيد ثم الحق ان يؤخر حكم المبنى عن تقسيمه الا انه
قدمه لان غيره ضبط تعريفا للمبنى فنبه على انه الحكم الذى لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول
وحركاته اى حركات المبنى تسمى ضما سمى به لحصوله بضم الشفتين وفتحا سمى به لانفتاح الفم فى التلفظ به وكسرا سمى به
لانكسار الشفة السفلى فى التلفظ به وسكونه اى سكون المبنى يسمى وقفا سمى به لتوقف النفس به انما هى على اصطلاح البصريين
يعنى ان التسمية المخصوصة بهذه الالقاب للمبنى انما هى على اصطلاح البصريين بين المتقدمين والمتاخرين واما الكوفيون
فيطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس وانما قال وحركاته تسمى الخ لان المبنى قد يكون مع الالف والياء
نحو يا زيدان ولا رجلين ولا تسميان ضما وفتحا حقيقة وقد وقع ذلك التسمية فى كلام المتقدمين مجازا وقال الشيخ الرضى
وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز وهو اى الاسم
المبنى مطلقا لا المشابه لمبنى الاصل فقط لان الاصوات داخلة تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبنى بالمشابه
لمبنى الاصل فقد سهى سهوا بينا على ثمانية انواع خبر لقوله وهو المضمرات بدل عن الانواع فهو مجرور او خبر على تقدير
احدها فمرفوع وكذا ما عطف عليه واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع
على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا ان الاصوات ليست باسماء لانها لم توضع لمعنى بل هى دالة عليه بالطبع
فكيف يكون ذكرها فى الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء فعوملت معاملتها
واجريت مجراها فى البناء فلهذا اعدها منها ولا يجوز ان يكون الاصوات الاصوات على انه معطوف على الافعال لانه صدر بحث الاصوات
فيما بعدها بالاصوات لا باسماء الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال وبعض الظروف جميع الظروف
ليست بمبنية بل المبنى بعضها وانما لم يقل وبعض الموصولات مع ان ايا واية منها معربتان ولم يقل ايضا وبعض الكنايات
مع ان فلانا وفلانة منها معربتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية وللاكثر حكم الكل بخلاف الظروف فان اكثرها
معربة فافترق اولئلا يوهم انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان الذين واللتين من الموصولات معربتان لكن ينبغى ان يقول

وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك واذا عرفت ذلك فاعلم ان حصر
المبني في ثمانية انواع لا يشكل بما الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن واقسامها سوى الموصولة لان المراد
بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال
التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل
ايضا بخمسة عشر وبعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركباب باب في بيان طائفة من الاسماء
المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ومشكل غير مع ما وان لدخولهما اذا في بعض الظروف ولما فرغ عن تعداد المبنيات شرع في
تعريف كل واحد منها فقال **فصل** المضمر قدمه على سائر المبنيات لان افراده كلها مبنية من غير اختلاف وانما بني
المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف في الاحتياج اسم صرح باسم ليخرج عنه كاف الخطاب
في نحو ذلك وهاء ويلك وهو ورائك لانه حرف وضع ليدل على متكلم او مخاطب اي بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم
والمخاطب لانهما لم يدلا عليهما بالصيغة لا بالمادة او يراد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيهما جهة الغيبة فلا يرد لفظ المتكلم
والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهي غيب او يراد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد ان لانهما
لا يسميان متكلما او مخاطبا في الاصطلاح او غائب تقدم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها
والحال انها غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها لفظا او معنى او حكما المراد بتقدم ذكره لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب
زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن معنى الضمير نحو قوله
تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل المتضمن اعدلوا اياه او يدل عليه سياق الكلام التزاما نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس اي ولابوي الميت اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت والمراد بتقديم ذكره حكما ان يعود
الضمير الى ما احضر في الذهن من الشان والقصة او غيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال اولا ثم التفسير ثانيا
في مقام التفخيم والتعظيم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في المفسر تفخيما وتعظيما فهو عائد الى ما تقدم ذكره حكما كقوله
تعالى قل هو الله احد وكقولك نعم رجلا ثم لما فرغ عن تعريف المضمر شرع في تقسيمه فقال وهو اي المضمر على قسمين
منفصل وهو اي المتصل ما لا يستقل وحده اي الذي لا يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح اي ما كان كالجزء لما قبله
وبعض حروفه داخلة في الاصطلاح لانه صح التلفظ بالمضمر المتصل البارز عقلا ايضا ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب
اقسام ثلثة لانه اما مرفوع نحو ضربت على صيغة الماضي المعروف وضرب على صيغة الماضي المجهول المثبتين الى ضربن

الى ضربن على صيغة الماضي المعروف الغائب وثانيهما الى ضُرِبْنَ على صيغة الماضي المجهول الغائب فيكون كلها الى ج للاستفادة
لا لمد المتكلم بعلم وخول ما بعدها في حكم ما قبلها تصريفه ضربت ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس تصريف المجهول وانما بدؤا بالمتكلم لان الضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدمه في الحد واخر
ضمير الغائب لانه تحت الكل او منصوب وهو اما متصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن تصريفه ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم
ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن او متصل بالحرف نحو انني الى انهن تصريفه انني اننا انك انكما انكم انكِ
انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن او مجرور وهو اما متصل بالاسم او بالحرف نحو غلامي ولي الى غلامهن ولهن تصريف
الاول غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه غلامهما غلامهم غلامها غلامهما غلامهن تصريف
الثاني لي لنا لك لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن ومنفصل عطف على قوله متصل وهو اي المنفصل ما استقل
اي الذي يصح التلفظ به منفردا في الاصطلاح وهو باعتبار الاعراب قسمان اما مرفوع نحو انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما
انتن هو هما هم هي هما هن او منصوب نحو اياي الى اياهن تصريفه اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه
اياهما اياهم اياها اياهما اياهن ثم اذا تبين انقسام ضميري المتصل والمنفصل الى الاقسام الخمسة المذكورة فلذلك اي الضمير
مطلقا ستون ضميرا اثنا عشر للمرفوع المتصل واثنا عشر للمرفوع المنفصل واثنا عشر للمنصوب المتصل واثنا عشر للمنصوب
المنفصل واثنا عشر للمجرور المتصل واما المجرور المنفصل فلم يجئ في كلامهم وذلك لئلا يلزم تقديم المجرور على الجار لان معنى المنفصل
ان لا يحتاج في التلفظ به الى شيء فلما كان التلفظ به مستقلا يجوز ان يتقدم على العامل وان يتاخر عنه فاذا جاء تقديمه على
العامل يلزم تقديم المجرور على الجار وهو غير جائز ولما فرغ عن بيان اقسام الضمير شرع في بيان محل استتار الضمير المتصل
فقال اعلم ان المرفوع المتصل خاصة اي دون المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما يكون مستترا في الماضي للغائب
اي للواحد الغائب والغائبة اي الواحدة الغائبة دون تثنيتهما وجمعهما وانما يكون مستترا فيهما لان الغائب ضعيف فالخفة
الحاصلة بالاستتار مناسبة له وانما لم يستتر في تثنيتهما وجمعهما دفعا للالتباس ولم يعكس الامر لان المفرد باولوية
السبق استحق الخفة وانما لم يستتر في المخاطب والمتكلم لانهما قويان فالقوة الحاصلة بالابراز مناسبة لهما لا الضعف
الحاصل بالاستتار كضرب مثال للماضي الغائب وضربت مثال للماضي الغائبة وفي المضارع عطف على قوله في الماضي اي
ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقا اي زمانا مطلقا واستتارا مطلقا يعني سواء كان المتكلم واحدا ومثنى او مجموعا
او مذكرا او مونثا نحو اضرب ونضرب والمخاطب عطف على قوله للمتكلم اي ويكون مستترا في المضارع للمخاطب اذا كان

مفرداً مذكراً كتضرب والغائب والغائبة كيضرب وتضرب وانما استتر في المضارع للصيغ المذكورة لوجود القرائن الدالة على الضمائر
وهي الهمزة والنون والتاء والياء بخلاف المخاطبة في الاصح وتثنية الغائب والغائبة وجمعهم وجمعها وتثنية المخاطب والمخاطبة وجمعهما
وفي اسم الفاعل والمفعول وكذا في الصفة المشبهة وافعل التفضيل مطلقاً اي سواء كان واحداً او مثنى او جمعا او مذكرا او مونثا
لوجود قرينة دالة على الضمير وهي علامات التثنية والجمع كالالف والواو وحمل المفرد على المثنى والمجموع طرداً للباب تقول زيد ضارب
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان
وضاربون حرفا زيدتا علامة المثنى والمجموع كالالف والواو في الزيدان والزيدون وليستا ضميرين بدليل اختلافهما بالعامل
نحو جاءني الضاربون ورأيت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
مرفوعاً كان او منصوباً الا عند تعذر المتصل استثناء مفرغ اي ولا يجوز استعمال المنفصل في جميع الاحيان الا حين تعذر المتصل
وذلك لان وضع الضمائر للايجاز والمتصل اخصر من لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يجوز العدول عن الاصل الا عند
تعذره فلا تقل ضربت انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل وذلك التعذر اما بسبب تقدم الضمير على عامله كاياك نعبد لانه اذا
تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال يكون بآخر العامل فان المتصل كالجزء منه او بسبب الفصل بين الضمير وعامله لغرض
لا يحصل الا به ونظيره ما ضربك الا انا اذ لو اتصل بغيره لم يتحقق متعذرا الاتصال وانما تعذر الاتصال بالفصل اذ الفصل ينافي
الاتصال وترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الا به او بسبب كون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع ونظيره ما انت قائما
لعدم ما يتصل به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور لانه يجوز اتصالهما بالحروف نحو انني وانك
ولي ولك او كون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد او بسبب حذف عامله لانه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل
به نحو اياك والشر فان جميع هذه الصور يجوز فيه استعمال المنفصل لتعذر المتصل واعلم ان لهم اي للنحاة ضميرا مفردا غائبا لان
المراد بالشان والقصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة يقع قبل جملة من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة
الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما وقع قبل الجملة للتعظيم والاجلال
لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام من السامع عند غفلته وانما وقعت الجملة
بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده وانما قلنا من غير تقدم معاد لئلا ينتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على
ان يكون هو مبتدأ عائدا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير يقع قبل جملة تفسره لانه باعتبار عوده الى
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع الابهام بجملة زيد قائم تفسره صفة جملة اي تفسر تلك الجملة ذلك الضمير

الضمير لابهامه وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لايكون الا الجملة والفراء جاز تفسيره

بالمفرد المؤول بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشان فى المذكر وضمير القصة فى المؤنث سمى هذا

ضمير الشان والقصة لانه عائد الى ما هو معهود فى الذهن من شان وقصة نحو قل هو الله احد مثال لضمير الشان وهى هند

قائمة مثال لضمير القصة ولما فرغ عن بيان ضمير الشان والقصة شرع فى بيان ضمير الفصل فقال ويدخلون اى العرب

بين المبتدأ والخبر قبل دخول العامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع اثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق كونها ضميرا فاراد بيان الفصل

على وجه لايكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة مرفوع متفق عليه وان اختلف فى كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا فى كونه ضميرا مرفوعا وانما

اتى الفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح الا ان يوصف واختير صورة المرفوع ليناسب الطرفين اعنى المبتدأ والخبر

منفصل نعت صيغة المرفوع المنفصل لانه اما حرف موضوع على صورة الانفصال او هو اسم مبتدأ وايضا اذا كان ضميرا

كان حقه الانفصال مطابق للمبتدأ فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة وانما كان

مطابقا للمبتدأ لانه عبارة عنه وقد يجعل مطابقا للخبر الغير اذا كان الخبر اى خبر المبتدأ معرفة او ملحقا بالمعرفة فى امتناع دخول

اللام عليه مثل افعل وافعل من كذا وهذا اشترط للادخال وانما اشترط ذلك لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر

معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا بالمعرفة لامتناع دخول اللام عليه فانه يوجد

فيه من مقام اللام ولهذا لايسوغ الجمع بينهما فلا يقال زيد الافضل من عمرو فان قلت قد يكون المبتدأ نكرة مخصصة واذا كان

مخصصة والخبر لايكون الا نكرة مخصصة او مخصصة فيلتبس بالنعت ايضا اذ النكرة يوصف بمثلها قلنا قلت الغالب

فى المبتدأ هو التعريف وكونه نكرة مخصصة بالنسبة الى التعريف نادر والعبرة للغالب واجاز ابو عثمان المازنى وقوع الفصل

قبل المضارع لانه مشابه للاسم فى امتناع دخول اللام عليه كقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفيه نظر لانه لايتعين فى

الآية لكونه فصلا لاحتمال كونه مبتدأ او تاكيدا كما فى قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وتسمى اى تلك الصيغة فصلا عند البصريين

فقال متاخرون منهم انما تسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والصفة وقال الخليل وانما تسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله

وما بعده بتبيان ان ما بعده ليس خبر الاول وليس من صفاته ومتمماته وقال كلا الوجهين واحد وانما الفرق فى العبارة

وتسمى عمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لايسقط عن الخبرية نحو زيد هو القائم مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدأ

والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما وكان الخبر معرفة وكان زيد هو افضل من عمرو مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدأ

والخبر بعد دخول العامل اللفظى وكان الخبر افعل من كذا وقال الله تعالى كنت انت الرقيب عليهم مثال لادخال صيغة المرفوع

بين المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظي او كان الخبر معرفة ولما فرغ عن بيان المضمرات شرع في بيان اسماء الاشارة

فقال **فصل** اسماء الاشارة اي اسماء وضعت ليدل على مشار اليه كلمة ما جنس وقوله ليدل على مشار اليه فصل خرج به ما عدا

المحدود من الاسماء فان قلت ان كان المراد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية لا يستقيم الحد

حيث يدخل فيه ضمير الغائب ونحوه قلت المراد هو الاول والتعريف لفظي وهو تعريف لفظ بلفظ اصلي منه ويجوز ان يكون المراد

هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب ونحوه بقيد الحسية فان ضمير الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنى اللغوي لكن لم يرد

ذلك بل يراد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او تقول المراد به الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يرد

ضمير الغائب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجد فيه الاشارة الحسية لان ذلك محمول

على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه وانما بنيت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا

ونحوه وحمل البقية عليه او لاحتياجها الى ما تبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بالحروف في الاحتياج وهي اي اسماء الاشارة

خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخلو من ان يكون مذكرا او مونثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون

مفردا او مثنى او مجموعا والمجموع مشترك بين المذكر والمونث فيحصل خمسة الفاظ لستة معان ذا للمذكر المفرد عن الكوفيين

ان اصله الذال وحدها والالف زائدة وعن الاخفش ان اصله ذي بالتشديد فحذفت اللام فبقي ذي مثل كي فقلبت الياء

الفا ليخرج عن صورة الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوي بفتح العين اذ واوي العين ويائي اللام اكثر من يائيها فحذفت

اللام وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ذا وذان في حالة الرفع وذين في حالة النصب والجر لمثناه اي المثنى المذكر

وعن بعضهم انه معرب لانقلاب الفه ياء جرا ونصبا كسائر الاسماء المثناة والآخرون على انه مبني لوجود علة البناء وفيه كالمفرد

والجمع وعن ابي اسحاق الزجاج ان المثنى مطلقا مبني لتضمنه معنى واو العطف اذ اصل زيدان زيد وزيد ويجيء في بعض اللغة

ذان في احوال الثلث ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وسيأتي تقلب الالف ياء وذي الاصل في لغات

المونث الواحدة ذي لكونها بازاء ذا للمذكر الواحد وقيل بالانه لم يتن منها الا هي وقيل هما اصلان وته وذه تقلب الالف

والواو هاء من غير وصل الياء بها وذهي وتهي بوصل الياء بها للمونث الواحدة وتان في حالة الرفع وتين في حالة النصب

والجر لمثناها اي لمثنى المونث واولاء بالمد والقصر واذا كان بالقصر يكتب بالياء واذا كان بالمد بنون مكسور كصبه وان كان

او لا معرفة وصيه منونا نكرة لافادة البعد وتنزيله بالبعد منزلة النكرة لجمعها اي لجمع المذكر والمونث عاقلا كان او غيره وقد

يلحق باوائلها اي باوائل اسماء الاشارة هاء التنبيه ليدل على تنبيه المخاطب كهذا وهذان وهذين وهاتا وهاتان وهاتين

وتاتين وهولاء ويتصل باواخرها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على احوال المخاطب
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والدليل على كون هذه الكاف حرفا امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان
اسما لما امتنع ذلك ولانه غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك انيث وذلك آنست ولا يبعد
ان يقال لا يكون في التركيب اسم الا محل له من الاعراب فيكون الكاف حرفا وهي اي حروف الخطاب ايضا كاسماء الاشارة
خمسة الفاظ لستة معان والقياس يقتضي ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة الفاظ نحو
ك كما كم كِ كن فذلك اي المجموع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون الحاصل من ضرب خمسة
حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي اي وتلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك ذاكما ذاكم ذاكِ
ذاكما ذاكن وذانك الى ذانكن يعني ذانك ذانكما ذانكم ذانكِ ذانكما ذانكن وكذا البواقي من الامثلة تقول تاك تاكما
تاكم تاكِ تاكما تاكن اولئك اولئكما اولئكم اولئكِ اولئكما اولئكن واعلم ان ذا للقريب وذلك للبعيد اي للمشار اليه القريب
والبعيد وذاك للمتوسط اي الذي بين القريب والبعيد ويستعمل الكاف الا للمتوسط والبعيد ويستعمل اللام للتنصيص على
البعيد وانما اخر المتوسط عن الطرفين في الذكر والقياس ان يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسخ لتوقف معرفته على الطرفين ثم لما فرغ
عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولة فقال **فصل** الموصول انما بنيت الموصولات لمشابهتها بالحروف
من حيث افتقارها الى الغير وهو صلة اسم هو كالجنس وقوله لا يصح ان يكون جزءا تاما من جملة الا بصلة بعده اي بعد الموصول
كالفصل يخرج به الاسماء التي تصح ان يكون جزءا تاما من جملة بدون صلة كزيد ورجل وفي قوله جزءا تاما اشارة الى ان الموصول
يصلح لان يكون جزءا بدونها لكن لا يكون جزءا تاما والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ او خبرا او فاعلا ونحو ذلك ولما كانت
الصلة ماخوذة في تعريف الموصول وهي غير مبينة احتيج الى ان يعرفها بقوله وهي اي الصلة جملة خبرية معلومة مضمونها للمخاطب
لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وبما اخفى منه وانما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي والتي
واشباههما ادخوعها موضوعة لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها محمول عليها وانما وصف الجملة بالخبرية لان الانشائية لا ثبوت
لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه واما وقوع الجملة القسمية صلة لقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان الصلة هي
جواب القسم وهو جملة خبرية وانما قلنا معلومة مضمونها قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب
قبل جريها على الموصوف ولا بد من عائد فيها اي في الصلة ليعود الى الموصول وذلك العائد ضمير غالبا ويجيء الظاهر موضع المضمر
نادرا نحو جاءني الذي ضرب زيد لو قال المالكي في التسهيل فرق بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد ولم يقل

ولم يقل من ضمير لان العائد اعم من الضمير وانما احتاجت الصلة الى عائد ليرتبط بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله اى
مثال الموصول المعرف الذى الواقع فى قولنا جاءنى الذى ابوه قائم او قام ابوه ذكر مثالين لان الاول مثال للموصول الذى
صلته جملة اسمية والثانى مثال للموصول الذى صلته جملة فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثيله شرع فى تعداده فقال
وهى اى الموصولات الذى للمذكر الواحد واصلها لذى كعمى فهى اسم منقوص وفيها لغات آخر الذى بتشديد الياء والذ
بحذف الياء وبقاء الكسرة والذ بسكون الذال واللذان فى حالة الرفع واللذين فى حالة النصب والجر والتى للمونث

واللتان واللتين لمثناها اى لمثنى المونث والاولى على زنة العلى والهدى والذين كلاهما للجمع المذكر السالم واللاتى واللوا
واللائى واللاء بالهمزة والياء او بالهمزة او بالياء مكسورة او ساكنة لجمع المونث وما ومن هما بمعنى الذى يستوى فيه المفرد
والمثنى والمجموع والمذكر والمونث غير ان من تختص بذوى العقول وبغيرها بطريقة الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الآخر
مجازا واى واية مضاف الى معرفة لفظا او تقديرا للمذكر بمعنى الذى وفرعيه كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا واية للمونث
بمعنى التى وفرعيه نحو ايتهن احسن من هند عندى وذو بمعنى الذى فى لغة بنى طى اعلم ان الكلمة ذو تستعمل لمعنيين احدهما بمعنى صاحب
كما عرفت فى اسماء الستة وهى معربة وثانيهما بمعنى الذى فى لغة بنى طى خاصة وهو المراد ههنا وهذه مبنية لا تتغير نحو جاءنى ذو قام
ورايت ذو قام ومررت بذو قام ويستوى فيه المذكر والمونث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقول عبد المطلب

فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها وطويتها قال الميدانى المعنى الماء الذى فيه النزاع
ماء ابى وجدى اى ورثتها ابا وجدى اى والبئر المتنازع فيها بئرى التى حفرتها وطويتها يقال طويت البناء بالمدر والبئر بالحجر
اى بناءها وما الالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى والتى وفرعيهما وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات وموصوف بقوله صلته
اى صلة الالف واللام وافراد الضمير نظرا الى انهما موصول واحد اسم الفاعل والمفعول وهما بمعنى الفعل وانما كان فرعهما مركبا
تاما ولو لم يكونا بمعنى الفعل لما جاز وقوعهما صلة وانما اورد الفعل فى صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة
فى الحقيقة اسم موصول وهو لا يدخل الا فى الجملة الا ان هذه اللام مشابهة للام الحرفية وهى لام التعريف وهى لا تدخل
الا فى المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا والاولى ان يقول صلته اسم الفاعل
والمفعول لا غير لانه لا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة واسم التفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث
لا يتأتيا ولان الفعل فلا يصير ان بمعنى الجملة نحو جاءنى الضارب زيدا اى الذى يضرب زيدا وكذا نحو جاءنى المضروب غلامه
اى الذى يضرب غلامه وعن المازنى ان الالف واللام فى الصفة من الحروف والضمير الذى فيها يرجع الى الموصول المحذوف

المحذوف فاذا قلت الضارب تقديره الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة الى الموصول من اللفظ دون المعنى سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها وسوى الضمير المنفصل الواقع بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا ورح يفوت الغرض الذي لاجله الانفصال ولا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذي ضربته في في داره لا يجوز حذف احد الضميرين اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم الموصول دليلا على المحذوف و لا يكون عائدا الى غير الموصول وان كان عائدا اليه نحو قوله سمع الله لمن حمده لا يجوز الحذف حيث لا يدل الموصوف على المحذوف لاستغنائه عنه الكان اي العائد مفعولا ثم شرط تقدم خبر انه عليه وهو قوله ويجوز حذف العائد نحو قام الذي ضربت اي ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لحصول العلم به لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على المحذوف ثم قيد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فلا يرد ان الحذف لا يختص بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص وحذف المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجد لما تأمرنا اي به او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمتي ايا واية الموصولة معربة وذلك للزوم اضافتها المانعة عن البناء ولنزولها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يرد نحو حيث فانها لازم الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة عهدت مانعة لا رافعة الا اذا حذف صدر صلتها اي صلة كلمتي اي واية فيجوز بناؤها على الضم الكائن مضافة ويكون الصدر عائدا كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي هو اشد اي لننزعن من كل طائفة من طوائف الغي هو اشد على في طغيان والغلو في الكفر لنبدأ به في ادخاله في النار وانما بنيت على الضم لانه لا يكون فيه نقصان بحذف بعض ما هو من صحيحه وبينه وهو الصلة فانها مبينة للموصول فجبر ذلك النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال **فصل** اسماء الافعال قدمها على الاصوات لان وجه البناء فيها اقوى من وجه البناء في الاصوات كما سيجيء وهو كل اسم بمعنى الامر والماضي قوله اسماء مبتدأ مضاف الى الافعال وقوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائد الى اسماء الافعال وانما افرده مع ان الاسماء جمع نظرا الى آخر الاسماء ولانه عائد اليها بتاويل كل واحد او لانه عائد الى الاسم المذكور معنى لدلالة اسماء عليه لانها جمع الاسم

وانما اعاد الضمير الى الاسم دون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس والماهية لا للافراد واما ايراد الاسماء على
صيغة الجمع فلتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد بكون اسماء الافعال بمعنى الامر او الماضي ان تكون بمعنى احدهما وضعا
فيخرج عنه بقوله كل اسم بمعنى الامر والماضي وشمل ضارب في قولك زيد ضارب امس بقولنا وضعا فان ضاربا ههنا يدل على
الماضي بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضي بعارض لحوق امس والدليل على كونها اسماء الافعال ان صيغتها مغايرة لصيغ
الافعال ولان بعضها ينون عند التنكير نحو صه وصهٍ ومنها ما يدخل عليه اللام ومنها ما كان منقولا عن المصدر والظرف
والجار والمجرور كرويد فانه منقول عن المصدر لانه في الاصل تصغير ارواد وتصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا
ونحو وراء فانه منقول عن الظرف ومثل عليك فانه منقول عن الجار والمجرور وانما بنيت لكونها واقعة موقع الفعل او لكون وضع
بعضها وضع الحروف ثم حمل الباقي عليه ولما كان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر جاء بتقديمه واعترض على هذا الحد بان اسماء الافعال
قد يكون بمعنى المضارع نحو اوّه بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فكيف يستقيم الحصر واجيب بانها في الاصل كانا بمعنى تضجرت
وتوجعت والتعبير عنهما بالمستقبل كرويد زيدا اي امهله مثال ما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل وهيهات
زيد اي بعد مثال ما يكون بمعنى الماضي وهو لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل ففي اختيار هذين المثالين اشارة الى اقسام
اسماء الافعال وفي موضع هذه الاسماء من الاعراب للنحاة مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها السادّ مسد
الخبر جملة كاقائم الزيدان والثاني النصب على المصدرية فرويد زيدا مثلا في تقدير ارود ارواداً ثم حذف الفعل وصغر
ارواداً تصغير الترخيم بحذف الزوائد وقال بعض الشارحين والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الامر او الماضي
فاخذ حكمه او كان على وزن فعال بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فعال اي فعال الكائن بمعنى الامر وهو اي فعال بمعنى الامر من الثلاثي
المجرد قياس اي قياسي او ذو قياس اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل ثلاثي مجرد قياسي عند سيبويه يعني ان كل فعل ثلاثي
مجرد يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى الامر كنزال الكائن بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وضراب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل وكتاب
بمعنى اكتب ومن غير الثلاثي سماعي لم يجئ الا قرقار بمعنى صوّت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا بها الصبيان بالرعرعة وهي
لعبة لهم وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان ويلحق به اي بفعال بمعنى الامر في البناء فعال
حال كونه مصدرا معرفة اي علما للمعاني كفجار بمعنى الفجور او الفجرة ونحوها من المعاني وانما قال مصدرا لان العدل بغير الصيغة بدون
تغير المعنى فيكون معناه وانما قال معرفة لانه يدل على ذلك قولهم فجار الصيحة ولزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام
فعال مؤنثة او صفة عطف على قوله مصدرا اي يلحق به فعال حال كونه صفة مختصة بالنداء نحو يا فساق بمعنى فاسقة ويا لكاع

ويا لكاع بمعنى يا لاكعة او غير مختصة بالنداء وهي على نوعين احدهما صار علم جنس بالغلبة كجياد بالمبنية وهي في الاصل لكل ما يجيد
اي يحدث ثم اختص بالغلبة بجنس المنايا والنوع الثاني ما بقي على وصفيته نحو قطام اي قاطعة بمعنى قاطعة او علما عطف قوله
صفة اي المحلي به فعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله مؤنثا صفة ثانية له اي علما كائنا للاعيان
مؤنثا معنويا واللام في قوله للاعيان للجنس فبطل معنى الجمعية اي علما للعين المؤنث المعنوي فما قيل من ان قطام ليس علما للاعيان
بل علما للعين فلا يجوز التمثيل به فهو مدفوع كقطام وغلاب قال في الصحاح غلاب مثل قطام اسم امرأة وحضار وهو كوكب اسم كوكب
تشبه سهيل وتانيثه بتاويل الكوكبة يقال كوكب وكوكبة كطهار اسم للمكان المرتفع وتانيثه باعتبار المكانة لترفعها قال الله لو
نشاء لمسخناهم على مكانتهم اي مكانهم وهذه الثلثة اي الفعال المصدر المعرفة والفعال الصفة والفعال العلم للاعيان المؤنثة
ليست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا اي في فصل الاسماء الافعال للمناسبة اي لمناسبة هذه الثلثة لفعال بمعنى الامر
عدلا وزنة ولهذا الحقت به في البناء ولما فرغ عن بيان اسماء الافعال شرع في بيان الاصوات فقال **فصل الاصوات**
انما بنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه عن الاسماء فان قيل لم بنيت اسماء الاصوات عند التركيب واعربت اسماء الحروف كالباء
فانها اسم ب وكالتاء والثاء فانهما اسمات ت وث الى غير ذلك قلنا الفرق بينهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسميات كوضع
رجل فانه عند عدم التركيب لا يستحق الاعراب وعند تركيبه استحقه بخلاف اسماء الاصوات فانها او اركبت لم يرد بها
مسمى وانما اريد بها حكاية الصوت والتصويت للبهيمة فلا يليق بها التعبير كل اسم حكي به صوت اي اسم صوت به مثل بهيمة او
طائر او غيرهما فالمراد به ما شبه به انسان بصوت غيره من بهيمة ونحوها ولم يرد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت الغراب
لانه صوت ولانه لا يحصل التفاوت بين القسمين حينئذ قال زيد نخ ويقم زيد غاق فيصير القسمان قسما واحدا كغاق
لصوت الغراب فانه حكاية من الغراب بان يصوت به انسان تشبيها بصوت الغراب او صوت به البهائم اي لزجرها
او دعائها او تخشيتها او حثيثها او غير ذلك كنخ بالتخفيف والتشديد لاناخة البعير اي وقت اناخة البعير ثم المتبادر
من البهائم انما هو ذوات القوائم الاربع فلا يشمل التعريف ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
فالاولى ان يحمل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها وانما لم يتعرض للقسم الثالث وهو ما صوت به الانسان ابتداء
من غير متعلق بغيره كوي صوت المتعجب كاوه صوت المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا القسم
الثالث ملحقا بها اولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام محمول على حذف المعطوف تقديره او صوت
به البهائم او غيرها فيدخل فيه ما صوت به للتعجب او لوجع والمحذوف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام ثم لما فرغ عن بيان

الاصوات شرع في بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس بمستقيم لاستحالة
ان كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم وهو جزئي على
المركب وهو كلي ايضا ليس بمستقيم الا على التسامح فان المركب لما كان صادقا على كل اسم حمل كل اسم عليه بالتسامح ويحتمل ان يكون اللام
للعهد فالتقدير هذا فصل المركبات المذكورة في حصر المبنيات وقوله كل اسم مبتدأ محذوف الخبر اي كل اسم كذا اي كل اسم
كذا فهو كله مركب او خبر مبتدأ محذوف تقديره المركب كل اسم ركب من الكلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل بخت نصر
لان ثاني جزئيه فعل لا اسم وقيل ليدخل فيه سيبويه لان ثاني جزئيه صوت لا اسم ليست بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اي ليس
بين الكلمتين نسبة اسناد و اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج عنه مثال تابط شرا وعبد الله وبزيد والنجم اعلاما وكلا
في المثنى الذي سبب بنائه التركيب فلا يرد ان مثل تابط شرا من المبنيات فكيف يحترز عنه لانه ليس مما نحن فيه فان تضمن
الثاني اي الجزء الثاني من المركب حرفا يجب بناءهما اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء الاول فلانه صار وسطا بالتركيب
والوسط ليس بمحل للاعراب واما بناء الجزء الثاني فلانه تضمن الحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلا احد
وعشر فحذف الواو قصدا لامتزاج الاسمين وتركيبهما الا اثنى عشر استثناء من قوله يجب بناءهما فانها اي كلمة
اثنا عشر وكذا اثنتى عشر معربة كالمثنى يعني كما ان المثنى معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمة معرب ايضا لمشابهته
بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة فاعطى له حكم المضاف وبني الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف
وانما خص مشابهتها بالمثنى في الاعراب لكون علة الاعراب فيهما واحد وهي مشابهتها المضاف من حيث حذف النون عنهما
لان حذفها من احكام الاضافة التي هي المانعة للبناء اورد على من قال بناء المثنى مع ما فيه من حسن التناسب بين المشبه
والمشبه به ببيان انه كما ان تلك الكلمة ذو جهتين جهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء فيها باعتبار الجزء
الثاني كذلك المثنى فانه ذو جهتين ايضا جهة الاعراب وجهة خلافه فيه على اختلاف القولين قوة وضعفا وان لم يتضمن الجزء الثاني
من المركب ذلك اي حرفا ففيها اي في تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف المضاف اليه والثالثة وهي افصحها اي
افصح اللغات بناء الاول على الفتح لتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب والبناء واعراب الثاني
غير منصرف كبعلبك لعدم موجب البناء وكون الاصل في الاسماء الاعراب فاعرب اعراب غير منصرف لوجود السببين اي
العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اي وهو يعني جزء الثاني غير منصرف او مجرور بانه صفة

صفة للجزء الثاني او منصوب لقيامه مقام المصدر المضاف المنصوب بفعل مقدر اي واعرب اعرابا غير منصرف ولما فرغ
عن المركبات شرع في الكنايات فقال **فصل الكنايات** لم يرد بالكنايات ههنا معانيها المصدرية بل اراد ما يكنى بها
ولا جميع ما يكنى بها بل ما هو مبني منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كناية عن الاعلام وهن وهنة كنايتان عن اسماء الاجناس
فانها معربات وهي اي الكنايات في اللغة وفي الاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهي اي وتلك الاسماء كم بنيت كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام وبناء كم الخبرية تشبيها لها باختها لانها مثلها في اللفظ ولكون وضعها وضع الحروف وكذا بنيت
كذا لتركيبها عن مبنيين الكاف وذا وجاءت كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او الاحد ونحوهما
او على حديث مبهم وهي كيت وذيت اصلها كية وذية بالتشديد مخففا والاستعمال الا مكررتين بواو العطف نحو كان
بيني وبين فلان كيت وكيت وذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة وذلك لئلا يتوهم انه كناية عن لفظ
مفرد ويجوز في كل منهما الضم والفتح والكسر وانما بنيتا لاجرائهما مجرى المكني منهما بها وهو الجملة وهي مبنية فلذا ما كان عبارة
وحكاية عنها واعلم ان كم على قسمين استفهامية اي الدالة على الاستفهام وما بعدها اي مميز كم الاستفهامية مفرد منصوب
على التمييز نحو كم رجلا عندك وخبرية معطوف على استفهامية وما بعدها اي مميز كم الخبرية مجرور مفرد مرة نحو كم مال انفقته
ومجموع مرة اخرى نحو كم رجال لقيتهم وانما كان مميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا ومميز كم الخبرية مجرورا مفردا او
مجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز والثاني
المميز بالمنصوب ففرق بين كم الاستفهامية والخبرية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المنصوب فنصب
تمييزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان
مضاف الى الجملة وهو من الثلثة الى العشرة ومضاف الى المفرد وهو المائة والالف جرى فيها حكم كليهما وانما لم يجعل الفرق
بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والتوسط راجح
لان خير الامور اوسطها وقد جاء الجر في تمييز كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل جره بمن المحذوفة
لا باضافة كم وقال الجزولي بالباء الداخل على كم لانها ومميزها كالشيء الواحد واجاز الكوفيون جمع مميز كم الاستفهامية
نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز محذوف وهو نفسا اي كم نفسا حصل لك مملوكين ويجوز الفصل بين
كم الاستفهامية ومميزها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع ثم اعلم ان الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يقع الفصل

بينهما وبين مميزها بشيء فان وقع الفصل بينهما فان المختار هو النصب بعدها حملا على الاستفهامية حيث لا يجوز الاضافة مع الفصل
نحو كم في الدار رجلا ثم جر مميز كم الخبرية على الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الكوفيين انه جره بمن المقدرة وسيبويه معهم
في دخول حرف الجر على كم ومعناه اي معنى كم الخبرية ويذكر الضمير باعتبار ما ذكر او باعتبار اللفظ او الاسم اي معنى هذا اللفظ
وهذا الاسم والاحسن في وجه تذكيره ما قيل من ان تانيث كم كما هو الشائع في السنة النحاة لتاويله بالكلمة فقوله كم
الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية والنظر فيه التذكير التكثير اي انشاء التكثير فان قلت اذا كان معناه انشاء
التكثير فما وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها انشائية للمنافاة بين الاخبار والانشاء قلت المنافاة بينهما منتفية لاختلاف
الجهة فنحو كم رجلا ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب فالجهة مختلفة وتدخل كلمة من البيانية
فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية لجواز انجرار بهما والفرق يعرف من المقام تقول كم من رجل لقيته في الاستفهامية
وكم من المال انفقته في الخبرية هذا اذا لم يكن الفصل بين مميزها بفعل متعد واما اذا كان الفصل بينهما به فدخول من في مميزهما
واجب لئلا يشتبه مميزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالى كم اهلكنا من قرية وكم آتيناهم من آية بينة قال الحديثي ولو
قيل المراد بقولهم وتدخل من فيهما في مميزي الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا لان سيبويه والخليل وكثيرا منهم لا يجوزون
دخول من ظاهرا في مميز الاستفهامية وجوزوه مقدرا كما عرفت وقد يحذف مميزه اي مميز كم استفهامية كانت او خبرية
لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف نحو كم مالك اي كم دينارا مالك نظير حذف مميز كم الاستفهامية
وكم ضربت اي كم ضربة ضربت نظير حذف كم الخبرية وكم في الوجهين اي في الاستفهام والخبر تقع منصوبا محلا وكذا مجرورا او
مرفوعا اذا كان بعده اي بعد كم فعل او شبهه غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم بضميره او متعلقه اي بسبب تعلق ضميره
او متعلقه وانما قيد به احترازا عن نحو كم رجلا او رجل ضربته اذ المحل كم مبتدأ ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلا ضربت
وكم غلام ملكت مفعولا به اي تقع كم في المثالين حال كونه مفعولا به ونحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت مصدرا وكم يوما سرت
وكم يوم صمت مفعولا فيه ومجرورا عطف على قوله منصوبا اي تقع كم في الوجهين مجرورا اذا كان قبله حرف جر او مضاف نحو بكم
رجلا مررت وعلى كم رجل حكمت وغلام كم رجلا ضربت ومال كم رجل سلبت فان قلت لكم صدر الكلام اذا كان قبله حرف جر
او مضاف زال صدارته قلت اذا ادخل عليه حرف جر او مضاف انتقل الصدارة اليه لمكان الاتحاد والجزئية بين الجار
والمجرور والمضاف والمضاف اليه ومرفوعا عطف على قوله مجرورا اي تقع كم في الوجهين مرفوعا اذا لم يكن شيء من الامرين
اي اذا لم يوجد امر من الامرين المذكورين بان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر

او مضاف فتنصب مرفوعا عند فقدان هذه الامور الثلاثة واطلاق الامرين عليهما بما يقتضيه لا باعتبار ما يقتضي النصب
والجر والمراد بقوله مرفوعا انه يرفع على الوجوب مرة كما في كم رجلا او رجل غلامك وقد لا في على الوجه الاخرى كما في نحو كم رجلا
او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل هذا اولى سلامة عن الحذف فبهذا اندفع ما قيل انه يمكن ان لا يكون بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا عن العوامل اللفظية بل يكون النصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا او رجل
ضربته فيكون منصوبا على شريطة التفسير لا مرفوعا مبتدأ ان لم يكن اي كم في الوجهين ظرفا لصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلا
اخوك وكم رجل ضربته وخبرا ان كان كم في الوجهين ظرفا لصدق حد الخبر عليه نحو كم يوم سفرك وكم شهر صومي ويعلم كونه
ظرفا بالمميز ان كان هو ظرفا فظرف والا فلا وقيل في الكلام حذف مضاف اي مبتدأ ان لم يكن مميز كم ظرفا وخبرا
ان كان مميزها ظرفا لما فرغ عن الكنايات شرع في الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام وقيد الظروف
بالمبنية ليغني عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما اي ظرف قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه كقبل وبعد وفوق وتحت
تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام وخلف واسفل ودون و
اول بمعنى قبل قال الله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي قبل كل شيء ومن بعد كل شيء وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها معنى
حرف الاضافة وتشبيهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير بناؤها على الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان
بحذف المضاف اليه هذا اي بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة اذا كان المحذوف اي المضاف اليه منويا اي مقصودا
للمتكلم والا اي وان لم يكن المحذوف منويا للمتكلم بل يكون نسيا منسيا كانت اي تلك الظروف معربة مع التنوين لزوال
علة البناء نحو رب بعد كان خيرا من قبل اي رب متأخر كان خيرا من متقدم ومنه قول الشاعر فساغ لي الشراب
وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكورا كانت معربة نحو قبل هذا وبعد هذا
ولم يذكره لانه في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا اي وعلى هذا التقدير قرئ لله الامر من قبل و من بعد بكسر
اللام والدال منونتين بناء على الاعراب وتسمى اي الظروف المقطوعة عن الاضافة الغايات لانها تصير بعد حذف
المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فلا غاية ههنا المضاف اليه
بعد لانه لوجود العوض كان مذكورا او الغاية العوض ومنها اي من تلك الظروف حيث بالحركات الثلث وجاء بالواو
كحوث هي للمكان وقد يستعمل للزمان عند الاخفش بنيت اي كلمة حيث تشبيها اي لاجله تشبيها لها بالغايات
للزومها الاضافة الى الجملة في الاكثر معنى لا لفظا اما الاول فلان معنى اجلس حيث زيد جالس اي اجلس مكان

جلوس زيد واما الثاني وهو عدم الاضافة لفظا فنظر لان حق الظروف اضافتها الى المفردات واضافتها الى الجملة كلا
اضافة ولذا اختير بناؤها على الضم قال الله تعالى سنستدرجهم من حيث لا يعلمون فحيث في الآية مضافة الى الجملة معنى و
هو لا يعلمون وقد تضاف اي حيث الى المفرد كقول الشاعر * اما ترى حيث سهيل طالعا اي مكان سهيل او نجم
نجما يضيء كالشهاب ساطعا فحيث في البيت مضافة الى مفرد وهو سهيل ويروى رفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر
اي حيث سهيل موجود فحذف لدلالة الحال عليه وهي طالعا ومع الاضافة الى المفرد ويعربه بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة
الى الجملة والاشهر بناؤه وترى من الرواية البصرية تقتضي مفعولا واحدا وهو طالعا ونجما بدل منه ويضيء وساطعا من صفات
وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لترى وعلى رواية الرفع طالعا حال كما مر وشرطه اي شرط في الاستعمال
الغالب ان تضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية كاجلس حيث يجلس زيد وكاجلس حيث زيد جالس وانما كانت
شرط حيث ان تضاف الى الجملة لاحتياجه اليها بتعيين معناها كاحتياج الموصول الى ما يتم به لانه موضوع للمكان
يقع فيه النسبة ومنها اي من الظروف المبنية اذا ووجه بنائها ما مر في حيث وهي اي كلمة اذا للمستقبل اي للزمان المستقبل
وان دخل على الماضي صار اي الماضي مستقبلا غالبا نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله وقد تستعمل في الماضي من غير ان يصير
مستقبلا نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله امثال كثيرة وفيها اي في كلمة اذا معنى
الشرط وهو ترتب مضمون جملة على جملة اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط وهو وجه آخر لبنائها ويجوز ان يقع بعدها اي
بعد اذا الجملة الاسمية لعدم وضعها للشرط كان ولو نحو آتيك اذا الشمس طالعة والمختار بعدها الجملة الفعلية لان
الشرط تقتضي الفعل لكنه لما لم يكن اذا موضوعا للشرط لا يكون وقوع الفعل بعدها واجبا بل كان مختارا والمنقول
عن المبرد اختصاصها بالفعلية نحو آتيك اذا طلعت الشمس وقد يجيء اذا لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت
احمراره وقد تكون اي اذا للمفاجاة لوجدان الشيء فجاءة اي بغتة مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة معناه الاخذ بغتة
والمفاجاة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح وسمع فيختار المبتدأ بعدها الفاء للعطف او في جواب شرط محذوف
اي اذا كان اذا للمفاجاة فالحكم كما عرفت بين اذا هذه وبين اذا الشرطية وفي الكلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ
بعد اذا المفاجاة غير لازم بل يكون مختارا نحو خرجت فاذا السبع واقف ادعاه او موجود وظاهر كلام سيبويه ان اذا
للمفاجاة ظرف زمان للحاضر والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجأت وقال الجديمي تقدير فاجأت [illegible] اولى من جعل اذا بمعنى فاجأت
منع اظهاره [illegible] استغناء القرينة مانعا في الكلام من الدلالة عليه فيكون الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به

مفعولا به لفاجأت فكأنك قلت خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع لا ظرفا له كما تشعر به قول الجامي فانه قال نحو
وقوع المبتدأ بعد اذا التي للمفاجاة وهي ظرف معمول لما دل عليه من فاجأت هذا كلامه وقال المبرد وعليه اكثر المتأخرين هي
ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث فهي لا تخلو من ان
يذكر بعدها جملة نحو خرجت فاذا زيد قائم او اسم مفرد وبعده حال نحو خرجت فاذا زيد قائما اي خرجت فبحضرتي زيد قائما وقال
الاندلسي وان شئت رفعت قائما على انه خبر مبتدأ وابقيت الظرف كما تبقى في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني اذا هو الخبر لان ظرف
المكان يقع خبرا عن الجثة وقائما حال عن الضمير في الظرف والعامل في الحال اي في الظرف من معنى الفعل وفي اذا الفعل الدال عليه اذا
وهو فاجأت وعن الاخفش ومن تبعه ان اذ المفاجاة حرف دال على المفاجات ومنها اي من الظروف المبنية اذ وهي الماضي
اي للزمان الماضي وان دخلت على المستقبل صار ماضيا نحو اتيت اذ يقوم زيد اي قام زيد ولا يشكل بهذا قوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم لان اذ وان دخلت على المستقبل ههنا الا انه نزل منزلة الماضي لانه اخبار من عنده المستقبل كالماضي
ولانه يمكن ان يمنع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم فهو كونه
مستقبلا بقرينة فسوف ثم بناؤها لما قلنا في حيث او لان وضعها وضع الحروف ويقع بعدها الجملة الفعلية نحو جئتك اذ طلعت الشمس
والجملة الاسمية ومثاله نحو جئتك اذ الشمس طالعة وقد يكون اذ للمفاجاة قال الرضي والاغلب مجيئ اذ في جواب بينما تقول
كنت واقفا اذ جاءني عمرو وقال في اللباب وهما يعني اذ واذا كائنتان للمفاجاة وتخصص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية
ايقاعا للمباينة بينهما وبين الزمانية ولما كان مجيئ اذ للمفاجاة قليلا في كلامهم لم يذكره المصـ رح ومنها اي ومن الظروف المبنية
اين وانى للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي الكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونهما
متلبسين بمعنى الاستفهام وانما بنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو اين تمشي وانى تقعد ويجيئ انى بمعنى كيف اذا
كان بعده فعل كقوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اي كيف شئتم وبمعنى الشرط معطوف على قوله بمعنى الاستفهام نحو اين تجلس
اجلس وانى تقم اقم ومنها اي ومن الظروف المبنية متى للزمان استفهاما وشرطا انتصابهما على انهما تميزان اي من حيث الاستفهام
والشرط او على انهما حالان اي حال كون الزمان ذا استفهام وشرط نحو متى تسافر مثال المتى للزمان استفهاما ومتى تصم اصم
مثال المتى للزمان شرطا ووجه بنائها ما ذكرنا في اين وانى ومنها اي ومن الظروف المبنية كيف للاستفهام حالا نحو كيف انت
اي في اي حال اي صفة هي من الصحة او السقم او غيره فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال ويستعمل كيف للشرط مع ما
ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين وهي ظرف مكان بدليل عملها في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا كما في اين زيد

فانما ومن سيبويه انها اسم صريح لا ظرف لو قوع مثل صحيح او سقيم في جوابه ولو كان ظرفا لما صح وقوع مثل ذلك في
جوابه بل اجيب بنحو الظرف وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اي ومن الظروف المبنية وبناؤها لتضمنها حرف الاستفهام
ايان للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام او حال كون الزمان ذا الاستفهام او فرصة استفهام والفرق بين ايان وبين
متى ان الاولى مختصة بالزمان المستقبل وبالامور العظام بخلاف الثانية فانها اعم نحو ايان يوم الدين ولا يقال ايان قيام زيد وجه
بنائها ما مر في كيف ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ قدم مذ على منذ مع كونه فرعا له اذ اصل مذ منذ بدليل تصغيره على منيذ
فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا لانه مقصر لكونه اخف من منذ وانما بنيتا اسمين لموافقتهما اياهما حرفين او يكون وضع
مذ وضع الحروف ثم حمل منذ على مذ او لمشابهتهما بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انهما لم يجيئا الا مبنيين لانهما ابدا
مقطوعتان عن الاضافة المعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المدة اي مذ ومنذ الكائنتان بمعناه ويستعملان لمعنيين احدهما بمعنى
اول المدة ان صلح اي الزمان الذي بعدهما جوابا بالمتى نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة في جواب من قال متى ما رايت زيدا اي اول
مدة انقطاع رويتي اياه يوم الجمعة وثانيهما بمعنى جميع المدة ان صلح ذلك الزمان جوابا لكم نحو ما رايت مذ او منذ يومان في جواب
من قال كم مدة ما رايت زيدا اي جميع مدة ما رايته يومان ومنها اي ومن الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى عند اي لدى ولدن الكائنتان بمعناه عند او هما كائنتان بمعناه نحو المال لديك
اي عندك والفرق بينهما اي الفرق استعمالا بين لدى وعند ان عند لا يشترط فيه الحضور حتى يقع المال عند زيد فيما يحضر كما اذا
كانت في خزانته ويشترط ذلك اي الحضور في لدى ولدن حتى لا يقع المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده فيكون عند اعم
من لدى واخواته مطلقا وجاء فيه اي لدن لغات اخر لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال
وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعض لغاتها وضع الحروف والبقية محمولة
عليه ومنها اي ومن الظروف المبنية قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة وهي اشهر لغات وفيها لغات وهي قط بضم القاف
والطاء المشددة المضمومة وقط بفتح القاف وسكون الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل للماضي المنفي عموما نحو ما رايته قط
فان معناه ما رايته في جميع الازمنة الماضية والمراد بالنفي اعم من ان يكون لفظا او معنى ليتناول مثل قول الشاعر جاؤا بمذق هل رايت
الذئب قط وقد تستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط اي دائما وانما بني قط مخففة لوضعها وضع الحروف وبني المشددة لمشابهتها
باختها او لتضمنها في او لام التعريف لكونها دالة على الزمان المعين ومنها اي من الظروف المبنية عوض بفتح العين وقد جاء بالضم
للمستقبل المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا اضرب عوض فان معناه لا اضربه في جميع الازمنة المستقبلة وانما بني عوض لتضمنها

لتضمنها معنى حرف الاضافة وتشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العاقضين كدهر الداهرين ويدل
على ذلك استعمالها كذلك واعرب ح مثل قبل وبعد واعلم انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمبنية الى الجملة او الى اذ
المضافة الى الجملة جاز بناؤها اي بناء تلك الظروف على الفتح لاكتساب بناءها من المضاف اليه المبني ولو بواسطة كما في اذ لان الجملة
من حيث هي هي مبنية حتى قال بعضهم انها من مبنيات الاصل واختير بناؤها على الفتح للخفة وفي قوله جاز بناؤها اشارة الى انه يجوز
اعرابها ايضا لاصالة اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو يوم ينفخ في
الصور وكيومئذ وح اي يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وكذلك مثل وغير مع ما وان يعني كما ان الظروف المذكورة يجوز
بناؤها على الفتح مع جواز الاعراب كذلك كلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المخففة والمثقلة اي مضافة الى احدهما في جواز
بناؤها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكونا ظرفين تقول ضربته مثل ما ضرب ومثل ان ضرب وغير ان ضرب زيد وغير ما ضربت
وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة تشبيها بالظروف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام ولهذا ذكر
بناؤهما في بحث الظروف المبنية مع انهما ليسا من الظروف ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ثم لما فرغ عن
البابين في الاسم المعرب والمبني شرع في الخاتمة فقال **الخاتمة** في سائر احكام الاسم ولواحقه غير الاعراب والبناء
صفة للاحكام وسائر مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي وفيها اي في الخاتمة فصول **فصل** اعلم ان الاسم
على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة احتياج المباحث المذكورة فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرهما قبل المضمر
وغيره لكنه لما كان معرفة بعض اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبني اخرها الى هذا الموضع ثم لما كان المعرفة هو الاصلي
الاهم الافيد كثير الاستعمال قدمه على النكرة فقال المعرفة اسم وضع لشيء معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم توضع لشيء
معين والمراد بشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود الخارجي وكانا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه
علم لجنس الاسد وكالاسد المحلى بلام الجنس او جملة معينة من كل افراد جنس او بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود وهو
اي اسم وضع لشيء معين والمعرفة فتذكير الضمير باعتبار الخبر فانه مذكر لما عرف ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس
تانيث جميع الاشياء او لان تانيث المعرفة غير حقيقي ستة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمات اعني اسماء
الاشارات والموصولات وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب حين
التلفظ به فان عند المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به
والمعرفة بالنداء نحو يا رجل عند قصد التعيين واما عند عدم قصده فيكون نكرة والمعرف باللام والالف العهدية والجنسية او الاستغراقية

ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس واما
ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الحقيقة من حيث هى هى واما ان يقصد باعتبار فرد فهى لام
الذهنى كما فى ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهى لام الاستغراق كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ
فهى لام العهد الخارجى نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وانما لم يتعرض للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس
من امبر امصيام فى امسفر لان الميم من اللام فلا يعد ما دخلت هى عليه قسما آخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل وفى الرضى ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه
لوقوعه موقع كاف الخطاب وهذا اظهر من الاسماء والمضاف الى احدها اى احد هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير المنادى اضافة
نصب على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة لا نحو غير ومثل وشبه وفيه احتراز عن المضاف الى احد اقسام المعارف
الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم لما ذكر تعريفات المعارف غير العلم فيما سبق وكان المعرفة بالنداء والالف
واللام مستغنيا عن التعريف خص العلم بذكر التعريف فقال والعلم ما اى اسم او لفظ وكلمة ما موصولة او موصوفة وضع لشيء معين جنس
يتناول المعارف كلها وقوله لا يتناول غيره يخرج عنه ما سوى العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد انما قال هذا القيد ليدخل
فيه العلم الذى وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمى رجل ثم سمى به رجل آخر فانه وان كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل
باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرف اعم من ان يكون منقولا لفضل او مرتجلا كما ان مفردا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله اسما
نحو زيد او لقبا نحو صديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا للمعنى ذاته نحو زيد او لمعنى عدد كسبحان علم التسبيح او وقتا كبكرة
او يوزن به نحو فعلان الذى مؤنثه فعلى او مراد محض لفظ كسعيد كرز او محض عدد كستة ضعف ثلثة واعرف المعارف اى اكملها تعريفا
المضمر المتكلم نحو انا ونحن لاستحالة الاشتباه فيه عند المخاطب ثم المخاطب نحو انت لامكان الاشتباه فيه ثم
الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهمات اى اسماء الاشارة والموصولات ثم المعرف باللام والمضاف احد هذه الاربعة فى قوة
المضاف اليه فى تعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه هذا هو المشهور عن مذهب سيبويه وعنه انه يستوى بين المضمر
والعلم وههنا اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر والنكرة ما وضع لشيء غير معين كرجل وفرس فقوله ما وضع لشيء جنس
يتناول النكرة والمعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة ومن علامات النكرة قبولها حرف التعريف ودخول رب عليها وكم
الخبرية ووقوعها حالا وتمييزا واسم لا لنفى الجنس ولما ذكر النكرة اراد ههنا ذكر اسماء العدد والتى يلزمها اكثر التفسير بالنكرة وان اخرها

ولو خرجا عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقهما بحث التذكير والتانيث ايضا وانما ذكرها عليحدة لاختصاصها باحكام لم
توجد في غيرها فقال **فصل اسماء العدد** ما وضع ليدل على كمية احاد الاشياء اي اسماء العدد وضعت ليدل على
مقدار افراد الاشياء اي على مقدار المعدودات فيدخل في الحد الواحد والاثنان لانه يصح وقوعها جوابا لمن يقول كم عندك
وليس الواحد بعدد عند كثير من الحساب والاثنان عند بعضهم وخرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق
الاثبات لكن لا بالوضع وكذا رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يجري في رجلا ايضا ومنهم
من عرف العدد بانه المقدار المنفصل الذي ليس لاجزائه حد مشترك ومنهم من عرفه بانه كثيرة مركبة من الاحاد واصول العدد
مبتدا وقوله اثنا عشر كلمة خبره وواحد مبتدا محذوف اي احدها واحد او بدل بعض من اثنا عشر كلمة الى عشرة كلمة الى هذه
للاسقاط لان المعنى واحد وغيره على حذف المعطوف الى عشر ولم نقل بذلك لزم خروج عشرة من اصول العدد عملا بالغاية
فلا يرد ان الى هذه ليست لاسقاط ماوراء الغاية على نحو الى المرافق لان شرط الاسقاط هو ان يتناول ما بعدها ما قبلها لولا
الغاية غايت اذ العشرة لا يتناولها واحد وليست للامتداد ايضا لانه يوجب خروج العشرة عن الاصول وهي داخلة فيها والا
لم يتم العدد المذكور وهو اثنا عشر كلمة ومائة والف عطف على قوله واحد لا على قوله عشرة وما عدا تلك الكلمات فهو متولد منها
اما بتثنية كمائتين والفين او بجمع قياسي كالالف ومئين او مات او غير قياسي كعشرين الى تسعين او بعطف كاحد وعشرين او تركيب
كاحد عشر او باضافة كثلث مائة وثلثة الالف واستعماله اي استعمال العدد من واحد الى اثنين على القياس اي مبني على
ما يقتضيه القياس والافراد والتركيب والعطف اعني للمذكر بدون التاء اي يستعمل الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء
ويستعملان للمؤنث بالتاء لان القياس والاصل تذكير المذكر وتانيث المؤنث تقول على صيغة الخطاب دون الغيبة
في رجل واحد وفي رجلين اثنان بدون التاء وفي امرءة واحدة وفي امرءتين اثنتان بالتاء واستعماله اي العدد من
ثلثة الى عشرة على خلاف القياس والاصل اعني للمذكر بالتاء تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها اي
بدون التاء تقول ثلث نسوة الى عشر نسوة وذلك لان الثلثة ما وله بالجماعة فيكون مؤنثا فيلزمه الحاق التاء وبعد الحاقها بالمذكر
لم يجز ان يكون ملحقة بالمؤنثة فرقا بينهما وانما لم يعكس الامر لكون المذكر سابقا في التخليق ولا يشكل هذا بقوله من جاء بالحسنة فله
عشر امثالها لان الامثال عبارة عن الحسنات او لاكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه وبعد العشرة تقول احد عشر
رجلا واثنى عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحدى عشرة امرءة واثنا عشر امرءة وثلث عشرة امرءة
الى تسعة عشرة امرءة على القياس والاصل من احد عشر الى اثنى عشر بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث وتغيير

الواحد الی احد والواحدة الی احدی طلبا للتخفیف ومن ثلثة عشر الی تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثانی واثباتها فی الاول
فی المذکر وبالعکس فی المونث لرجوع العشرة بعد الترکیب الی الاصل فیهما دون الجزء الاول تعلیلا بخلاف الاصل وبعد ذلک
ای بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا وعشرون امرءة بلا فرق بین المذکر والمونث الی تسعین رجلا او امرءة وتقول احد وعشرون
رجلا واحدی وعشرون امرءة الی تسعة وتسعین رجلا او امرءة یعنی انک اذا عطفت عشرین واخواتها علی النیف وهو مادون
العشر ای من واحد الی تسعة تستعمل مادون العشرة علی ما عرفت وتعطف علیه عشرین واخواتها وانما لم یرکب الاحاد مع العشرات
فی العقود کما یرکب الاحاد مع العشرات لان الواو والیاء فی عشرون واخواتها علامة للاعراب والترکیب موجب للبناء فالجمع
بینهما محظور ثم تقول مائة رجل ومائة امرءة والفا رجل والفا امرءة بلا فرق متعلق بقوله ای ثم
تقول فی المذکر بلا فرق بین المذکر والمونث فاذا زاد ای العدد علی المائة والالف وما یتولد عنهما من تثنیة وجمع تستعمل ای ذلک العدد
علی قیاس ما عرفت فی النیف من التذکیر فی المونث والتانیث فی المذکر والافراد والاضافة والترکیب والعطف کما عرفت
ویقدم الالف علی المائة والمائة علی الاحاد والاحاد علی العشرات تقول عندی الف ومائة وواحد وعشرون رجلا والفان ومائتا
واثنان وعشرون والفان رجلا وثلثمائة واثنان وعشرون امرءة واربع الاف وتسع مائة وخمس واربعون امرءة وعلیک
بالقیاس کما تقول فی الافراد الف ومائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان وفی الاضافة الف ومائة وثلثة رجال
وثلث نسوة وفی الترکیب الف ومائة واحد عشر رجلا واحدی عشرة امرءة والف ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرءة وکما تقول
الفان ومائتان وثلث الاف وثلثمائة الی تسع الاف وتسعمائة ویجوز ان تعکس العطف فی الکل فتقول واحد والف
ومائة واثنان والف ومائة ومائتان الی آخر ما ذکرنا ولما فرغ عن کیفیة استعمال اسماء العدد شرع فی حال ممیزاتها
وهی المعدودات ولما کان الواحد والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببیان حکمها لیعرف اولا مع انه ممیز لها فقال واعلم ان
الواحد والاثنین وکذا الواحدة والاثنتین ولم یذکرهما اکتفاء بذکر الاصل لا ممیز لهما ای لم یذکر تمییز للواحد والاثنین بعدهما لان
لفظ التمییز یغنی عن ذکر العدد فیهما ای فی الواحد والاثنین کما تقول عندی رجل ورجلان ولا تقول عندی واحد رجل ولا اثنان
رجلین وذلک لان لفظ التمییز یفید النص الذی یقصد بذکر العدد فیهما وهو بیان الکمیة اعنی الواحد فی ممیز الواحد والاثنین فی ممیز
الاثنین فلا یجوز ان تمیز الا انه لا یجوز ان یکون مغنیا عن الممیز فان حکمه قصد الامرین التمییز والممیز لا یحصل الاجمال والتفصیل
وعدم استغناء کل واحد منهما عن الآخر واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فمحمول علی التاکید ولما کان کلامه السابق یوهم
انه لا ممیز لغیر الواحد والاثنین من الاعداد ایضا وقد کان له ممیز دفعه بقوله واما سائر الاعداد ای باقی الاعداد غیر الواحد

الواحد والاثنين فلا بد لها اي لتلك الاعداد من مميز يذكر بعدها فتقول مميز الثلثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد
الى مميزاتها مجموع لفظا تقول ثلثة رجال وثلث نسوة او معنى تقول تسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر وانما جعل مميز الثلثة
الى العشرة مخفوضا ولم يجعل منصوبا كمميز ما بعد العشرة لان مميز الاعداد موصوف مقصود معنى لان ثلثة رجال في الاصل
رجال ثلثة ولو جعل هذا التمييز منصوبا لكان على صورة الفضلات فجعل مخفوضا لئلا يكون على صورتها وانما كان مميز
ما بعد العشرة منصوبا لتعذر الاضافة ضرورة كما سيجيء وانما جعل مميز الثلثة الى العشرة مجموعا ولم يجعل مفردا كمميز ما بعد العشرة
لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فينبغي ان يبين بالجماعة ليوافق العدد والمعدود فان العدد عبارة عن المعدود معنى وانما جعل مميز
ما بعد العشرة مفردا للتعليل سيذكر الا اذا كان المميز اي مميز الثلثة الى العشرة لفظ المائة فح يكون اي ذلك المميز
مخفوضا مفردا تقول ثلثمائة وتسع مائة ولم يستعمل عشر مائة استغناء بلفظ الالف والقياس اي قياس لفظ المائة المضاف
اليها الثلث وما فوقها ثلث مئات للمؤنث ومئين للمذكر الا انه رفض هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التمييز في احد عشر
الى تسعة وتسعين فهو قرب الى المجموع الذي طال عهده في ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين
او على ما يليه من تسعة وتسعين حملا في لزوم افراد التمييز انما رجعوا الى خفض التمييز لئلا يلزم اهدار حكم الثلثة الى العشرة من كل وجه ومميز
احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة
اما كون هذا التمييز منصوبا فلتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلتعذر تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة
الى المفسر واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلتعذر حذف النون وابقائها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون
لزم حذف نون اصلية وصفت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقائها لزم ابقاء النون شبيهة بنون الجمع وكل منهما مستقبح واما كون
هذا التمييز مفردا فلان المفرد هو الاصل واخف من الجمع والمقصود من التمييز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدول عنه من غير حاجة ومميز
مائة والف وتثنيتهما اي تثنية المائة والالف وهما مائتان والفان وجمع الالف وهو آلاف والوف وانما لم يقل وجمعهما كما
قال وتثنيتهما لان جمع المائة مرفوض استعمالا حتى لا يقال ثلث مئات او مئين بل يقال ثلث مائة مخفوض مفرد تقول مائة رجل
ومائتا رجل والف امرأة والفا امرأة وثلثة آلاف رجل وثلاث آلاف امرأة وانما جعل هذا التمييز مخفوضا لوجود الاضافة ومفردا
لكراهتهم جمع مميز العدد الكثير وقس على هذا اي اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة فقس عليه سائر
الاعداد الى ما لا يتناهى ولما جرى ذكر التذكير والتانيث في فصل العدد ذكرهما بعده فقال **فصل** الاسم اما مذكر واما مؤنث
قدم المذكر على المؤنث في التقسيم لتقدمه على المؤنث خلقة ورتبة ولانه عند الله عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علامات المؤنث وعدم الملحقات سابق

على وجوده المؤنث ما فيه اى اسم وجدت فى آخره علامة التأنيث قدم المؤنث على المذكر فى التعريف روماً للاختصار ببيانه
او اغذ فى البيان من التعريب ولان المؤنث وجودى لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عدمى كما مر والوجود راجح
على العدم والمراد بعلامة التأنيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والممدودة وكذا الياء فى هذى وتى عند البعض ولم يذكره
المصنف فى العلامات لجواز ان يكون التأنيث فى هذى وتى صيغياً عنده لا بالعلامة كتأنيث هى وانت ولان الكلام فى المذكر
والمؤنث اللذين من اقسام المتمكن وهذى وتى من قسم المبنى فلا وجه لذكرهما هاهنا لفظاً او تقديراً او حكماً تفصيل لعلامة التأنيث
اى سواء كانت العلامة ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظاً اعم من ان يكون حقيقة كامرأة وناقة وغرفة وطلحة او
حكماً كعقرب لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث ومن ثم لا تظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع
علامتا التأنيث وكحائض فانه صفة مختصة بالمؤنث وكالكلاب والكلب لانه مأول بالجماعة والمذكر ما بخلافه اى اسم متلبس
بمخالفة المؤنث اى ما لا يوجد فيه علامة التأنيث لفظاً ولا تقديراً ولا حكماً ولما كان علامة التأنيث مأخوذة فى تعريف المؤنث وكان
معرفتها مطلوبة احتاج الى عدها فقال وعلامة التأنيث اى علامة التى ذكرت فى حد المؤنث ثلثة اى ثلث اشياء واحد
التاء اى التى تصير عند الوقف هاء فلا يشكل بنحو مسلمات وفى ذكر التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة التأنيث الهاء
والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هى التاء والهاء مغيرة عنها كطلحة الكاف فى محل الرفع على انه خبر مبتدأ
محذوف اى نظير المؤنث بالعلامة وهى التاء مثل طلحة اسم رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب على انه حال وانما
جاء به لان المقصود هو التمثيل لطلحة للمؤنث بالعلامة اذ التعريف المذكور مخصوص به وهذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسم
رجل فانه اذا كان اسم امرأة كان مؤنثاً حقيقياً فلا يصلح للتمثيل للمؤنث بالعلامة وانما ما ثبت تأنيث طلحة حال
التسمية لرجل لعظمة الاشتباه فى اعتبار التأنيث فيه مع التذكير الحقيقى ولذا لا يعتبر تأنيثه فى تأنيث الفعل فلا يقال قالت
طلحة ثم التاء علامة للتأنيث وان لم يكن لمعنى التأنيث فانها تأتى لمعان فقد تكون للفرق بين المذكر والمؤنث فى الاسم كشيخ
وشيخة وامرء وامرأة وانسان وانسانة وهى سماعية او فى الصفة كقائم وقائمة وهى قياسية او بين الواحد والجمع كبغال وبغالة
او لتأكيد الصفة كعلامة او التأنيث كنعجة او لعلامة العجمة كجواربة فى جمع جوارب او النسبة كالمغاربة جمع مغربى او للعوض
كفرازنة فى جمع فرزان والاصل فرازين او لتأكيد الجمع كحجارة وثانيها الالف المقصورة اى التى بعد ثلثة ولا يكون للالحاق فلا يرد
نحو فتى وارطى للحاقها بجعفر ولا لمجرد الزيادة فلا يتجه نحو قبعثرى كحبلى وثالثها الالف الممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف الممدودة التى
قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة وان اختلف فى انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففى قوله والالف الممدودة نظر

نظرا الى ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظا او تقديرا
لتفصيل علامة التانيث مطلقا وقد تقرر ان علامة التانيث المقدرة هي التاء وحدها قال المقدرة اى العلامة التي تقدر
من الثلثة انما هي التاء فقط اى لا غيرها من العلامة ليندفع ما يتوهم من جعل قوله المذكور تفصيلا لمطلق العلامة ويعلم بيان الواقع
كارض ودار وانما حكم بتقدير العلامة فيهما بدليل تصغيرهما على اريضة ودويرة لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها فانيا
ثم المؤنث على قسمين حقيقي وهو اى المؤنث الحقيقي اى الخلقي ما بازائه اى بمقابلة ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث
لفظا او لم يوجد كامرءة في الاناسي وناقة واتان في البهائم وقد تبين ما في الشرح لهم الكلام فلا نفيد في هذا المقام
ولفظي وهو اى المؤنث اللفظي ما اى مؤنث بخلافه اى بعكس بمخالفة المؤنث الحقيقي يعني ما ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء
وجد فيه علامة التاء التانيث او لم يوجد بل تانيثه ليس الا لعلامة في لفظه حقيقة او حكما او تقديرا لا لتانيث خلقي في معناه
كظلمة نظير لتانيث اللفظي حقيقة وعين نظير للتانيث اللفظي تقديرا بدليل تصغيره على عيينة ولم يذكر نظير التانيث اللفظي حكما
كعقرب لقلة وقوعه وكالجمع المكسر والصحيح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحده مؤنثا حقيقيا وقد عرفت احكام
الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا نعيدها اى اذا عرفت تلك الاحكام فلا نعيدها لان اعادة الشيء
يوجب التكرار وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقي ههنا بعده في بحث الفاعل كك فهو غير موجب لذلك لانه
ذكره هناك تقريبا وذكره ههنا اى في المؤنث قصدا ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء مستغنيا
عن ذلك التعرض ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث شرع في تقسيمه اخر باعتبار الافراد والتثنية
والجمع فان الاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع فذكر النوعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عداهما مفرد طلبا للاختصار
فقال **فصل** المثنى قدمه على المجموع لكون عدده سابقا على عدد المجموع وكونه قريبا من المفرد ولسلامة لفظ المفرد
فيه البتة ولكثرته بالنظر الى المجموع اسم الحق باخره اى باخر مفرده على حذف المضاف وفيه احتراز عن اثنين وكليهما اذ
لا مفرد لهما الف ويا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اى يدل هذا المفرد
بسبب ذلك الالحاق على ان معه اى مع المفرد آخر مثله اراد به ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا ولذا لم يقل من جنسه
لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن
ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان ولا ينتقض ذلك بنحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى
والابوين للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين او المفرد

على المركب كما في العمرين نحو رجلان في حالة الرفع ورجلين في حالة النصب والجر هذا اي الحاق الالف والياء المفتوح
ما قبلها والنون المكسورة بآخر المفرد من غير تغيير في الصحيح اي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم كما يجري في الصحيح
يجري في الجاري مجرى الصحيح والمنقوص اليائي ايضا فلا وجه لتخصيصه بالصحيح اما المقصور اي في الاسم المقصور وما هو في
آخره الف واحدة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالمسمى بالى ولدى وكان ثلاثيا اي وقد كان الاسم المقصور
ثلاثيا مجردا او ذا ثلثة احرف لا الثلاثي في الاصطلاحي فخرج الرباعي والثلاثي المزيد فيه نحو معلى ومصطفى رد اي ذلك
الاسم الى اصله حال التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف
فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لوجود الثقل كمعلى ومصطفى والا بان كان اي الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كالمسمى بمتى وبلى او عن واو وهو اكثر من الثلاثي الواو للحال اي والحال ان ذلك الاسم المقصور
اكثر من الثلاثي بان كان على اربعة احرف فصاعدا او ليست الفه منقلبة عن الشيء من واو او ياء قلب اي الالف ياء عند التثنية
كرحيان في رحى نظير لما كان الفه منقلبة عن ياء وملهيان في ملهى نظير لما كان الفه منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثي وحباريان
في حبارى بالضم نوع من الطير وهو نظير لما لم يكن الفه منقلبة عن شيء وانما قلبت الالف ياء في هذه الصور اعتبارا للاصل
فيما اصله الياء حقيقة او حكما تخفيفا فيما كان الاكثر من الثلاثي وفيما ليست الفه منقلبة عن شيء واما الممدود اي الاسم الممدود
وان كانت همزته اي همزة الممدود اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقراء جمع قارئ ثبتت اي الهمزة لكونها
اصلية كقراءان في قراء بضم القاف وتشديد الراء بمعنى الجيد القراءة او للتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض
العرب قلبها واوا حملا على نظائره من الحمراء والصحراء وان كانت همزته للتأنيث قلبت واوا كحمراوان وصحراوان في صحراء وانما لم تثبت
الهمزة بل قلبت واوا للكراهة وقوع صورة علامة التأنيث في الوسط وانما وقوع التاء في مسلمتان في الوسط قليلا يلتبس تثنية
المؤنث بتثنية المذكر وانما جعلت الهمزة واوا لا ياء احترازا عن اجتماع اليائين في النصب والجر ولكن الواو اقرب الى الهمزة
من ياء وللمشاكلة بينهما في تعويضها في اجوه واثت ووقتت وان كانت همزته بدلا من اصل اي من حرف اصلي واوا كما
في كساء واصله كساو او ياء كرداء اصله رداي جاز فيه اي في ذلك الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب
ككسائين في الثبوت وكساوين في القلب اما الثبوت فلكونها في مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها والانقلاب عنها
واما القلب فلشبهها بهمزة التأنيث في عدم كونها اصلية ويجب حذف نونه اي نون المثنى عند الاضافة تقول جاءني غلاما

غلاما زيد ومسلما زيد مصر قدم رجيه وجوب حذف نون المثنى وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالية عن الاضافة كما يخلوه
اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرها فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها ذكرت في المجرورات من حيث انها
من احكام المضاف والمثنى والمجموع من حيث انهما من احكامهما وكذلك اي مثل حذف نون المثنى واثنا نيته في المفرد في تثنية
الخصية والالية على غير القياس والشذوذ جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا نحو خصيتان واليتان فيراد مما انه
حذف التاء عنها بحذف نون المثنى في محل الحذف فلا يرد ما يقال ان قول المص رح وكذلك تحذف تاء التانيث في تثنية الخصية
والالية ولا يخلو عن خلل خاصة اي دون غيرهما من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التانيث كشجرتين وثمرتين وجارحتين و
والقياس ان لا تحذف فيهما لئلا يلزم التباس تثنية المذكر بالمؤنث الا انه جاز حذف التاء في تثنيتها لانهما متلازمان
اي لان كل واحد من خصيين والاليين متلازم للآخر يعني ان واحد من الخصيين متلازم للآخر وكذا واحد من الاليين متلازم
للآخر فكانهما لشدة اتصالهما شئ واحد فنزلتا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع في وسط المفرد وقيل
انما حذفت التاء في تثنيتهما لئلا يكونا مصرحين بذكر ما يستهجن ذكره كل التصريح واعلم انه اذا اريد اضافة مثنى الى مثنى اي الى
ضمير مثنى مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه ونكر مثنى ليعلم ان المراد الحكم الآتي في كل مثنى مذكرا كان او مؤنثا مرفوعا
او منصوبا او مجرورا يعبر عن الاول اي عن المثنى الاول المضاف للثاني المضاف اليه بلفظ الجمع او المفرد ايضا لا بالمثنى اصالة
والجوية لا وجوبا كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما اي قلباكما فاقطعوا ايديهما اي يديهما وذلك يشير به الى علة الحكم المذكور يعني
انما يعبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنى عند تلك الاضافة لكراهة اجتماع تثنيتين لكونهما متماثلين فيما تأكد الاتصال لفظا ومعنى
اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسبته بالتثنية في انه
ضم الى آخره حتى قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع واذا كان المضاف اليه كالمثنى يكون الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى على لسان
داود وعيسى ابن مريم وقال ابو مالك في بعض مصنفاته بوجوب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثنى شرع في بيان
المجموع فقال فصل المجموع اسم دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما الآحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصودة وقوله
بتغير صفة مفرد ومعنى الحد اسم دل على افراده المقصودة بحروف مفردة متلبس بتغير ما اي تغير كان سواء كان لفظا كرجال في رجل وكما منه المجموع او تقديرا نحو فلك
على وزن اسد حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضة مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل الكسرة في حمار ثم قوله دل
على آحاد مقصودة احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لدلالتهما على آحاد غير مقصودة اذ المقصود بهما هو الجنس وضعا
والآحاد اريدت به باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها وقوله بحروف مفرده احترز به عن اسم الجمع كالفرع

كما فرع عليه قوله لقوم ونحوه من رهط ونفر وابل وغنم وخيل وان دل اي القوم ونحوه على احاد فليس بجمع اذ لا مفرد له حتى تقصد الاحاد
بحروفه والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد ولم يوجد
في الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان الفعال من الاوزان المشهورة للجمع لمفرد على وزن فعال ثم الجمع على قسمين
مصحح ويقال له جمع السلامة ايضا وهو ما اي جمع لم يتغير بناء مفرده ومكسر ويقال له جمع التكسير ايضا وهو ما اي جمع يتغير بناء مفرده
بسبب الجمعية لا بعدها فلا ينتقض بمصطفين وباعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا ينتقض بالجمع المصحح لتغير مفرده بلحوق
الحروف الخارجية الزائدة والمصحح اي الجمع المصحح على قسمين مذكر وهو اي جمع المذكر الصحيح ما الحق باخره اي بآخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع لموافقة الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون ويا مكسورة ما قبلها في حالة النصب والجر لموافقة اليا ونون
مفتوحة نحو مسلمين ليدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد اي ليدل هذا المفرد بسبب ذلك الالحاق على انه معه
اي مع مفرده اكثر منه ينبغي ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يثنى الا ان يقوم ما يقال
حيث لانه اراد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقا بقطع النظر عن كونه صحيحا او ممتنعا فلا يحتاج الى هذا القيد لاخراج الممتنع فان
قلت اسم التفضيل يقتضي ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او مفروضا وههنا ثابت على طريق الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في المثنى اكثر منه كما يقال فلان افقه من
الحمار واعلم من الجدار نحو مسلمين وهذا اي الالحاق الواو والياء والنون المفتوحة بآخر المفرد بلا تغير كائن في الصحيح اما المنقوص
اي الاسم المنقوص فتحذف ياؤه في حال الجمع لالتقاء الساكنين بعد نقل الاسكان لاستثقال الضمة مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال الحركة
على الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس قس له داعون جمع داع والمقصور اي الاسم المقصور الذي في آخره الف مقصورة تحذف الفه لالتقاء الساكنين ويبقى قبلها اي ما قبل الالف
مفتوحا ليدل الفتح على الالف المحذوفة مثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين
ويبقى ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف المحذوفة وشرطه اي الجمع الذي الحق بآخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها
ونون مفتوحة باولى العلم اعلم ان المفرد الذي اريد جمعه بهذا الجمع لا يخلو من ان يكون اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه او
يكون صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسما اشترط صحة جمعه بهذا الجمع ثلثة اشياء المذكورة
والعلمية والعقل لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف
للاشرف ولو انتفى فيه جميع هذه الثلثة كالعين او الاثنان منها كالمرأة او واحد منها نحو اعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما
انتقض هذه القاعدة بنحو سنة وارضة وثبة وقلة لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتفاء الشرط المذكورة لهذا الجمع

ويجمع فيها اجاب عنه بقوله واما قولهم سنون بكسر النون جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها جمع ارض
بسكونها وثبون جمع ثبة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهي عود ان يلعب بها الصبيان فشاذ من وجهين
احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة نحو دعاني من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر فعلى هذا ينبغي ان يؤخر بيان الشذوذ
عن بيان حذف النون كما اخره صاحب الكافية وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان
حذف النون لانه تعلق بحذف النون ثم اعلم ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين لجبر النقصان الواقع
في واحده وهو حذف الآخر كالتاء المقدرة في ارض لانها في الاصل ارضة ويدل عليه تصغيره على اريضة وكاللام
سنة فانها في التقدير سنوة فحذفت التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما كان له من النقص بحذف التاء
واللام واما نحو العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فجمع لهم هذا الجمع ونحو قوله
ورايتهم لي ساجدين ماول بجماعة لاصدور فعل العقلاء من الكوكب وهو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع والكان صفة
فشرط جمعه هذا الجمع اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا كما ذكرنا والثاني ان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو
والنون لانه لو جمع بذلك اما ان يجمع بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث وهو مستكره
وان جمع بغير التاء لفات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواقي من الشروط
الثلثة ما اشار اليه بقوله ويجب ان لا يكون اي ذلك الاسم الذي كان صفة واريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعل الذي
مونثه على صيغة فعلاء كاحمر حمراء فانه لا يقال احمرون لتحصيل الفرق بين افعل هذا وبين افعل التفضيل حيث يجيء لافعل التفضيل هذا الجمع
كالافضلون وانما لم يعكس الامر لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل ولا ينتقض ذلك باجمع جمعاء حيث يجيء جمعه بالواو والنون
نحو اجمعون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس ولا يكون فعلان الذي مونثه فعلى كسكران سكرى فانه لا يقال
سكرانون فرقا بين فعلان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يصح جمعه هذا الجمع كندمانون ولا يكون فعيلا كائنا بمعنى مفعول
كجريح فانه لا يقال رجال جريحون اذا كان بمعنى المفعول لان المذكر فيه يستوي مع المونث فاذا لم يجمع مذكره بالواو والنون
لم يجمع مونثه بالالف والتاء ورعاية الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعولا كائنا بمعنى فاعل كصبور بمعنى صابر فانه لا يقال رجال
صبورون لما قلنا في جريح ويجب حذف نونه اي نون جمع المذكر الصحيح بالاضافة نحو مسلمو مصر فان اصله مسلمون ولما اضيف
الى مصر حذف النون فصار مسلمو مصر ومونث عطف على قوله مذكر وهو اي جمع المونث الصحيح ما اي جمع الحق باخره اي
باخر مفرده الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهندات في جمع هند ويعم هذا غير اولي العلم والكان مذكرا نحو الكواكب الطالعات

وشرطه اى شرط الاسم الذى جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث فى هذا النوع من الجمع ان كان الاسم الذى
جمع سالما بالالف والتاء والحال ان ذلك المؤنث صفة وله مذكر الواو للحال اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم
مذكرا ان يكون مذكره قد جمع بالواو والنون كمسلمات فان مفرده مسلمة ومذكره وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان
المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع
وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلجمع الفرع وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر
بالواو والنون لا جمع التكسير لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل واما الخضروات فى قوله عليه السلام ليس فى الخضروات
صدقة بالالف والتاء مع انه جمع خضراء وهى صفة مذكرها اخضر ولم يجمع بالواو والنون فلغلبة الاسمية الحق بالاسماء
وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له اى لذلك المؤنث فى الصفة مذكر جمع بالواو والنون فشرطه
ان لا يكون مؤنثا مجردا من التاء اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كالحائض والحامل
يلزم فى جمع حائضة التى اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل فى جمع حائض التى اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم
الالتباس فجمع حائض على حوائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا
وكذا الحال فى الحامل والحال ان اى ذلك المؤنث او الاسم اسما لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهندات فى جمع هند ثم
لما فرغ عن نوعى الجمع الصحيح شرع فى بيان جمع المكسر فقال والمكسر اى جمع المكسر صيغته اى صيغة المكسر فى الثلاثى المجرد
كثيرة تعرف بالسماع كرجال فى جمع رجل وافراس فى جمع فرس وفلوس فى جمع فلس وصيغته فى غير الثلاثى المجرد تجيئ على
وزن فعالل قياسا اى من القياس كما عرفت فى التصريف ولا حاجة ههنا الى تقدير العلم لان التصريف
صار علما لعلم التصريف وانما قال فى التصريف ولم يقل فى الصرف مع انه المعروف المشهور لان فى التصريف مبالغة
من الصرف فالاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصرف اذ علم التصريف علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيمان
احدهما باعتبار اللفظ وهو ما مر والثانى باعتبار المعنى اشار اليه بقوله والجمع اى الجمع مطلقا لا المكسر خاصة ايضا تقسيمه الى
القسمين فيما سبق على قسمين وتقييد الجمع بالمكسر ههنا كما ظن بعضهم غير سديد لانه يوجب دخول جمعى الصحيح فى المكسر
حيث ادرجها فى جمع القلة الذى هو القسم الاول فيكون قسيم الشئ قسما منه لان الصحيح قسيم المكسر وذلك لا يجوز
احدهما جمع القلة وهو ما اى جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها اى على ما دون العشرة الى الثلثة وابنيته
اى وابنية جمع القلة ستة افعل كاكلب فى كلب وافعال كاجسام فى جمع جسم وافعلة كامثلة فى جمع مثال وفعلة

وفعلة كغلمة في جمع غلام وجمعا الصحيح اصله جمعان ثم سقطت النون باضافته الى الصحيح وهو معطوف على قوله وفعلة يعني
ابنية جمع القلة هذه الامثلة الاربعة وكلا نوعي جمع الصحيح المذكر والمونث وزاد الفراء افعلة كاكلة جمع آكل وزاد بعضهم
افعلاء كاصدقاء جمع صديق بدون اللام يعني ان هذه الابنية الاربعة وجمعي الصحيح جمع اي تطلق على العشرة وعلى ما فوقها اذا استعملت
بدون لام التعريف واما اذا استعملت مع لام التعريف فحكمها ليس كذلك لان الاصل في المعرف باللام مطلقا جمعا كان او مفردا
هو الاستغراق والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت في جمع القلة والكثرة جميعا وكذا قال بعض المصنفين في تعريف جمع
القلة هو ما غلب استعماله منكرا في العشرة وما دونها وفي تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكرا فيما فوق العشرة والمص رح
لم يذكر هذا القيد في جمع الكثرة اكتفاء بذكره في جمع القلة وثانيهما جمع الكثرة وهو ما اي جمع تطلق بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وابنيته اي ابنية جمع الكثرة ما عدا الستة المذكورة الكائنة لجمع القلة من الابنية الاربعة وجمعي الصحيح
واذا لم يوجد للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بينهما
وقد يستعار احدهما موضع الآخر مع وجود ذلك الآخر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم اخذ في تقسيم آخر للاسم
باعتبار كونه متعلقا بالفعل او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة بالفعل مقترنا
بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل اقسام منها ما ذكره في الكتاب ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والالة ولما كان المراد
بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا ما كان عاملا منها لدلالتها على معنى الافعال خصها بالذكر ولم يذكر الظرف والالة لانهما لا يعملان
فقال **فصل** المصدر قدمه على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلا في الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مظنة الاصالة
لمكان الاختلاف فيه بخلاف سائر متعلقات الفعل لاتفاقهم على فرعيتها اسم يدل على الحدث فقط انما ادرج الاسم لان
المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى والحدث هو المعنى دون اللفظ وانما لم تقييد الحدث بجريانه على
الفعل كما قيد به غيره حيث قال المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل لان التقييد بجريانه على الفعل يخرج المصادر التي لا فعل
لها من لفظها مثل ويحك وويلك عن الحد فالمص رح تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لان تركه يدخل اسماء المعاني
فيه نحو الوضوء والغسل لانهما يدلان على الحدث ايضا فلو قيده بجريانه على الفعل يخرجا عنه فلم يكن تعريف المص رح للمصدر
مانعا ولا تعريف غيره جامعا وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتقات وتشتق منه اي من المصدر الافعال كالضرب والنصر
مثلا وكذا اشتق من المصدر متعلقات الافعال لانه اذا كان اصلا للافعال يكون لمتعلقاتها ايضا واختار الشيخ ههنا ما ذهب
اليه البصريون من ان الاصل في الاشتقاق هو المصدر ردا وعرضا عما ذهب الكوفيون حيث زعموا ان الفعل اصل فيه

لان مذہبہم غیر ثابت بل ہم مخلفون فی اثبات مذہبہم بدلائل التی عورض بہا باجوبۃ قویۃ ثم اعلم ان الاشتقاق رد کلمۃ الی اخری لتناسبہما
فی اللفظ والمعنی والمشہور فی المناسبۃ المعنویۃ ان یدخل معنی المشتق منہ فی المشتق وابنیتہ ای ابنیۃ المصدر من الثلاثی المجرد
ای من الفعل الثلاثی من بناء الثلاثی المجرد غیر مضبوطۃ ای محفوظۃ تعرف بالسماع من العرب ولا قیاس علیہ وہی ترتقی عند
سیبویہ الی اثنین وثلثین بناء کما عرفت فی کتب التصریف ومن غیرہ ای ابنیۃ من غیر الثلاثی المجرد وہو الثلاثی المزید فیہ والرباعی
المجرد والمزید فیہ قیاس ای قیاسیۃ او مقیسۃ او ذات قیاس ای من شانہا ان تثبت من غیر سماع بالقیاس کالافعال
من افعل والانفعال من انفعل والاستفعال من استفعل والفعللۃ من فعلل والتفعلل من تفعلل مثلا ای مثلا مثلا لما ان
الابنیۃ من غیر الثلاثی المجرد تجیئ الی غیر ذلک مما عرفت فی علم التصریف والمصدر ان لم یکن مفعولا مطلقا یعمل عمل فعلہ المشتق منہ
سواء کان بمعنی الماضی او الحال والاستقبال وذلک لان المصدر انما یعمل فی کونہ تقدیر ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض
واما حال واما مستقبل فاذن یعمل بمعنی کل واحد منہا وانما قید عملہ بقولہ ان لم یکن مفعولا مطلقا لانہ اذا کان مطلقا فحکمہ یجیئ
فی المتن ثم اشار الی کیفیۃ عمل المصدر بقولہ نحو یرفع فاعلا ان کان لازما نحو اعجبنی قیام زید فان القیام مصدر لازم یرفع الفاعل
وہو زید وینصب مفعولا ایضا ان کان متعدیا نحو اعجبنی ضرب زید عمروا فان الضرب مصدر متعدیا یرفع الفاعل وہو زید وینصب
المفعول ایضا وہو عمروا ولا یجوز تقدیم معمول المصدر علیہ ای علی المصدر فلا یقال زید ضربہ عمروا بتقدیم الفاعل علی المصدر
ولا یقال اعجبنی عمروا ضرب زید بتقدیم المفعول علی المصدر وذلک لکونہ فی تقدیر ان مع الفعل وشیئ مما فی حیز ان لا یتقدم علیہا
لان حرف ان موصولۃ والفعل بعدہا صلتہا وشیئ مما فی حیز الموصول من الصلۃ ومعمولہا لا یتقدم علیہا ہذا کلام النحاۃ وخالفہم الرضی
فی الظروف وجوز تقدیمہ علیہ لتوسعہم فیہا ویجوز اضافتہ ای المصدر الی الفاعل مع ذکر المفعول منصوبا وترکہ وہو اقوی
المصادر فی العمل الی المنون کما ظن وصرح بہ الرضی واذا اضیف المصدر الی معمولہ الارجح یحمل تابع ذلک المعمول تابعا
للفظ وجاز حملہ تابعا للمحل عند الاکثر نحو کرہت ضرب زید عمروا فان الضرب مصدر اضیف الی الفاعل مع ذکر مفعولہ منصوبا
ومثال المصدر الذی اضیف الی فاعلہ مع ترک مفعولہ نحو کرہت ضرب زید والی المفعول ای ویجوز اضافتہ الی المفعول مع ذکر الفاعل
مرفوعا وترکہ اذا اقامت القرینۃ علی کونہ مفعولا والمفعول اعم من ان یکون مفعولا او ظرفا او علۃ لکن اضافتہ الی الفاعل اکثر من اضافتہ
الی المفعول لکون افتقار الفعل وشبہہ الی الفاعل اکثر ولہذا قال صاحب الکافیۃ وقد یضاف الی المفعول بکلمۃ قد الموضوعۃ للتقلیل
نحو کرہت ضرب عمرو زید فان الضرب مصدر اضیف الی المفعول وذکر الفاعل مرفوعا ومثال المصدر الذی اضیف الی المفعول
وترک الفاعل قولہ لا یسام الانسان من دعاء الخیر اما ان کان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل الذی قبلہ ای قبل المص

المصدر وليس العمل للمصدر لان المعمول لا يتعلق بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولا مطلقا حقيقة واما اذا كان
مفعولا مطلقا مجازا نحو ضربته ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي نحو ضربت ضربا عمروا فعمروا منصوب بضربت لا بضربا ثم
لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن اسم غير مشتق فانه لا يسمى
اسم الفاعل من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفات كلها من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق
الصفات من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم المفعول
فانه اسم مشتق من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث الجار والمجرور حال اي حال كون ذلك الاسم كائنا بمعنى
الحدوث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم فان زيد حسن او كريم ثبت له الحسن والكرم
له الحسن والكرم بدون الحدوث لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حاسن بكاسم الآن او غدا وكذا احترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى ثبوت نحو احسن واكرم واعجب
ان يعتبر قيد الحيثية في هذا الحد فانها منظورة في جميع الحدود وسيأتي الحدود النحوية ليخرج عنه اسم التفضيل الذي صيغة تفضيل الفاعل
بمعنى الحدوث بعد دخول فيه نحو اضرب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكن مع زيادة فتغيير الحيثية فيكون منهم لحد
اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير واما نحو
حائض وطالق وحامل مما يدل على الثبوت مع انها اسماء الفاعلين فمعنى الثبوت فيه انما هو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج
عن الحد وكذا لا يخرج عنه نحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر لانه يدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ و
والاستمرار واما صفات الله تعالى نحو الخالق والرازق والعالم والقادر وان دلت على الاستمرار والدوام فلان الاستمرار
فيها ليس بصيغي بل واقعي باعتبار الموصوف القديم المنزه من التغيير والحدوث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل بمعنى بالصيغة
الكثيرة المشهورة والا فعال او فعول وحذر ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما تعرض لبيان
الصيغة مع انه وظائف التصريف دون النحو استطرادا او ضمنا قال بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتعريف
تصوير وتعيين لموضع الاحكام النحوية من الثلاثي المجرد الجار والمجرور صفة للصيغة اي صيغته الكائنة من كذا
واقعة على وزن فاعل ويسمى كثيرة كضارب وناصر ومن غيره على صيغة المضارع عطف جملة على
جملة اي وصيغته من غير الثلاثي المجرد يعني المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكائن من ذلك الفعل
بميم مضمومة اي الكائنة مع ميم مضمومة او الباء بمعنى مع مكان حرف المضارعة ان لم يكن حرف المضارعة
مضمومة كما في ... مع كسر الحرف التي قبل الحرف الآخر ان لم يكن

فيما قبل آخر المضارع كسرة كما يتقبل ويتقاتل فان ما قبله مفتوح كما في مستخرج ذكر المثالين لان احدهما على صيغة المضارع

ولا يخالف الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها بحركة الميم ايضا وينبغي ان يذكر مثالا ثالثا وهو ما يخالفها في

حركة ما قبل الآخر نحو متفاصل واما نحو اشهب فهو مشبه الحصر فهو محض مخصص مفتتح فهو متفتح فتنا ذو ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله المعروف

اي المعلوم الذي اشتق منه لازما كان او متعديا مقدما كان او مؤخرا في الاظهار والاضمار الكائن اي اسم الفاعل بمعنى الحال

او الاستقبال وانما اشترط احدهما لعمل اسم الفاعل لان عمله لمشابهته المضارع فيجب ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه

فيه افاتت قوة المناسبة وهو المشابهة لفظا ومعنى والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او على سبيل الحكاية

لئلا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناها

ان المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه وجد في ذلك الزمان او يقدر ذلك الى ما كانه حوان ومعتمدا على المبتدأ خبر بعد خبر لكان نحو

زيد قائم ابوه او ذي الحال عطف على المبتدأ . اي او معتمدا على ذي الحال نحو جاءني زيد ضاربا ابوه عمروا او

او الموصوف عطف على ذي الحال اي او معتمدا على الموصوف نحو عندي رجل ضارب ابوه عمروا او الهمزة اي او معتمدا على

على همزة الاستفهام نحو اقائم زيد او حرف النفي اي او معتمدا على حرف النفي نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على احد

هذه الاشياء لانه يتقوى بذلك شبه الفعل اما في الصور الثلثة الاول فلانه يستقيل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء

محكوم به عليه وهو مذكور واما في الصورتين الاخريين فلوقوعه موقع ما هو بالفعل اولى وانما اشترط قوة جهة الفعل فيه مبنيا على كونه فرعا

في العمل ومنحطا عن الاصل ثم اعلم انه لو قال وان لا يكون موصوفا بصفة ولا يكون مصغرا لكان الاولى لخروجه بالوصف والتصغير

[illegible] جهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلكونه وصفا بالمعنى ثم اشتراط اعتماد اسم الفاعل للعمل على ما ذكره انما هو

[illegible] سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فقد ذهبوا الى جواز اعماله من غير الاعتماد عليه فكانهم اعتبروا نفس شبه الاعمال

فان كان لغة للتحقيق الاخبار اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت الاضافة اي اضافة الى المفعول اضافة معنوية لفقد

شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل ح غير عامل لانتفاء شرط عمله مع ذكر معموله مثلا قال في

[illegible] عمل اسم الفاعل مطلقا ولم تجب الاضافة ولو اضيف لا يكون الا اضافة [illegible] لانه يقول اعمله الحال مع الاستقبال

واما [illegible] فان عن ما يجب بدون قرينة الواقع او بتقدير نحو زيد ضارب عمرو امس فان الضارب ههنا بمعنى الماضي فوجب اضافته الى

[illegible] اسم الفاعل بشرط معنى الحال والاستقبال [illegible] الفاعل [illegible] معرفا باللام [illegible]

[illegible] اسم الفاعل [illegible] الفعل [illegible]

الازمنة يعني الماضي والحال والاستقبال لان اسم الفاعل ح يجري مجرى الفعل مطلقا من حيث انها موصولة واصلها
ان توصل بالفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة دخولها على الفعل وهو ايضا ما تمسك به الكسائي نحو زيد الضارب ابوه عمرا
الآن او غدا او امس مثال لاسم الفاعل المعرف باللام الذي يجيء الازمنة فيه مستو ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في
بيان اسم المفعول فقال **فصل** اسم المفعول اسم مشتق احترز به عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى اسم مفعول من فعل متعد احترز به عن
ولم يقل من مصدر ح اي الصفات كلها مشتقة كما مر في حد اسم الفاعل وانما قيد الفعل بكونه متعديا احترازا عن فعل لازم اذ
اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم وقوله على من وقع عليه الفعل خرج به الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل الذي صيغة لتفضيل الفاعل ويخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذي صيغة للمفعول نحو اشهر واعذر واعرف
بقيد الحيثية اي من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذه الحيثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل
على غيره وكذا ايضا ح في هذه التعريف اسماء المفاعيل التي هي من صفات غير العقلاء نحو هذا القرطاس مضروب تبعا على سبيل التغليب
والا فهي موضوعة للعقلاء وما يدخل فيه ذلك حقيقة وصيغته اي صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاثي الاضافة من باب رد
تعليقه اذ الاصل من الثلاثي المجرد على وزن المفعول اي واقعة غالبا على وزن مفعول وبه سمي ايضا كما مر وانما قلنا غالبا لان صيغته قد
تجيء على وزن فعيل نحو قتيل وجريح وهذا اشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل لانهما بمعنى مقتول ومجروح والصفة المشبهة مشتقة من
فعل لمن قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لفظا اي من حيث اللفظ كمضروب او تقديرا كمقول ومرمي
فان اصلهما مقوول ومرموي على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعل
ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غيروا بزيادة الواو فلا يلتبس الرباعي بالهمزة وضم ما قبلها للمناسبة وفتح الميم
لئلا يدل على الواو دون الرباعي لا دلونيه بها لثقله فيكون على وزن المضارع تقديرا ومن غيره اي صيغته من غير مجرد الثلاثي
كاسم الفاعل اي كصيغة اسم الفاعل منه اي من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر للفرق بينه وبين اسم الفاعل وللموافقة
المضارع الذي يحمل عمله اعني المضارع المجهول ثم ذلك اما لفظا كمدخل ومستخرج او تقديرا كمختار فان اصله مختير
البيان ويعمل اي اسم المفعول عمل فعله المجهول بالشرائط المذكورة في اسم الفاعل لعمله من اشتراط كونه
بمعنى الحال والاستقبال الا اذا كان معرفا باللام واشتراط كونه معتمدا على المبتدأ او ذي الحال او الموصوف
او الهمزة او حرف النفي وعدم كونه موصوفا او مصغرا كما قلنا في اسم الفاعل وكذا وجوب الاضافة اذا
كان بمعنى الماضي فلا يعمل اسم المفعول بتلك الشرائط لان عمله بتبعية الفعل المجهول في احتياجه الى

اليه واسم الفاعل فيشا كه في حقيقة الفعل واحتياج الى الشرائط فلا يعمل الا بشرائط المشتركة انما تم اعلم ان اشتراط معنى الحال
او الاستقبال لعمل اسم المفعول لم يوجد في كلام المتقدمين لكن صرح ابو علي الفارسي ومن بعده من المتاخرين باشتراط ذلك كما في
اسم الفاعل نحو زيد مضروب غلامه الآن او غدا او امس لما فرغ عن بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة المشبهة فقال فصل الصفة
المشبهة التي تشبه باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث اسم مشتق من فعل لازم احترز بقوله مشتق عما لم يكن
مشتقا فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وافعل التفضيل المشتق من المتعدي
ليدل متعلق بمشتق الضمير عايد الى ما اسم على من قام به الفعل بمعنى الثبوت خرج بالقيد الاول اسماء الزمان والمكان والآلة
وبالقيد الثاني اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم واسم التفضيل المشتق من اللازم كذاهب وافضل ثم الجار والمجرور اعني قوله
بمعنى الثبوت حال اي حال كون ذلك الاسم كائنا بمعنى الثبوت اي دالا على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس
معناه حدث له الكرم بعد ان لم يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الآن او غدا ويخرج عن حد اسم التفضيل التي صيغته لتفضيل
الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف بقيد الحيثية ثم المراد من اللازم في قوله مشتق من فعل لازم اعم من ان يكون بالاصالة
او بالرد لان الفعل المتعدي قد يجعل لازما وينقل الى فعُل بضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسعيد والرحيم والعليم ونحو ذلك
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة تجيئ على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول لان صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل
والمفعول ولان صيغتها سماعية وقياسية انما تعرف بالسماع فهو خبر بعد خبر لقوله وصيغتها تتضمن حكما على حدة على وجه الاول
وهو ان الخبر الاول اثبت ان صيغتها على مخالفة لصيغة اسم الفاعل والمفعول والخبر الثاني اثبت ان صيغتها مقتصرة على السماع
ويتضمن وجه الخبر الاول على وجه الثاني وهو ان صيغتها على خلاف صيغة ال

اسم الفاعل والمفعول من حيث انها صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل والمفعول قياسية كحسن وصعب وظريف وهي
اي الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها وان لم يوزن صيغتها الفعل وما كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه بالفعل
مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل الا بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة
انما تعمل مطلقا عن الزمان مع انها فرع اسم الفاعل فيلزم مزية الفرع على الاصل لانا نقول اشتراط زمان فيها يوجب ابطالها
عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان يستلزم الحدوث فمزية اعمالها مطلقا عن الزمان متحملة ضرورية ولما توهم
من قوله بدا عدم الاشتراط لعملها انه يعمل من غير اعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم الفاعل
انما اشترط ذلك لعدم الاعتماد على الموصوف لا ... فيها [illegible]

الداخلة عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل واعلم انه نريد عمل الصفة المشبهة على فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل الصفة واقسامها ويسمى كل قسم منها مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى صفة المشبهة اما باللام اى متلبسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن ومعمول كل منها اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه او مضاف نحو وجهه او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة نحو وجه فهذه الاسماء ستة اقسام بضرب الاثنين فى الثلثة ومعمول كل منها الستة المذكورة اما مرفوع او منصوب او مجرور فذلك اى ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول من حيث الاعراب فى الثلثة الحاصلة بضرب قسمى الصفة فى اقسام المعمول الثلثة ثم قوله فذلك ثمانية عشر جملة مستأنفة كان سائلا يسأل كم كانت الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثمانية عشر نحو جاءنى زيد الحسن وجهه الصفة باللام والمعمول بالاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثلثة اى وهذه ثلثة وكذلك اى ومثل المثال المذكور فى الاوجه الثلثة من الاعراب فى المعمول نحو جاءنى زيد الحسن الوجه الصفة والمعمول كلاهما باللام والمعمول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن وجه الصفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجهه الصفة مجردة من اللام والمعمول بالرفع على الفاعلية او بالنصب على التشبيه بالمفعول او بالجر على الاضافة وحسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول باللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وحسن وجه بوجوه الثلثة من الاعراب وهى اى مسائل الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقبح والاختلاف والامتناع خمسة اقسام قسم منها ممتنع نحو الحسن وجهه الصفة تكون باللام والمعمول مجرور مضاف والحسن وجه بكون الصفة باللام والمعمول مجرور مجرد عن اللام والاضافة وانما كان هذا القسم ممتنعا لان الاضافة غير مفيدة فيهما للتخفيف مع ان الثانى يتضمن اضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية [illegible] تجرى على المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذا لا يجوز فى اللفظية وقسم منها مختلف فيه مثل حسن وجهه [illegible] الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرور مضاف فقال بعضهم انه غير جائز لان الاضافة تستلزم اضافة الشئ الى نفسه [illegible] قال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشئ الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر والبواقى من الثمانية عشر بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ثلاثة اقسام قسم منها احسن انكان من فيها اى فى الصفة المشبهة ضمير واحد لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وقسم منها حسن ان كان فيه ضميران لحصول المقصود واما عدم الاحسنية

فلوجود الزائد عليه وقسم منها قبيح ان لم يكن فيه ضمير لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ولما لم يكن وجود
الضمير ظاهرا في الصفة كظهوره في المعمول مست الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير وعدمه فيها فاشار اليها
بقوله والضابطة اي القاعدة في الصفة المشبهة انك متى رفعت بها اي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة
ولا يلزم تعدد الفاعل وهو ممتنع لعامل واحد ومتى نصبت او جررت بها معمولها ففيها اي في الصفة ضمير الموصوف لاحتياج
الصفة الى الفاعل ثم لما فرغ عن بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **فصل** اسم التفضيل
اسم مشتق من فعل فيه احتراز عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اي على غير ذلك الموصوف
وانما قال ليدل على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع عليه ليتناول نوعي اسم التفضيل اعني ما كان صيغة لتفضيل الفاعل وما كان
صيغة لتفضيل المفعول نحو اضرب واشهر فان الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول ثم احترز به عن اسماء الزمان
والمكان والآلة لانها لا تدل على الموصوف وبقوله بزيادة على غيره عن اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست
بموصوفة بزيادة على غيرها ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه في ذلك الفعل الذي هو مشتق منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد
فيه الزيادة على الغير الذي هو مشتق منه او لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل في امر آخر واما نحو ضراب وضروب من اسماء الفاعلين الموضوعة
للمبالغة وان دلت على الزيادة فلا يدخل في الحد لانه لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة اما صلة الموصوف اي ليدل
على ما وصف بزيادة على غيره في ذلك الفعل او بمعنى مع وح صلة الموصوف محذوف اي على امر موصوف بذلك الفعل مع
زيادة على غيره فيه اما مجازا وحقا لا فعل له كاحنك الشاتين او البعيرين اي آكلهما يعني اكثرهما اكلا وآبل من حنيف الحناتم اي الاعلم
باحوال الابل من ذو الابل اسم التفضيل وحنيف على صيغة التصغير اسم رجل حسن الدراية في رعي الابل وتربيتها
بقيامه يكون في غاية الحسن ونهاية الاحتياط في رعي الابل من حنيف الحناتم وصيغته اي صيغة اسم التفضيل واقعة على
وزن افعل للمذكر وعلى وزن فعلى للمؤنث ويدخل فيه خير وشر لان اصلهما اخير واشر ولا يبنى اي اسم التفضيل الا من الثلاثي
المجرد فلا يبنى من الرباعي نحو دحرج وعن مزيد الثلاثي نحو اخرج وذلك لاستحالة بناء افعل منهما لانه لو نقص اختلف لفظا
ومعنى اما لفظا فالظاهر واما معنى فلانه لو اخرج من استخرج لم يفهم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم ينقص لما زاد على
بناء افعل واما ما جاء من فعل غير الثلاثي المجرد كاعطاهم للدينار والدراهم واولاهم للمعروف اي اعطاء ايلاء ومن زيد اي اشد
اكراما منه وهذا المكان اقفر من غيره اي اشد اقفارا من القفر وهو الموضع الذي لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام اختصر اي اشد
اختصارا وافلس من ابن المذلق اي اشد افلاسا وهو اسم رجل لم يجد مدة عمره قوت يوم وليلة وكان ابوه واجداده

واجداده معروفين بالافلاس فشاذ لا يقاس عليه وعن سيبويه انه يجوز بناؤه مما فيه على افعل مطلقا اذ ليس فيه
الاحذف احدى الهمزتين وهو جائز كما في متكلم مضارع اكرم وعن المبرد والاخفش جواز بنائها الا من ثلاثي نحو عمي وعور لئلا يلتبس
الحلية صفة اخرى للثلاثي واحترز بقوله ليس بلون عن مثل احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور لان من اللون والعيب
يبنى افعل الصفة فلو بنى منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر الا ترى انك اذا قلت هو احمر لم يدر ان المراد منه ذو حمرة او
زائد في الحمرة لا يقال يمكن ان يدفع هذا الالتباس لان افعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع اللام والاضافة او من وافعل
الصفة لا يكون مستعملا باحد هذه الثلثة فلا التباس لانا نقول قد يحذف من افعل التفضيل واليهم يقيم زيد الاحول كما يقيم
فيحصل الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو اجهل وابلد فان الجهل والبلادة من العيوب الباطنة ولا يلزم
من ذلك وجوب ان يبنى افعل التفضيل من عيب باطن بل يجوز ذلك فلا يشكل بمثل الحمق فانه من العيب الباطن مع انه لا يبنى
منه احمق للتفضيل وكان ينبغي ان يقول ليس بلون ولا عيب ولا حلية لانه لا يبنى من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين
ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان وقال غيرهم ما جاء منهما فشاذ ومنه
قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حق الكوثر ماؤه ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان الفضل يبنى من الثلاثي المجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهر وهو الفضل فان كان الفعل الذي قصد تفضيل اصله لاحد على غيره زائدا على الثلاثي المجرد الذي ليس بلون م
لا عيب بان كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه او كان ذلك الفعل الثلاثي المجرد لونا او عيبا يجب ان يبنى افعل
من الثلاثي يدل على مبالغة او شدة او كثرة ثم يذكر بعده اي بعد افعل مصدر ذلك الفعل الذي يقصد منه معنى التفضيل حال كونه
منصوبا على التمييز بانه مقصود على وجه ممكن كما تقول هو اشد استخراجا مثال لغير الثلاثي المجرد واقوى حمرة مثال للون وافحش
عوجا مثال للعيب وقياسه اي قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل اي لتفضيله لا لتفضيل المفعول كما مر من الامثلة وذلك
لان التفضيل انما له تأثير في الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل ولانه لو بنى لكل منهما لزم الالتباس ولو رجح المفعول لبقي
اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم واعلم ان اسم التفضيل كما يجيء لتفضيل الفاعل قياسا كذلك يجيء قياسا
لتفضيل الصفة المشبهة نحو اكرم واحسن فكان الاولى على المصنف رحمه الله ان يقول وقياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة
الا ان يقال كلامه محمول على حذف المعطوف اي قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء اي اسم التفضيل على
غير القياس للمفعول اي لتفضيله قليلا اي زمانا قليلا او مجيئا قليلا نحو اعذر اي اكثر معذورية واشغل اي اكثر مشغولية واشهر
اي اكثر مشهورية واستعماله اي استعمال اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلثة اوجه الجار والمجرور خبر لقوله واستعماله

مضاف خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني اسم التفضيل اما مضاف نحو زيد افضل القوم او معرف باللام اي بلام العهدية
لان هذه اللام ليست للعهد ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه فيكون في معنى قوله نحو زيد الافضل اي زيد الذي عهد
كونه افضل من عمرو مثلا او مستعمل بمن نحو زيد افضل من عمرو ومن هو الاصل من تلك الاستعمالات لتقدم الاضافة ثم
اللام وكلمة او ههنا لمنع الخلو والجمع فلا يخلو اسم التفضيل من احد هذه الوجوه الثلثة ولا يجتمع اثنان منها فيه فلا يجوز
افضل مستعملا بدون واحد منها ولا زيد الافضل من عمرو مستعملا من اثنين منها ويستثنى عن القاعدة المذكورة صورتان
احدهما ما اذا علم المفضل عليه فيطرح بناء على القرينة نحو الله اكبر اي اكبر من كل كبير ونحو زيد كريم وعمرو اكرم اي منه والثانية
ما اذا جرد اسم التفضيل عن معنى التفضيل بالعدل لاستغنائه عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان الاستعمال باحدها لبيان
التفضيل فاذا زال عنه معنى التفضيل استغنى عن هذا الاستعمال كما في اخر واخر فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غير
والدنيا والحبلى لصيرورتهما اسمين ومحا معنى التفضيل عنهما وانما وجب استعمال اسم التفضيل على احد هذه الاوجه الثلثة ليدل
على المقصود من اسم التفضيل وهو اثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه في المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه
الامور الثلثة لانها تدل على المفضل عليه هذا في الاضافة ومن ظاهر وكذا في اللام لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا
مستويا ويجوز استعمال التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح
ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيئ اهون عليه تعالى من شيئ ويجوز في الاول اي في اسم التفضيل المضاف المقصود
به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وكذا التذكير مع وجود تانيث الموصوف اي يجوز فيه الافراد
والتذكير والتانيث لكونه موافقا لافعل من في كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما ومطابقة اسم التفضيل للموصوف في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفا لافعل من حيث وجود الاضافة وعدمها في افعل من وانما قيدنا المضاف بقولنا
المقصود به الزيادة على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده كقولنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو افضل من قريش اي
افضل الناس من بين قريش ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحدا منهم فحينئذ لا يجوز فيه الوجهان
بل حكمه حكم المعرف باللام نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم وفي الثاني اي في اسم التفضيل
المعرف باللام يجب المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لوجوب مطابقة الصفة
موصوفها مع عدم وجود المانع فهو الامتزاج بين التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف المضاف لامتزاج

بين الصفة معنى حيث ذكر المفضل عليه بعده وبخلاف المستعمل بمن لامتزاجه بها لفظا نحو جاءني زيد الافضل والزيدان

والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وفي الثالث اي في اسم التفضيل المستعمل بمن يجب كون اسم التفضيل
مفردا وان كان الموصوف الموصوف مثنى او مجموعا مذكرا وان كان الموصوف مونثا ابدا اي في احوال الموصوف كلها كما اشرنا
اليه وانما وجب كونه مفردا لان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارق بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها
من تمام الكلمة فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها به في وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث مختص
باخر الكلمة دون وسطها فلو لحقه علامات التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في وسط الكلمة وهو مستكره ولان افعل التفضيل
مشابه لافعل التعجب في الوزن وفي انه لم يبن الا مما يبنى منه فلا يتغير لفظه ايضا مثله نحو زيد والزيدان وهو وهندات والزيدون
افضل من عمرو وعلى اوجه الثلثة اي المذكورة يجب استعمال اسم التفضيل باحدها يضمر فيه اي في اسم التفضيل الفاعل وهو
اي اسم التفضيل يعمل في ذلك المضمر الذي هو فاعل ولا يعمل اي اسم التفضيل في اسم المظهر اصلا اي فاعلا كان ذلك
الاسم المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمر فالحاصل انه اسم التفضيل لا يعمل في المفعول مظهرا كان او مضمرا اذا
لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
في الفاعل المظهر بشرط اشار اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فاحتيج الى الشرط وينبغي ان يراد بالمظهر
في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي وهو الملفوظ اي لا يعمل في ملفوظ اصلا اي مظهرا كان او مضمرا بارزا وانما لا يعمل اسم
التفضيل في مظهر غير ما استثني في المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول او بمشابهة ما ثبت به
الفعل كالصفة المشبهة على ما مر واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث الزيادة فيه والفعل عاري عنها وكذا يخالف اسم الفاعل
لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعمالاته اي افعل من فلا يعمل في مظهر اصلا لا في الفاعل مظهرا ولا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر
سوى المفعول مظهرا كان او مضمرا الا انهما معمولان قويان الا في صورة الاستثناء فيعمل في الفاعل المظهر لانه يصير بمعنى الفعل كما ستعرفه
الا انه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب في الزنة واختصاص مجيئه في الثلاثي المجرد مما ليس بلون
ولا عيب فلاجل هذا الشبه الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتمييز والمفعول به
بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف فيه ما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة
ملحقان بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف
يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم
نظير افعل التعجب في الفعل من حيث ان كلا منهما لا يبنى الا من الثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب وافعل التعجب لا يعمل في الفاعل

المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجمود وعدم التصرف وكذا الا في مثل قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان في اللفظ جاريا على الشئ بان
يكون صفة له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى لمسبب ذلك الشئ اي لمتعلقه مفضل باعتبار ذلك الشئ ومفضل عليه
اي نفسه باعتبار غير ذلك الشئ حال كون ذلك التفضيل منفيا فاحسن في المثال المذكور جرى في اللفظ على الشئ وهو رجل
حيث وقع صفة له وهو في المعنى صفة لمسببه اي لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من
الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين
رجل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمقصود
من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله فيها
الصوم منه في عشر ذي الحجة ثم كلمة ما في المثال نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل
في الفاعل المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل فاعل لاحسن لانه صار بمعنى حسن وهو الفعل الذي احسن من
مصدره فيعمل ح في المظهر مثل الفعل وههنا اي في مسئلة الاستثناء بحث البحث في الاصل هو عبارة عن الجدل
وهو تعارض المتنازعين في الكلام لظهور الحق او لغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من الكلام
كما يقع هذا البحث الفاعل وهذا البحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتمل على التعارض ثم البحث المتروك مجملا
الكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحو سيما في الكافية وهو انه يجوز في هذه المسئلة ان يقع لعبارة
اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصاره بحذف المضاف
من مجرور من وهو العين اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على
العين والنص يجوز ان يقع بعبارة ثالثة وهي ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل بتقديم ذكر العين على اسم التفضيل
من غير ذكر من معها ثم لما فرغ عن القسم الاول في الاسم وذكر احكامه قسميه من المعرب والمبني في بابين وخاتمة
شرع في القسم الثاني في الفعل فقال **القسم الثاني** في الفعل اي الكائن في بيان الفعل وقد سبق
تعريفه اي تعريف الفعل وكذا بعض علاماته في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واقسامه اي اقسام الفعل ثلثة
ماض ومضارع وامر وانما انحصر الفعل في الاقسام الثلثة لان الفعل لا يخلو من ان يكون اخبارا او انشائيا فان كان
الاول فلا يخلو اما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد الاربع اولا فان لم يتعاقب على اوله فهو الماضي وان تعاقب فهو

فهو المضارع وان كان الثانيا فهو الامر الاول اى القسم الاول من تلك الاقسام الثلثة الماضي قدمه على المضارع
لانه اصل المتقدم زمانه وهو الماضي فعل صرح بالفعل لئلا ينتقض بمثل امس وقوله دل على زمان ليشمل جميع الافعال
ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبرية خرج ما عدا الماضي وقوله قبل ظرف مستقر وقع صفة لزمان اى دل على زمان حاصل
فى زمان سبق زمان الخبرية اى الاخبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم والخصوص والكلية
والبعضية كما فيه وقت الظهر من يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة انما هو بحسب الوضع لئلا ينتقض طرده بمثل لم يضرب
لان دلالته على المضى بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضي بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اى الماضي مبني على الفتح لفظا او تقديرا وانما هو مبني لان الاصل فى الافعال البناء لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى
للعدول عنه وهو المشابهة التامة فى الماضي وعلى الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته بالاسم فى وقوعه صفة
للنكرة نحو مررت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات او لانه اخ السكون وانما لم يعرب بهذه المشابهة
لان اسم الفاعل لم ياخذ منه العمل بخلاف المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عن
العمل او لكثرة مشابهة اسم الفاعل وبني الماضي على الحركة لقلة مشابهته به ان لم يكن معه اى مع الماضي ضمير مرفوع متحرك
بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب متحرك نحو ضربه وضربك فهو لم يتغير بنائه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان ضمير مرفوع
ساكن غير الواو نحو ضربا فهو يبقى بناؤه ايضا على ما كان عليه ولا يكون معه واو كضرب مثال للماضي المبني على الفتح لفظا
ومثال الماضي المبني على الفتح تقديرا كرمى ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضربت تحرزا عن توالي اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لكون الفاعل كالجزء وعلى الضم اى وهو مبني على الضم مع الواو لفظا كضربوا او تقديرا كرموا
لارادة موافقة الواو مع الضم اذ الخروج من الضمة الى الواو اخف من اختها اليها ولما فرغ عن القسم الاول من الفعل
وهو الماضي شرع فى القسم الثاني له وهو المضارع فقال والثاني اى القسم الثاني من تلك الاقسام الثلثة المضارع
قدمه على الامر لانه ماخوذ من المضارع والماخوذ متاخر من الماخوذ منه وهو اى المضارع فعل يشبه الاسم باحد حروف اتين فى
اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها اتين فى اول المضارع نقض المضارع او نقول انه مضارع فى
اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علما ونحوه غلبة الاسمية فيدخل ح فى الحد لان المراد من قوله ان يكون باحد الحروف
الاربعة التي يجمعها لفظ اتين فى اوله باعتبار الوضع ويخرج عنه نحو اكرم وتقبل وتباعد بالجواب الاول عن نحو يزيد
ويشكر ونحو نصر بزيادة احدها لان نونها اصلية وانما اتى اتين على نأيت لان تركيبه يناسب المقام لفظا ومعنى

واما لفظا فظاهر لتضمن الحروف الاربعة واما معنى فلاصطلاحية صفة للحروف المذكورة لانها آتية في اول المضارع فهذا
تركيب ملبس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف ناتيت اذ لاخفاء في بعده عن هذا المقام معنى لانه مشتق من النأي
بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ثم لما كان المضارع يشبه الاسم بأحد حروف اتين في اوله من
جهتين اللفظي والمعنوي اشار الى بيانهما بقوله لفظا نصب على التمييز اي من حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات
متعلق بقوله تشبيه واللام في الجهتين للجنس اي في الحركة والسكون الواقعين فيهما المشتركين بينهما نحو يضرب ويستخرج كضارب
ومستخرج انما اورد مثالين لان في الاول ثلث حركات وسكونا واحدا وفي الثاني اربع حركات وسكونين وفي
دخول لام التاكيد في اولهما اي في اول الاسم والمضارع تقول ان زيدا لقائم في الاسم وفي المضارع كما تقول ان زيدا ليقوم
في الاسم وفي تساويهما في عدد الحروف ومعنى عطف على قوله لفظا اي المضارع يشبه الاسم من حيث المعنى ايضا في انه
اي المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فانه ايضا مشترك بين الحال والاستقبال وفي وقوعه صفة للنكرة كاسم
الفاعل نحو مررت برجل يضرب مكان ضارب وفي العموم والخصوص باسم الجنس فانه يخص بالسين والسوف كما يخص
اسم الجنس بلام العهد وفي اصل الاشتراك بلفظ العين ولذلك اي لاجل المشابهة المذكورة سموه اي النحاة
المضارع مضارعا لانه مشتق من المضارعة وهي المشابهة وسموه مستقبلا ايضا لوجود معنى الاستقبال في معناه وحالا
ايضا وان قل فيه الاستعمال والسين والسوف اذا دخلتا على تخصصه اي كل واحد منهما المضارع بالاستقبال و
والفرق مامر نحو سيضرب وسوف يضرب واللام المفتوحة تخصصه بالحال نحو ليضرب ولقائل ان يقول لو كان اللام
مخصصا للفعل المضارع بالحال لم يقع مع سوف لمكان المنافاة بينهما والتالي باطل لقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك ولسوف
اخرج حيا فالمقدم مثله ويمكن ان يجاب عنه بان اللام تفيد التاكيد والحال وفي الآيتين قد جرد لمعنى التوكيد وحروف
المضارعة التي يصير الماضي بزيادتها في اوله مضارعا مضمومة في الرباعي اي فيما هو على اربعة احرف اصلية كانت
او زائدة كيدحرج ويخرج لان اصله يأخرج ثم حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين او ثلث همزات عند همزة الاستفهام
في صيغة المتكلم للواحد واما حذفت الهمزة فلاطراد الباب ومفتوحة فيما عداه اي فيما عدا الرباعي سواء كان ثلاثيا او
خماسيا او سداسيا وانما فتحوا احرف المضارعة في غير الرباعي مطلقا لخفة الفتحة وضموها لان الرباعي فرع الثلاثي
والضم فرع الفتحة لان الضم ثقيل والفتح خفيف والثقيل فرع الخفيف فناسب الضم له وانما قلنا ان الرباعي فرع
الثلاثي لوجهين احدهما ان الثلاثي قبل الرباعي والثاني ان وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي لان وجوده غير مقصور

غير مقصود بدون وجود الثلاثي فيكون مفتقرا الى وجوده فكان الثلاثي اصلا والرباعي فرعا ومنهم من قال انما ضمت حروف المضارعة
في الرباعي لقلة استعماله وفتحت في غيره لكثرة استعماله وللقائل ان يقول لو كان ضم حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله
لوجب ضمها في الخماسي والسداسي لان استعمالها اقل من استعمال الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها فيهما يكون بطريق الاولى
والجواب عنه ان الخماسي والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيهما لادى الى الجمع
بين الثقلين فاعطوا فيهما ما هو اخف الحركات وهو الفتح دفعا للثقل الحاصل من كثرة الحروف وانما اعربوه اي المضارع
مع ان اصل الفعل اي الاصل في الفعل البناء لانه لم يوجد فيه مقتضى الاعراب كما ذكرنا قبل وهو الفاعلية والمفعولية و
الاضافة ولا يوجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة للمضارعة اي للمشابهة اي المضارع الاسم مشابهة تامة
فيما عرفت آنفا من وجوه المشابهة باسم الفاعل واصل الاسم الاعراب فيكون المضارع به معربا وذلك اي اعراب
المضارع اذا لم يتصل به اي المضارع نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا اي ولا يتصل به نون الجمع المونث لانه اذا
اتصل به احدهما صار مبنيا اما بناؤه في الصورة الاولى فلانه بدخول نون التاكيد يصير مشابها بالماضي اذ هو الاصل في لحوق
الضمائر المتحركة وليس باصل في لحوق الضمائر الساكنة ولهذا لم يصر مشابهة بضربان ويضربون بضربا وضربوا واعرابه
اي واعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ايضا اي كاعراب الاسم رفع ونصب فيشارك الاسم فيهما وجزم يختص به مكان ما يختص
من الجر الذي يختص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو يضرب في الرفع ولن يضرب في النصب
ولم يضرب في الجزم ولما فرغ عن بيان تعريف المضارع واحكامه شرع في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل** في اصناف
اعراب الفعل المضارع وهي اي وتلك الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصنف الاول من تلك ان يكون الرفع
بالضمة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب العوامل ويختص اي هذا الصنف بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد
احترازا عن التثنية والجمع وفي تقييده بالصحيح احترز عن الناقص نحو يدعو ويرمي ويخشى وبغير المخاطبة عن نحو تضربين تقول هو يضرب
في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب والثاني اي الصنف الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون
والنصب والجزم بحذفها اي بحذف النون ويختص اي هذا الصنف بالتثنية مذكرا كان او مونثا وجمع المذكر
غائبا كان او مخاطبا والمفرد المخاطبة صحيحا كان اي الواحد منهما او غيره اي غير الصحيح تقول يفعلان في الرفع ولن يفعلا
ولن يفعلوا ولن تفعلي في النصب ولم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحروف لانها شابهت
صورة المثنى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في المفرد وكما تحذف الحركة في المفرد

حال الجزم سقطت النون منها وانما حذفت النون حال النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب في الاسماء كذلك يتبع الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بالفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص اليائي والواوي فيه احتراز عن الناقص الالفي غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييد الناقص بغير هذه الثلثة احتراز عما اذا كان الناقص واحدا منها تقول هو يرمي ويغزو لاستثقال الضمة على الياء والواو ولن يرمي ولن يغزو لخفة الفتحة ولم يرم ولم يغز لانه اذا لم يوجد الجازم الحركة حذف الحرف والرابع اي الصنف الرابع منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويختص اي هذا الصنف بالناقص الالفي فيه احتراز عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احتراز عن الناقص الذي كان واحدا منها نحو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحذف اللام لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراب الفعل المضارع شرع في ما يحصل به اعرابه فقال **فصل المرفوع** اي للمضارع المرفوع عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كون المضارع مجردا عن الناصب والجازم اي عن كل عامل ناصب وعن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين وذلك لانهم يجعل العامل حروف وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو هو يضرب ويغزو ويرمي ويسعى فان يضرب مثلا واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء الكلام بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقع الاسم ولا يشكل هذا بنحو كاد حيث يلزم في خبره كونه مضارعا ويمتنع كونه اسما لان الاصل في الخبر ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل لايقال صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه لما كان كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع شرع في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل المنصوب** اي المضارع المنصوب عامله خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب لمشابهتها ان المخففة والمشددة لفظا ومعنى من حيث كونهما مصدريتين وحمل عليها الباقية في العمل لانها للاستقبال وتنصب ان مطلقا اذا لم يكن قبلها فعل علم او ظن ولن هي تنصب مطلقا ومعناه نفي المستقبل وهي آكد من لا لنفيه وقال سيبويه هي برأسها غير متغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر بحذف الالف والهمزة لكثرة الاستعمال كايش في اي شيء وعلام في على اي لما وكي معناه سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة

ناصبة باضمار ان واذن تنصب اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وهو جواب وجزاء فان اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لم تنصب كقولك لمن قال انا اتيك انا اذن احسن اليك وكذا ان كان الفعل حالا كقولك لمن يحدثك اذن
اظنك كاذبا وهي بسيط حرف برأسها عند سيبويه ولا اصل لها وقيل اصلها اذ الظرفية فحذفت المضاف اليها وعوض
منها التنوين لما قصد جعلها صالحة لجميع الازمنة بعد ما كانت مختصة بالماضي فاذن هنا هي اذ في يومئذ وحينئذ الا انه كسر الذال
في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف فكسره نادر وفتح ههنا ليكون
في صورة الظرف المنصوب لان معناها الظرف وان المقدرة بالرفع على انه صفة ان اي التي تقدر بعد سبعة
مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فمثال ان نحو اريد ان تحسن الي ومثال لن انا لن اضربك
ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة ومثال اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ من تعداد العوامل وتمثيلها الا انه لم يمثل لان
المقدرة اكتفاء بما يمثل لها في مواضع تقدر بعدها شرع في بيان تلك المواضع فقال وتقدر ان في سبعة مواضع بعد
حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولام كي اي بعد لام كي نحو قام زيد ليذهب اي كي يذهب ولام الجحد اي بعد لام الجحد وهي
التي يكون لتاكيد النفي وتخصيص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كانت ماضية لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليذهب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو اسلم فتسلم
مثال للفاء الواقعة في جواب الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي وهل تعلم فتنجو مثال للفاء الواقعة في جواب
الاستفهام وما تزورنا فنكرمك مثال للفاء الواقعة في جواب النفي وليت لي مالا فانفقه مثال للفاء الواقعة في جواب التمني
والا تنزل بنا فتصيب خيرا مثال للفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في هذه المواضع اي وتقدر ان بعد الواو
الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كلها اي مثال الواو وتسمى هذه الواو واو الجمع وواو
الصرف ايضا نحو اسلم وتسلم الى اخره اي الى آخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنى الى نحو لالزمنك
او تقضيني حقي اي الى ان تقضيني حقي وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبني
قيامك وتخرج بتقدير ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم عطفه على الاسم ومنهم من قيد الاسم ههنا بالصريح ليخرج
نحو اعجبني ان تضرب زيدا او تشتم فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل
بان اعجبني انك انسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان
تضرب زيدا او تشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع لا ينصب بتقدير ان

بعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما كما تنصب بتقديرها بعد سائر حروف العطف اذا كان المعطوف عليه
اسما فلو قال وبعد حروف العطف لكان اصوب وانما وجب تقدير ان بعد حتى ولام الجحود لانهما من الحروف الجارة
فيمتنع دخولها على الفعل الا ان يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية فيكون في تاويل الاسم فيصح دخولها عليه وبعد الفاء
والواو لانهما عاطفتان واقعتان بعد الاشياء التي هي انشاء وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والنفي
وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النهي لما بينهما من التناسب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكما وقد امتنع عطف
الاخبار على الانشاء فاول الانشاء ربما اشتمل على اسم وجعل الاخبار مصدرا باضمار ان يكون عطف المفرد على المفرد فيكون
المعنى في اسلم فتسلم مثلا ليكن منك اسلام فسلامتك من النار وبعد او لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم الحروف الجارة
وبمعنى الى ان على حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام كي وكذا مع
الملحق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ادخل الجنة اي كي ادخل الجنة ونظير اللام الزائدة لان تقوم و مع واو العطف
بل مع جميع حروف العطف نحو اعجبني قيامك وان تخرج وانما يجوز اظهار ان في هذه الصور لان لام كي والملحق بها وحروف العطف
تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتك للحرمة ونحو ردف لكم وهذه اللام زائدة لان ردف متعد بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد
وضربه فيصح ان تدخل على الفعل مع ان لانه بتقدير الاسم ولهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لاختصاصها بخبر كان المنفي
اذا كان فعلا ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعتين في جواب الاشياء الستة ولا مع الواو التي بمعنى
الى لانها لما اقتضت نصب ما قبلها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب
بعدها ويجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لا لام كي تحرزا عن اللام نحو قوله تعالى لئلا
يعلم اهل الكتاب واعلم ان ان الواقعة بعد العلم تقييد العلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بان العلم
جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده به بل ما يدل على اليقين
سواء كان لفظ العلم او غيره من الرؤية والوجدان او اليقين والتبيين او التحقيق او الاثبات او الظهور او الشهادة
او النقل الى غير ذلك ليست هي اي ان الواقعة بعد العلم كلمة ان المصدرية الناصبة للفعل اي للفعل المضارع
وقوله هي تاكيد لضمير ليست وانما هي المخففة من ان المثقلة لمناسبة للعلم وما في معناه لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم
لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان ما بعدهما غير معلوم التحقيق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق ثم صيغة
هذه للحصر اي هي المخففة لا غير وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من المثقلة واعلم انه يجب فصل ان عن الفعل

عن الفصل ح اما بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى او بسوف نحو علمت ان سوف يقوم او بقد نحو
قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم تقم وان لا تقوم عوضا عما زال عنها من حذف احدى نونيها واسمها
هو ضمير الشان فرقا بينها وبين ان المصدرية اول الامر لان المصدرية لا يفصل بينها وبين فعلها بشيء من الحروف المذكورة
لكونها من الفعل بتاويل المصدر يعني فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر فيها لضعفها وشذ نحو علمت ان يخرج بالرفع بلا فصل
كما نقل عن المبرد والواقعة بالنصب على انه معطوف على الواقعة السابقة او بالرفع على انه مبتدأ اي وان الواقعة بعد الظن وما
بمعناه كالحسبان وكالعلم المأول بالظن جاز فيه اي في لفظ ان هذه او في هذا القسم من ان الوجهان احدهما ان تنصب
بها اي بان هذه الفعل على ان تجعلها مصدرية والثاني ان تجعلها كالواقعة بعد العلم في كونها مخففة من المثقلة فترفع الفعل نحو ظننت
ان سيقوم بالنصب على انه مصدرية ناصبة لامكان الجمع بين ولايتها وبالرفع على انه مخففة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت
ثم اعلم ان ان الواقعة بعد غير العلم والظن من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحو مصدرية
لا مخففة من المثقلة نحو رجوت ان تقول وطمعت ان تقعد وخشيت ان ترجع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المنصوب شرع
في بيان عامل المضارع المجزوم فقال **فصل** المجزوم اي المضارع المجزوم عامله لم ولما ولام الامر اضاف اللام لانها
نكرة صالحة للاضافة ولا المستعملة في معنى النهي لم يضف لانها علمت بنفسها فلا تقبل الاضافة واحترز به عما يستعمل في
معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء نحو لا اقسم وهذه الكلمات الاربع تجزم فعلا واحدا بالاصالة والا فقد يتعدد مجزومها بالعطف نحو
فيقع لا تضرب وتقتل وكلم المجازات اي الكلمة الدالة على كون الجملة الثانية جزاء الجملة للاولى سببا لها يعني كلمات الشرط
والجزاء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف جاء الكلم ثنيا ولها وهي تجزم الفعلين والمراد ههنا بعضها فان كيفما واذا
ايضا من كلم المجازات مع ان الجزم بهما شاذ ولم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما
واين ومتى ومن وما واي واني وان المقدرة بالرفع صفة لان نحو لم يضرب وليضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب ا
اي المنتهي الى اخره مثال لما ذكرنا من كلم المجازات ثم لما فرغ عن تعداد الجوازم وتمثيلها شرع في بيان معانيها فقال ولم
ان لم تقلب المضارع ماضيا منفيا صفة ماض او حال من المفعول اي حال كون المضارع منفيا نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب الكائن
لفظه مضارعا ولما كذلك اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا منفيا ثم اشار الى ما يختص بلما بعد اشتراكهما فيما ذكر بقوله الا
ان فيها اي في لما دون لم توقعا بعده اي ينتظر بها فعله مترقب متوقع غالبا تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل
في غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم وهو وامتداد ما قبله اي استمرارا وامتدادا قبله يعني استمرار الفعل الذي نفي

من ابتدائه الى زمان التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار عدم انتفاع الندم الى زمان التكلم واذا قلت لما ينفعه افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها ثم تذكير الضمير الراجع الى ما فى بعده وقبله باعتبار اللفظ وانفرد ايضا بجواز حذف الفعل الواقع بعدها ان دل عليه دليل خاصة اى دون لم يعنى لا يجوز حذفه بعد لم وذلك لان اصل لم لما زيدت عليها ما فنابت مناب الفعل تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفعه الندم ولا تقول ندم زيد ولم ينفعه يعنى لا يجوز حذف الفعل واما قوله واحفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعارة ان وصلت وان على الحذف وان لم تصل فشاذ وايضا تختص لما بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب ومن لما يضرب ويجوز ان يقال ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله واعلم ان لما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا لكن اذا كان حرفا فانه مخصوص بالمضارع واذا كان اسما فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ومع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا واما كلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء المعدودة من قبل حرفا كان او اسما فى البداية اى بقوله حروفا كانت او اسماء فهى اى تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين لتدل متعلق بقوله تدخل والضمير للمتكلم على ان الاولى اى الجملة الاولى سبب للثانى اى الجملة الثانية فيكون الاول سببا والثانى مسببا ويرد عليه قوله وما بكم من نعمة فمن الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وهو ما الموصولة اى ما حصل بكم من نعمة فهى صادرة من الله ولا يستقيم سببية الاول للثانى لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لحصولها بهم والجواب عنه ان المراد سببيته ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اى وما بكم من نعمة فحكم فيخبر بها من الله وتسمى اى الجملة الاولى بعد كلم المجازات شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثانى وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازات جزاء من حيث انه يبنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل ثم ان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما اى فى الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معربا قابلا للجزم بكلم المجازات وعن سيبويه ان الجزاء مجزوم بهما وبالشرط جميعا نحو ان تكرمنى اكرمك وان كانا اى الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اى تلك الكلمات فيهما لفظا اى لا فى الشرط ولا فى الجزاء لان الماضى مبنى كما مر فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت ضربت وان كان الجزاء حال كونه وحده اى دون الشرط ماضيا وكان الشرط مضارعا يجب الجزم فى الشرط لا فى الجزاء لما قلنا وعن بعضهم يجب الرفع فى الشرط

في الشرط اذا كان الجزاء ماضيا فقط وهذا اضعف الوجوه في الشرطية لم يأت في الكتاب الكريم وقيل لا يجيء الا في
ضرورة الشعر لانه في صورة السببية المستقبل للماضي مع ان تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم
التاثير في القريب بعيد وفيه بحث لان الحرف تاثير في محل قابل للتاثير وان كان بعيدا ولا تاثير في محل غير قابل للتاثير
وان كان قريبا ولا شك ان القريب ههنا غير قابل للتاثير لانه مستقبل فجعل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد قابل
للتاثير لانه ماض نحو ان تضربني ضربتك وان كان الشرط وحده او الجزاء ماضيا وكان الجزاء مضارعا جاز في الجزاء
لا في الشرط الوجهان الجزم والرفع اما الجزم وهو الافصح فلكونه جزاء
واما الرفع فلانه لما بطل الجزم في الشرط لكونه ماضيا بطل في الجزاء ايضا تبعا له نحو ان جئتني اكرمك بالجزم واكرمك بالرفع
ثم لما فرغ عن بيان صور جزم الجزاء وعدم الجزم شرع في بيان دخول الفاء فيه وعدمه فقال واعلم انه اي الشان اذا كان
الجزاء ماضيا لفظا او معنى نحو ان قمت لم اقم بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اي كائنا بغير قد وستعرف فائدة التقييد
لم يجز الفاء فيه اي دخول الفاء في الجزاء لتاثير حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة
الى الربط بالفاء نحو ان اكرمتني اكرمتك قال الله تعالى ومن دخله كان آمنا وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد
بغير المجزوم بلام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير لها فيهما او منفيا بلا فيه احتراز
عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج في الماضي معنى او بلا ولن حيث تجب فيه الفاء كما سياتي في المتن جاز في الجزاء الوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناه كما كانت مؤثرة في الماضي فيؤتى بالفاء ومؤثرة في
تغيير المعنى حيث خاصته بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تاثير حرف الشرط من وجه وان لم يكن التاثير قويا واعلم
انه ولو قال وان كان مضارعا مثبتا بغير السين وسوف لكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعا بالسين او سوف
لم يجز فيه ترك الفاء كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى نحو ان تضربني اضربك في المضارع المثبت بترك الفاء
او فاضربك باتيان الفاء وان تشتمني لا اضربك في المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك باتيانها
وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت او المنفي بلا فيجب الفاء في الجزاء وذلك
اي عدم كون الجزاء احدا من القسمين حاصل في اربع الصور الصورة الاولى ان يكون الجزاء فيها ماضيا متلبسا مع
قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
والصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعا منفيا بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما ولن دون لم لما مر من ان المنفي بها

بها يدخل في الماضي معنى فلو قال منفيا بما ولن لكان اظهر كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه والصورة الثالثة
ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها لكنه يجوز العطف عليها بالجزم لكونها في محل مجزوم ومنه
قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في قراءة من يجزم وقرئ مرفوعا حملا على ظاهر الجملة وعن سيبويه جواز حذف الفاء في الشعر
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وعن المبرد منعه مطلقا واما ترك الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم
ينتصرون مع كون الجزاء جملة اسمية فلان اذا هذه لمجرد الظرفية ولا شيء فيها من معنى الشرط كقوله والليل اذا يغشى والصورة الرابعة
ان يكون الجزاء فيها جملة انشائية اما امر كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله واما نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار واما استفهاما كقوله تعالى ان تركتنا فمن يرحمنا واما دعاء نحو ان اكرمتنا فيرحمك الله وكذا يجب
الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة وهي ان يكون مضارعا مثبتا بالسين او سوف كما سبقت الاشارة اليه وانما وجب الفاء في هذه
الصور من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معنى لانه لم تجعله بمعنى الاستقبال ولا لفظا لانه لم تجعله مجزوما فوجبت الفاء
لتدل على انه جواب الشرط والضابطة ههنا ان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء فيه وان كانت تحتمل التاثير
وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير مؤثرة قطعا يجب دخول الفاء عليه وقد يقع اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء اي في محل الفاء لان اذا للمفاجاة تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجاة مبنية على حدوث امر عادي فهي تشبه
الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالبا وانما قال مع الجملة الاسمية لان اذا المفاجاة لا تدخل في الغالب الا على الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء
في غيرها وفي كلمة قد المفيدة للتقليل اشارة الى ان وقوع الفاء اكثر وفي قوله موضع الفاء اشعار بان اذا والفاء لا يجتمعان ولهذا
لم يقل وقد يكتفي باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون
ولما ذكر معاني الجوازم الملفوظة اراد ان يذكر المواضع التي تقدر ان الشرطية التي ينجزم بها المضارع بعدها فقال وانما تقدر ان بعد
الافعال الخمسة التي هي الامر تحقيقا او تقديرا ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك ينزل منزلة اكتف كانه قال اكتف
ينم الناس نحو تعلم تنج اي ان تعلم تنج والنهي نحو لا تكذب يكن خيرا لك اي ان لا تكذب والاستفهام نحو هل تزورنا نكرمك اي هل ان تزرنا
والتمني نحو ليتك عندي اخدمك اي ان تكن عندي والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا الا ان كلمة
العرض وهي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات فتقدر الشرط مثبتا مع انه منفي لا يدل على الاثبات وقد وقع
في بعض النسخ بعد مثال العرض والنفي في بعض المواضع وهو سهو لان تقدير ان لا يصح بعد النفي مطلقا كما ستذكره وذلك
اي تقدير ان بعد الافعال الخمسة المذكورة اذا قصد ان الاول من الخمسة التي هي الامر واخواته سبب للثاني اي المضمون الثاني

الثاني وهو المضارع فيتأتي معنى الشرط كما رأيت ذلك في الامثلة ثم اثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معنى قولنا
تعلم تنج هو ان تتعلم تنج فيكون تقدير ان بعد فعل تقدير سببية للثاني اذ التعلم سبب للنجاة وكذا البواقي اي مثل هذا المثال في وجوب
السببية معاني البواقي من الامثلة فلذلك اي فلاجل ان قصد سببية الاول للثاني شرط لتقدير ان بعد الافعال الخمسة
امتنع قولك لا تكفر تدخل النار في النهي وكذا امتنع النفي اي لم يقع الجزم في جواب النفي بتقدير ان بعده نحو لا تفعل يكن خير لك
بالجزم لامتناع كون الاول سببا للثاني في هاتين الصورتين اذ لا يصح بحسب المعنى ان يقدر في تقدير ان لا تكفر تدخل النار
ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط على وفق لفظ النهي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ وهذا لا يصح معنى لان عدم
الكفر ليس سبب لدخول النار وانما سببه الكفر وكذا لا يصح ان يقدر في تقدير لا تفعل يكن خير لك ان لا تفعل يكن خير لك لانه
لا يصح تقدير ان بعد النفي مطلقا اذ هو خبر محض فلا يدل على السببية وان لم تقصد السببية لم يجز الجزم في الجميع بل يجب ان يرفع
اما بالصفة ان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فمن قرء برفعها اي وليا وارثا او بالحال كقوله تعالى فذرهم
في خوضهم يلعبون او بالاستيناف نحو قم يدعوك الامير فان يدعوك كلام مستانف منقطع عما قبله ثم لما فرغ عن قسم الثاني للفعل وهو المضارع
شرع في بيان قسم الثالث وهو الامر فقال الثالث اي القسم الثالث من تلك الاقسام الامر وهو في الاصطلاح
النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها وهو صيغة وهذا هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به اي بواسطة فان
الباء للاستعانة الفعل اي صدور الفعل من الفاعل المخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة الجنس يشمل المقسم وغيره وباقي القيود
كالفصل فقوله يطلب به يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج به النهي وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به قبول الفعل
عن مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المخاطب احتراز عن الامر الغائب والمتكلم لدخولها في الفعل المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها
وان دخلها جازم بان تحذف من المضارع حرف المضارعة الجار والمجرور صفة ثانية لقوله فعل اي فعل متلبس بحذف حرف المضارعة
من المضارع والحق ان هذا ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية الاشتقاق للامر وما قيل من انه
احتراز عن صيغة وردية فغير سديد لخروجه عن مورد التقسيم وهو الفعل لانه اسم فعل فلا حاجة الى اخراجه بزيادة بعض القيود
في الحد واما نحو قوله تعالى فلتفرحوا فيمن قرأ بالتاء فلا يرد به لانه شاذ وانما حذفت حرف المضارعة لانها امارة المضارعة
فلا بد من ازالتها حتى لا يكون اثر الصيغة باقيا ثم ينظر اي بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب ينظر فان كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنا اي حرفا ساكنا زيدت همزة الوصل في اوله بعد حذف حرف المضارعة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واما تعيين الهمزة
للابتداء فللمناسبة اذ الهمزة مختصة بالمبتدأ من المخارج مضمومة اي بحال كون تلك الهمزة مضمومة وهذا ان ضم ثالثه اي ثالث

المضارع فلا يلزم التباس بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح ولا الاستقبال على تقدير الكسر ولحصول الاتباع نحو انصر مكسورة
اى وزيدت همزة الوصل حال كونها مكسورة ان انفتح اى ثالثه كاعلم والكسر ثالثه نحو اضرب واستخرج وانما كسرت
همزة الوصل لان الكسر اصل فى همزة الوصل لئلا يلزم الالتباس فيما كان ثالثه مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير
الضمة والماضى الرباعى على تقدير الفتحة وفيما كان ثالثه مكسورا كالامر من الرباعى على تقدير الفتحة والماضى الرباعى المجهول على
تقدير الضمة وان كان مابعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهمزة اى الى زيادة همزة الوصل ح بعد حذف حرف المضارعة
لانه لا يلزم الابتداء بالساكن بل اسكن آخره وجعل باقيه امرا نحو عد فى تعد وحاسب فى تحاسب والامر من باب الافعال من
القسم الثانى هذا جواب وتقدير السؤال ان يقال ان ماذكرتم من ان همزة الوصل مكسورة اذا كان مابعد حرف المضارعة ساكنا
ويكون عين المضارع غير مضموم منقوض بمثل اكرم امر من الاكرام لانه ماخوذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة فيه وهو الكاف ساكن
وعين المضارع غير مضموم فوجب ان يقال فى الامر الماخوذ منه اكرم بكسر الهمزة وتقرير الجواب ان يقال نعم ان الهمزة مكسورة اذا كان
مابعد حرف المضارع ساكنا ويكون عين المضارع غير مضموم الا ان مابعد حرف المضارعة فى تكرم ليس ساكنا ان الكاف ليس مابعده
بل مابعده محذوف وهو الهمزة المفتوحة لان اصل تكرم تأكرم على وزن تافعل لكون ماضيه على افعل اذ المضارع هو الماضى
بزيادة احد حروف اتين فى اوله من غير حذف شيئ منه الا ان الهمزة لما حذفت من المتكلم الواحد كراهة لاجتماع الهمزتين فى نحو
اكرم حذفت من البواقى نحو يكرم تكرم الخ وان لم يوجد فيها اجتماع الهمزتين طردا للباب اى ليكون باب الافعال على وتيرة واحدة
فى حذف الهمزة كما حذفت الواو فى نحو تعد واخواته لذلك فاذا اراد وان يبنوا الامر منه حذفوا المضارعة واعادوها وابقوها على الحركة
الاصلية فاذا كان كذلك فلا يكون همزة اكرم همزة وصل بل همزة قطع فلا يرد السؤال لان كلامنا فى همزة الوصل لا فى همزة القطع
وهو اى همزة الامر مبنى على علامة الجزم فى مضارعه اى علامة الجزم بها مضارع الامر وهى اسكان الآخر فى المفرد الصحيح كاضرب
وحذف حرف العلة فى الناقص الواوى واليائى والالفى نحو اغز وارم واسع وسقوط نون الاعراب نحو اضربا واضربوا وانما
كان هذا الامر مبنيا على علامة المضارع لمشابهته بما فيه اللام من حيث ان كلا واحد مشتمل على طلب الفعل فيكون موقوفا اى مبنيا على
وان لم يكن مجزوما حقيقة بل يكون فى حكم المجزوم لعدم مقتضى الاعراب فيه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين
فهو معرب مجزوم بلام مقدرة حقيقة فان اصل اضرب مثلا لتضرب عندهم فحذفت اللام منه والخط تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت
فى لم يك لذلك ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل الى الماضى والمضارع والامر شرع فى تقسيم آخر له الى معروف ومجهول فقال فصل
فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعل ذلك المفعول فالضمير فى فاعله الى ما الموصولة واضافة الفعل

الیها بادنی ملابسة ویجوز ان یراد بالموصولة الفعل ای الفعل الذی لم یذکر فاعله واضافة الفعل الی ما حینئذ بیانیة من قبیل
اضافة العام الی الخاص وهو فعل حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ای مقام الفاعل لاغراض ذکرت فی مفعول ما لم یسم
فاعله فان قیل المفعول هذا فاعل فی المعنی فکیف یجوز مقامه ویرتفع ارتفاعه قلنا انما جاز ذلک لان للفعل طرفین طرف الصدور
وهو الفاعل وطرف الوقوع هو المفعول فکان بینهما مشابهة من حیث الطرفیة فیصح ان یقوم مقامه ویرتفع ارتفاعه لان
فاعلیة الفاعل باسناد الفعل الیه لا باحداثه شیئا فان زید فی مات زید فاعل مع انه لم یحدث شیئا بل هو
مفعول فی المعنی لان الله تعالی اماته لوجود الاسناد الیه وقد تحقق الاسناد فی نحو ضرب زید فلا یبعد ان یرتفع
ارتفاعه ویختص ای بناء فعل ما لم یسم فاعله بالمتعدی ای بالفعل المتعدی اذ لو بنی غیر المتعدی للمفعول وجعل ذکر الفاعل
نسیا منسیا لا یبقی ما یسند الفعل الیه وهو غیر جائز وعلامته ای فعل ما لم یسم فاعله الکائنة فی الماضی ان یکون اوله ای
اول الماضی مضموما فقط ای الحرف الآخر وما قبل آخره ای آخر الماضی مکسورا وهذه العلامة ثابتة فی الابواب التی لیست فی
اوائلها همزة وصل ولا تاء زائدة نحو ضرب فی الثلاثی المجرد ودحرج فی الرباعی المجرد واکرم فی الثلاثی المزید فیه وانما غیرت
الصیغة لتمیز المعروف عن المجهول وانما خص التغییر فی المجهول لکونه فرعا للمعروف واما اختیار هذا النوع من التغییر وهو کون اوله
مضموما وقبل آخره مکسورا فلان معنی المجهول غیر معهود وهو اسناد الفعل الی المفعول اذ المعهود اسناد الفعل الی الفاعل فاختیر له
لفظ غیر معهود لیکونا متوافقین فیما کان غیر معهود ای غیر معلوم فناسب المجهول وانما کان بناء المجهول غیر معهود لان هذا البناء
لم یجیئ فی کلامهم لاستثقالهم الخروج من الضمة الی الکسرة کاستثقالهم الخروج من الکسرة الی الضمة وما جاء فی کلامهم من
نحو دُئِل وادویل فشاذ لا یقاس علیه وان یکون معطوف علی قوله ان یکون اوله مضموما ای وعلامته فی الماضی ان یکون
اوله ای اول الماضی وثانیه مضموما وما قبل آخره کذلک ای مکسورا فی الابواب المذکورة وهذه العلامة فیما اوله تاء زائدة
ای فی الابواب التی فی اوائلها تاء زائدة وهی التفعل نحو تفضل والتفاعل نحو تضورب وانما لم یقتصروا علی ضم الاول فی
هذین البابین بل ضموا ثانیه ایضا اذ لو اقتصروا علی ضم الاول قالوا تفضل وتضارب بفتح ثانیه بعد الفاء لالتبس مضارع فضل
بالتشدید بمضارع فاضل وان یکون اوله ای اول الماضی وثالثه مضموما وما قبل آخره کذلک ای مکسورا وهذه العلامة
فیما فی اوله همزة وصل ای فی الابواب التی فی اوائلها همزة وصل وهی استفعل نحو استخرج وافتعل نحو اقتدر وانفعل
نحو انقطب وافعنلل نحو احرنجم وافعوعل نحو اخشوشن وانما لم یقتصروا علی ضم همزة الوصل فی هذه الابواب ایضا بل ضموا التاء
کذلک لانهم لو اقتصروا علی ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء التبس بالامر من ذلک الباب فی حالة الوصل

عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماض مجهول فلدفع الالتباس ضموا الثالث والهمزة

والهمزة اى همزة الوصل فى الماضى المجهول تتبع الحرف المضموم لا المكسور وان كان الاصل فى همزة الوصل الكسر لانه يلزم

الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير كسرها وهو مستكره عندهم كخروج الضمة الى الكسرة كما مر ولا عتبار الحرف الساكن منهما

لانه لا يكون حاجزا حصينا اى مانعا قويا عندهم وذلك لان الحرف الساكن او على صفة الميت فكانه حرف ميت ولا تصور

من الميت فوجوده كعدمه فلا يكون مانعا ان لم تدرج اى ان لم تسقط تلك الهمزة فى اللفظ لا فى الخط وهو شرط

تقدم جزائه فان تدرج فلا يتعلق بالاتباع اصلا وفى المضارع معطوف على قوله فى الماضى اى وعلامة فعل ما لم يسم فاعله فى

المضارع ان يكون حرف المضارعة فيه مضموما حملا على الماضى لانها اول المضارع وما قبل آخره اى آخر المضارع مفتوحا

لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب فى الثلاثى المجرد ويستخرج فى المزيد فيه وهذه العلامة جارية فى جميع الابواب

الا فى اربعة ابواب فى باب المفاعلة والافعال والتفعيل والفعللة وملحقاتها اى ملحقات الفعللة هى الثمانية فان العلامة فيها اى فى تلك

الابواب فتح ما قبل الآخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف والمجهول فيها نحو يحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج وانما

فتح ما قبل الآخر فى هذه الابواب لتميز المجهول من المعروف ولخفة الفتحة وثقل المضارعة كما مر وفى الاجوف اى وتقول فى الاجوف الذى

انقلب عينه الفا فلا يرد نحو عور وصيد ماضيه هو عطف بيان للاجوف وبقى المعتل اجوف لخلو جوفه عن الحرف الصحيح او لوقوع حرف

العلة فى جوفه قيل وبيع واصل قيل قول نقل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته فجعلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

قيل واصل بيع بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فصار بيع وقد جاء فى الماضى المجهول الاجوف ثلاث لغات

احديها هذه وهو افصح والآخران اشار اليه بقوله وبالاشمام معطوف على مقدر اى تقول فى الماضى اجوف المجهول

قيل وبيع بالنقل والابدال وبالاشمام وهو ان تنحو كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها الواو قليلا اذ هى

تابعة لحركة ما قبلها هذا هو المراد بالاشمام عند النحاة والقراء فى معتل العين المبنى للمفعول والغرض من الاشمام الايذان

بان الاصل فى اوائل هذه الحروف هو الضم وبالواو عطف على قوله وبالاشمام نحو قول وبوع باسكان الواو بلا نقل وجعل

الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وكذلك اى مثل باب قيل وبيع باب اختير وانقيد اى الماضى المجهول من معتل العين

من باب الافتعال والانفعال فى جواز الوجوه الثلثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع وباب اختير وانقيد فى التعليل فان قيل

قد تقرر فى التصريف ان باب الانفعال كله لازم فكيف يصاغ المجهول منه اذ المجهول مختص بالفعل المتعدى قلنا يمكن ان يجعل

بحذف الجار بعد التعدية اخذ منه المجهول احد دون استخير واقيم اى دون معتل العين من باب الاستفعال والافعال

والافعال فانه لايكون كذلك حيث لم يجيئ فيها الا الكسرة دون الاشمام والواو وانما يجيئ فيهما المماثلة واحدة لفقد فعل
اى لعدم تحرك ما قبل العين فى استخير واقيم فى الاصل اذ اصلهما استخير واقيم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن قبلهما ان ينتقل حركتهما اليه وتجعل العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وفى مضارعه اى فى مضارع
الاجوف المجهول واويا كان او يائيا تقلب العين الفا نحو يقال ويباع اصلهما يبيع ويقول فقلبت الواو والياء فيهما الفا
كما عرفت فى التصريف كل واو وياء اذا كانت متحركة ويكون ما قبلها ساكنا نقلت حركتهما الى ما قبلها ثم قلبت الفا على الوجوب
والى هذا اشار بقوله كما عرفت فى التصريف مستقصى اى كما عرفت ذلك فى علم التصريف حال كونه مستوفى وفيه اشارة
الى ان بيان كيفية المجهول من وظائف التصريف دون النحو الا انه بينهما استطرادا او ضمنا ثم لما فرغ عن تقسيم الفعل
المذكور شرع فى بيان القيدين لقسمى الفعل وهما المتعدى واللازم اذ هما قيد ان للفعل لا قسمان له فان المتعدى
اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان المتعدى مطلقا يمكن تعريفه بما يتوقف فهم معناه على متعلق به فان المصدر لا يتوقف
فهمه على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله فقال **فصل** الفعل اما متعد وهو اى المتعدى ما يتوقف فهم معناه
على متعلق خاص به اى بالتعدى كضرب فان الضرب يتوقف فهمه على متعلق حيث لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدى
بواسطة الحرف كاعرض عنه ورغب اليه فان الاعراض والرغبة لا يتمان ولا يتصوران بدون المعرض عنه والمرغوب اليه فيهما متعديا
بالوسائط بخلاف نحو قام فانه قام بدون تعلق متعلق الا ان يجعل بمعنى اقام ويكون متعديا بالعارض واما لازم وهو
اى فعل متلبس بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان القعود لا يتوقف فهمه على متعلق
واعلم ان اللازم يجعل متعديا بحرف الجر نحو ذهبت بزيد او بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف
للمفاعلة نحو ما شيته معناه صاحبت فى المشى وبالسين للاستفعال نحو استخرجته معناه صيرته خارجا او بتضمن اللازم
معنى فعل آخر متعديا بالتضمين نحو رحبتكم الدار بمعنى وسع فهذه ستة اسباب للتعدية والمتعدى يجعل لازما بنون الانفعال نحو
انقطع وبتاء التفعل نحو تدحرج والمتعدى يكون متعديا الى المفعول الواحد كضرب زيد عمروا والى المفعولين لاقتضاء معناه
اياهما ويكون ثانيهما اما غير الاول كاعطى زيد عمروا درهما او عين الاول كعلمت عمروا فاضلا ويجوز فيه اى فى باب اعطيت
الاقتصار على احد مفعوليه سواء اقتصر على الاول كاعطيت زيدا او على الثانى كاعطيت درهما بخلاف باب علمت حيث
لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه بل اذا ذكر احدهما وجب الآخر والى ثلثة مفاعيل معطوف على قوله والى مفعولين اى المتعدى
يكون متعديا الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم الله زيدا عمروا فاضلا ومنه اى من المتعدى الى ثلثة مفاعيل ارى بمعنى اعلم يكون

اعلم واری اصلیین فی ہذہ القسم اذ ہما متعدیان قبل ادخال الہمزۃ الی مفعولین وبعد ادخال الہمزۃ زاد مفعول ثالث
یقع لہ الفعل الاول واما البواقی من الافعال وہی انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فلیست اصلا فی التعدیۃ الی ثلثۃ بل
تعدیتہا الیہا لما فیہا من معنی الاعلام فاجریت مجراہ فی تعدیتہا الی ثلثۃ واجاز الاخفش استعمال اظننت واحسبت واخلت
وازعمت بمعنی اعلمت وہذہ الافعال المتعدیۃ الی ثلثۃ لا ستۃ کما وقع فی بعض النسخ فانہ سہو لانہا سبعۃ لا ستۃ
مفعولہا ای مفعول تلک الافعال الاول مع الاخرین ای المفعولین الاخیرین کمفعولی اعطیت فی جواز الاقتصار علی احدہما
ای احد مفعولی اعطیت فیجوز الاقتصار علی مف ل الاول لامن تلک الافعال بدون الاخیرین وعلی الاخیرین منہا بدون الاول
کما فی مفعولی اعطیت حیث یجوز فیہ الاقتصار علی کل واحد منہما تقول اعلم اللہ زیدا بالاقتصار علی المفعول الاول تقدیرہ
اعلم اللہ زیدا عمروا فاضلا واعلم اللہ عمروا فاضلا بالاقتصار علی الاخرین تقدیرہ اعلم اللہ زیدا عمروا فاضلا والثانی
ای المفعول الثانی مع المفعول الثالث من ہذہ الافعال کمفعولی علمت فی عدم جواز الاقتصار علی احدہما ای احد مفعولی
علمت فلا یجوز فیہ الاقتصار علی الثانی بدون الثالث ولا علی الثالث بدون الثانی بل اذا ذکر الثانی یجب ذکر الثالث
وبالعکس کما فی مفعولی باب علمت حیث لا یجوز فیہ الاقتصار علی کل واحد منہما واذا لم یجز الاقتصار علی احد المفعولین الاخیرین
من ہذہ الافعال فلا تقول اعلمت زیدا خیر الناس بالاقتصار علی الثانی بدون الثالث بل تقول اعلمت زیدا عمروا خیر
الناس بذکر الثانی مع الثالث وذلک لان المفعول الثانی والثالث من ہذہ الافعال ہما مفعولا باب علمت فی الحقیقۃ ثم لما
فرغ عن بیان ما ہو قید للفعل شرع فی بیان افعال القلوب وانما افردہا بالذکر لاختصاصہا باحکام لیست فی غیرہا وہذا ہو الوجہ فی افراد
الافعال الناقصۃ وما بعدہا **فصل** افعال القلوب سبعۃ علمت وظننت ورأیت وحسبت وخلت وزعمت ووجدت
وتسمی ہذہ الافعال افعال الشک والیقین ایضا وانما سمیت بافعال ہذہ القلوب لانہا غیر مفتقرۃ فی صدورہا الی الجوارح
والاعضاء الظاہرۃ بل یکفی فیہ القوی الباطنۃ لان بعضہا للشک وبعضہا للیقین وکلاہما من افعال القلوب ولذا تسمی بافعال الشک
والیقین والشک فی اللغۃ ہو خلاف الیقین ومن قال وکانہم ارادوا بالشک الظن والا فلا تسمی من ہذہ الافعال بمعنی
الشک المقتضی تساوی الطرفین فقد خلط اللغۃ باصطلاح اہل المیزان فاما التی منہا للشک فہی ثلثۃ ظننت وحسبت وخلت
واما التی منہا للیقین فہی ثلثۃ ایضا علمت ورأیت ووجدت والسابع منہا یصلح لکل منہما وہو زعمت وانحصارہا فی
السبعۃ استقرائی لا عقلی والا فعرفت واعتقدت من افعال القلوب ایضا ولیسا بمتعدیین الی مفعولین استعمالا ولا یجری
فیہما احکامہا وہی ای افعال القلوب افعال تدخل علی المبتدأ والخبر فتنصبہما المبتدأ والخبر علی المفعولیۃ لانہما مفعولان

نحو علمت زيدا فاضلا وظننت عمروا عالما ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال
خصائص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يشارك فيه غير ذلك الشيء منها اي من تلك الخصائص ان لا يقتصر على
احد مفعوليها اي مفعولي افعال القلوب بان يذكر احدهما منفردا عن الآخر وان جاز ان يذكر معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا
شركائي الذين زعمتم اي زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها لان هذه الافعال تدخل على المبتدأ
والخبر فكما ان المبتدأ لا بد له من الخبر وبالعكس لا بد لاحد مفعوليها من الآخر بخلاف باب اعطيت هذا متلبس بمخالفة اعطيت
حيث يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه يدخل على المبتدأ والخبر وكذا يجوز حذف مفعوليه معا وذا لم يجز الاقتصار
على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيدا بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلا بالاقتصار على احد
المفعولين وهو المفعول الثاني وقد جاز الاقتصار على احد مفعوليها عند القرينة وان كان قليلا كقولك قائما لمن قال ما ظننت
زيدا او زيدا لمن قال ما ظننت قائما ومنها اي من تلك الخصائص جواز الالغاء اي جواز ابطال عملها لفظا ومعنى اذا توسطت
تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اي بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائما او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما جاز
في الصورتين لان مفعوليها كلام مستقل بصحة الحمل فيستغنيان عن كونهما معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما او كليهما وفي قوله جواز الالغاء اشارة
الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا لانه يمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان الا ان الاعمال اولى عند التوسط والالغاء اولى عند التأخر وقيل
انهما متساويان وفي قوله اذا توسطت او تأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم واعلم ان هذه الافعال عند الالغاء تكون بمعنى المصدر الواقع ظرفا فمعنى زيد
ظننت قائم مثلا زيد قائم في ظني ومنها اي من تلك الخصائص انها اي تلك الافعال تعلق عملها اي تبطل عن العمل لفظا
وتعمل معنى على اللزوم اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وقبل حرف النفي نحو علمت ما زيد
في الدار وقبل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق وانما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلثة لاقتضاء كل واحد
منها صدر الكلام فلو عملت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فتبطل عن العمل لفظا لئلا يزول صدارتها وان كان معنى
الاول علمت احدهما بعينه ومعنى الثاني علمت زيدا ليس في الدار ومعنى الثالث علمت زيدا منطلقا لان الجملتين الذين
في هذه الامثلة في موقع النصب لان العلم وقع عليهما في الحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعيت هذه الاشياء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال وانما لم يقل قبل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين
احصى وفي قوله قبل الاستفهام اشارة الى انها اذا وقعت بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمي اهمالها لفظا واعمالها

سمی بالتعلیق لانها عند تعلیقها لاهی ذات اعمال ولاهی ذات اهمال مشبهة بالمرأة المعلقة وهی یدعها زوجها من غیر
طلاق فلاهی ذات زوج ولاهی فارغة عنه ومنها ای من تلک الخصائص انه ای الشان یجوز ان یکون فاعلها ای فاعل
افعال القلوب ومفعولها الاول ضمیرین متصلین لانه اذا کان احدهما منفصلا لم یکن جواز اجتماعهما مختصا بها بل فی غیرها
ایضا نحو ایاک ظلمت لشیء واحد ای هما عبارتان عن شیء واحد ویکون مفعولها الثانی مظهرا نحو علمتنی منطلقا وظننتک فاضلا
بخلاف سائر الافعال فانه لایجوز فیها اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول لشیء واحد حتی لایصیر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا
فی حالة واحدة فانه ممتنع فلا یقال ضربتنی وضربتک بل ضربت نفسی وضربت نفسک بایراد النفس المضاف الی یاء المتکلم
وکاف الخطاب واعترض علی هذا التعلیل بانه یلزم ان یکون الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فی حالة واحدة فی مثل ضربت نفسی وضربت
نفسک ایضا فالصواب ان یقال فی تعلیل ذلک انما لایجوز اجتماع ضمیری الفاعل والمفعول فی غیر افعال القلوب لان الغالب
فیه تعلق الفعل بغیره فلو جمع بینهما لسبق الوهم الی المغایرة بینهما اذ لو قیل ضربتنی لسبق الوهم الی ضربتنی انت فلدفع هذا الغالب
عدل الی ایراد النفس فقیل ضربت نفسی ولا یندفع هذا الالتباس بحرکة تاء الضمیر مع قیام هذا الاحتمال لان هذا الغالب قوی یجوز ان یشتبه
هذه الحرکة بغیرها عند غفلة السامع وانما یجوز اجتماع الضمیرین فی الفاعل والمفعول فی افعال القلوب فان تعلقها فی الحقیقة بالمفعول
الثانی او بالمفعول الاول مع الثانی بحکم ذلک اذا قلت ظننت زیدا قائما فالمظنون هو القیام لا ذات زید بخلاف ضربتنی مثلا فان
تعلقه بالضمیرین معا ولانها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظن وان تعلق علم الانسان وظنه
بصفات نفسه اکثر من تعلقهما بصفات غیره فاذا لم یحتج الی ایراد النفس فیها لانتفاء المقتضی لایرادها وهو الالتباس
واما فقدتنی وعدمتنی وان لم یکونا من افعال القلوب فقد اجریا مجراها لانهما نقیضا وجدتنی فحملا علیه حمل النقیض
علی النقیض واعلم انه ای الشان قد یکون ظننت بمعنی اتهمت فهو من الظن بمعنی التهمة ومنه قوله تعالی وما هو علی الغیب
بظنین ای متهم وعلمت بمعنی عرفت ومنه قوله تعالی ولقد علمتم الذین اعتدوا منکم فی السبت ورایت بمعنی ابصرت ای
ابصرته بعینی ومنه قوله تعالی ماذا تری ووجدت بمعنی اصبت الضالة وهو من وجدان الضالة ای اصابتها وکذا حسبت
قد یکون بمعنی صرت وخلت بمعنی صرت ذا خال وزعمت بمعنی کفلت به وکانه خص البعض بالذکر لکون معانیه
الآخر قریبة من المعانی الاول حتی یتوهم انه فی تلک المعانی ایضا ینصب المفعولین بخلاف البعض الآخر فانه لیس کذلک
وان کانت هذه الافعال للمعانی الاخر المذکورة فتنصب کل منها مفعولا واحدا فقط ای لا مفعولا آخر فلا یکون
حینئذ ای حین تلک المعانی من افعال القلوب لعدم کون هذه المعانی منها ولما فرغ عن بیان افعال القلوب شرع

شرع في بيان افعال الناقصة فصل الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي لتثبيته على صفة غير صفة
مصدرها اي مصدر الافعال الناقصة وانما وصف الصفة بهذا لانه ما من فعل الا هو موضوع لتقرير الفاعل على صفة
فضرب يدل على تقرير فاعله على الضرب وفتح يدل على تقرير فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدل سائر الافعال على تقرير
الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال الناقصة على تقرير فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الاخبار وانما
سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولانها لا تتم بمرفوعها وتحتاج الى المنصوب
لتقيد او لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وعن الزجاج وتابعيه انها حروف لكونها على معنى في غيرها حيث جاءت
لتقرير الخبر للمبتدأ على صفة وهي اي تلك الافعال كان وصار الى آخرها اي آخر الافعال كما عرفت قبل تدخل على الجملة الاسمية
هذه جملة مستانفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ والخبر وانما تدخل عليهما لافادة نسبتها حكم معناها اي لتقييد هذه الافعال
حكم معناها في خبرها فان معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل بكونه منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد
صار حكم معناه في خبره وكذلك معنى كان في قوله تعالى كان الله عليما حكيما استمرار الفاعل على العلم والحكمة فيكون الخبر مستمرا
عليها فقد صار خبره في حكم معناه وبهذا اظهر فائدة الحكم في قوله حكم معناه وقيل ان معنى افادتها الخبر حكم معناها اي اثر معناها من معنى
الثبوت كما في كان والانتقال كما في صار وما يرادفها والدوام كما في ما زال وما يشابهها والتوقيت كما في ما دام والنفي كما في ليس
فترفع هذه الافعال الجزء الاول من الجملة الاسمية ويسمى اسمها وهو اولى من ان يسمى فاعلها وتنصب الجزء الثاني
منها ويسمى خبرها وانما ترفع اسمها لكونه فاعلا وانما تنصب خبرها لكونه مشبها للمفعول به في توقف الفعل عليه فيقول كان
زيد قائما وكان اي كلمة كان او لفظه وهو مبتدأ وخبره على ثلثة اقسام احدها ناقصة انما قيل ناقصة لجريان استعمالها
مونثا كما يقع تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا اولت بالكلمة اما باللفظة وهي ان كان الناقصة يدل على ثبوت خبرها لفاعلها في
الماضي اي في الزمان الماضي اما ان يكون دائما نحو كان الله عليما حكيما او يكون الماضي منقطعا نحو كان زيد شابا
والثانية تامة كائنة بمعنى ثبت او حصل وانما سميت تامة تتم بالفاعل ولا يحتاج الى الخبر نحو كان قتال اي حصل قتال و
الثالثة زائدة لا تتغير باسقاطها معنى الجملة فيكون وجودها كعدمها وهو تفسير للزائدة وهذه مختصة بلفظ كان بخلاف القسمين
السابقين فانهما يجريان في جميع تصاريفها كقول الشاعر ❊ جياد بني ابي بكر تسامى ❊ على كان المسومة العراب ❊ اي على
المسومة الجياد هي الخيل السريعة في السير وتسامى اصله تتسامى فحذفت احد التائين تخفيفا وهو من التسامي بمعنى الرفعة
والعلو المسومة بفتح الواو الخيل التي جعل عليها علامة والعراب بكسر العين جمع عربي وهو صفة المسومة وقوله جياد مبتدأ

مضاف الى بني ابي بكر وخبره قوله سامي او على كان متعلق به وكان زائدة لا تغيير به معنى اصل الجملة كما بينه بقوله [illegible]
وانما اورد هذين القسمين وان لم تكن كان فيهما ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها والمراد بها انها زائدة في اللفظ وتكون كالملغاة
الملغاة في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فيدل كان على ان القيام كان في الماضي وصار للانتقال من حال الى حال
نحو صار زيد غنيا اي انتقل من حال الفقر الى الغنى او من حقيقة نحو صار الطين حجرا وقد يجيء صار بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات ويتعدى حينئذ بالى نحو صار زيد من قرية الى قرية او من خالد الى بكر واصبح واضحى وامسى تدل اي هذه الافعال الثلاثة
على اقتران مضمون الجملة التي وقعت بعدها بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هي الصباح والمساء والضحى واضافة
الاوقات الى الافعال لادنى ملابسة اي بالاوقات التي تدل هذه الافعال عليها نحو اصبح زيد ذاكرا اي كان ذاكرا في وقت
الصبح وقس على هذه اضحى وامسى وبمعنى صار اي وتكون هذه الافعال الثلثة تامة كائنة بمعنى دخل في الصباح في اصبح
زيد والضحى في اضحى زيد والمساء في امسى زيد وظل وبات تدلان على اقتران مضمون الجملة وقعت بعدها بوقتيهما اي بوقتي هذين
الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد محزونا وبمعنى صار اي ويكون هذان الفعلان بمعنى صار نحو ظل زيد
وبات زيد فقيرا اي صار ويجيئان تامتين على قلة نحو ظللت بمكان نظيف وبت مبيتا طيبا ولما كان هذان الفعلان نظير الافعال
الثلثة السابقة في مجيئهما تامتين على قلة افردهما بالذكر والا لكانا مشتركين مع الافعال الثلثة السابقة في الدلالة على اقتران
مضمون الجملة باوقاتها وفي المجيء بمعنى صار ولذلك لم يذكرهما تامتين وما زال وما فتئ وما برح وما انفك تدل على استمرار
ثبوت خبرها اي خبر هذه الافعال لفاعلها اي اسمها مذ قبله ظرف الاستمرار والضمير المرفوع المستتر في قبله راجع الى الفاعل
والضمير المنصوب البارز الى الخبر تقديره مذ قبل الفاعل الخبر يعني ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار
حين كان ذلك الفاعل قابلا لذلك وصالحا له في العادة نحو ما زال زيد اميرا فانه لا يفهم منه انه كان اميرا في حال كونه طفلا
بل يفهم انه كذلك مذ كان قابلا وصالحا للامارة ويلزمها اي ويلزم هذه الافعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها
لان معنى هذه الافعال النفي ودخول النفي عليها يفيد الاثبات لان نفي النفي اثبات وقد يحذف حرف في القسم لفظا ويراد به
معنى نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وما دام تدل على توقيت امر بمدة ثبوت خبرها اي خبر كلمة ما دام لفاعلها
اي لفاعل ما دام وهو اسمها نحو اقوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس تدل على نفي مضمون الجملة حالا
اي في زمان الحال وهو الاكثر لان العرب يستعملها لذلك تقول ليس زيد قائما الآن وقيل ليس تدل على نفي مضمون الجملة مطلقا اي حالا
كان او غيره كقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل واجب

اجيب عن الآية بان هذه الاخبار لما كان صادرا عن الاختلاف في اخباره جعل كالواقع لكنه واقع في الحال وقد عرفت
بقية احكامها اي احكام افعال الناقصة من جواز تقديم اخبارها على اسمائها في الكل وعلى نفس الافعال ايضا في العشرة
الاول وعدم جواز ذلك فيما اوله ما والخلاف في ليس في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا نعيدها اي نعيد
الاحكام لئلا يلزم التكرار ثم لما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **فصل افعال المقاربة** ذكر في
عقيب الافعال لاشتراكهما في اقتضاء الخبر لانها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها اخص وهو كونه فعلا مضارعا
وخبر الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر اي لقربه لفاعلها اي لاسمها هذه الافعال هي افعال
المقاربة على ثلثة اقسام الاول اي القسم الاول للرجاء اي لقرب رجاء الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو
فعل جامد اي غير منصرف ولا يستعمل منه غير الماضي حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي واسم الفاعل والمفعول لكونه
متضمنا لمعنى الانشاء الذي اصله ان يكون بالحروف فاشبه الحرف ولكونه محمولا على لعل كلا منهما لطمع الحصول وهو اي عسى في العمل
مثل كان في رفع الاسم وكون خبره فعلا مضارعا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد مضارع بغير ان
نحو عسى زيد ان يقوم اي قارب زيد القيام فزيد مرفوع بانه اسم عسى وان يقوم في موضع النصب خبرها هذا ما ذهب اليه
اكثر النحاة وذهب بعضهم الى ان ان مع المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم بناء على التقديم
والتاخير وذهب الكوفيون الى انه بدل عما قبله واشتراط ان في خبر عسى لتحقيق معنى الترجي اذ الترجي لا يكون الا في المستقبل
فجاؤا بما يدل عليه ويجوز تقديم الخبر اي خبر عسى على اسمه نحو عسى ان يقوم زيد اي قرب قيام زيد فان يقوم مرفوع المحل بانه فاعل
عسى وزيد فاعل يقوم ويستغنى به عن خبره وعسى على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة وقد يحذف ان
من خبر عسى تشبيها له بكاد في الاستعمال فالاولى ان يذكره ويقول نحو عسى زيد ان يقوم وقد يحذف ان نحو عسى زيد يقوم
ومنه قول الشاعر عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والثاني اي القسم الثاني للحصول وهو كاد وخبره
اي خبر كاد فعل مضارع دون ان اي بغير ان نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويقوم خبره فعل مضارع دون ان
اي لتقرير الماضي المقتضي من مقاربة الحصول وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يقوم ومنه قول الشاعر
قد كاد من طول البلى ان يمصحا اي يندرس ويمحو والثالث اي القسم الثالث للاخذ اي لقرب الاخذ والشروع في الفعل
وهو طفق بمعنى اخذ وجعل بمعنى طفق وكرب بفتح الراء بمعنى قرب واخذ بمعنى شرع واستعمالها اي استعمال هذه
الالفاظ الاربعة دون معناها مثل كاد اي مثل استعمال كاد في اقتضاء كل واحد منها اسما وخبرا وكون خبرها

فعلا مضارعا نحو ان نحو طفق زيد يكتب اي اخذ واوشك بمعنى اسرع عطف على قوله اخذ فيكون من جملة القسم
الثالث واستعماله اي استعمال اوشك لا مثاله نحو عسى وكاد مثل استعمالها فيستعمل تارة مثل عسى في وجهيها اي
كونها مقتضية للجزء وكونها مستغنية عنه اذا كان اسمها مع ان نحو اوشك زيد ان يقوم واوشك ان يقوم زيد وتارة
مثل كاد في اقتضاء الاسم والخبر وكون الخبر فعلا مضارعا دون ان نحو اوشك زيد يقوم ولا يخفى ان عبارة المصنف
توهم ان الاصل في استعمال خبر اوشك ان يكون مع ان وكذا الاصل استعماله ان يكون بدون ان وهذا تناقض
ثم لما فرغ عن افعال المقاربة شرع في بيان فعلي التعجب فقال **فصل** فعلا التعجب هو انفعال النفس عند ادراك
ما خفي سببه وخرج عن نظائره بمعنى الاضافة في فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب ولهذا ترك التعريف
لانه يفهم من هذه الملابسة على انه وقع بيانا لما يفهم منها عند التصريح به ولان التعريف لانضباط الجزئيات فلما انحصر المعرف
في جزء او جزئين لا يحتاج الى ذلك وله اي وللتعجب صيغتان مبتدا متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما افعله وافعل به
خبر لكونه فعلا التعجب نحو ما احسن زيدا اي اي شيء احسن زيدا وفي احسن ضمير وهو فاعله فما في ما احسن زيدا مبتدا
نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول
في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجملة التي بعدها صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع
بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء او استفهامية عند البعض فهي مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره
اي شيء احسن زيدا ونحو احسن بزيد والمجرور بها فاعل عند سيبويه فعلى [illegible] لا يكون الضمير في احسن لان
الفاعل لا يكون الا واحدا ولم يجب استتار ضمير الفاعل لان الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء
زائدة في الفاعل كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فيكون معنى ما احسن بزيد صار زيد ذا حسن مفعول عند الاخفش
ويؤيده جواز حذفه كما جاء في اسمع بهم وابصر فعلى هذا الوجه يكون احسن الامر لا خبرا فيكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن
انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به والباء عنده للتعدية فيكون الهمزة للصيرورة لا للتعدية فيصير احسن متعديا
بواسطة الباء او للزيادة في المفعول للتاكيد كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم نعم يكون الهمزة للتعدية كما في اخرج واحسن
متعديا بنفسه ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما بني منه افعل التفضيل اي الا من شيء يصح بناء افعل التفضيل منه
لوجود المشابهة بينهما لكون كل واحد منهما للمبالغة والتوكيد فلا يبنيان الا من ثلاثي مجرد قابل للزيادة والنقصان
ليس بلون ولا عيب وانما قيدنا الثلاثي بالمجرد وبقولنا قابل للزيادة والنقصان احترازا عن نحو مات زيد اذ لا يقال

لا يقال فيه ما مات زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت احد زائدا من موت احد آخر والنقص و
الاغلب ان يتعجب من الفاعل لا من المفعول كما في اسم التفضيل فنحو ما اشهره وما اشغله قليل وما اعطاه شاذ ويتوصل في الممتنع
اي الذي امتنع بناء فعلا التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجا
واشد باخراجه اي بسبب بيان من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويوقع مصدره ذلك الفعل الممتنع منصوبا او مجرورا بالباء كما عرفت
ذلك في اسم التفضيل ولا يجوز التصرف فيهما اي في فعل التعجب بتقديم وتاخير اي بتقديم المفعول والمجرور وتاخير الفعل
عنهما فلا يجوز ان يقال ما زيد احسن ولا ان يقال ما زيدا احسن ولا ان يقال بزيد احسن فان قلت ذكر ان تاخير
منهما مستدرك اذ كل من التقديم والتاخير مستلزم للآخر فيكون تقديم شيء مستلزما لتاخير غيره وبالعكس قلنا ان
احدهما ينفصل عن الآخر قصدا لا تحقيقا فكان الشيخ رحمة الله عليه اعتبر القصد او نقول ذكره تاكيدا ولا فصل اي
لا يجوز التصرف فيهما ايضا بايقاع فصل بين الفعل والمعمول فلا يجوز ان يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن اليوم بزيد وجاز
الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه يكون خلافا لابن كيسان وانما لا يجوز هذه التصرفات
في صيغة التعجب لكونهما غير متصرفين حيث لا يجيء منهما مضارع مجهول وامر ونهي وتانيث وتثنية وجمع لانهما بعد النقل الى
التعجب جريا مجرى الامثال فلا تغيران كما لا تغير الامثال ولاقتضائهما صدر الكلام لما فيهما من معنى الانشاء والمازني اجاز
الفصل بالظرف حيث يتسع بالظرف ما لا يتسع في غيره ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق نحو ما احسن
اليوم زيدا واحسن اليوم بزيد وهذا اذا كان الظرف متعلقا بصيغة التعجب اما اذا لم يكن متعلقا بها فلا يجوز الفصل بالظرف
وفاقا فلا يقال لقيته ما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في كون صيغتي
التعجب فعلين ام اسمين فذهب الاكثرون الى انهما فعلان واستدلوا على ذلك باتصال نون الوقاية نحو ما اكرمني ولعدم
اضافته الى المنصوب وبنائه على الفتح وذهب بعضهم الى انهما اسمان واحتج عليه بتصغير ما اميلح في قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا
ولعدم لحوق الضمائر وتاء التانيث الساكنة والتصرف ولتصحيح الواو في نحو ما اخوفني ولما فرغ من بيان فعلي التعجب شرع في
بيان افعال المدح والذم فقال فصل افعال المدح والذم ما وضع اي افعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لانشاء
مدح او ذم فلا يصدق الحد على نحو كرم زيد وشرف عمرو وقبح بكر وعز خالد وخبث وذم مثلا لانها لم توضع للانشاء واما
المدح فله اي فللمدح فعلان احدهما نعم وهو فعل ماض اصله نعم على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل
اسما كان او فعلا اربع لغات اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا فتح الفاء مع كسر العين وهي الاصل وفتح الفاء مع اسكان

العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين اتباعا للعين ثم اختلف النحاة في فعلية نعم وبئس فذهب الكسائي
والبصريون الى انهما فعلان واستدلوا على فعليتهما باتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير وذهب الباقون الى انهما اسمان
واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بانه محمول على حذف المنادى و فاعله اى نعم اسم معرف
باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد الذهني على الاصح اذ تفسير بالواحد والمثنى والمجموع وكذا المضاف والمضمر وقيل
انها للعموم وانما كان فاعله اسما معرفا بهذه اللام لتحصيل المبالغة في المدح وهذا هو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام
لما كان للعهد الذهني يكون المعهود بها واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده مشتملا
على الاجمال والتفصيل وهو اوقع في النفس او اسم مضاف الى اسم معرف باللام اما بغير واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس او بوسائط نعم وجه فرس غلام الرجل وقد يكون فاعله اى فاعل نعم مضمرا للاختصار
لان قولك نعم رجلا اخصر من قولك نعم الرجل زيد ولانه اضمار على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح ويجب ح
تميزه اى تفسير ذلك المضمر بنكرة منصوبة على التميز واقعة قبل مخصوصة مفردة نحو نعم رجلا زيدا ومضافة الى نكرة او معرفة اضافة
لفظية نحو نعم ضارب رجل زيدا او نعم ضارب زيد او حسن الوجه انت وانما وصف النكرة بالمنصوبة مجرد التوضيح
اذ التميز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز به عن المجرور بمن كما في قاتله الله من شاعر
وذلك ان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما وانما وجب تميزه بتلك النكرة
لانه لو لم يذكر له تميز لم نفهم ان في نعم ضميرا او بما عطف على قوله بنكرة اى يجب تميز ذلك المضمر بما منصوب المحل
على التميز نحو قوله تعالى فنعما هي اى نعم الشيئ شيئا هي اى الصدقات اى ابداؤها وما نكرة بمعنى شيئ لا موصولة
ولا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة تاما هي في نعما هي
محذوفة لان هي مخصوصة بالمدح اى نعم الذي فعله هي وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيئ فمعنى
فنعما هي نعم الشيئ هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الواقع
بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه خص بالمدح ولم يصرح بعد بتيه لانه قد جاء جواز تقديمه فيقال زيد نعم الرجل
و الثاني حبذا نحو حبذا زيد فحب فعل المدح وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا اشارة الى ما في الذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل
ولا يجوز حذف ذا من حب تفصيلا للظاهر على المضمر عند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص
بالمدح زيد الواقع بعد حبذا ويجوز ان يقع قبل مخصوص حبذا او بعده اى بعد حبذا تميز مطابق لذلك المخصوص في الافراد

في الافراد والتثنية والجمع والتنكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا انجلاف ثم حيث يجب هناك التمييز اذا كان فاعله مضمرا
تفصيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو حبذا رجلا زيد مثال ما كان التمييز واقعا قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد رجلا مثال ما كان التمييز
واقعا بعد مخصوص حبذا او حالا عطف على تمييز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص حبذا او بعده حال على وفق المخصوص
فيما ذكر نحو حبذا راكبا زيد في وقوع الحال قبل مخصوص حبذا وحبذا زيد راكبا في وقوع الحال بعده ثم العامل في التمييز
او الحال ما في حبذا من الفعل وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيد مخصوص بالمدح لا يجيئ الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا
فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس في التمييز في نعم رجلا هو وفعلا الذم قبله اي فعلا الذم فعلان
ايضا كما يكون للمدح فعلان احدهما بئس نحو بئس الرجل زيد مثال فاعل بئس المعرف باللام وبئس غلام الرجل زيد مثال فاعله
المضاف الى المعرف وبئس رجلا زيد مثال فاعله المضمر المميز بنكرة منصوبة والثاني ساء ونحو ساء الرجل زيد في فاعل
ساء المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد في فاعله المضاف الى المعرف باللام وساء رجلا زيد في فاعله المضمر
المميز بنكرة منصوبة وهذان الفعلان مثل نعم في كون فاعله اما اسما معرفا باللام او مضاف الى المعرف باللام او مضمرا
مميزا بنكرة منصوبة ثم لما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرع في القسم الثالث في الحرف فقال **القسم**
الثالث في الحرف وقد مضى تعريفه اي تعريف الحرف في المقدمة واقسامه اي اقسام الحرف سبعة عشر قسما

حروف الجر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التنبيه وحروف النداء وحروف الايجاب وحروف الزيادة

وحروف التفسير وحروف المصدر وحروف التحضيض وحروف التوقع وحروف الاستفهام وحروف الشرط وحروف الردع
وتاء التانيث الساكنة والتنوين ونونا التاكيد **فصل** حروف الجر كان الانسب تقديم الحروف المشبهة على حروف
الجر على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه قدم حروف الجر عليها مراعاة لاصالتها في عملها وفرعية الحروف
المشبهة او لكثرة وروده اينها في الكلام وانما سميت بحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او تجر الاسماء وبحروف
الاضافة لانها تضيف الفعل او شبهه او معنى فعل الى ما يليها حروف وضعت لافضاء الفعل الاولى ان يقول للافضاء
بالفعل بمعنى ايصاله لان الافضاء هو الوصول واذا عدي بالباء كان معناه الايصال او شبهه اي شبه الفعل وهو ما يعمل
عمله فعله وهو من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من تركيبه
كالظرف والجار والمجرور وحروف النداء وحروف التنبيه واسم الاشارة واسم الفعل والتمني والترجي والتشبيه
وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل الى ما تليه كلمة ما عبارة عن اسم والضمير المرفوع المستكن في تليه عائد الى الحرف والمنصوب

البارزة الى ما اى الى اسم تكى الحروف ذلك الاسم وانما عبر عن الاسم بكلمة ما ليتناول مثل قوله تعالى وضاقت

عليهم الارض بما رحبت فانه ليس بالفعل وانا مار بزيد نظير الافضاء شبه الفعل وهذا فى الدار ابوك اى استقر اليه

فيها اى فى الدار نظير الافضاء بمعنى الفعل وهى اى حروف الجر تسع عشر حرفا احدها من قدمها على سائر الحروف

لانها للابتداء فهى بالابتداء اولى وهى اى من موضوعة لابتداء الغاية اى النهاية اى لابتداء له نهاية ولا تستعمل

فى ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية وهذا اعنى تفسير الغاية بالنهاية احسن من تفسيرها بمعنى المسافة لانه يوجب ان يكون

استعماله فى الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية وعلامته اى علامة كون من للابتداء

الغاية ان يصح في مقابلته الابتداء او الانتهاء حتى يصح ايراد الى واما يفيد فائدتها فى مقابلتها وهذا الابتداء اما ان يكون

من مكان كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة او من زمان كما تقول صمت من يوم الجمعة الى يوم الخميس وقد يجيئ لمجرد

الابتداء من غير قصد الى انتهاء مخصوص مع صحة ان يكون فى مقابلتها الانتهاء كما تقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

فان معنى اعوذ ابتدء التجئي اليه وللتبيين اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامتها اى كون من للتبيين ان يصح

وضع الذى او نصاريفه على حذف المعطوف مكانه اى مكان لفظ من كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الرجس الذى هو الاوثان

فان قلت لا يصح وضع الموصول مكان من فى نحو قد كان من مطر اى شيئ من مطر مع انها للتبيين لانه يلزم وصف النكرة

بالمعرفة ويلزم حمل المفرد صلة قلت المراد بوضع الموصول مكانه مع ايراد مقتضيات الموصول وللتبعيض وعلامته اى علامة

كون من للتبعيض ان يصح وضع لفظ بعض مكانه اى مكان من نحو اخذت من الدراهم فانه يصح ان يقال اخذت

بعض الدراهم وزائدة بالرفع عطفا على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وعلامته اى علامة كون من زائدة ان لا تختل

المعنى باسقاطه اى باسقاط لفظ من بل يبقى اصل المعنى على حاله نحو ما جاءنى من احد فانه لو قيل ما جاءنى احد باسقاطه لم تختل

اصل المعنى ولا تزاد من فى الكلام الموجب على مذهب البصريين فيزاد فى غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا

زيادتها فى الموجب فى اسم الجنس ايضا واستدلوا على ذلك بقوله تعالى نغفر لكم من ذنوبكم بقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب

جميعا وبقول العرب قد كان من مطر اى قد كان مطر واجيب عن الآيات بان قوله تعالى نغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة

نوح عليه السلام وغفران جميع ذنوب امة محمد صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم لا يوجب غفران جميع امة نوح عليه

السلام فعلم من هذا ان من فى قوله تعالى نغفر لكم من ذنوبكم للتبعيض لا للزيادة وعن قول العرب بما اشار اليه بقوله واما قد كان

من مطر وشبهه مما يوهم زيادته فى الكلام الموجب فمتاول بالحمل على التبعيض اى قد كان بعض مطر او على التبيين

التبيين اي قد كان شيء من مطر وقد يجيء من بمعنى في كقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة وقد يكون بمعنى الباء
كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي اي به وقد يكون بمعنى البدل كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدلها
وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاءني من رجل لان من هذه من حيث انها تفيد الاستغراق لم تكن زائدة الا ترى
انك لو حذفتها كان المعنى نفي المجيء عن رجل واحد نحو ما جاءني رجل بل رجلان ومن حيث ان اصل الكلام مستقيم بدونها
كانت زائدة بخلاف من قولك ما جاءني من احد فانها زائدة البتة لان احد الا يستعمل الا في العموم وكذا لا يستعمل الا
في النفي قال الجوهري ويكون من بمعنى على نحو قوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم وقد يكون للقسم مكسورة الميم
مضمومها نحو من ربي لافعلن كذا او ذكره الحديثي انها تكون للانتهاء نحو قربت منه فاي الباء اي تقربت اليه ويجيء للفصل
ما اذا دخلت على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وثانيتها الى وهي اي الموضوعة لانتهاء الغاية
فلا يدخل ما بعدها في ما قبلها الا مجازا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال هي مشتركة فيهما ومنهم من قال يدخل ان كان ما بعدها
جنس ما قبلها كالمرافق في باب الغسل والا فلا كالليل في الصوم ثم ذلك الانتهاء اما ان يكون في مكان كما مر مثاله سرت
من البصرة الى الكوفة او في زمان كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وبمعنى مع اي يجيء الى بمعنى مع قليلا اي حال كونه
قليلا او مجيئا قليلا او زمانا قليلا كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق اي مع المرافق كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وثالثها حتى وهي اي حتى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية نحو نمت البارحة حتى الصباح وبمعنى مع
اي ويجيء حتى بمعنى مع كثيرا اي مجيئا كثيرا او زمانا كثيرا نحو قدم الحاج حتى المشاة اي مع المشاة وفي قوله كثيرا
اشارة الى ان حتى يجيء بمعنى الى قليلا ولا تدخل اي حتى في غير الظاهر اي في غير الاسم الظاهر بل يختص بالظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه استغناء عنها بالى والاصوب ان يعلل بالاستعمال لا بالاستغناء لانه يقتضي ان لا يدخل في
الظاهر ايضا لذلك وليس اختصاصها بالظاهر في مجرورها بمعنى الى خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها في المضمر ايضا كالى
متمسكا في ذلك بقول الشاعر الذي نقله المصنف في الكتاب والجمهور على انه نادر شاذ ولما كان قول الجمهور مختار
عند المصنف رحمة الله عليه حكم بشذوذ قول الشاعر الذي يتمسك به المبرد فلا والله لا يبقى اناس * فتى حتاك يا ابن
ابي زياد فشاذ فلا يقاس عليه غيره ورابعها في وهي اي في موضوعة للظرفية اي لجعل ما بعدها ظرفا لما قبلها اما حقيقة
نحو زيد في الدار والماء في الكوز او توسعا واعتبارا نحو نظرت في الكتاب والنجاة في الصدق وبمعنى على اي ويجيء في
بمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل قال صاحب المفصل انها في الآية

على اصلها وليست باستعارة بمعنى على كما توهم لتمكن المصلوب في الجذوع كتمكن الكائن في الظرف وذكر الشيخ ابن الحاجب
ان كل ما فيه استقرار ومنزلته فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه معناهما فهو موضع
الحرفين نظرا الى المعنيين نحو جلست على الارض وفي الارض ويجيئ في بمعنى مع كقوله تعالى ادخلوا في امم اي مع امم وللتعليل كقوله
تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم اي لما اخذتم وكقوله صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم عذبت امرأة في هرة
حبستها وللمقابلة كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل وخامسها الباء وهي اي الباء مستعملة للالصاق
اي لالصاق الفعل بالمجرور اما حقيقة كبه داء او مجازا كمررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد وللاستعانة
اي للدلالة على ما دخلت هي عليه آلة للفعل نحو كتبت بالقلم اي مستعينا به وللمصاحبة بمعنى مع كخرج زيد بعشيرته اي مع
عشيرته وللمقابلة اي للدلالة على وقوع مجروره مقابلا لشيئ آخر كبعت هذا بذلك وكقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا
من الآخرة وللتعدية اي لجعل اللازم متعديا مثل الهمزة في اكرمت زيدا والتضعيف في اكرمته كذهبت بزيد اي اذهبته
وللظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة عطف على قوله للالصاق فانه مرفوع بالخبرية قياسا مفعول مطلق
اي تقيس قياسا او خبر يكون محذوف تقديره وتلك الزيادة يكون قياسا او نصب على نزع الخافض اي عرفنا زيادة
الباء بالقياس بحذف الفعل والفاعل والمفعول مع الجار نسيا في خبر النفي اي في خبر النفي اما بما نحو ما زيد بقائم ونحو ليس
زيد براكب وفي الاستفهام اي في خبره نحو هل زيد بقائم فان قلت ذكر مطلق النفي والاستفهام يشمل ليس وما
ولا المشبهتين به ولا لنفي الجنس والهمزة وهل والامر ليس كذلك اذ الحكم مخصوص بليس وما المشبهة به وهل قلت
ولعله اراد النفي والاستفهام المعهودين في هذا الباب في عرفهم المشهور وهو النفي بليس وما المشبهة به والاستفهام
بهل وسماعا عطف على قوله قياسا في المرفوع سواء كان المرفوع مبتدأ نحو بحسبك زيد فقوله بحسبك مبتدأ
وزيد خبره والباء زائدة في المرفوع وهو المبتدأ اي حسبك او خبرا لكن لا في النفي والاستفهام نحو بحسبك بزيد او
فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا وفي المنصوب عطف على قوله المرفوع نحو القى بيده اي نفسه فالباء
زائدة في المنصوب وهو المفعول قال الله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم الى الهلاك
بترك الجهاد فانكم ان تركتم الجهاد غلب الاعداء عليكم فهلكتم ويجيئ الباء بمعنى عن كقوله تعالى سأل سائل بعذاب
اي عن عذاب وبمعنى من كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تامنه بقنطار يؤده
اليك وقد يجيئ للتجريد نحو رأيت زيدا بالعلم اي مجردا خاليا عن العلم يعني ليس له علم حتى تقرأ علمه ويعلم عنه وسادسها

سادسها اللام وهي للاختصاص اي لاثبات شيئ لشيئ والنفي عن غيره وهو الظاهر وجرى عليه العمل ثم الاختصاص
اما ان يكون الاختصاص استحقاقا نحو الجل للفرس او اختصاص ملك نحو المال لزيد او اختصاص نسبة نحو زيد ابن لعمرو
وللتعليل اي لبيان علة شيئ سواء كان العلة غائية كضربته للتاديب فان التاديب علة غائية تقصد الفعل لاجلها وهو
الضرب او علة داعية وليست بغائية كخرجت لمخافتك فان المخافة علة داعية على الخروج وليست غائية تقصد الفعل لاجلها
وهو الخروج وزائدة بالرفع عطف على قوله للاختصاص كقوله تعالى ردف لكم اي ردفكم فاللام زائدة لان ردف متعد بنفسه
وبمعنى عن اي ويجيئ اللام بمعنى عن اذا استعمل مع القول وما يشتق منه كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اي
عن الذين امنوا وبمعنى الواو اي ويستعمل اللام بمعنى الواو الكائنة في القسم للتعجب اي عند التعجب في اسم الله و
لا يستعمل الا في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب وانما لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل فيه
تنبيها على انها كالواو في القسم لا كالباء كقول الهذلي لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس فقوله لله متعلق
بالقسم وكلمة لا ههنا مضمرة لامن الالتباس اي لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى وبمشمخر متعلق به وقوله به الظيان والآس
جملة اسمية وقعت صفة لمشمخر والحيد جمع حيدة وهي عقدة في قرني الوعل ويجمع على حيد وحيود كبدرة على بدر وبدور والمشمخر
الجبل العالي والظيان اسم نبت طيب الرائحة والآس شجر معروف وهو الريحان وقيل الآس قطرة من العسل تقع من النحل
على الحجر فيستدلون بتلك القطرة على مواضع النحل ومعنى البيت والله لا يبقى على تصرف الايام يعني مرورها في الدنيا
شيئ ولا يسلم عن الآفات التي تقع في الدهر حتى هذا الوعل الذي يعتصم بمشمخر الجبل له ما يرعاه وما يشرب به فهو
تعجب وقد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزم الشر للشقاوة وقال الله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
ويسمى هذه اللام لام العاقبة وقد يجيئ بمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وبمعنى عند كهذه الاية
لانه قيل المعنى عند يوم القيمة وبمعنى الى كقوله تعالى كل يجري لاجل مسمى والحمد لله الذي هدانا لهذا وبمعنى بعد كقوله تعالى اقم
الصلوة لدلوك الشمس اي بعد زوالها وبمعنى مع كقوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقول جرير نحن لكم
يوم القيمة افضل اي منكم وبمعنى الفاء كقوله تعالى اءذا ما مت لسوف اخرج حيا اي فسوف وبمعنى ان كقوله تعالى وما امروا
الا ليعبدوا الله اي ان يعبدوا الله وسابعها رب للتقليل اي لانشاء تقليل افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان كم الخبرية
للتكثير اي لانشاء تكثير افراد ما دخلت عليه الا ان رب كثيرا ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل ونظير
رب فيما ذكر قد فانها في المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون

منكم لو افرد وذهب الاخفش الى ان رب اسم وهو مختار صاحب المفتاح وتستحق اى رب صدر الكلام لما فيها من
الانشاء كما في كم الخبرية تستحق ذلك ولا تدخل اى رب الا على نكرة لان مجرورها في معنى التميز عنها لانها للتقليل كما ان
كم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتميز وهو لا يكون الا نكرة نحو رب رجل لقيته او مضمر مبهم بان ليس له معاد مفرد
مذكرا ابدا اى ولو كان التميز مثنى او مجموعا او مؤنثا مميز بنكرة منصوبة على التميز لان المضمر لما كان مبهما احتاج الى التميز نحو ربه
رجلا في المفرد وربه رجلين في المثنى وربه رجالا في الجمع وربه امراة كذلك تقول ربه امرأتين في المثنى وربه نساء
في الجمع لان المضمر عائد الى شيئ في الذهن لا الى شيئ اسبق ذكره ليجب المطابقة وهذا عند البصريين وعند الكوفيين يجب
المطابقة اى مطابقة المضمر التميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقولون نحو ربه رجلا وربهما رجلين و
ربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وقد تلحقها اى رب ما الكافة اى المانعة عن العمل ولا يجوز ان
تكون ما موصولة بخلاف غيرها من اقسام ما الاسمية فانها لا تكون الا مفصولة فتدخل رب بعد لحوق ما الكافة بها
على الجملة اما فعلية نحو ربما قام زيد واما اسمية نحو ربما زيد قائم ولا بد لها اى لرب من فعل ماض تعلقت به ولو كانت مكفوفة
بما وانما وجب ان يكون لها فعل ماض لان رب للتقليل اى لتقليل المحقق الواقع وهو اى ذلك التقليل لا يتحقق اى لا يحصل
الا به اى بالفعل الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو كالماضي لصدق الميعاد به وتحقيقه فهو اذن
بمنزلة الموجود المتحقق فيكون يود بمعنى ود ويؤيده قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم حيث جاء باذ وهو للماضي
وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لكونه بمنزلة الموجود لتعريته من الريب ويحذف ذلك الفعل اى الفعل الماضي
الذي تعلقت به رب غالبا اى حذفا غالبا او زمانا غالبا وفي الغالب كقولك رب رجل اكرمني في جواب من قال
هل لقيت من اكرمك اى رب رجل اكرمني لقيته فاكرمني صفة لرجل لما تقرر من ان مجرورها لا بد له من صفة وفعلها اى فعل
رب وهو لقيته محذوف وانما حذف فعلها بقرينة السوال لانها كثيرا ما تقع جوابا للسؤال مذكورا ومقدر لحصول العلم به
لان الجار والمجرور يدل على الفعل العام وهو حصل او كان وانما قال غالبا لانه قد يجيئ فعلها ظاهرا نحو رب رجلا اكرمني لقيته
وتامنها واو رب التي تكون بمعنى رب وفي حكمها ولهذا استحق صدر الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اى واو رب
الواو التي يبدأ بها في اول الكلام ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ماض يحذف
غالبا وانما لم يقل وواو رب في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو فيصح دخولها على الجملة كقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس اى رب بلدة والبلدة كل جزء من الارض مستحير عامرا وغامرا والانيس المؤانس وكل ما يؤانس

نسبي والبيا فيرجع يعفور وهو ولد الظبي بلون التراب وبضم الياء الخشف والعيس بالكسر جمع عيساء وهي الابل
الابيض التي يخالط بياضها شيء من الصفرة وتاسعها واو القسم وتختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يدخل على
المضمر ثم الظاهر سواء كان اسم الله نحو والله او غيره نحو والرحمن لافعلن واذا كان واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال
وك لافعلن كذا لانحطاط درجتها عن درجة الاصل وهو الباء حيث خصصوها باحد القسمين وانما اختاروا المظهر لاصالته و
عاشرها تاء القسم وهي مختصة باسم الله وحده اي دون غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرة واضافة الاسم
الى الله تعالى من قبيل اضافة العام الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضح واذا كان كذلك فلا يقال تالرحمن
وذلك لانهم لما ابدلوا التاء عن الواو ازداد وانحط درجتها من الواو فخصوها باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى
لذلك لانه اكثر مجيئا في القسم من غيره واجاز الاخفش دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستدلا بقول العرب
نحو ترب الكعبة والجمهور حكموا بشذوذه ولما اختار المصنف رحمه الله قول الجمهور قال وقولهم اي قول العرب الذي
استدل به الاخفش ترب الكعبة شاذ فلا يقاس عليه غيره والحادي عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء
كان اسم الله او غيره والمضمر اي وتدخل على المضمر نحو بالله وبالرحمن وبه وبك لكون الباء اصلا في باب القسم
ولا بد للقسم من جواب وهو اي ذلك الجواب جملة تسمى المقسم عليها الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اي تلك
الجملة الواقعة جواب القسم جملة موجبة اي مثبتة يجب دخول اللام في الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو والله لزيد
قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة والله لافعلن كذا نظير الجملة الفعلية الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لاكيدن اصنامكم ودخول
ان في الاسمية اي ويجب دخول ان المكسورة في الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو والله ان زيدا لقائم
ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى في جواب والليل اذا يغشى وان كانت اي تلك الجملة الواقعة جوابا للقسم جملة نافية
يجب دخول ما ولا عليها اسمية كانت الجملة او فعلية نحو والله ما زيد بقائم نظير الجملة الاسمية النافية بما والله لا يقوم زيد نظير
الجملة الفعلية النافية بلا وانما وجبت في الجملة المقسم عليها احد الاشياء الاربعة المذكورة للربط بين الجملتين والمقسم
عليها لاستقلال كل واحد منهما بدون الاخرى واعلم انه اي الشان قد يحذف حرف النفي من جواب القسم لزوال
اللبس اي عند عدم الالتباس للنفي بالمثبت كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ لان المضارع المثبت لا بد له
من ان يقترن باللام وهو ههنا منتف فعلم انه منفي وحرف النفي عنه محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدم على القسم
ما يدل عليه اي جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو قام زيد والله تقدير الاول والله لزيد قائم وتقدير الثاني والله

لقائم زيدا و توسط اي القسم بين جزئي الجملة القسمية نحو زيد والله قائم و قام والله زيد تقدير الاول والله لزيد قائم
و تقدير الثاني والله لقائم زيد وانما حذفت جواب القسم في هاتين الصورتين لانه لما تقدم على القسم ما يدل عليه وهو جوابه
في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في المعنى استغنى عن الاعادة ۔ و الثاني عشر عن وهي للمجاوزة اي لمجاوزة
شيئ و تعديته عن شيئ آخر وهو اما حقيقي كرميت السهم عن القوس او غير حقيقي كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العري
و الثالث عشر على للاستعلاء اي استعلاء شيئ على شيئ وهو اما حقيقي نحو زيد على السطح او حكمي نحو فلان علينا امير وعليه دين
و قد يكون عن و على اسمين اذا دخلت عليهما اي على عن و على كلمة من الجارة فيكون عن بمعنى الجانب وعلى بمعنى الفوق
كما تقول جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه ومنه قوله من عن يميني مرت وامامي و نزلت من على الفرس اي من فوق
الفرس ومنه قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها فيكونان اسمين بدليل دخول من عليهما و قد يجيئ عن للتعهد كقوله تعالى يوم لا تجزي
نفس عن نفس شيئا و للاستعلاء كقولهم بخل عنه ورضي قال المالكي و للاستعانة كقولهم رميت السهم عن القوس
وجاء التعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اي للموعدة و يجيئ بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا
عن طبق اي بعد طبق و بمعنى في كقولك لا يكون عن ذلك الامر والبا اي فيه لان الولي بعد النفي ينافي ذكر عن و قد يجيئ
على للمصاحبة كقوله الحمد لله الذي وهب لي على الكبر و للتعليل كقوله تعالى و لتكبروا الله على ما هداكم و للظرفية كقوله تعالى على ملك
سليمان وكقوله تعالى الا على ازواجهم و بمعنى الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلى الله
عليه واله واصحابه وسلم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها على يمينه اي يمينه ۔ و الرابع عشر الكاف للتشبيه نحو زيد كعمرو
و لابد للتشبيه من اربعة اشياء المشبه وهو زيد والمشبه به وهو عمرو و وجه التشبيه وهو المناسبة بينهما و اداة التشبيه
وهو الكاف و زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيئ اي ليس مثله شيئ على احد الوجوه و انما قلنا ذلك لان لهذا الكلام وجهين
آخرين سوى زيادة الكاف احدهما لا زيادة فيه للكاف بل الزائدة هو مثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الوجه الاول وهو زيادة الكاف بان الحكم بزيادة الحرف
اقرب من زيادة الاسم وسيما اذا كانت الحرف حرفا واحدا و يرجح ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف
على الضمير في التقدير و يختص بالظاهر و الثاني ما لا زيادة فيه بشيئ وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو
وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى اذ المماثلة من الجانبين وهو وجه تلقاه الفحول بالقبول ووجهوه بان الكناية ابلغ
من التصريح و عدم الزيادة احق بالترجيح و قد يكون اي الكاف اسما اذا دخل عليها حرف الجر كقول

كقول الشاعر تضحك عن كالبرد المنهم اي تضحك عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة والبرد حب الغمام والا منهمام
الذوب شبه ثغرهن اللاتي يعلوها البريق بحباب الغمام الذائبات قال المالكي ويجيء للتعليل (وللمكافات) كقوله تعالى واذكروه كما هداكم
وقال الفراء وقد يجيء بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب من قال كيف اصبحت اي اصبحت على خير و الخامس عشر
مذ والسادس عشر منذ للزمان اما في الابتداء اي لابتداء الغاية في الماضي اي في الزمان الماضي كما تقول في شهر
شعبان ما رأيته مذ شهر رجب اي ابتداء رؤيتي اياه من شهر رجب او للظرفية اي بمعنى في في الحاضر اي في الزمان
الحال نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي في شهرنا وفي يومنا اي ابتداء رؤيتي اياه فيهما ولا يجوز دخولها على المستقبل
لانهما وضعا للماضي والحال قال الحديثي ان اريد بعد دخولها اي مدخول مذ ومنذ الجارتين ابتداء الزمان الماضي وانتهاؤه
وهو مامات فستكونان للابتداء وان اريد بعد دخولها الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاء تكونان للظرفية بمعنى
في و السابع عشر خلا و الثامن عشر حاشا و التاسع عشر عدا للاستثناء اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء
اذا جررت بها ما بعدها تكون حرف جر ولهذا اعدها منها نحو جاءني القوم خلا زيد وحاشا عمرو وعدا بكر واذا نصبت
بها ما بعدها تكون افعالا فهذه الثلثة قد تكون حروفا وقد تكون افعالا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفا وقد تكون اسماء واما
احد عشر وهي التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفا ثم لما فرغ عن بيان حروف الجر شرع في بيان الحروف المشبهة
بالفعل فقال **فصل** الحروف المشبهة بالفعل ستة انما سميت بهذا الاسم لمشابهتها بالفعل المتعدي من حيث
انها تقتضي الاسمين كما تقتضي الفعل المتعدي الفاعل والمفعول ومن حيث انها تنقسم الى ثلاثية ورباعية كالفعل ومن حيث
انها بنيت على الفتح مثله ان وان الى اخرها اي الى آخر هذه الحروف التي عرفت في المرفوعات وهذه الحروف تدخل على
الجملة الاسمية اي على المبتدأ والخبر وتنصب الاسم وترفع الخبر كما عرفت فيما مر نحو ان زيدا قائم فتنصب ان زيدا بانه
اسمها وترفع قائما بانه خبرها وقد تلحقها اي هذه الحروف ما الكافة ما هذه موصولة ههنا واذا الحقت بهذه الحروف
ما الكافة فتكفها اي تمنعها عن العمل اي عن عمل تلك الحروف فيما بعدها على الافصح والاصح لان ما الكافة اخرجت هذه الحروف
عن نوع مشابهتها بالفعل وهو اقتضاؤها الاسمين ولانها وقعت فاصلة فضعفت عن العمل وانما قلنا على الافصح لان
هذه الحروف عند لحوق ما الكافة بها قد تعمل على لغة غير فصيحة كما جاء في بعض الاشعار وانما قلنا على الاصح لان بعضهم جعل
ما الكافة اسما لها كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة التي بعدها خبرها لكنه غير صحيح الاصح انها حرف تكفها عن العمل على الافصح
والاصح لكان انفع ثم الغرض عن الحاق ما الكافة بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما وافادة معناها في الجملتين الاسمية

والفعلية في البواقي وحينئذٍ اي اذا لحقها ما الكافة تدخل هذه الحروف على الافعال لان ما الكافة تمنعها عن العمل
دعن وجوب دخولها على الاسم تقول انما قام زيد قال الله تعالى انما حرم عليكم الميتة ثم شرع في بيان احوال
كل واحد من حروف الستة واشار الى التفرقة بين ان المكسورة والمفتوحة فقال واعلم ان ان المكسورة الهمزة لا تغير
معنى الجملة بل تؤكدها اي تقررها وتانيث الضمير اما العوده الى الجملة او الى معنى باعتبار المضاف اليه فانك اذا قلت
ان زيدا قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة وان مفتوحة الهمزة مع ما بعدها اي
بعد ان المفتوحة من الاسم والخبر بيان لما في حكم المفرد وحيث لا تشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه وطريقه تجعل
الجملة التي بعدها في حكم المفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فتقول يعني ان زيدا قائم اي يعني قيام زيد او يجعل مصدر
خبر الخبر مضافا الى الاسم فتقول يعني ان زيدا ان تعلم يكرمك بلغني اكرام زيد عند تعليمك اياه او يجعل مصدر الخبر
مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه متعلقا فتقول في بلغني ان زيدا اخوه منطلق بلغني انطلاق
اخ زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاخ المضاف الى الاسم وذلك الاخ متعلق لزيد ولذلك اي ولاجل
ان ان المكسورة الهمزة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان مفتوحة الهمزة مع ما بعدها من الاسم والخبر في حكم المفرد يجب الكسر
اي كسر همزة مادة ان اذا كان ما كتب بصورة ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم قال الله تعالى ان الله
غفور رحيم ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به
لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن كقوله تعالى قال انها بقرة ويجب الكسر ايضا اذا كان بعد الموصول نحو
ما رايت الذي انه في المساجد لان صلة الموصول يكون جملة البتة ويجب الكسر ايضا اذا كان في خبرها اذا كان في خبرها
اي في خبر صورة ان اللام نحو ان زيدا لقائم لان اللام لتاكيد معنى الجملة اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر للكسر اربعة
مواضع وليس الكسر مخصوصا بها بل يكسر اذا كان في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم واذا كان بعد حتى للابتداء
والا واما للتنبيه واذا وقعت محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وكذا
بعد اذا كما قال صاحب الهادي وبعد حيث يضاف الى الجملة ثم قال وما بعد فتحها عند من اضاف حيث الى المفرد وكذا يكسر
بعد الامر وبعد النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كلا وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا وبعد النداء ويجب الفتح
اي فتح همزة مادة ان حيث يقع ان مع اسمها وخبرها فاعلا نحو بلغني ان زيدا عالم وحيث تقع مفعولا نحو كرهت انك قائم
وحيث تقع مبتدأ نحو عندي انك قائم وحيث تقع مضافا اليه نحو عجبت من طول ان بكرا واقف وحيث تقع مجرورا نحو ثبت

نحو عجبت من ان بكرا واقف وانما وجب الفتح في هذه الصور لان كل واحد من الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه
لا يكون الا مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون
مفردا فاعتبر الاصل في حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد لو نحو لو انك عندنا لاكرمتك لان ما بعد لو فاعل لان مدخول
لو لا يكون الا فعلا حقيقة او تقديرا لكونه حرف الشرط والفاعل يجب ان يكون مفردا وحيث تقع بعد لولا نحو لولا
انه حاضر لان ما بعد لولا الابتدائية مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفردا اعلم ان المصنف رحمه الله ذكر الفتح
ست مواضع وليس الفتح مخصوصا بها بل الفتح حيث تقع خبر المبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمرو لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا
وكذا الفتح حيث تقع بعد لولا التحضيضية لان ما بعدها فاعل او مفعول لان لولا هذه يجب ان يكون مدخولها فعلا لفظا او تقديرا
نحو لولا ان زيدا قائم وكذا اذا تقع بعد حرف الجر نحو عجبت لانك كريم وبعد حتى العاطفة والجارة وكذا الفتح اذا كانت معطوفة
على اسم ان المكسورة كقوله تعالى ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى وكذا بعد مذ وكذا اذا
ابدلت من الاسم كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين وكذا بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيدا
منطلق كما تقول الظن ان زيدا منطلق وكذا اذا وقعت بعد علمت واخواته ويجوز العطف
معطوف على قوله ويجب الكسر لذلك يعني ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة مع ما بعدها
في حكم المفرد على اسم ان المكسورة دون المفتوحة بالرفع والنصب باعتبار المحل واللفظ اي باعتبار
محل اسم ان فان اسمها المنصوب في اللفظ مرفوعا باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع اعتبار المحل على تقدير
عدمها ويشترط في العطف على المحل مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اذا التقدير
ان زيدا قائم وعمرو وقائم وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمرو
ذاهبان لكان مؤديا الى كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين اذ ذاهبان من حيث انه خبر عن زيد معمول لان ومن حيث انه
خبر عن عمرو معمول للابتداء وهو غير جائز والكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقا وباعتبار لفظ اسم
ان فان لفظه منصوب لانها موجودة لفظا فيجوز العطف على اسمها بالنصب باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعم من ان يكون
لفظا وحكما لئلا يشكل بما وقع بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لانه اسد الجزئين حيث قامت مقام
مفعولي جزئي السلم فيجوز العطف على محلها كالمكسورة لفظا نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو ومثل ان زيدا قائم وعمرو فان قوله
وعمرو يجوز عطفه بالرفع على محل اسم ان المكسورة ونصبه بالعطف على لفظه ويجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير

في الخبر اذا اكد قبله او بينهما بالضمير او بلا تاكيد وفصل مع ضعف او على الابتداء وخبره محذوف ومنهم من قال ان المفتوحة
كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقا ولم يجز السيرافي العطف على اسم ان المفتوحة اصلا ثم اعلم ان لكن مثل ان
المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لانها موضوعة
للاستدراك وهو غير منافي لمعنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد خلافا لبعض النحاة واما سائر الحروف المشبهة بالفعل
فلا يجوز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء بدخولها خلافا للفراء ويجوز العطف في الجميع على الضمير المرفوع المستتر
في الخبر على التاكيد والفصل واما سائر التوابع فيما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم
عنها وكلهم عن البدل ايضا والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اي لام الابتداء
على خبرها اي خبر ان المكسورة لان لام الابتداء انما تدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد نحو ان زيدا لقائم وقد تكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لعليك لراغب وهو قليل ويدخل على ان
اذا قلبت همزته هاء نحو لهنك زيد وقد تخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اي ان المكسورة
اللام اي دخول اللام على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا اما في صورة الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد القائم باللام وان زيد قائم بغير اللام واما في صورة الاعمال فلاطراد الباب وذهب جمهور النحاة الى ان
اللام في صورة الاعمال غير لازمة لان الفرق حاصل بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة عند
الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصور ثم اختلف في اللام فذهب جماعة الى انها لام الابتداء
وذهب ابو علي ومن تابعه الى انها ليست لام الابتداء والا لوجب التعليق في ان علمت زيدا لقائم واجيب بان التعليق
انما يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف
ان والتنوين في كلا بدل من المضاف اليه واللام في لما المخففة هي لام الخبر وكلمة ما زيدت للفرق بين لام ان ولام ليوفينهم
وهو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اي جميع المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم هذا على قراءة مكة ونافع وعند بعض
القراء في الاية مشددة وليست بمخففة وحينئذ اي حين اذ تخفف ان المكسورة يجوز الغاءها اي ابطال عملها وهو الغالب
لانه بطلت مشابهته اللفظية بالفعل وهي كونها ثلاثية مفتوحة الآخر كقوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون بتخفيف ان
ورفع كل فهي ملغاة باللام لا محالة ولما مخففة على ان كلمة ما زيدت للتاكيد وذهب بعض القراء الى ان هذه نافية ولما مشددة
بمعنى الا والتنوين في كل عوض عن المضاف اليه والمعنى ان كلهم اي الكفرة لمجموعون يوم القيمة محضرون عندنا للحساب

للحساب ويجوز رح اعمالها ايضا على ما هو الاصل كقوله تعالى وان كلا لما تخفيف ان ونصب كل ولما كان الغاؤها غالبا
صرح به فقال ويجوز الغاؤها ولم يصرح باعمالها حيث لم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون
يوجبون الالغاء والآية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله رح يجوز الغاؤها اي حين اذا خففت ان المكسورة يجوز دخولها
على الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وان كنت من قبله لمن الغافلين وان
وان نظنك لمن الكاذبين وانما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغائها ولحصول تاكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها
واصلها حينئذ ولذلك خص دخولها بهذه الافعال وكذلك اي مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوحة رح اي حين
اذا تخفف المفتوحة يجب اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضمير شان مقدر اذ لو لم يقدر واعملها ضمير شان مقدر ولم يجد
عاملة في الظاهر للزم مزية المكسورة التي هي اضعف تشبيها بالفعل على المفتوحة التي هي اقوى منها في ذلك كقولنا اشهد
ان لا اله الا الله واذا وجب اعمال ان المفتوحة المخففة في ضمير مقدر فتدخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغني ان زيد قائم قال
الله تعالى ان الحمد لله رب العالمين او فعلية سواء كان فعلها من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر او لا نحو قد كان زيد وان
قد علمت زيدا وان قد قام زيد ويجب دخول السين او سوف او قد او حرف النفي على الفعل اي الفعل الذي تدخل
عليه ان المفتوحة المخففة نظير السين كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى ونظير سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه
سوف يأتي كل ما قدرا ونظير قد قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا ونظير حرف النفي قوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وقوله
تعالى ايحسب ان لم يره احد وكقولك ان ما خرج زيد وعلمت ان لن يخرج زيد ثم اشار الى وجه تركيب ان المفتوحة
المخففة بقوله الضمير اي ضمير الشان المستتر اي المقدر اسم ان المفتوحة المخففة والجملة الواقعة بعدها خبرها اي
خبر ان وانما وجب دخول احد هذه الحروف الاربعة على الفعل الذي تدخل عليه ان هذه ليكون عوضا عما زال عنها من حذف
احدى نونيها وليفرق احد الثلثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموجب واما النفي فيفرق بينهما من حيث المعنى لانه وان
عني بحرف النفي الاستقبال فهي المخففة اذ لا يجوز الاجتماع بين حرف الاستقبال والا فهي المصدرية من حيث اللفظ
لانه ان كان المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وانما اختيرت هذه الحروف للعوض والفرق لاختصاصها بالافعال
فلما زال عن ان وجه مشابهتها بالفعل عوض عنه ما كان مختصا به والمراد بالفعل المذكور الفعل المتصرف لان الفعل الجامد
لا يجب دخول احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم لعدم الحاجة الى الفرق رح لان المصدرية لا تدخل على فعل جامد وانما قال على الفعل لان المفتوحة

المخففة اذا دخلت على الاسم لا يجب دخول احد هذه الحروف عليه لانها لا تلتبس ح بان المصدرية لانها لا تدخل
الا على الفعل و لا يحتاج الى التعويض لان التغير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقع وقوع الفصل بعدها وليس مع الاسم
الا الحذف فلا يحتاج الى الفرق والتعويض مع الاسم وكان للتشبيه اي لانشاء التشبيه نحو كان زيدا الاسد
وقد يجيء كان للشك نحو كانك تشتي وهو اي لفظ كان مركب من كاف التشبيه وان المكسورة اي مكسورة الهمزة
و نشأ من هذا الكلام سوال وهو ان كلمة كان لما لم تكن حرفا برأسها بل كانت مركبة من كاف التشبيه وان المكسورة
الهمزة ينبغي ان تكسر الهمزة فيها ولم تكسر بل تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت اي الهمزة في كان لتقديم الكاف
التي هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف الجر تفتح همزة مادة ان كما عرفت لان
حرف الجر لا تدخل الا على المفرد فتفتح همزتها رعاية للصورة والا كان المعنى على الكسر تقديره اي تقدير نحو كان زيدا الاسد واصله
ان زيدا كالاسد ثم قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر هذا ما ذهب اليه الخليل وهو اختيار المص رحمه الله
والجمهور على انها حرف برأسها حملا على نظائرها ولان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخفف اي كان فتلغى اي
تهمل عن العمل بعد التخفيف على الافصح نحو كان زيد اسد لزوال بعض مشابهتها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها ضمير الشأن
بعد التخفيف كما في ان المفتوحة المخففة ويجوز ان لا يقدر فيها ذلك لعدم ما يوجبه وهو كمال مشابهتها بالفعل واعلم ان الفرق
بين كان والكاف للتشبيه ثابت من وجهين احدهما ان وجه التشبيه اقوى في الكاف والثاني ان كان تقتضي صدر الكلام بخلاف
الكاف فانها تقع في وسط الكلام ولكن هي كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة للاستدراك وهو دفع توهم نشأ
عن كلام سابق نحو ما جاءني زيد لكن عمروا قد جاء فان السامع اذا سمع هذا الكلام يتوهم انه لما لم يجيء زيد
لم يجيء عمرو فدفع وهمه بقوله لكن عمرو قد جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه ولهذا توسط
اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا في المعنى فالمطلوب هو التغاير المعنوي ولذا اقتصر عليه واما التغاير اللفظي
فهو يوجد نحو ما جاءني زيد لكن عمروا قد جاء قال الله تعالى وان ربك فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون وقد
لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرا حاضر فان فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصور على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة
والحضور وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا اتضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية الكريمة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه اذ اللائق ان يشكر واو يجوز معها اي مع لكن مشددة كانت او مخففة

او مخففة الواو نحو قام زيد ولكن عمرو اقاعد ليفرق بين لكن هذه وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومع المخففة قال

لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز فلا دخول حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكن فتلغى عن

العمل بعد التخفيف نحو مشى زيد لكن بكر عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت لكن للعطف لفظا ومعنى اجريت مجريها في الالغاء

وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز اعمالها بعد التخفيف ايضا وعلى هذا الوفاق تخفف وتلغى على الاكثر لكان اولى ليكون اشارة الى

الاختلاف وليت للتمني اي لانشاء التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة نحو ليت هندا عندنا وليت ايام الشباب تعود

واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين على تقدير فعل من التمني كما اشار اليه بقوله بمعنى اتمنى او تمنيت زيدا قائما وهذا الفعل متعد

الى مفعولين فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت عند الفراء واجازه الكسائي ايضا ولكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما

فقائما في هذا المثال منصوب على انه خبر كان المقدرة عند الكسائي وهذا من مواقع وجوب حذف كان عنده واجازه المحققون ايضا

لكن بنصب الجزء الثاني على الحالية عندهم وهذا من مواقع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فعلم من هذا انهم اتفقوا على جوازه

ليت زيدا قائما لكن اختلفوا في توجيه نصبه ولعل للترجي اي لتوقع امر مرجو كقوله تعالى لعلكم ترحمون وفيه ترجي للعباد وكقول الشاعر

؛ احب الصالحين ولست منهم ؛ لعل الله يرزقني صلاحا ؛ قيل قائله امام المسلمين ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه ولم يبلغ ذلك المعصوم و

ولو بلغه لم يرض بانشاده تعبير بانشاء او امر مخوف كقوله تعالى لعل الساعة قريب وقد يجر بها اي بلعل بجعلها من حروف الجر وفي بعض النسخ

وشذ الجر بها نحو لعل زيد قائم بجر زيد وهو اي الجر بلعل شاذ خارج عن القياس ثم الفرق بين التمني والترجي ان التمني يستعمل

في الممكنات والمستحيلات والترجي لا يستعمل الا في الممكنات وفي لعل اي جاز في لعل لغات اخر احدها عل بدون اللام و

الثاني عن بدون اللام الاولى كذلك وقلب اللام الثانية نونا والثالثة ان تقلب العين الفا قال الله تعالى انها اذا جاءت

لا يؤمنون اي لعلها فيمن قرأ بالفتح والرابعة لان بثبوت اللام الاولى وقلب العين الفا واللام الثانية نونا والخامسة

لعن بقلب اللام الثانية نونا فقط وعند المبرد اصله اي لفظ لعل عل بدون اللام الاولى زيدت فيه اي في عل اللام فصار لعل

والبواقي من اللغات المذكورة فرع عليه ثم لما فرغ عن بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان حروف العطف فقال

فصل حروف العطف عشرة الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن المخففة فالاربعة الاول

الفاء للتفسير والاول اي جميع الاولى وهي من الواو الى حتى للجمع اي الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فيما حصل للمعطوف عليه من الحكم فالواو

للجمع مطلقا اي من غير تقييد بترتيب او قران او تراخ او تدريج وانما قدم الواو واما اصالتها في باب العطف ولكونها للجمع مطلقا نحو

جاءني زيد وعمرو اي صدر المجيء عنهما سواء كان زيدا المعطوف عليه متقدما في المجيء او كان عمرو المعطوف متقدما فيه قال الله تعالى

وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وفي موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا والفاء للترتيب بلا مهلة اي بلا تراخ
بين المعطوف والمعطوف عليه اما حقيقة نحو قام زيد فعمرو وهذا انما يقال اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في القيام على عمرو
المعطوف وكان هو متاخرا فيه عن زيد بلا مهلة اي مع وصل عادة نحو قوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وثم للترتيب بمهلة اي بتراخ وبلا وصل نحو دخل زيد ثم خالد اي ثم دخل خالد
في الدار وهذا اذا كان زيد المعطوف عليه متقدما في الدخول على خالد المعطوف وبينهما مهلة اي ويكون بين المعطوف والمعطوف
عليه تراخ وقد يجيء ثم لمجرد التعظيم نحو قوله تعالى ثم ما ادريك ما يوم الدين وثم كلا سوف تعلمون وقد يجيء زائدة عند الاخفش
نحو قوله ثم تاب عليهم ليتوبوا وقيل انها بمعنى اللام وحتى كثم اي مثله في الترتيب والمهلة الا ان مهلتها اي مهلة حتى اقل من مهلة
ثم فيكون حتى متوسطة بين الفاء وثم وشرطها اي شرط حتى ان يكون معطوفها اي معطوف حتى داخلا في المعطوف عليه لكونها
للغاية اتفق النحاة على ان حتى العاطفة يجب ان يكون معطوفها داخلا في المعطوف عليه حقيقة حتى يجيء الصباح ولا ينتصب في قولك
نمت البارحة حتى الصباح قال الرضي ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا لما قبلها او لما دل عليه ما قبلها واما الجارة فالاكثرون
على تجويز كون ما بعدها متصلا باخر جزء مما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح انتهى كلامه وهذا التصريح منه حيث ان يكون ما بعد حتى
العاطفة جزءا لما قبلها حقيقة ولا يكفيها الجزئية الاعتبارية وبانه يجوز في نمت البارحة حتى الصباح ان يكون فيه حتى عاطفة ويكون
الصباح منصوبا وانما الخلاف في جواز جره فيجاز عند الجمهور دون السيرافي مع جماعة وهي اي حتى تفيد قوة في المعطوف نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الجيش حتى الامير او تفيد ضعفا في المعطوف نحو قدم الحاج حتى المشاة اي قدم ركبان الحاج حتى
رجالتهم واو واما وام ثلثتها اي ثلثة هذه الحروف مشتركة في كونها لثبوت الحكم لاحد الامرين او الامور حال كونها لا بعينه
اي غير معين في علم المتكلم واكتفى المصنف باقل ما لا بد منه فلم يقل او الامور وكذا فعل في غير موضع من المختصر حيث قال الكلام
ما تضمن واذا تنازع الفعلان نحو مررت برجل او امراة اي مررت بواحد منهما من غير تعيين وهذا في او للشك واما التي للتفصيل
كما في التقسيمات والتي للابهام فانها للمعين في علم المتكلم الا انه يجوز ان يكون مقصودا ان يبين المعين المشترك بين جميع
هذه الحروف الثلثة بخلاف التفصيل والابهام فانهما لا يجريان في ام وبهذا سقط ما قيل من انها جارية لكل الامرين في
قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لانه على تقدير التسليم كان كلامنا في المعنى المشترك بين الحروف الثلثة فانه غير جار في ام
واما ما اجاب به بعضهم من انها في الآية الكريمة مستعملة في الاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاسم
المبهم في سياق النفي فلا يندفع الاستشباه لانها وان كانت واقعة لاحد الامرين والعموم لزوم من دخول النفي لكنها ليست لاحد

لاحد الامرين لابعينه في علم المتكلم وقد يجيء او بمعنى الى والا كما مر وبمعنى بل نحو قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون
ثم اشار الى الفرق بين اما واو بعد اشتراكهما في المعنى بقوله واما انما يكون حرف عطف اذا تقدمها اي اما العاطفة اما اخرى
وانما يلزم ذلك تنبيها من اول الامر على ثبوت الحكم لاحد الامرين نحو العدد واما زوج واما فرد ويجوز ان يتقدم اما على او نحو زيد اما
كاتب او امي ويجوز ان لا يتقدم اما على او نحو زيد كاتب او امي ثم تقدم اما على المعطوف عليه ودخول الواو عليه يوهم انها ليست
حرف عطف كما ذهب اليه ابو علي الفارسي والقطع بكونها للشك مثل او يوجب انها حرف عطف كما ذهب اليه الجمهور ثم
اشار الى تحقيق معنى ام والى الفرق بينها وبين او بقوله وام على قسمين احدهما متصلة وهو اي ام المتصلة وتذكير الضمير باعتبار
ما ذكر ولان تانيث ام غير حقيقي ما اي حرف يسأل بها اي بتلك الحرف فالضمير المجرور راجع الى ما باعتبار المعنى عن تعيين احد
الامرين والحال ان السائل يعلم ثبوت احدهما اي احد الامرين حال كونه مبهما اي غير معين في علمه بخلاف او واما اي وهذا
تلبيس بهما لفقهما فان السائل بهما اي باو واما لا يعلم ثبوت احدهما اي احد الامرين اصلا اي لا معينا ولا مبهما وتستعمل اي ام المتصلة
بثلث شرائط الشرط الاول ان يقع قبلها اي قبل ام المتصلة همزة اي همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة عريقة في الاستفهام
والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمرو او تقديرا كقول الشاعر لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام
بثمان اي ابسبع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثاني ان يليها اي بام المتصلة اي يقع بعدها لفظا مثل
اي مثل لفظ يلي الهمزة اي يقع بعد الهمزة اعني اذا كان بعد الهمزة اسم مفرد فكذلك يكون بعد ام اسم المفرد كما مر مثاله وان كان
بعد الهمزة فعل اي جملة فعلية فكذلك بعدها يكون بعد ام فعل نحو اقام زيد ام قعد وكذا اذا كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذلك يكون
بعد ام جملة اسمية نحو ازيد عندك ام عمرو بخلاف او واما فانه لا يلزم فيهما ان يليهما لفظ مثل ما يلي الهمزة واذا كان كذلك فلا يقال
ارأيت زيدا ام عمرا بدون تكلف الفعل بعد ام في مقابلة الهمزة لان ام في هذا التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسم وما
يلي الهمزة فعل فلا يوجد الشرط المذكور فيه فلم تجز هذا ما ذهب اليه المص وهو اختيار الشيخ ابن الحاجب وذهب سيبويه الى انه جائز حسن
ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارأيت زيدا ام رأيت عمرا والاوجه ان يقال ازيدا رأيت ام عمرا والا زيدا من اول الامر بان المطلوب
تعيين احدهما ولم يجز زيد عندك ام عمرو بتغيير الهمزة الا على الشذوذ والشرط الثالث ان يكون احد الامرين المستويين محققا
اي ثابتا عند المتكلم لا مبهما وانما يكون الاستفهام اي استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين اي عن طلب تعيين احد الامرين بعد تحققه مما
عنده فلذلك اي فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احد المستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب ام اي ما يسأل بها
بالتعيين اي بتعيين احد المستويين لان الاستفهام عنه دون نعم او لا لعدم افادتهما التعيين فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو فجوابه اي جوابه القول

بتعيين احدهما فيقال في الجواب زيد او عمرو ولا يقال نعم او لا بخلاف او اذا استعمل بأو واما مع الهمزة فانه اذا قيل اجاءك زيد
او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو يصح جوابها بنعم او لا لان المطلوب بالسؤال ان احدهما لا بعينه جاءك ام لا والثاني ام منقطعة
وهي ما يكون بمعنى بل مع الهمزة اي للاضراب عن الاول والشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها
مقطوعا به كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله
تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور كما رأيت شبحا اي صورة من بعيد اي من مكان بعيد قلت بعد رؤيتها انها اي الشبح وانثت الضمير
باعتبار الصورة لابل بسبيل القطع اي على وجه اليقين لانك اذا رأيتها اعتقدت انها ابل بلا شك ثم حصل لك شك انها اي الشبح
شاة لانك اذا قربت منها علمت انها ليست بابل واعرضت عن الاخبار فقلت بعد الشك في كونها ابلا ام هي شاة تقصد الاعراض
عن الاخبار الاول وهو انها لابل والاستيناف اي الابتداء لسؤال آخر وهو انها شاة معناه اي معنى قولك ام شاة بل اهي شاة
ام تنبئ آخر واعترض على قولهم انها لابل ام شاة بانه من عطف الانشاء على الاخبار وقد اتفقوا على عدم جواز هذا العطف واجيب بانه استفهام مستانف فلا يلزم
عطف الانشاء على الاخبار وفيه نظر لانه يلزم على هذا ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام في عدها منها
فالصواب ما اجاب به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعل عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب
واعلم ان ام المنقطعة لا تستعمل الا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو اعندك زيد ام عمرو سألت اولا مفعول فيه لقوله
سألت زمانا سابقا ووقتا ماضيا عن حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الاول واخذت اي شرعت في السؤال الاخر عن حصول عمرو
ولكن جميعها اي جميع هذه الحروف الثلثة مشتركة في كونها لثبوت الحكم لاحد الامرين معينا حال كون ذلك الاحد معينا عند المتكلم اما
لا فلنفي ما وجب اي ثبت من الحكم للاول اي المعطوف عليه عن الثاني اي المعطوف فيكون الحكم ههنا ثابتا للمعطوف عليه دون المعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فلا يعطف بها الا في الايجاب فلا يجوز ان يقال ما جاءني زيد لا عمرو ولا يحسن فيها اظهار ان اصل نحو ما جاءني زيد ولا جاءني عمرو
ونهي شبيه بالدعاء ولا يعطف بها الا الاسم وعطف على المضارع بها نادر وما وقعت بعد غير فهي لتأكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضالين
وبل للاضراب اي للاعراض عن الاول موجبا كان او منفيا يعني لصرف الحكم عن الاول واثباته للثاني على عكس لا نحو جاءني زيد بل
عمرو ومعناه بل جاءني عمرو اي المنسوب اليه المجيء هو عمرو ونحو ما جاءني زيد بل عمرو معناه عند الجمهور بل جاءني عمرو ويحتمل ان يكون بل
للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو ومعناه عند المبرد بل ما جاءني عمرو ويحتمل ان يكون لبيان من نسب اليه عدم المجيء في عطف الجمل يعني ترك الاول
والاخذ في الثانية نحو قوله تعالى ام يقولون افتريه بل هو الحق من ربك ولا يعطف بها الا في الاستفهام المفرد فلا يجوز ان يقال اقام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك
فلم نذكره ههنا وتلزمها اي لكن النفي فلا تستعمل بدونه لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى ويكون النفي اما قبلها نحو

نحو ما جاءنی زید لکن عمرو جاء او بعدہا نحو قام بکر ولکن خالد لم یقم تفصیل المقام ان لکن اذا عطفت المفرد علی المفرد لزم ان یکون
النفی قبلہا نحو ما جاء زید لکن عمرو وما رأیت احدا لکن عمرا وہی ح نقیضۃ لا فتکون لاثبات ما نفی عن الاول واذا عطفت الجملۃ
علی الجملۃ لزم ان یکون النفی قبلہا وبعدہا وہی ح مثل بل فی اتیانہا بعد النفی والایجاب للنفی ما بعدہا نحو ما جاءنی زید لکن عمرو
قد جاء وجاء زید لکن عمرو لم یجیٔ نفی جمیع الصور لا تستعمل لکن بدون النفی ثم لما فرغ عن بیان حروف العطف شرع فی بیان حروف التنبیہ
فقال **فصل** حروف التنبیہ ثلثۃ قال بعض المحققین الظاہر انہا لیست حروف المعانی بل ہی اصوات وضعت لغرض التنبیہ
فالالیق ان تجعل من قبیل حروف الزیادۃ الا بفتح الہمزۃ وتخفیف اللام واما بفتح الہمزۃ وتخفیف المیم وہا وضعت ای ہذہ
الثلثۃ لتنبیہ المخاطب والغافل قبل الشروع فی الکلام لئلا یفوتہ ای المخاطب شیٔ من الکلام الذی یلقیہ المتکلم الیہ
ولا یغفل عنہ ویتمکن فی ذہنہ ولذلک سمیت ہذہ الحروف حروف التنبیہ ولا تکون ہذہ الحروف الا فی صدر الکلام سوی ہا المتصل
باسم الاشارۃ فانہا تقع حیث تقع اسم الاشارۃ واما اذا فصل بینہا وبین اسم الاشارۃ فہی فی صدر الکلام ایضا نحو قولہ
تعالی ہا انتم اولاء والاصل انتم ہؤلاء وخذلا واما لا یدخلان الا علی الجملۃ لانہما وضعتا لتاکید مضمون الجملۃ تفتح بہما الکلام لتقاضہ
السامع وتنبیہ علیہ فلا تدخلان الا علی الجملۃ اسمیۃ کانت تلک الجملۃ نحو قولہ تعالی الا انہم ہم المفسدون وکقول الشاعر
اما والذی ابکی واضحک والذی اما ت واحیی والذی امرہ الامر البیت لابی الصخر الہذلی القسم بالله تعالی واما للتنبیہ
والواو للقسم والباقی من الکلام صلات الموصولات و لا استشہاد علی ان اما للتنبیہ دخلت علی الجملۃ الاسمیۃ او فعلیۃ نحو
الا لا تفعل واما لا تضرب و ثالث ای الحرف الثالث من حروف التنبیہ وہو ہا تدخل علی الجملۃ مثل الا واما اسمیۃ نحو ہا زید
قائم او فعلیۃ نحو ہا افعل کذا والمفرد ای تدخل علی المفرد الذی یکون اسم الاشارۃ نحو ہذا وہؤلاء وکذا ہذان
وہاتان فہذہ الحروف ثلثتہا تدخل علی الجمل کلہا وتدخل ہا خاصۃ علی المفردات من اسماء الاشارۃ ثم لما فرغ عن بیان
حروف التنبیہ شرع فی بیان حروف النداء فقال **فصل** حروف النداء خمسۃ یا وایا وہیا وای والہمزۃ المفتوحۃ فای بفتح
الہمزۃ وسکون الیاء والہمزۃ المفتوحۃ تستعملان للقریب ای لنداء القریب وایا وہیا تستعملان للبعید ای لنداء البعید ویا اعمہا
ای اعم جمیع حروف النداء کما فسرہ بقولہ ای تقع للقریب والبعید وفی بعض النسخ ویا لہما وللمتوسط فان قلت ینبغی ح ان لا یقال
یا الله ویا رب لانہ تعالی اقرب الیہ من حبل الورید قلت انما ذکر یا فی اسم الله سبحانہ استقصارا من القائل واستبعادا لہ عن مظان
القبول ثم اعلم ان یا لما انہ اعمہا بحسب المعنی کذلک اعمہا بحسب موارد الاستعمال فیکون محذوفۃ ومذکورۃ ولا یحذف من حروف
النداء غیرہا ولا ینادی اسم الله تعالی والاسم المستغاث الا بہا وایتہا الا بہا ومایندب الا بہا او بواو وتقدم الکلام المنادی

في قسم الاسم فلا نعيده ثم لما فرغ عن بيان حروف الابتداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **فصل** حروف
الايجاب ستة نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل بفتحتين مع سكون اللام وجير بكسر الراء وقد تفتح وان بكسر الهمزة وتشديد
النون اما نعم فجاء فيه اربع لغات فتح النون والعين وهي المشهورة وفتح النون وكسر العين وكسر النون مع العين ونحم بقلب العين
المفتوحة حاء فنعم لتقرير كلام سابق اي لتثبيت مضمونه مثبتا كان الكلام السابق او منفيا استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى تختص بايجاب ما نفي قبله اي باثبات ما نفي من الكلام السابق يعني انها
تنقض نفيا سابقا وتصيره اثباتا سواء كان ذلك النفي استفهاما اي متصلا باداة الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
فمعنى بلى في جواب الست بربكم بلى انت ربنا او خبرا كما يقال لم يقم زيد قلت بلى قد قام اي زيد وينبغي ان يعلم ان المراد بالايجاب
في قوله حروف الايجاب ايجاب النفي السابق لا يشمل نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتا كان او منفيا وان كان المراد
اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها او تثنية اثباتا كان او نفيا لا يشمل بلى لانها ليست لهذا المعنى بل هي مختصة بايجاب النفي السابق
فلو قال حروف التصديق والايجاب لكان اشمل واي للاثبات بعد الاستفهام وذهب بعضهم الى انها تاتي لتصديق الخبر ايضا
وذهب ابن مالك اليه اي الى مجيئ نعم وهذا يخالف لما ذكره المص والشيخ ابن الحاجب ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير
ان يصرح بفعل القسم بعدها كما قيل هل كان كذا قلت في جوابه اي والله ولا يقال اي اقسمت والله وجاز اي الله عند حذف حرف
القسم ونصب الله الا اذا كان قبلها هاء التنبيه نحو اي ها الله ذا الا انه مجرور لا غير لنيابته مناب الجار وفي اي ها الله ذا اذا كان
مجرورا مع هاء التنبيه ثلثة اوجه احدها حذف الياء لالتقاء الساكنين والثاني فتح الياء لدفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع
بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حروف الايجاب بصون آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم التقاء الساكنين على غير حدهما
لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حدهما وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل وجير وان
مثلها اي نعم في ان هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتا او منفيا فلا تقع بعد الاستفهام كما اذا قيل جاء زيد قلت في جوابه اجل
وجير وان اي صدقتك في هذا الخبر قال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول ان نعم في الاستخبار احسن وجير في الخبر وقيل ان جير اسم قسم
للعرب فيقال جير لا افعل كذا بمعنى حقا وقيل بمعناه الاعتراف والاقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير حين جاءه
اعرابي فسأله شيئا فلم يعطه فقال الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير جوابا له ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها اي لعن الله تلك
الناقة وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها ثم لما فرغ عن بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
فصل حروف الزيادة سبعة ان وان وما ولا ومن والباء واللام المراد بالزيادة ما لا يتغير به المعنى الاصلي حتى يكون وجوده وعدمه سيين

وليس معنى زيادتها ان تكون مفضية بالزيادة اي المعنى انها حيث وقعت زائدة بل انها قصد بالزيادة ومن شأنها انه تزاد بمعنى انه اذا
اريد زيادة حرف في الكلام زيدت حرف منها ولهذا سميت بحروف الزيادة وتسمى حروف الصلة ايضا والمقصود من زيادتها في الكلام التأكيد
او الفصاحة او كلاهما او غير ذلك فان بكسرة الهمزة وسكون النون الغا للتفسير تزاد زيادة حاصلة مع ما النافية كثيرا لتأكيد
النفي نحو ما ان زيد قائم وكقول الحسان ما ان مدحت محمدا بمقالتي ولكن مدحت مقالتي بمحمد وقال بعضهم انها ان النافية دخلت عليها
ما النافية لتأكيد النفي وهذا ضعيف لانه يلزم اجتماع حرفين اصليين بمعنى واحد وهذا لا يجوز ان يقال ان زيد ولا بالرجل وتزاد ان
مع ما المصدرية قليلا نحو انتظر ما ان يجلس الامير اي مدة جلوس الامير وكذا تزاد ان مع ما الاسمية كقوله تعالى ولقد مكناهم
فيما ان مكناكم فيه ومع الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد وتزاد ان مع لما الحينية نحو لما ان جاءت جلست. ان بفتح الهمزة وسكون النون
تزاد زيادة حاصلة مع لما كثيرا كقوله تعالى فلما ان جاء البشير قال في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون
زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم فيحمل الواقع بعد لما على الزائدة لا لغوة وذهب بعضهم [illegible] منه موضع زيادة
ان لم يذكروه وتزاد ان بين لو والقسم المقدم عليه نحو والله ان لو قمت قمت وتزاد ان مع كاف التشبيه قليلا نحو قوله كان ظبية
وما تزاد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واي وايان واين وان شرطيات اي حال كون هذه الكلمات ادوات الشرط وفيه احتراز
عما اذا لم يكن شرطيا فان ما لا تزاد معها وان جاز استعمالها على وجهين كما تقول اذا ما صمت صمت وكذا البواقي نحو متى ما تخرج
اخرج واياما تضرب اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واينما تجلس اجلس وقوله تعالى اما ترين واما تذهبن بكشف ما
تخاف وبكرم تفعل اما نون التأكيد غالبا لكون الفعل اولى بالتأكيد من حيث انه للقصد من الحروف نحو ما تقسم اقسم بلا نون التأكيد
قليلا وتزاد ما بعد بعض حروف الجر سماعا نحو قوله فبما رحمة من الله [illegible] عما قليلا ومما خطيئاتهم اغرقوا انما قال بعد بعض حروف الجر
لانها لا تزاد بعد جميع حروف الجر وجاء زيادة ما مع المضاف على قلة نحو قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ونحو غضبت من غير جرم وقيل ان
ما بعد حرف الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها ولا تزاد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف الكائنة
بعد النفي سواء كان النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان الغير بمعنى لا النافية وكذا
تزاد لا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمروا ولا تزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وتزاد لا قبل القسم على قلة
وان اكثر زيادتها قبل القسم الذي كان جوابه نفيا للاشعار بان جوابه منفي نحو لا والله لا افعل نحو قوله تعالى لا اقسم بمعنى اقسم والسر في زيادتها
التنبيه على ظهور القصة بحيث يستغنى عن القسم فتقرر لذلك صورة القسم وجاء زيادتها مع المضاف على الشذوذ كقوله فلان في بير لا حور سرى
وما شعر بالحور الهلاك اي في بير الهلاك سرى وما علم واما من والباء واللام فقد مر ذكرها اي ذكر زيادتها في حروف الجر فلا نعيدها

الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد قد ركب ابوه كان الركوب مقدما على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال تقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما لان القريب من الشيء في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يقال قد مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا او قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعدم القرب وعدم استعمال صحة قد الا بتاويل وقد تجيء قد في الماضي للتاكيد مجردة عن التقريب اذا كان ما دخل عليه قد جوابا لمن يسأل ويقول هل قام زيد فتقول جوابا له قد قام زيد وفي المضارع عطف على قوله في الماضي اي وهي اذا دخلت على المضارع تكون للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعالى قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا وقد تجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل اي وبين فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد بتها اوقد يحذف الفعل بعدها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت اميت للنابغة وقوله افد فعل ماض على وزن علم بمعنى قرب ويروى ازف ومعناهما واحد اي قرب ارتحالنا الا ان الابل التي نسير عليها لما تزل اي لم تذهب برحالنا فكان الشان انها ذهبت برحالنا لصحة عزمنا على الارتحال ثم لما فرغ عن بيان حرف التوقع شرع في بيان حرفي الاستفهام فقال **فصل** حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما اي ولهذين الحرفين صدر الكلام لانهما تدخلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فوجب التصدير بهما ليعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع تدخلان اي وهما تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية نحو ازيد قائم في الجملة الاسمية وهل قام زيد في الجملة الفعلية واقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولها اي دخول الهمزة وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولهما على الاسمية وانما كان دخولهما على الفعلية اكثر اذ الاستفهام بالفعل اولى من الاسم ولهذا كان تقدير الاسم بعد الهمزة فاعلا اذا كان بعدها فعل احسن من تقديره مبتدأ كما تقول ازيد قائم ثم اراد ان يبين ما يكون الهمزة به اكثر تصرفا في الاستعمال من هل بقوله وقد تدخل الهمزة في مواضع من الكلام التي لا يجوز دخول هل فيها اي في تلك المواضع وهي اربعة احدها ان يدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو ازيدا ضربت ولا يجوز ان يقال هل زيدا ضربت والثاني ان يستعمل الهمزة للانكار نحو اتضرب زيدا وهو اخوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك والثالث ان يستعمل مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز ان يقال هل زيد عندك ام عمرو والرابع ان تدخل الهمزة على حروف العطف نحو اومن كان وافمن كان واثم اذا ما وقع ولا تدخل عليها هل وهذا اذا لم تكن بمعنى الهمزة واما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حروف العطف مثل الهمزة لموافقتها اياها ولا تستعمل هل في هذه المواضع اي المواضع الاربعة المذكورة اما في الموضع الاول فلكون هل في

في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فاذا وجدت الفعل بعدها تذكرت العهد السابق
وحنت اليه ولم تقنع بغيره واما اذا لم تجد الفعل بعدها تبقى بحسرت ذاهبة عنه فلا يقال هل زيد خرج وهل زيد ضربت كما لا يقال
قد زيد خرج وقد زيد ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم وجود الفعل فيها واما في الموضع الثاني فلان هل لا يستعمل فيما
فيه معنى الانكار واما في الموضع الثالث فلاختصاص ام المتصلة بالهمزة لكونها الاصل واما في الموضع الرابع فلان الهمزة في الاستفهام
كما مر انفا ولكونها اخص من هل ولهذا كانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم مما ذكر ان الهمزة اعم تصرفا في الاستعمال من هل اي
من وجه دخول الهمزة في المواضع الاربعة المذكورة دون هل فتأمل بقوله وههنا اي في مسئلة دخول الهمزة فيما لا يدخل فيه هل بحث
اي كلام وبيان يوجب دخول الهمزة واستعمالها في تلك المواضع دون هل بعد اشتراكهما في كونهما حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا
اشارة الى المداخل التي يكون هل مختصة بها فانها تختص بالكلام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهمزة فيها ايضا وهي ان حروف العطف
قد تدخل على هل دون الهمزة كقوله تعالى فهل انتم شاكرون وهل يهلك الا القوم الفاسقون ويضرب منهم الكتقول ان اكرمتك فهل تكرمني وتقول دخل زيد هل بكر
وتقول اسلم اليه ثم هل تلتفت الى ويجيء هل وسائر كلم الاستفهام بعد ام ولا يجيء الهمزة بعدها قال الرضي وتختص هل بامر دون الهمزة وهي
كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب
كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان تدخل الموكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه التصرفات
ان هل اكثر تصرفا في الاستعمال من الهمزة فيكون كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه ثم لما فرغ عن بيان حرفي الاستفهام شرع
في بيان حروف الشرط فقال فصل حروف الشرط ثلثة ان بكسرة الهمزة وسكون النون ولو واما بفتح الهمزة لها اي لهذه
الحروف صدر الكلام لما ذكرنا فيما سبق وتدخل كل واحد منها اي من تلك الحروف على الجملتين اسميتين كانتا او فعليتين او مختلفتين لا يخفى
ان هذا التعميم لا يستقيم في ان ولو حيث لا يجوز دخولهما على الجملتين الاسميتين بل يجب دخولهما على الجملتين الفعليتين وهو ينافي قوله
فيما بعد ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا فان للاستقبال وان دخل الماضي اي على الماضي وان هذه للوصل نحو ان زرتني
اكرمتك واما قولهم ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس محمول على معنى ان اكرمتني اليوم يكون سببا للاخبار بذلك ولو للماضي وان
دخل المضارع نحو لو تزرني اكرمتك قال الله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك وقد يجيء بمعنى ان
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يجيء بمعنى ان الناصبة نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وله نظير في القرآن ويلزمهما
اي ان ولو الفعل سواء كان لفظا كما مر نظيره او تقديرا نحو ان انت زائري فانا اكرمك تقديره ان كنت زائري فانا اكرمك فلما
حذف الفعل صار ضمير المتصل منفصلا وقال الله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك احد ولو انتم تملكون اي لو تملكون

فاصدو واهتم بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الفعل الظاهر واعلم ان ان لا تستعمل الا في الامور المشكوكة المحتملة كما مر نظيره فلا يقال
آتيك ان طلعت الشمس لان طلوع الشمس من الامور المقطوعة بها وليس من الامور المشكوكة المحتملة انما يقال آتيك اذا طلعت الشمس
لان اذا انما تستعمل في الامور المقطوعة بها وطلوع الشمس منها ولو تدل على نفي الجملة الثانية بسبب نفي الجملة الاولى كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فان لو فيها تدل على انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالهة منتف واستعمالها بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يجيئ
لاثبات الثاني على تقدير وجود الاول وعدمه نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي نفي العصيان لازم لنفي الخوف كما هو لازم لوجود
الخوف ونحو لو اتيتني لاكرمتك اي لاكرامي اياك ثابت سواء اكرمتني او اهنتني واذا وقع القسم في اول الكلام وتقدم اي القسم على
الشرط يجب ان يكون الفعل الذي يدخل عليه حرف الشرط ماضيا سواء كان الماضي لفظا نحو والله ان اتيتني لاكرمتك او معنى
بان يدخل لم على المضارع نحو والله ان لم تأتني لاهجرنك وانما وجب ح اي حين دخول حرف الشرط ماضيا لانه لما امتنع عملها في الجواب
لكونه جوابا للقسم وجب كونه ماضيا في الشرط كيلا يعمل فيه لفظا ليتوافق في عدم العمل ح اي حين اذ القسم في اول الكلام
وتقدم على الشرط تكون الجملة الثانية في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط لانه يلزم ح ان يكون الجواب مجزوما وغير مجزوم وهو
مستحيل وتكون المعنى جوابا للقسم والشرط جميعا اما كونه جوابا للقسم فلكون اليمين عليه واما كونه جزاء للشرط فلكونه مشروطا
بالشرط فلذلك اي فلاجل ان الجملة الثانية تكون ح في اللفظ جوابا للقسم لا جزاء للشرط وجب فيها اي في الجملة الثانية
ما يجب في جواب القسم من اللام ونحوها اي نحو اللام من ان اذا كان جواب القسم جملة موجبة وما ولا اذا كان جواب جملة منفية كما
رأيت ذلك في المثالين المذكورين واما اذا وقع القسم في وسط الكلام بتقديم الشرط او غيره عليه جاز ان يعتبر القسم بان يكون
الجواب له اي للقسم ويلزم ح ان يكون الشرط ماضيا نحو ان اتيتني والله لاتيتك وجاز ان يلغى بجعل الجواب جوابا للشرط ولم يجب
ان يكون الشرط ماضيا ويصير القسم ملغى نحو ان تأتني والله لا آتك واما للتفصيل ما ذكر مجملا نحو قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد واما
الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم يأتوا بقوله واما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية حيث لم يذكر
ما اخرى لكونها يفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان والراسخون في تقدير واما الراسخون في العلم والصحيح انها غير لازمة الا
اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويدل على ذلك صحة ان يقال اما انا فقد فعلت كذا او سكت وقد تكون اما لتفصيل ما اجمل في الذهن
ويكون معلوما عند المخاطب بواسطة القرائن وقد تكون للاستيناف من غير ان يسبقها اجمال كاما الواقعة في اوائل الكتب
قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعدها الفاء امرا ونهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره
فلا يقال زيد فضربته لا زيد فاضربه بتقدير اما كما وقع في توجيه اما في اوائل الكتاب من قولهم وبعد فاني آه بتقدير اما فمن عده منه بالتقدير

التقدير كما يجيء ورتب في جوابه ها جواب سؤال مقدر وهو ظاهر اي في جواب اما الفاء ويجب الفاء ان يكون الاول سببا للثاني
وانما وجب الفاء في جوابه وسببيته للاول للثاني لان ذلك يحكم عليها كلمة الشرط وله يستدل على ذلك لم يحكم بكون من حيث لانه
من انه يقال حيث زيد فقيه فانا اكرمه واذا الفاء كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جوابها حين المحكي بالعاطفة جارين مجرى الشرط
يجب ان يحذف فعلها اي فعل اما الذي هي خلف عنه ان الشرط لما له اي الشرط من فعل اي من ان يدخل على الفعل وذلك
اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود من التفصيل ما هو الاسم الواقع بعدها اي بعد اما الفعل نحو
اما زيد فمنطلق تقديره اي تقدير الكلام مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف الفعل الذي هو الشرط مع ملحقاته وحذف الجار
والمجرور وهو من شيء واقيم اما مقامها حتى بقي اما فزيد منطلق ولما ناسب دخول حرف الشرط على فاء الجزاء نقلوا اي النحاة الفاء الى الجزء
الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بين اما والفاء عوضا عن الفعل المحذوف فلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء اي
اما زيد فمنطلق ثم الجزء اي الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعدها ان كان صالحا للابتداء اي لكونه مبتدأ بان لم يكن ظرفا فهو اي ذلك
الجزء مبتدأ كما مر مثاله والا اي وان لم يكن ذلك الجزء صالحا للابتداء بان كان ظرفا فعامله اي عامل ذلك الجزء ما بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
عامل في يوم الجمعة ناصب له على الظرفية اعلم ان النحاة اختلفوا في ان الاسم الواقع بعد اما هل هو جزء مما في حيز جوابها ام لا فذهب سيبويه الى انه جزء
مما في حيز جوابها مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء مانع التقديم اولا وهو المختار عند المص حيث صرح بالذكر وذهب ابو العباس
المبرد الى انه ليس جزءا مما في حيز جوابها مطلقا سواء وجد مانع التقديم اولا لامتناع عمل ما في حيز الفاء فيما قبلها بل هو معمول لفعل محذوف نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم لما فرغ عن بيان حروف الشرط شرع في بيان
حرف الردع فقال **فصل** حرف الردع كلا وضعت لزجر المتكلم وردعه اي منعه عما يتكلم المتكلم به تقول لمن قال لك فلان يبغضك
كلا اي ليس الامر كذلك ردعا وتنبيها على الخطاء وكقوله تعالى فيقول ربي اهانن كلا اي لا تتكلم بهذا الكلام فانه اي الامر ليس كذلك
اي كما تقول لانه سبحانه قد يوسع في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على من يكرمه من الانبياء والصالحين لاستصلاح
هذا اي وضع كلا لزجر المتكلم وردعه اذا جاءت بعد الخبر كما مر وقد تجيء كلا بعد الامر ايضا كما اذا جاءت بعد الخروج فتكون لنفي كلا اجابة عما
اذا قيل لك اضرب زيدا فقلت كلا اي لا افعل هذا قط ففيها اجابة الضرب لزيد وقد تجيء كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق معنى الجملة مثل ان كقوله
تعالى كلا سوف تعلمون اي حقا وقدرع اي حين اذا جاءت كلا بمعنى حقا تكون كلا اسما لا حرفا ويبنى كلا حال كونه اسما لكونه لا اصل في
الاعراب لكونه اي لكون كلا هذا مشابها لكلا حال كونه حرفا لفظا ومعنى لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما يتكلم تحقيقا
لضده وقيل قائله الكسائي ومن تابعه يكون كلا اذا كان بمعنى حقا حرفا ايضا كما اذا لم يكن بمعنى حقا كانما بمعنى ان من الحروف المشبهة

بالفعل المقيدة لتحقيق معنى الجملة نحو قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى ان وكلا في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا

كونها للردع والمعنى حقا ثم لما فرغ عن بيان حرف الردع شرع في بيان تاء التانيث الساكنة فقال **فصل** تاء التانيث الساكنة دون

المتحركة لاختصاصها بالاسم فلو لم يقيد بها لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وانما اسكن هذه التاء ليحصل الفرق بينها وبين تاء الاسم

ولكونها حرفا واصلها السكون والمراد بسكون التاء ان يكون ساكنة في الاصل وان صارت متحركة في بعض المواضع بالعارض فلا يرد نحو قالتا فانها

في الاصل متحركة بالعارض وهو التقاء الساكنين وانما اختص لحوقها بالماضي لانها لا تلحق بغيره من الافعال وانما لحقت هذه التاء الماضي لتدل

اي التاء من اول الامر على تانيث ما اسند اليه الفعل تحقيقا او تنزيلا كما في المجموع المكسر المؤنث وسواء كان ما اسند اليه الفعل فاعلا نحو ضربت

هند على صيغة المعروف او مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضربت هند على صيغة المجهول ولما سبق بيان مواضع وجوب الحاقها اي الحاق التاء وجواز الحاقها

في فصل الفاعل اشار اليه بقوله وقد عرفت مواضع وجوب الحاقها اي التاء وجواز الحاقها في فصل الفاعل فلا نعيده واذا لقيتها اي التانيث

الساكنة حرف ساكن واقع بعدها اي بعد التاء وفيه اشارة الى انه لو لحقها ساكن قبلها لا يجب تحريكها بل يجب ذلك الساكن وجب تحريكها

اي التاء بالكسر لا بالضم والفتح وانما وجب تحريكها لدفع التقاء الساكنين ثم وجب تحريكها بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر

لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان الكسر يناسب العدم وهو السكون نحو قد قامت الصلوة فان التاء فيه لحقها اللام حركت بالكسر ولما

كانت ههنا سوال وهو ان يقال اذا حذفت احد الساكنين لالتقائهما وجب رد المحذوف عند تحريك الثابت لان علة الحذف وهو التقاء

الساكنين قد زال بتحريك الثابت وجب رد ما حذف فلم لم يرد الالف في مثل رمت المراة عند تحريك التاء بعد ما كانت الالف محذوفة

فيه لالتقاء الساكنين وهما الالف والتاء اجاب عنه بقوله وحركتها اي حركة التاء لا توجب ردا اي رد حرف حذف ذلك الحرف لاجل سكونها اي

لاجل سكون التاء فلا يقال رمات المراة برد الالف المحذوفة بالتقاء الساكنين وانما لا توجب حركتها رد المحذوف لان حركتها اي حركة التاء

عارضية لا اصلية واقعة لدفع التقاء الساكنين وهي التاء وساكن لحقها والعارض كالمعدوم فهي تكون في حكم السكون اذ كل حركة تحصل

بامر عارضي فهي في حكم السكون فيتحقق اجتماع الساكنين في رمت المراة وهو علة الحذف فلم يرد الالف فيه ولهذا لا يرد الواو

في قل الحق عند تحريك اللام بعد ما كانت محذوفة في قل لالتقاء الساكنين الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارضي وهو دفع الساكنين

فيكون في حكم السكون بخلاف قولا وقولن حيث يرد الواو فيهما عند تحريك اللام لان حركة اللام في الاصل قد حصلت في الاول باتصال الفاعل

وفي الثاني باتصال نون التاكيد به وكل واحد من الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التي اتصل كل منهما بها فلا يكون حركة اللام فيهما

بالعارض وانما حذفت الالف في دعتا ورمتا وان حصلت حركة التاء فيهما باتصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها جيئت

بها لبيان ان فاعلها ايضا مؤنث بخلاف اللام والنون في قولا وقولن لانه من نفس الكلمة فانه لم يجئ لمعنى فلا يلزم من رد الواو في قولا

وفي قولهم وقولن رد الالف في نحو دعانا ورمانا واذا كان كذلك فقولهم اي قول العرب المرء تان رمانا برد الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين ضعيف واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهرا ليدل على ان ما اسند اليه
الفعل مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث كالحاق تاء التانيث لذلك فضعيف لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بالحاق
الالف في التثنية وقاموا الزيدون بالحاق الواو في جمع المذكر وقمن النساء بالحاق النون في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل مضمرا
فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال الزيدان قاما والزيدون قاموا والنساء قمن وتقييد الالحاق اي الحاق هذه
العلامات بالفعل مع الضعف لا يكون تلك العلامات ضمائر لئلا يلزم الاضمار اي اضمار الفاعل قبل المذكر اي قبل ذكره من غير فائدة
بل تكون حروفا هي علامات دالة من اول الامر اذا الحقت بالفعل على احوال الفاعل من كونه مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا كتاء
التانيث الساكنة فانها ليست بضمير كتاء ضربت بالحركات الثلث لانها لو كانت ضميرا للزم حذفها عند مجيء الفاعل الظاهر واللازم
باطل لجواز قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يوجب بطلان الملزوم بل هي حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث
ما اسند اليه الفعل وانما لم يعد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها فلانها اسم واشار الى علامتها
حرفا في لغة ضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث الساكنة شرع في بيان التنوين فقال **فصل**
التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيدن الفاضل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون من
ولدن ولم يكن ونظائرها قيده بقوله تتبع حركة آخر الكلمة لاخراجها عنه لان هذه النونات تكون اواخر تلك الكلمات ولم تكن توابع حركات
اواخرها وانما ادرج الحركة دون ان يقول تتبع آخر الكلمة تنبيها على ان التنوين يسقط في حالة الوقف باسقاط الحركة وما قيل في وجه ادراجها
من ان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين وفيه نظر اذ المتبادر منها لحوقها
من غير تخلل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري والمراد بالآخر ما ينتهي اليه
التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل آخره تنوين لكنه ينتهي اليه التكلم وانما قال آخر الكلمة ولم يقل آخر الاسم
ليتناول تنوين الترنم في الفعل والحرف لا لتاكيد الفعل احترز به عن النون الخفيفة نحو اضربن فانها نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة لكنها لتاكيد
الفعل فلا تكون تنوينا ولا في قوله لا لتاكيد الفعل حرف نفي دخلت على فعل مقدر دل عليه قوله لتاكيد لانه جار ومجرور متعلق بفعل لفظا او تقديرا اذ هي جعلت
وقعت صفة للتنوين تقديره لا تكون التنوين الساكنة لتاكيد الفعل او حرف عطف والمعطوف محذوف تقديره التنوين نون ساكنة تتبع حركة آخر
الكلمة لا نون ساكنة تلحق الآخر لتاكيد الفعل وهي اي التنوين خمسة اقسام القسم الاول من تلك الاقسام للتمكن وهو ما اي التنوين يدل على ان الاسم
اي الاسم الذي يدخل عليه هذا التنوين متمكن اي راسخ في مقتضى الاسمية منصرف ويسمى تنوين الصرف ايضا لفصله بين المنصرف والممتنع

نحو زيد ورجل وقد توهم ان التنوين في مثل رجل للتنكير وهذا غلط الا ترى انك لو سميت احدا برجل او ثوب او وارد وجعلته علما
بقي التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم يثبت في الموضع الذي تعرف فيه فلو لم تعلم بذلك ان هذا التنوين للتمكن لا للتنكير الثاني اي القسم الثاني
من تلك الاقسام للتنكير وهو ما اي تنوين يدل على ان الاسم الذي يدخل عليه نكرة لا معرفة فيكون تنوين التنكير هو الفارق بين النكرة
والمعرفة نحو صه بغير السكون منونا اي اسكت سكوتا ما في وقت ما قال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فهذا
بمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف وقال الرضي تنوين التنكير مختصة بالصوت واسم الفعل
نحو سيبويه وصه وانما صه بالسكون غير منون وانما عقب صه بالسكون مع انه لا يمكن الا ان يكون بالسكون لتخصيص الصورة
المنطقية بالسكون فهذه بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى ولا يقرأ فمعناه اي معنى صه بالسكون اسكت السكوت الآن اي اسكت السكوت
الذي تعرفه الآن نعلم انه لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتناعه اذ لو لم يفرغ الآمر عن امره ولا يفهم المخاطب
لا يمكن للمخاطب الاقدام به فمعنى قوله اسكت السكوت الآن مسامحة فمعناه اسكت السكوت متصلا بالآن الثالث اي القسم الثالث من تلك
الاقسام للعوض وهو ما اي تنوين يكون عوضا عن المضاف اليه اذا الحقت بالاسم لتعاقبهما على آخر الكلمة نحو حينئذ وساعتئذ ويومئذ
اي حين اذ كان كذا فالحين مضاف الى اذ واذ مضاف الى جملة بعدها فلما حذفت الجملة تخفيفا الحقت التنوين باذ ليكون عوضا
عن المضاف اليه وهو الجملة المحذوفة وعلى القياس ساعتئذ ويومئذ اي ساعة اذ كان كذا ويوم اذ كان الرابع اي القسم
الرابع من تلك الاقسام للمقابلة وهو التنوين الذي تدخل في جمع المؤنث السالم كمسلمات فان التنوين فيها بمقابلة النون
في مسلمين والالف والتاء فيها علامة للجمع كما ان الواو علامة للجمع في مسلمين وليس هذا التنوين تنوين التمكن كما توهم بعضهم ولا
تنوين التنكير لثبوته في الاعلام الممنوعة من الصرف ولا تنوين العوض عن المضاف اليه لان المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترنم المختصة
في اواخر الابيات والمصاريع فلم يبق الا كونه للمقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين تختص بالاسم فقد ثبت وجه اختصاصها
في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارة الى ان القسم الخامس ترنم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والحرف
الخامس من تلك الاقسام الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات وانصاف المصاريع اي اواخر الانصاف من الابيات التي جعلت
مصاريع وذلك لتحسين الانشاد وسمي تنوين الترنم لحسن الغناء به ومن قال سمي به لان فيه ترك الترنم لا يتنبه على ما قلنا كقول الشاعر
وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت فقد اصابا وكقوله اي قول الشاعر رؤبة يا ابتا علك او عساكا
فقوله يا ابتا منادى مضاف الى ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه وعلك بمعنى لعلك وعساك معطوف عليه وخبر لعل
وعسى محذوف والتقدير علك تجد رزقا او عساك تجده والقول الاول مثال لتنوين الترنم الذي يدخل الاسم والفعل

والفعل آخر البيت والثالث مثال التنوين الذي يدخل على الفعل ويلحق آخر المصراع ومثال تنوين الترنم الذي دخل على الحرف
قوله ان تردد الخمس بلن ثم اعلم ان تنوين الترنم لم يوضع لمعنى من المعاني بل وضع لغرض الترنم وليس معناه الترنم كما ان حروف التنبيه
لم توضع لشيء من المعاني بل وضع لغرض التركيب ففي ذكر الترنم في اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة التي فيها الوضع مسامحة
وكذا سائر التنوينات في اعتبار الوضع في بعض تسامح اذ الظاهر ان تنوين العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض
جعل التنوين دالا على الجمعية كالنون بعينه ففي قول المص الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للترنم مسامحة حيث ابرز العوض
والمقابلة في معرض الموضوع له ويحذف اي التنوين على سبيل الوجوب من العلم اذا كان اي العلم موصوفا بابن او ابنة حال كون
الابن والابنة مضافا الى علم آخر نحو زيد بن عمرو وهند ابنة بكر وانما حذف التنوين من هذا العلم طلبا للتخفيف لطول اللفظ وكون العلم
ثقيلا وكثرة الاستعمال وتحذف الف ابن خاصة في الكتابة قصد التخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة
ولا تحذف الف ابنة حيث ما كانت موصوفا لالتباسها بالمثبت وفي هذا الكلام اشارة الى ان الابن اذا كان صفة لغير العلم نحو قام رجل ابن عمرو
او لم يكن صفة نحو زيد ابن بكر او كان العلم موصوفا بغير العلم نحو قام زيد ابن اخي لم يحذف التنوين في جميع هذه الصور وكذا الابنة
فيما ذكر لان حكمها حكم الابن الا في حذف همزتها كما مر ثم لما فرغ عن بيان التنوين شرع في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
نون التأكيد اي النون التي تفيد التأكيد وتحصيل المطلوب هي نون وضعت لتأكيد الامر والمضارع اذا كان فيه اي في المضارع طلب
لانه لم يؤكد بهذه النون الا ما كان مطلوبا وهي نادرة اي بمقابلة قد التي وضعت لتأكيد الماضي اي كما ان قد وضعت لتأكيد الماضي
كذلك هذه النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه وهي اي نون التأكيد على ضربين احدهما خفيفة اي ساكنة ابدا قدمها
على الثقيلة لانها بعض من الثقيلة ولان مفهومها بعض من مفهوم الثقيلة وانما كانت ساكنة لكونها مبنية والاصل في البناء هو السكون و
الثاني ثقيلة اي مشددة وهي ابلغ في التأكيد من الخفيفة وهي اي الثقيلة مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها اي قبل الثقيلة الف مطلقا نحو
اضربنَّ واضربنَّ ومكسورة عطف على قوله مفتوحة ان كان قبلها اي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو اضربانّ او الفا زائدة
في جمع المؤنث نحو اضربنانّ تشبيها بنون التثنية من حيث وقوعها بعد الالف صورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد
والتخفيف وتدخل اي نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة في الامر اي في آخر الامر مطلقا معلوما كان او مجهولا حاضرا كان او غائبا
فان قيل لم يدخل نون التأكيد في آخر الامر مع انها من حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام والقسم ومحلها صدر الكلام فينبغي
ان يدخل في اول الامر قلنا انما لا تدخل نون التأكيد في اول الامر لتعذر الابتداء بالساكن منه ولانه مشابه بالتنوين وهو في آخر الكلمة
ولان وجود التأكيد يقتضي التأخير من الشيء فكان وضع الشيء في محله وايضا لتلك الحروف صدارة الكلام وانفصال بخلاف

النون وفي النهي والاستفهام والتمني والعرض جوازا اي تدخل نون التاكيد في هذه المواضع الخمسة من الامر الى العرض دخولا جائزا

وانما دخل نون التاكيد في هذه المواضع لان في كل منها اي من تلك المواضع طلبا اي لان معنى الطلب موجود في كل واحد منها فيناسب

التاكيد فلذا دخلت عليه لتاكيد الطلب اما وجود الطلب في الامر والنهي والاستفهام فظاهر واما في التمني والعرض فلانهما بمنزلة الامر واعلم

ان نون التاكيد قد تدخل في النفي وان لم يكن فيه معنى الطلب تشبيها له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو

نحو هل تضربن بتشديد النون في الاستفهام وليت تضربن بتشديد النون في التمني والا تنزلن بتشديد النون في العرض وتدخل

اي تلك النون في القسم اي في جواب القسم والا فنون التاكيد لا تدخل في نفس القسم وجوبا اي دخولا واجبا اذا كان جوابه

القسم مثبتا وانما دخل نون التاكيد في القسم وجوبا لوقوع القسم على ما يكون مطلوبا وجوده وتحصيله للمتكلم غالبا فارادوا اي القوم

ان لا يكون اخر القسم خاليا عن معنى التاكيد كما لا يخلو اوله اي اول القسم منه اي من التاكيد نحو والله لافعلن كذا بتشديد

النون في القسم واعلم انه اي الشان يجب ضم ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة في جمع المذكر غائبا كان

او حاضرا نحو اضربن بتشديد النون وانما وجب ضم ما قبل نون التاكيد ههنا ليدل اي ضم ما قبلها على الواو المحذوفة في اضربن

لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون التاكيد والاكتفاء بالضمة وانما لم يبق الواو على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع

الساكنين جائز في النون الثقيلة لان الاول حرف مد والثاني مدغم طلبا للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في اضربن عن

اتصال نون التاكيد به لانه فاعل وحذف الفاعل لا يجوز قلت لا نسلم ان الواو محذوفة لان الدال عليها وهو الضمة موجود

فكانه لم يحذف وهذا كالايماء في صلوة المريض يقوم مقام الاركان فلا يعد تركا لها لانه اتى بالقدر الممكن والكفاية به عنه كافية وبعضهم

ان لا تخشون من لاطراد ويجب كسر ما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مطلقا في الواحدة المخاطبة نحو اضربن بتشديد النون وانما وجب

كسر ما قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة لاجتماع الساكنين وهما حرف العلة واول نون التاكيد وانما لم يبق الياء

على حالها مع ان مثل هذا من اجتماع الساكنين جائز في النون الثقيلة طلبا للتخفيف ويجب الفتح اي فتح ما قبل نون التاكيد

فيما عداهما اي فيما عدا جمع المذكر المخاطبة وهو المفرد المذكر غائبا كان او حاضرا والغائبة والمثنى مطلقا وجمع المؤنث مطلقا اما

وجوب فتح ما قبلها في المفرد فلانه لو ضم ما قبلها لالتبس المفرد بالجمع المذكر ولو كسر ما قبلها لالتبس المفرد بالمخاطبة ولو سكن

لزم اجتماع الساكنين فلما لم يكن غير الفتح تعين الفتح ولان نون التاكيد كلمة براسها انضمت الى كلمة اخرى ومن عاداتهم اذا

ركبوا الكلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتحة اخف الحركات ولذا فتح النون المشددة للخفة واما

وجوب فتح ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث فلان ما قبلها اي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح او في حكم العدم لانها

لانها غير جائز حسين لاجل سكونها . ما قبلها مفتوح فيكون المراد بالفتح من قوله ويجب الفتح فيما عداهما اعم من ان يكون حقيقة

كما في اضربن او حكما كما في اضربان وانما لا يحذف الالف في المثنى لئلا يلتبس بالواحد ولخفة الالف وزيدت الالف في جمع المؤنث

قبل النون اي قبل نون التاكيد كراهة اجتماع ثلث نونات احدها نون الضمير والثاني نونا التاكيد المدغم والمدغم فيه لان

النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع المثلين يوجب الثقل الموجب للادغام فكيف اجتماع الامثال فزيدت الف الفاصلة

دفعا للثقل والالف اخف حروف الزوائد فلذا اختيرت للفصل ولم يحذف نون الضمير مع ان يدفع اجتماع ثلث نونات

لانها ليست علامة للرفع حتى يحذف بل هي ضمير جمع المؤنث . وانما جاز دخول نون الخفيفة في مداخل الثقيلة الا في موضعين فان

الثقيلة يدخل فيهما دون الخفيفة است رالي بيانهما والنون الخفيفة لا تدخل التثنية اصلا اي سواء كانت تثنية المذكر او المؤنث

ولا تدخل ايضا جمع المؤنث فلا يقال اذهبان واذهبنان وانما لا تدخل الخفيفة في هذين الموضعين لانه اي الشان ان لو حركت

اي نون الخفيفة لم تبق خفيفة فلم تكن على الاصل اي على اصلها وان ابقيتها ساكنة على الاصل لزم التقاء الساكنين اي الالف

والنون على غير حده وهو غير حسن توضيح هذا المقام ان النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المؤنث يلزم احد المحذورين

وهو اما تحريك النون الخفيفة وابقائها على السكون لا سبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة على السكون فتحريكها خروج

عن الوضع الاصلي مع حصول اللبس ولا الى الثاني لانه يلزم اجتماع الساكنين على غير حده اي غير محل جواز التقاء الساكنين

وذلك غير جائز وانما عبر عنه بقوله وهو غير حسن اكتفاء بادنى ما يكفي ولا يمكن حذف احدهما لدفع التقاء الساكنين

لانه يلزم الالتباس بالمفرد على تقدير حذف الالف فلم يرجح لاتصال النون بنون فائدة وجودها يودي الى عدمها واما التقاء الساكنين

على حده . هو ان يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو دابة اصلها دابِبة حذفت

حركة الباء الاولى وادغمت في الثانية لان المدغم فيها [illegible] بمنزلة التحريك فكان الساكن الاول متحركا ولان المدغم لا يستقل

بالتلفظ بعينه لم يكن ملفوظا الا بتبعية المدغم فيه فهو كالمعدوم فكانه لم يكن في الكلام الا ساكن واحد فان قلت يرد على هذا

نحو اضربن فان اصله اضربوا اتصل به نون التاكيد فكان القياس ان يقال اضربون لانه اجتمع الساكنان فيه على حده

وكذا نحو اضربن اصله اضربي فينبغي ان لا يحذف الواو من الاول والياء من الثاني كما لم يحذف في اضربان

قلت ان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع ضمير البارز فكان القياس ان تحذف الواو والياء في صورتين

لان التقاء الساكنين ليس في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشرنا اليه وانما فرق بين الواو

والياء وبين الالف مع ان القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد كما م

ومنه الوقوع في جمع المؤنث لو حذفت الالف يلزم الوقوع فيما منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على مذهب غير يونس النحوي واما على مذهبه فتدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وحملا للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة لخفة المد كقراءة من قرأ محيايْ بسكون الياء في قوله تعالى ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين تم ا ✦ وان الفراغ من تاليف شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وفقني لاتمامه بفضله واعانني على جمعه بكرمه ويسرلي اتمامه وعظم امري باتمامه وانا لي مسؤله

بجوده وجاء بها مولى بمنه والصلوة والسلام

على نبيه المبعوث بمعجزات وعلى آله واصحاب المخصوصين

بكراماته اللهم متع طالبه بفوائده

وزين قاصديه بفرائده

وارزق الراغبين اليه

من مقاصده والمرجو

منهم ان يدعو بالخير

والغفران عسى ان

يختم الله بحانه

بالسعادة

مع الايمان

تمت

كتبه ...